

المنهج الحديث
في
علوم الحديث
قسم الرواة

دكتور
محمد محمد السماحي
أستاذ الحديث بكلية أصول الدين

جَامِعَةُ الْأَزْهَرِ
كَلِيَّةُ أَسْوَْلِ الدِّينِ

المنهج الحديث في علوم الحديث قسم الترواة

دكتور
محمد محمد السعدي

أستاذ بالجامعة الأزهرية
ورئيس قسم الحديث بكلية أصول الدين

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

دار العهد الجديد للطباعة
كايل صباح وأولاده
تليفون ٩٠٢١٩٣

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، وبالأستعانة به يعين على الفوز بالمطالب وإدراك الغايات ، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين وإمام النبيين الذى تمت ببعثته الهدايات الإلهية ، وحفظت بقبليغه لها وبفضل رواياتها وتواتر روايات فيها الآيات الإعجازية ، صل اللهم صلاة دائمة وسلم تسليما كثيرا عليه وعلى صحابته ومن اقتدى بهديه وتأسى بسنته إلى يوم الدين .

وبعد . . .

فلما كان الرواة هم حملة الدين من عهد الرسول صلى الله عليه وسلم لمن بعدهم جيلا فجيلا ، عنى علماء الحديث بالكشف عن أحوالهم ، فبحثوا عن مواليدهم ووفياتهم ، وعن عدالتهم وضبطهم ، واستجروا أخبارهم ، وتبعوا مروياتهم .
لذلك : رأيت أن أخص بالبحث عنهم قسما خاصا بهم ، يبين أحوالهم في جميع عصورهم ، ففي العصر الأول كان الصحابة ، ثم جاء التابعون من بعدهم ، ثم أتباع التابعين ، وهلم جرا . . .

من من هؤلاء عنى بالرواية ؟ من أكثر منها ؟ من هم الحفاظ ؟ من هم الأئمة ؟ من هم الذى لم يبلغوا درجة الحفظ ؟ أو العدالة ؟ من هم الذين اشتغلوا بالتدوين ؟ من منهم خص الصحيح بالتأليف ؟ ما هى العدالة ؟ ما هو الجرح ؟ ما هى الألفاظ التى اصطلاحوا عايمها فى دلالتها على التجريح أو التعديل ؟ ما هى أسماء الرواة وأسماء آبائهم وأجدادهم ؟ ما هو الاشتباه فيه منها ؟ . إلى آخر هذه البحوث التى لا يستغنى عن معرفتها طالب الحديث .

كل ذلك بمعنى أن أتبع ما ذكره العلماء في ذلك ، عسى أن يلقى ضوءاً على مسيرة الرواية التاريخية ، وعناية العلماء بها عناية تامة فائقة ، تعلمين المسلمين على الاعتماد عليها فيما جاءهم من بيان رسول الله ﷺ لما كلفوا به من الله العلي العظيم .

وجعلته تنمة لمكتابى (المنهج الحديث فى علوم الحديث) ، فتم بتمامه هذا الكتاب المبارك ، الذى بذلنا فيه طاقة الوسع فى تذليل هذا العلم ، مع الحفاظ على كلام الأقدمين فيه ، حتى لا ينقطع طالب العلم من الخلف عن سالفه ، وحتى يسير الركب فى تقدم مطرد لا ينقطع فيه الآخر عن أوله ، والله أسأل أن يبارك فيه للأمة الإسلامية ، ويجعله زاخراً بالنفع لكل طالب ورائد ، إنه سميع مجيب .

ر . محمد محمد السماوى

الأستاذ بالجامعة الأزهرية

ورئيس قسم الحديث

الرواة

١ - تعريف الراوى :

الراوى : هو من تحمل الحديث وأداه عن تحمله منه بصيغة من صيغ الأداء .

شرح التعريف :

(من تحمل) جنس فى التعريف يشمل كل متحمل من صحابى فمن بعده ويخرج عنه غير المتحمل من الرسول فى المرفوع ، والصحابى فى الموقوف ، والتابعى فى المقطوع .

(وأداه عن تحمله منه) خرج من تحمل ولم يؤد . فإنه لا يكون راوياً (بصيغة من صيغ الأداء) خرج ما إذا لم يعز الحديث لقائله بصيغة من الصيغ المذكورة فإنه لا يكون راوياً ، بل يكون مفتياً أو نحوه .

٢ - طبقات الرواة :

الطبقة : فى اللغة عبارة عن القوم المتشابهين .

وفى الاصطلاح : قال السيوطى : قوم تقاربوا فى السن والإسناد ، أو فى الإسناد فقط ، بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر ، أو أن يقاربوا شيوخه . ولما اعتبر التشابه فى الطبقة الواحدة قال ابن الصلاح : وعند هذا ، قرب شخصين يكونان من طبقة واحدة لتشابههما بالنسبة إلى جهة ، ومن طبقتين بالنسبة إلى جهة أخرى لا يتشابهان فيها .

فأنس بن مالك الأنصارى وغيره من أصاغر الصحابة مع العشرة وغيرهم من أكابر الصحابة من طبقة واحدة ، إذا نظرنا إلى تشابههم فى أصل صفة الصحبة . وعلى هذا ، فالصحابة بأسرهم طبقة أولى ، والتابعون طبقة ثانية ، وأتباع التابعين طبقة ثالثة ، وهلم جرا . . .

أما إذا نظرنا إلى تفاوت الرواة في سوابقهم ومراتبهم فإنهم يكونون في كل عصر طبقات كثيرة .

وإليك ما صنعه ابن سعد (١) في طبقاته قال :

(أ) ذَكَرَ مَنْ كَانَ يَفْتَى بِالْمَدِينَةِ وَيَقْتَدَى بِهِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ، وَبَعْدَ ذَلِكَ . . . وَإِلَى مَنْ انْتَهَى عِلْمُهُمْ .

فذكر منهم : علي بن أبي طالب ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبي بن كعب وعبد الله بن مسعود ، وأبا موسى الأشعري ، ومعاذ بن جبل .

(ب) أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ مِنْهُمْ : عبد الله بن سلام ، وأبازر .

(ج) مَنْ جُمِعَ الْقُرْآنُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ مِنْهُمْ : زيد بن ثابت

(١) قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ : مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ مَنِيعٍ الْهَاشِمِيُّ مَوْلَاهُمْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ كَاتِبُ الْوَأَقْدَى وَنَزِيلُ بَغْدَادٍ وَصَاحِبُ الطَّبَقَاتِ وَأَحَدُ الْخُفَافِ الْكِبَارِ الثَّقَاتِ الْمُتَحَرِّينَ ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلَمٍ وَهَشِيمٍ وَمَعْنٍ بْنِ عَيْسَى وَابْنِ عَلِيَّةٍ وَخُلِقَ — وَعَنْهُ (د) أَيْ — أَبُو دَاوُدَ — وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا وَأَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْبَلَاذُرِيُّ — قَالَ الْخَطِيبُ : كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَهْمِ وَالْفَضْلِ وَالْعَدَالَةِ — وَحَدِيثُهُ يَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ ، فَإِنَّهُ يَتَحَرَّى فِي كَثِيرٍ مِنْ رَوَايَتِهِ — قَالَ ابْنُ قَهْمٍ : تَوَفَّى بِبَغْدَادَ سَنَةَ ٢٣٠ ثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ .

وقال الذهبي في الميزان : وقال مصعب الزبيري لابن معين يا أبا زكريا حدثنا محمد بن سعد الكاتب بكذا وكذا ذكر حديثاً فقال : كذب (في تاريخ الخطيب) كذب فعل قال الذهبي : قلت هذه لفظة ظاهرها عائد إلى الشيء المحكي ، ويحتمل أن يقصد بها ابن سعد لكن ثبت أنه صدوق اه .

وقال الخطيب : لعل الزبيري ذكر ليحيى (بن معين) حديثاً من المناكير التي يرويها الواقدي فنسبه إلى الكذب ... اه تهذيب .

وأبا هريرة ، وابن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو ،
وعمران بن حصين ، وعائشة زوج النبي ﷺ .

(د) ذكر من كان يفتى بالمدينة بعد أصحاب رسول الله ﷺ من أبناء
المهاجرين وأبناء الأنصار وغيرهم ، فذكر منهم : سعيد بن المسيب ، وسليمان بن
يسار ، وأبا بكر بن عبد الرحمن ، وعكرمة ، وعطاء بن أبي رباح ، وعمره
بنت عبد الرحمن ، وعروة بن الزبير ، وابن شهاب الزهري .

(هـ) ثم ذكر : —

(١) طبقات البدرين من المهاجرين : ابتدأهم بالرسول ﷺ وختمهم
بعمرو بن أبي عمرو .

(٢) طبقات البدرين من الأنصار : ابتدأهم بسعد بن معاذ وختمهم
ببهر بن الملع .

(٣) ثم ذكر النقباء الإثني عشر الذين اختارهم في ليلة العقبة . وابتدأهم
بأسيد بن الحضير وختمهم بعبد الله بن خيثمة .

(٤) الطبقة الثانية من المهاجرين والأنصار ممن لم يشهد بدرأ ، ولم
يسلم قديم ، وقد هاجر عامتهم إلى أرض الحبشة ، وشهدوا أحداً ، وما بعدها
من المشاهد ، منهم من المهاجرين ، من بني هاشم بن عبد مناف ، فابتدأهم
بالعباس بن عبد المطلب ، وآخرهم دحية بن خليفة .

(٥) الصحابة الذين أسلموا قبل الفتح : ابتدأهم بخالد بن الوليد ، وآخرهم
محسن بن أبي قبيس .

(و) ثم ذكر :-

(١) الطبقة الأولى من أهل المدينة من التابعين ، ابتدأهم بعبد الرحمن
ابن الحارث ، وآخرهم الهرمزان الفارسي الذي أسلم في عها عمر .

ومن هذه الطبقة من روى عن عثمان ، وعلى ، وعبد الرحمن بن عوف ،
وطلحة ، والزبير ، وسعد ، وأبي بن كعب ، وسهل بن حنيف ، وحذيفة بن اليمان
وزيد بن ثابت ، وغيرهم رحمهم الله : ابتدأهم بمحمد بن الحنفية ، وآخرهم
الوليد بن أبي الوليد .

(٢) الطبقة الثانية من أهل المدينة من التابعين : ممن روى عن أسامة
ابن زيد ، وعبد الله بن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وأبي سعيد الخدري ،
ورافع بن خديج ، وعبد الله بن عمرو ، وأبي هريرة ، وسلمة بن الأكوع ،
وعبد الله بن عباس ، وعائشة ، وأم سلمة ، وميمونة ، وغيرهم : ابتدأهم
بعروة بن الزبير ، وآخرهم أبو سعيد بن عبد الرحمن ، ومن هذه الطبقة من الموالى
ابتدأهم ببسر بن سعيد مولى الحضرميين وآخرهم سعيد بن مينا .

بقية الطبقة الثانية من التابعين : ابتدأهم بعلي بن الحسين ، وآخرهم نهار
ابن عبد الله .

ومن هذه الطبقة من الأنصار : ابتدأهم بعباد بن نائلة ، وآخرهم عمرو بن الحكم .
ومن هذه الطبقة من الموالى : ابتدأهم ببسر بن سعيد مولى الحضرميين .
وآخرهم سعيد بن مينا .

(٣) الطبقة الثالثة من أهل المدينة من التابعين : ابتدأهم بعلي بن عبد الله
وآخرهم عمر بن عبد العزيز .

(٤) ، (٥) أما الطبقتان : الرابعة والخامسة فقد فقدت من النسخة .
(٦) أما الطبقة السادسة : فذكر منهم عبد الله بن افرير ، ومحمد بن يحيى
وأسامة بن زيد ، وآخرهم عبد الله بن عبد الرحمن .

(٧) أما الطبقة السابعة فذكر منهم : الدراوردي : عبد العزيز بن أبي
حازم ، وأبو عاقمة الفروي ، وآخرهم عبد الملك بن عبد العزيز .

طبقات المسكين :

(ز) تسمية من نزل بمكة من الصحابة ، ثم ذكر طبقات التابعين فذكر منهم :

(١) الطبقة الأولى من أهل مكة ممن روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه

وغيره ، ذكر منهم على بن ماجدة ، وعبيد بن عمير .

(٢) الطبقة الثانية ، فذكر من بينهم مجاهد وعطاء وعكرمة .

(٣) الطبقة الثالثة ، فذكر من بينهم أمية بن عبد الله ، وإبراهيم بن

أبي خدّاش .

(٤) الطبقة الرابعة ، فذكر من بينهم عثمان بن الأسود ، ونافع بن عمر .

(٥) الطبقة الخامسة ، فذكر من بينهم سفيان بن عيينة ، والفضل بن عياض .

طبقات أهل الطائف :

(ج) تسمية من نزل بالطائف من أصحاب رسول الله ﷺ . ثم ذكر

من كان بعد هؤلاء من الفقهاء والحديثين بالطائف .

طبقات أهل اليمن :

(ط) تسمية من نزل من أصحاب رسول الله ﷺ ، ثم ذكر من كان

باليمن بعد هؤلاء من الحديثين .

(١) الطبقة الأولى ، فذكر من بينهم مسعود بن الحكم والضحاك بن قيروز

(٢) الطبقة الثانية ، فذكر من بينهم طاووس بن كيسان ، وهب بن منبه .

(٣) الطبقة الثالثة ، فذكر من بينهم عبد الله بن طاووس . والحكم بن أبان .

(٤) الطبقة الرابعة ، فذكر من بينهم رباح بن زبد مولى آل معاوية

وعبد الرزاق بن همام .

طبقات أهل الإمامة :

(ي) تسمية من نزل الإمامة من أصحاب رسول الله ﷺ ، ثم ذكر من كان بالإمامة بعد هؤلاء من الفقهاء والمحدثين .

طبقات أهل البحرين :

(ك) تسمية من كان بالبحرين من أصحاب رسول الله ﷺ .

طبقات الكوفيين :

(ل) تسمية من نزل من الكوفة من أصحاب رسول الله ﷺ ، وبلغ عددهم ١٥٠ صحابياً ، ومن كان بها بعدهم من التابعين وغيرهم من أهل الفقه والعلم بلغ عددهم ٨٥٢ تابعياً .

(١) الطبقة الأولى من أهل الكوفة بعد أصحاب رسول الله ﷺ

بن روى عن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب ، وعثمان ، وعلي بن أبي طالب .
عبد الله بن مسعود ، وغيرهم رضى الله عنهم .

ومن هذه الطبقة ممن روى عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب .
عبد الله بن مسعود وغيرهم .

ومن هذه الطبقة ممن روى عن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن مسعود ، ولم يرو عن علي بن أبي طالب .

ومن هذه الطبقة ممن روى عن عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب رحمهما
له ورضى عنهم .

ومن هذه الطبقة ممن روى عن عمر بن الخطاب ، ولم يرو عن علي بن أبي
الب ، وعبد الله بن مسعود .

بقية طبقة من روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

ومن هذه الطبقة ممن روى عن علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود .

ومن هذه الطبقة ممن روى عن عبد الله بن مسعود .

ومن هذه الطبقة ممن روى عن عثمان ، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل وطلحة، والزبير، وحذيفة، وأسامة بن زيد، وخالدين الوليد، وأبي مسعود الأنصاري وعمر بن العاص ، وعبد الله بن عمرو ، وغيرهم — ولم يرو أحد منهم عن عمر وعلى وعبد الله شيئاً .

ومن هذه الطبقة ممن روى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه .

(٢) الطبقة الثانية : ممن روى عن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو، وجابر بن عبد الله، والنعمان بن بشير، وأبي هريرة، وغيرهم .
(٣) الطبقة الثالثة : وذكر من بينهم محارب بن دثار ، وعدى ابن ثابت الأنصاري .

(٤) الطبقة الرابعة : وذكر من بينهم منصور بن المعتمر والمغيرة ابن مقسم .

(٥) — الطبقة الخامسة : وذكر من بينهم أشعث بن سوار .

(٦) الطبقة السادسة : وذكر من بينهم سفيان بن سعيد ، وأبو الأحوص

(٧) الطبقة السابعة : وذكر من بينهم أبو بكر بن عياش ، وعمر بن عبید

(٨) الطبقة الثامنة : وذكر من بينهم يحيى بن آدم ، وزيد بن الحباب .

(٩) الطبقة التاسعة : وذكر من بينهم إسماعيل بن موسى ، وسعيد بن عمرو

(م) تسمية من نزل بالبصرة من أصحاب رسول الله ﷺ ، ومن كان

بها بعدهم من التابعين وأهل العلم والفقهاء ، فذكر من الصحابة نحواً من ١٥٧ صحابياً .

(١) الطبقة الأولى من الفقهاء والحديث والتابعين من أهل البصرة

من أصحاب عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

ثم قال : من هذه الطبقة — فذكر جماعة .

(٢) الطبقة الثانية : ممن روى عن عثمان ، وعلى ، وطلحة ، والزبير ،
وأبي بن كعب وأبي موسى الأشعري وغيرهم .

ومن الطبقة الثانية وهم دون من قبلهم في السن ممن روى عن عمران بن
حصين ، وأبي هريرة . وأبي بكرة ، وأبي بردة ، ومعاقل بن يسار ، وعبد الله بن
المعقل ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأنس بن مالك وغيرهم .

(٣) الطبقة الثالثة : فذكر جماعة من بينهم قتادة بن دعامة السدوسي
وثابت بن أسلم البناني .

(٤) الطبقة الرابعة : فذكر جماعة من بينهم أيوب السختياني ،
وسليمان التيمي .

(٥) الطبقة الخامسة : فذكر جماعة من بينهم سعيد بن أبي عروبة ، وأسماء
ابن عبيد .

(٦) الطبقة السادسة : فذكر جماعة من بينهم حماد بن زيد ، وسعيد
ابن زيد .

(٧) الطبقة السابعة : فذكر جماعة من بينهم عبد الرحمن بن مهدي ،
وابو داود الطيالسي .

(٨) الطبقة الثامنة : فذكر جماعة من بينهم مسدد بن مسرهد ، وعبد الله
ابن عبد الوهاب .

(ن) تسمية من كان بواسط من الفقهاء والمحدثين .

(س) وكان بالمداين من أصحاب رسول الله ﷺ حذيفة بن اليمان .
وسليمان الفارسي ، وكان بهما من المحدثين والفقهاء . فذكر جماعة من بينهم
أبو جعفر المدائني ، وعاصم الأحول .

(ع) وكان ببغداد من الفقهاء والمحدثين ممن نزلها وقدمها
فمات بها فذكر ١٧٠ .

(ف) تسمية من كان بخراسان من أصحاب رسول الله ﷺ ممن غزاها
ومات بها ، فذكر نحو سبعة من الصحابة ثم ذكر ٥٦ .

وكان بها بعد هؤلاء عدد من الفقهاء والمحدثين .

(ص) وكان بالرى من الفقهاء والمحدثين ثمانية .

(ق) وكان بهمدان من الفقهاء أصرم بن حوشب الهمداني .

(ر) وكان بقم من المحدثين أشعث بن إسحاق ، ويعقوب
بن عبد الله الأشعري .

(ش) وكان بالأنبار من المحدثين محمد بن عبد الله الخذاء ، وسويد
بن سعيد ، وإسحاق بن المهلول .

(ت) تسمية من نزل الشام من أصحاب رسول الله ﷺ ، فذكر نحو
من (١٠٧) .

(١) الطبقة الأولى من أهل الشام بعد أصحاب رسول الله ﷺ ، أولهم
جنادة بن أبي أمية الأزدي ، وآخرهم الحارث بن عبد الأزدي . السلوكي

صاحب معاذ .

(٢) الطبقة الثانية من التابعين بالشام ، أولهم عبد الله بن محيرز ، وآخرهم
مسلم بن كبيش .

(٣) الطبقة الثالثة ، أولهم مكحول الدمشقي ، وآخرهم مهاصر بن حبيب .

(٤) الطبقة الرابعة ، أولهم عروة بن رؤيم اللخمي ، وآخرهم أبو بشر

مؤذن مسجد دمشق .

(٥) الطبقة الخامسة ، أولهم محمد بن الوليد الزبيدي ، وآخرهم
«الفرج بن فضالة» .

(٦) الطبقة السادسة ، أولهم بقية بن الوليد الحمصي ، وآخرهم شعيب
ابن اسحاق .

(٧) الطبقة السابعة ، أولهم أبو المفيرة الحمصي ، واسمه عبد القدوس
ابن الحجاج ، وآخرهم الحجاج بن أبي منيع .

الطبقة الثامنة ، أولهم أبو عمر ، واسمه الخطاب بن عثمان بن سليم ، وآخرهم
بشر بن شعيب .

(ث) تسمية من نزل الجزيرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعد منهم خمسة ، وكان بها بعد هؤلاء من الفقهاء والمحدثين من التابعين وغيرهم
فعد تسعا وثلاثين .

(خ) وكان بالعواصم والثغور فعد تسعة عشر .

(ذ) تسمية من نزل مصر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
فعد اثنين وثلاثين صحابياً .

(١) الطبقة الأولى من أهل مصر بعد أصحاب رسول الله ﷺ ، أولهم
عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي من حمير ، وآخرهم عبد الرحمن بن شماس .

(٢) الطبقة الثانية ، أولهم أبو الخير واسمه مرثد بن عبد الله اليزني من حمير
وآخرهم أبو الهيثم صاحب أبي سعيد الخدري ، واسمه سليمان بن عمرو
ابن عبد العتواري .

(٣) الطبقة الثالثة أولهم يزيد بن أبي حبيب ، يكنى أبا رجاء ، وآخرهم
زهرة بن معبد ، يكنى أبا عقيل .

(٤) الطبقة الرابعة ، أولهم عمرو بن الحارث بن يعقوب ، وآخرهم يحيى بن أيوب النافقي وكان منكر الحديث .

(٥) الطبقة الخامسة ، أولهم عبد الله بن لهيعة الحضرمي ، وآخرهم نافع بن يزيد .

(٦) الطبقة السادسة ، أولهم عبد الله بن وهب ، وآخرهم نعيم بن حماد .
(ض) وكان بأيلة ثمانية

(ظ) وكان بإفريقية خالد بن أبي عمران .

(ع) وكان بالأندلس معاوية بن صالح .
ثم ذكر النساء .

رأى ابن الصلاح في كتاب الطبقات

قال ابن الصلاح : وكتاب الطبقات الكبير لمحمد بن سعد كاتب الواقدي كتاب حفيظ كثير الفوائد ، وهو ثقة غير أنه كثير الرواية عن الضعفاء ، ومنهم (أى الضعفاء) الواقدي وهو محمد بن عمر الذي لا ينسبه .

عمل ابن حجر في كتابه تقريب التهذيب .

أما شيخ الإسلام ابن حجر فحصرهم في اثنتي عشرة طبقة .
فأولها : الصحابة على اختلاف مراتبهم ، وتميز من ليس له منهم إلا مجرد الرواية من غيره .

ثانيها : طبقة كبار التابعين كابن المسيب ، فإن كان مخضرمًا يدينه .

ثالثها : الطبقة الوسطى من التابعين ، كالحسن وابن سيرين .

رابعها : طبقة تليها ، جل روايتهم عن كبار التابعين ، كالزهرى وقنادة .

خامسها : الطبقة الصغرى منهم ، الذين رأوا الواحد والإثنين ، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة ، كالأعمش .

سادسها : طبقة عاصروا الخامسة لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة كابن جريج .

سابعها : طبقة كبار أتباع التابعين ، كالك والثورى .

ثامنها : الطبقة الوسطى منهم ، كابن عيينة، وابن علية .

تاسعها : الطبقة الصغرى من أتباع التابعين ، كيزيد بن هارون ، والشافعى ، وأبى داود الطيالسى ، وعبد الرزاق .

عاشرها : كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممن لم يلق التابعين ، كأحمد ابن حنبل .

الحادية عشرة : الطبقة الوسطى من ذلك ، كالذهلى ، والبخارى .

الثانية عشرة : صفار الآخذين عن تبع الأتباع ، كالترمذى .

(٣) أهمية معرفة الطبقات :

قال ابن الصلاح : وذلك من المهمات التى افترض بسبب الجمل بها : غير واحد من المصنفين وغيرهم .

قال : والباحث الناظر فى هذا الفن يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات . ومن أخذوا عنه ومن أخذ عنهم ونحو ذلك .

(٤) فائدته :

(١) الأمن من تداخل المشتبهين فى اسم أو كنية ونحو ذلك ، فلا يشبه عليك من اتفقت أسماؤهم وهم من طبقات عدة .

(٢) وإمكان الاطلاع على تعيين التدريس والإرسال الخفى بمعرفة من أدرك منهم من فوقه ومن لم يدرك .

(٣) والوقوف على حقيقة المراد من المنعنة ، أهي محمولة على الاتصال أم هي مفيدة للانقطاع ؟
(٤) ويعرف من هم من كبار الصحابة ومن هم من صفارهم ، وكذلك يعرف التابعون وأتباعهم .

الكلام على الصحابة

(١) من هو الصحابي ؟ :-

الصحابي في اللغة : قال في القاموس : صحبه كسممه صحابة — ويكسر
وصحبه عاشره ، وهم أصحاب : وأصحاب ، وصحبان ، وصحاب ، وصحابة
— بالفتح — وصحابة — بالكسر — وصحب ، واستصحبه دعاه إلى
الصحبة ولازمه .

ومنه يعلم أن الصحابة بفتح الصاد وكسرهما تأتي مصدرا وجما ، ومعناها
المعاصرة والملازمة .

وفي الاصطلاح :

اختلف المحدثون والأصوليون في معناها الاصطلاحي .

(١) فقال المحدثون — إلا من شذ منهم — : الصحابي هو من لقي
النبي ﷺ في حياته — في عالم الشهادة — مسلما ومات على إسلامه .

شرح التعريف :

(من لقي) جنس في التعريف شمل كل من لاقاه ، واختلفوا فيمن لاقاه
قبل النبوة ، ولم يلقيه بعدها ومات على الخنيفية ، كزيد بن عمرو بن نفيل ، وقد
عده ابن منده في الصحابة ، فيمن رآه قبلها ثم أدرك البعثة وأسلم ولم يره ؛
قال العراقي : ولم أر من تعرض لذلك .

قال : ويدل على اعتبار الرؤية بعد النبوة ذكرهم في الصحابة ولده إبراهيم دون من مات قبلها كالقاسم (١)

قال : وهل يشترط في الرأى التمييز ، حتى لا يدخل من رآه وهو لا يعقل ، والأطفال الذين حنكهم ولم يروه بعد التمييز ، أولا يشترط ؟ لم يذكره أيضا . إلا أن العلاني قال في المراسيل : عبد الله بن الحارث بن نوفل حنكه النبي ﷺ ، ودعاه ولا صحبة له ، بل ولا رؤية أيضا .

وكذا قال في عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري : حنكه ودعاه ، وما تعرف له رؤية ، بل هو تابعي .

وقال في النسكت : ظاهر كلام الأئمة - ابن معين وأبي زرعة وأبي حاتم وأبي دارد وغيرهم - اشتراطه ، فإنهم لم يثبتوا الصحبة لأطفال حنكهم النبي ﷺ ، أو مسح وجوههم ؛ أو تفل في أفواههم ، كمحمد بن حاطب ، وعبد الرحمن بن عثمان التميمي ، وعبيد الله بن معمر ونحوهم .

وبناء عليه : فإذا اعتبرنا أن اللقي لا يصدق إلا في حال التمييز يكون هؤلاء خارجين عن الجنس من أول وهلة .

وإن قلنا : إن اللقي يشملهم صورة وجب أن نقول : (من لقي النبي ﷺ مميزا) حتى يخرج هؤلاء .

ويشمل التعريف من لا قاه مميزا ولم يبلغ كالحسن والحسين وابن الزبير ونحوهم .

(في حياته) : خرج من رآه في النوم ، فإنه لا يكون صحابيا ، ومن رآه

(١) اختلفوا في موت القاسم : هل كان قبل النبوة أو بعدها ؟ قال ابن القيم في (زاد المعاد) : أولهم القاسم - وبه كان يكتنى - مات طفلا ، وقيل : عاش إلى أن ركب الدابة وسار على النجبية اهـ

بعد موته ﷺ قبل الدفن ، وقد وقع ذلك لأبي ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي فإنه لا صحبة له .

(في عالم الشهادة) خرج من رأوه من النبيين ليلة الإسراء ، فلا يقال لهم صحابة ، نعم إذا نزل عيسى عليه السلام إلى الأرض وحكم بشرعه ﷺ فهل يطلق عليه وصف الصحبة ، لأنه ثبت أنه رآه في الأرض ؟ :

قال العراقي : والظاهر نعم . ووجه الظهور أن عيسى عليه السلام لم يمت بعد ، فإذا رآه في الأرض رآه رؤية عادية في عالم الشهادة كبقية الصحابة ، بخلاف غيره من الأنبياء .

وهل الملائكة يطلق عليهم صحابة ؟ وهل الجن ممن لا قوه يطلق عليهم صحابة ؟ قال العراقي : استشكل ابن الأثير ذكر مؤمنى الجن في الصحابة دون من رآه من الملائكة ، وهم أولى بالذكر من هؤلاء ، قال : وليس كما زعم ، لأن الجن من جملة المكلفين الذين شملتهم الرسالة والبعثة ، فكان ذكر من عرف اسمه — ممن رآه في الصحابة حسناً بخلاف الملائكة .

ولكن السيوطي والزرقاني يرجحان أن الرسول مرسل للملائكة لإرسال تشریف ، أو تكليف خاص ، وبناء عليه يكون من لاقاه منهم صحابة كذلك .

غير أننا إنما نبحث في الصحابة الرواة ، فالنا والملائكة ؟

(مسلماً) خرج الكفار الذين لم يؤمنوا به أصلاً .

(ومات على ذلك) خرج الذين أسلموا ثم ارتدوا ، كابن خطل ونحوه .

أما من ارتد بعده ، ثم أسلم ومات مسلماً فقال العراقي : في دخولهم في الصحابة نظر ، فقد نص الشافعي وأبو حنيفة على أن الردة محبطة للعمل .

قال : والظاهر أنها محبطة للصحبة السابقة ، كقصة بن ميسرة ، والأشعث

ابن قيس .

قال شارح (مسلم الثبوت) :

فإن الأشعث أسلم سنة عشر ، وارتد بعد وفاة رسول الله ﷺ ، فأسر في خلافة أمير المؤمنين الصديق الأكبر ، وكان يكبله في الحديد ، ثم أسلم ، وشهد هو وجريز جنازة ، فقدم الأشعث جريراً ، وقال : إني ارتددت ولم ترتد اهـ . واختار ابن الحاجب - وصححه بعضهم - دخول هؤلاء في الصحبة لقوله تعالى : (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم) وهؤلاء لم يموتوا كفاراً فلم تحبط أعمالهم ، ويؤيده عدد أكثر أهل سير الصحابة لهم . وقال : شارح (مسلم الثبوت) : لكن الحق هو مذهب النافى ، فإن الردة تبطل الأعمال بأسرها بالنص القاطع ، والصحبة من أفضل الأعمال ، فتبطلها الردة ، فالصحبة التي حصلت قبل المراجعة إلى الإسلام ، كلا صحبة ، كصحبة الكافر حال كفره ، وأما ذكرهم الأشعث في سير الصحابة . فلعله لأنه لما كانت روايته مقبولة . والترض المقصود معرفة حال الرواة ، وروايته مثل رواية الصحابة من غير واسطة ، فلا جرم ذكره فيهم ، نسكن لابد من التزكية لهذا الرجل ، ولا يكتفى بظاهر العدالة لعدم كونه صحابياً حقيقة .

نقول : (وقول العراقي : إن نص الشافعى ... الخ) فيه نظر ، لأن المنقول عن الشافعى خلافه :

قال الألوسى : في شرح الآبة ، واستدل الشافعى بالآية على أن الردة لا تحبط الأعمال حتى يموت عليها ، وذلك بناء على أنها لو أحبطت مطلقاً لما كان للتنقييد بقوله سبحانه (فيمت وهو كافر) فائدة .

والقول بأن فائدته أن إحباط جميع الأعمال حتى لا يكون له عمل أصلاً ، موقوف على الموت على الكفر حتى لو مات مؤمناً لا يحبط إيمانه ، ولا عمل يقارنه ، وذلك لا ينافى إحباط الأعمال السابقة على الارتداد بمجرد الارتداد .

سما لا معنى له ، لأن المراد من الأعمال في الآية الأعمال السابقة على الارتداد ،
إذ لا معنى لحبوط مالم يفعل .

قال : وذهب إمامنا أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه إلى أن مجرد الارتداد
يوجب الإحباط لقوله تعالى : (ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله) .

وما استدلل به الشافعى ليس صريحا في المقصود ، لأنه إنما يتم إذا كانت
جملة (أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) تذييلا معطوفة على الجملة الشرطية
وأمّا لو كانت معطوفة على الجزاء ، وكان مجموع الإحباط والخلود في النار مرتبا
على الموت على الردة فلا نسلم تمامته .

إلى أن قال : واختلف الشافعيون فيمن رجع إلى الإسلام بعد الردة ، هل
يرجع له عمله بشوابه أو لا ؟ فذهب بعض إلى الأول ، فيما عدا الصعبة ؛ فإنها
ترجع مجردة عن الثواب ، وذهب الجل إلى الثانى وأن أعماله تعود بلا ثواب
ولا فرق بين الصعبة وغيرها ، ولعل ذلك هو المعتمد في المذهب فافهم اهـ .

وقال ابن حجر فى النخبة : (من لقي النبى عليه الصلاة والسلام مؤمنا به
ومات على الإسلام ولو تخللت ردة فى الأصح) قال على قارى : أى على مقتضى
مذهب الشافعى ومن تبعه من أن الارتداد لا يبطل الأعمال إلا بموته على الكفر
نم ذكر مذهب الحنفية وقال : فتبطل صحبته بالردة فلا يكون صحابيا إلا إذا
حصلت له رؤية ثانية ، وعليه الإمام مالك . اهـ

ووافق جمهور المحدثين كثيرون من الأصوليين وصححوه ، منهم الأمدى
وحابن الحاجب .

(٢) وأما جمهور الأصوليين فقالوا : الصحابي مسلم طالت صحبته مع النبي صلى الله عليه وسلم ، متبعاً إياه .

شرح التعريف : —

(مسلم) جنس شمل كل مسلم .

(طالت صحبته) خرج ما لم تطل صحبته .

واختلفوا في تحديد الطول ، والأصح عدم التحديد . وقيل : ستة أشهر ، وقيل سنة أو غزوة ، وعلى هذا يخرج حسان بن ثابت ، وجري بن عبد الله البجلي مع أنهما صحابييان بالإجماع ، فإن حسناً لم يفز مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجريراً أسلم قبل موته صلى الله عليه وسلم بأربعين يوماً .

وعلى القول لأصح يخرج كذلك من وفد عليه وانصرف بلا مصاحبة ولا متابعة . وقالوا : إن طول الصحبة هو معنى الصحابي لغة .

ورد بإجماع أهل اللغة على أنه مشتق من الصحبة ، لا من قدر مخصوص منها ، وذلك يطلق على كل من صحب غيره قليلاً كان أو كثيراً ، يقال : صحبت فلاناً حولاً وشهراً ويوماً وساعة .

(٣) أما من شذ من المحدثين ، فروى ابن سعد بسند جيد في الطبقات عن علي بن محمد عن شعبة عن موسى السيلاني قال : أتيت أنس بن مالك ، فقلت له : أنت آخر من بقي من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : قد بقي قوم من الأعراب ، فأما من أصحابه فأنا أول من بقي .

قال العراقي : والجواب أنه أراد إثبات صحبة خاصة ليست لأولئك .

وعن سعيد بن المسيب أنه كان يقول : لا يبعد صحابياً إلا من أقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة أو سنتين ، أو غزا معه غزوة أو غزوتين .

ووجهه أن لصحبته صلى الله عليه وسلم شرفاً عظيماً ، فلا تنال إلا باجتماع طويل ، يظهر فيه الخلق المطبوع عليه الشخص ، كالغزو المشتغل على السفر الذي هو قطعة من العذاب ، والسنة المشتملة على الفصول الأربعة التي يختلف بها المزاج .

قال العراقي : ولا يصح هذا عن ابن المسيب ، ففي الإسناد اليه محمد بن عمر الواقدي ضعيف في الحديث .

وقال السيوطي : في حد الصحابي قول رابع :

٤ -- إنه من طالت صحبته ، وروى عنه . قاله الحافظ ، وخامس : —

٥ — إنه من رآه بالغا . حكاه الواقدي ، وهو شاذ كما تقدم ، وسادس :

٦ — إنه من أدرك زمنه صلى الله عليه وسلم وإن لم يره . قاله يحيى ابن عثمان بن صالح المصري .

وعد من ذلك عبد الله بن مالك الجيشاني أبا تميم ، ولم يرحل إلى المدينة إلا في خلافة عمر باتفاق ، ومن حكى هذا القول العراقي في شرح (التنقيح) وكذا من حكم بإسلامه تبعاً لأبويه .

وعليه عمل ابن عبد البر ، وابن منده في كتابيهما .

٧ — وشرط الماوردي في الصحابي أن يتخصص بالرسول ، ويتخصص به الرسول صلى الله عليه وسلم . ١٠ هـ

(٢) بم تثبت الصعبة :

تثبت الصعبة بأمر :

أولاً : بالتواتر ، كأبي بكر ، وعمر ، وبقية العشرة في خلق منهم .

ثانياً : بالاستفاضة والشهرة القاصرة عن التواتر ، كضمام بن ثعلبة ، وعكاشة بن محصن .

ثالثاً : بقول صحابي عنه : إنه صحابي ، كحممة بن أبي حمزة الدوسي الذي مات بأصبهان مبطوناً ، فشهد له أبو موسى الأشعري أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم حكم له بالشهادة .

قال السيوطي : ذكر ذلك أبو نعيم في تاريخ أصبهان ، وروينا قصته في مسند الطيالسي ومعجم الطبراني .

رابعاً : أن يخبر آحاد التابعين بأنه صحابي ، وذلك بقاء على قبول التزكية من واحد ، وهو الراجح . ذكره ابن حجر .

خامساً : إذا كان عدلاً ، وقال : أنا صحابي ، إذا أمكن ذلك . فإن لم يمكن ، بأن ادعاه بعد مائة سنة من وفاته صلى الله عليه وسلم فإنه لا يقبل ، وإن ثبتت عدالته قبل ذلك ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (أرايتكم ليأتكم هذه فإنه على رأس مائة سنة لم يبق أحد على ظهر الأرض) يريد انخرام ذلك القرن قاله سنة وفاته صلى الله عليه وسلم .

ونرط الأصوليون في قبوله أن تعرف معاصرته للرسول صلى الله عليه وسلم وخاف في ذلك الآمدى ، ورجحه أبو الحسن القطان ، لأنه متهم بدعوى رتبة يثبتها لنفسه .

وممن ادعى الصحبة بعد المائة - وكذب - رتن الهندي ، قال الذهبي في (الميزان) : رتن الهندي ، وما أدراك مارتن ؟ شيخ دجال بلاريب ، ظهر بعد السمائة ، فادعى الصحبة ، وهذا جرى على الله ورسوله ، وقد ألفت في أمره جزءاً . ١٥

(٣) عدا لثمتهم : —

قال النووي : الصحابة كلهم عدول من لا بس الفتن وغيرها بإجماع من يعتمد به .

قال السيوطي : وقيل : يجب البحث عن عدالتهم مطلقاً ، وقيل : بعد وقوع الفتن ، وقالت المعزلة : عدول إلا من قاتل علياً ، وقيل : إذا انفرد وقيل : إلا المقاتل والمقاتل .

قال : وهذا كله ليس بصواب إحساناً للظن بهم ، وحلالهم في ذلك على الاجتهاد المأجور فيه كل منهم .

قال : وقال المازري في (شرح البرهان) :

لسنا نغنى بقولنا : (الصحابة عدول) كل من رآه صلى الله عليه وسلم يوماً ما ، أو زاره لماماً ، أو اجتمع به لفرض وانصرف ، وإنما نغنى به الذين لازموا وعزروه ونصروه .

قال : والقول بالتعميم هو الذي صرح به الجمهور ، وهو المعتبر .
وقال ابن كثير : وأما طوائف الروافض وجهلهم وقلة عقلهم ، ودعاويهم أن الصحابة كفروا إلا سبعة عشر صحابياً - وسوم - فهو من الهذيان بلا دليل إلا مجرد الرأي الفاسد ، عن ذهن بارد وهوى متبع ، وهو أقل من أن يرد والبرهان على خلافه أظهر وأشهر ، ما علم من امتثالهم أوامره عليه الصلاة والسلام ، وفتحهم الأقاليم والآفاق ، وتبليغهم عنه الكتاب والسنة ، وهدايتهم الناس إلى طريق الجنة ، ومواظبتهم على الصلوات والزكوات وأنواع القربات في سائر الأحيان والأوقات ، مع الشجاعة والبراعة ، والكرم والإيثار ، والأخلاق الجميلة التي لم تكن في أمة من الأمم المتقدمة ، ولا يكون أحد بعدهم مثلهم في ذلك ، فرضى الله عنهم أجمعين .

نقول : وقد استوفينا الكلام على ذلك في كتابنا (المنهج الحديث في تاريخ الحديث)

(٤) أكثرهم حديثاً : -

(١) أبو هريرة روى خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثاً ، وهذا ما ذكره ابن الجوزي في (تلقيح فهم أهل الأثر) ، وقد أعتمد في عدده على ما وقع لسكل صحابي في مسند أبي عبد الرحمن بقي بن مخلد .

ويقول الشيخ شاكر في تعليقه على (الباعث الحثيث) : وفي مسند أحمد له ٣٨٤٨ حديثاً ، ولعل الفرق الكبير بينهما كثرة الطرق للحديث الواحدة في مسند بقي بن مخلد .

واتفق الشيخان منها على ثلاثمائة وخمسة وعشرين ، وانفرد البخاري بثلاثة وتسعين ، ومسلم بمائة وتسعة وثمانين .

(٢) عبد الله بن عمر روى ألفي حديث وستمائة وثلاثين حديثاً ، هذا ما ذكره ابن الجوزي .

وقال الشيخ شاكر : وفي مسند أحمد (٢٠١٩) حديثاً .
(٣) عبد الله بن عباس روى ألفاً وستمائة وستين حديثاً ، على ما ذكره ابن الجوزي .

وقال الشيخ شاكر : وفي مسند أحمد (١٦٩٦) حديثاً .
(٤) جابر بن عبد الله روى ألفاً وخمسمائة وأربعين حديثاً ، على ما ذكره ابن الجوزي .

وقال الشيخ شاكر : وفي مسند أحمد (١٢٠٦) حديثاً .
(٥) أنس بن مالك روى ألفين ومائتين وستاً وثمانين حديثاً ، على ما ذكره ابن الجوزي .

وقال الشيخ شاكر : وفي مسند أحمد (٢١٧٨) حديثاً .
(٦) عائشة أم المؤمنين روت ألفين ومائتين وعشرة أحاديث ، على ما ذكره ابن الجوزي .

(٧) أبو سعيد الخدري روى ألفاً ومائة وسبعين حديثاً ، على ما ذكره ابن الجوزي .

وقال الشيخ شاكر : وفي مسند أحمد (٩٥٨) حديثاً .

وليس في الصحابة من يزيد حديثه على الألف غير هؤلاء .
واعلمك ترى معي أن ابن مخلد في مسنده ، وأحمد في مسنده كليهما لم
يحكم على ما أسنده إلى الصحابة أنه نهاية ما ورد عنهم ، واسكن ما استطاع
روايته عنهم من وجه معتبر عنده ، وطريق الوصول إلى حصر ما رويوه
أن نحصر ما جاء في مسند أحمد مثلاً ، ثم نذكر ما زاده البزار مثلاً ، ثم نأتي
بما زاده الطبراني في مجامعه الثلاث ، وهكذا متتبعين الدواوين والمؤلفات
حتى نأتي على جميعها ، وأظن أن ذلك ليس بمستطاع .

فالمسألة إذا ليست حصراً ، وإنما هو تقريب فحسب .
(٥) أكثرهم فتياً :

عن مسروق أنه قال : انتهى علم الصحابة إلى ستة : عمر ، وعلي ، وأبي ، وزيد
وأبي الدرداء ، وابن مسعود ، ثم انتهى علم الستة إلى علي ، وعبد الله .

وروى الشعبي عنه نحوه ، إلا أنه ذكر أبا موسى الأشعري بدل أبي الدرداء
وقال أحمد بن حنبل : أكثرهم فتياً تروى عنه ابن عباس .

وقال الشعبي : كان العلم يؤخذ عن ستة من أصحاب رسول الله ﷺ ،
وكان عمر ، وعبد الله ، وزيد ، يشبه بعضهم بعضاً ، وكان يقتبس بعضهم من
بعض ، وكان علي ، والأشعري ، وأبي ، يشبه علم بعضهم بعضاً ، وكان يقتبس
بعضهم من بعض .

وقال ابن حزم : أكثر الصحابة فتوى مطلقاً سبعة :
عمر ، وعلي ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس ، وزيد بن ثابت ، وعائشة .
قال : ويمكن أن يجمع من فتياً كل واحد من هؤلاء مجلد ضخم .

قال : ويليهما عشرون : أبو بكر ، وعثمان ، وأبو موسى ، ومعاذ ، وسعد
ابن أبي وقاص ، وأبو هريرة ، وأنس ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وسلمان .

موجابر ، وأبو سعيد ، وطليحة ، والزبير ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعمران بن حصين ، وأبو بكرة ، وعبادة بن الصامت ، ومعاوية ، وابن الزبير ، وأم سلمة .

قال : ويمكن أن يجمع من فتيا كل واحد منهم جزء صغير .

قال : وفي الصحابة نحو من مائة وعشرين نفسا يقلون في الفتيا جداً لا يروى عن الواحد منهم إلا المسألة ، والمسألان ، والثلاث ، كأبي بن كعب ، وأبي الدرداء ، وأبي طلحة ، والمقداد ، وسرد الباقين .

ومن أراد معرفة فتاوى هؤلاء فليرجع إلى كتاب (المحلى) له ، فإنه تنبع آراء الصحابة والتابعين في كل مسألة مسألة .

(٦) العبادلة من الصحابة :

هم أربعة : عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الله بن عمرو بن العاص .

قال أحمد : وليس ابن مسعود منهم .

قال البيهقي : لأنه تقدم موته ، وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم ، فإذا اجتمعوا على شيء قيل : هذا قول العبادلة .

وقيل : هم ثلاثة : عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وليس ابن الزبير منهم ، وعليه اقتصر الجوهرى في الصحاح .

قال السيوطى : وأما ما حكاه النووى في التهذيب عنه أنه ذكر ابن مسعود وأسقط ابن العاص فوهم .

نعم وقع للرافعى في (الديات) ، وللزغشرى في (الفصل) أن العبادلة ابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس . وغلطا في ذلك من حيث الاصطلاح . ومن الصحابة نحو مائتين وعشرين نفسا يسمون بعبد الله ، ولا يطلق على أحد منهم أنه من العبادلة ، كذا قال ابن الصلاح أخذا من الاستيعاب ، وزاد عليه

ابن فتحون جماعة يبلغ بهم نحو من ثلاثمائة رجل .

(٧) — أفضلهم :

أ — إجماع أهل السنة أن أفضلهم على الإطلاق أبو بكر ثم عمر .

ومن حكي الإجماع على ذلك أبو العباس القرطبي . وكذلك حكي الشافعي .

إجماع الصحابة والتابعين على ذلك .

وحكي المازري : عن الخطابية تفضيل عمر ، وعن الشيعة تفضيل علي

وعن الراوندية تفضيل العباس ، وعن بعضهم الإمساك عن التفضيل .

وحكي الخطابي عن بعض مشايخه أنه قال : أبو بكر خير ، وعلى أفضل .

قال السيوطي : وهذا تهافت من القول .

وحكي القاضي عياض : أن ابن عبد البر وطائفة ذهبوا إلى أن من مات

منهم في حياته ﷺ أفضل من بقي بعده ، لقوله ﷺ (أنا شهيد على هؤلاء) .

قال السيوطي : قال النووي : وهذا إطلاق غير مرضي ولا مقبول .

ب — وقال جمهور أهل السنة : منهم مالك والشافعي ، وأحمد وسفيان

الثوري ، وكافة أهل الحديث والفقهاء ، والأشعري ، والباقلاني ، وكثير من

المتكلمين : إن عثمان بعد عمر وإن عليا بعد عثمان في الفضل .

وذلك لقول ابن عمر : (كنا في زمن النبي ﷺ لا نعدل بأبي بكر أحدا .

ثم عمر ، ثم عثمان) رواه البخاري ورواه الطبراني بلفظ أصرح .

وحكي الخطابي عن أهل السنة من السكوفة تقديم علي على عثمان ، وبه

قال أبو بكر بن خزيمة ، وهو رواية عن سفيان الثوري ، ولما سكن آخر قوليه كما تقدم .

وحكي عن مالك التوقف بينهما ، حكاه المازري عن المدونة ، وقال القاضي

عياض : رجع مالك عن التوقف إلى تفضيل عثمان ، قال القرطبي : وهو الأصح

إن شاء الله تعالى ، وتوقف أيضا إمام الحرمين .

ثم اختلفوا هل التفضيل ظني أو قطعي ؟ فقال إمام الحرمين والباقلاني وصاحب المفهم : إنه ظني ، وقال الأشعري : قطعي .

ج - وقال أبو منصور عبد القاهر التميمي البغدادي : أصحابنا مجمعون على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة .

ثم تمام العشرة المشهود لهم بالجنة : سعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد ابن عمرو بن نفيل ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام ، وعبد الرحمن ابن عوف ، وأبو عبيدة بن الجراح .

ثم أهل بدر : وهم ثلاثمائة وبضعة عشر ، روى ابن ماجه بسنده عن رافع بن خديج قال : (جاء جبريل إلى النبي ﷺ ؛ فقال : ماتعدون من شهد بدرا فيكم ؟ قال : خيارنا . قال : كذلك عندنا ، هم خيار الملائكة) .

ثم أهل أحد .

ثم أهل بيعة الرضوان بالحديبية ، لقوله ﷺ (لا يدخل النار أحد ممن بايع تحت الشجرة) صححه الترمذي .

وممن لم مزية أهل العقبتين من الأنصار ؛ والسابقون الأولون : وهم من صلى إلى القبلتين في قول ابن المسيب وطائفة ، أو أهل بيعة الرضوان في قول الشعبي ، أو أهل بدر في قول محمد بن كعب وعطاء ، أو من أسلم قبل الفتح في قول الحسن .

(٨) آخرهم موتا :

آخرهم موتا على الإطلاق أبو الطفيل ، مات سنة مائة ، قاله مسلم في صحيحه وقيل : تأخر بعد المائة ، فقيل : سنة اثنتين ومائة ، وقيل : سنة سبع ومائة ، وقيل : سنة عشر ومائة .

وآخرهم قبل أبي الطفيل موتا أنس بن مالك ، مات بالبصرة سنة ثلاث وتسعين ، وقيل : اثنتين ، وقيل : إحدى ، وقيل : تسعين ، وهو آخر من مات بها .

وقال العراقي : مات بعده محمود بن الربيع بلا خلاف في سنة تسع وتسعين وقد رآه وحدث عنه ، كما في صحيح البخاري .

وكذا تأخر بعده عبد الله بن بسر المازني في قول من قال : وفاته سنة ست وتسعين .

وآخرهم موتا بالمدينة سهل بن سعد الأنصاري ، وكانت وفاته سنة ثمان وثمانين ، وقيل إحدى وتسعين ، وقال العراقي : آخرهم موتا بها محمود ابن الربيع الذي عقل الجمجمة ، توفي بها سنة تسع وتسعين ، فهو إذاً آخر الصحابة موتاً بها .

وآخرهم بمكة قيل : إنه أبو الطفيل ، وقيل : إنه جابر بن عبد الله ، والمشهور وفاته . بالمدينة ، وقيل : ابن عمر مات سنة ثلاث ، وقيل : أربع وسبعين . وآخرهم بالكوفة عبد الله بن أبي أوفى ، مات سنة ست وثمانين ، وقيل : سنة سبع ، وقيل : ثمان .

وآخرهم بالشام عبد الله بن بسر المازني ، قاله خلائق ، ومات سنة ثمان وثمانين ، وقيل : سنة ست وتسعين ، وهو آخر من مات ممن صلى للقبليتين . وآخرهم يحمص عبد الله بن بسر .

وآخرهم بالجزيرة العرس بن عميرة الكندي .

وآخرهم بفلسطين أبو أبي عبد الله بن أم حرام ، ربيب عبادة بن الصامت .

وآخرهم بمصر عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي ، مات سنة ست وثمانين

وقيل خمس . وقيل : سبع ، وقيل ثمان ، وقيل : تسع . وكانت وفاته بسقط القدور وتعرف الآن بسقط أبي تراب .

وآخرهم بالهامة الهرماس بن زياد والباهى سنة اثنتين ومائة أو بعدها .
وآخرهم ببرقة رويغ بن ثابت الأنصارى . ومات سنة ثلاث وستين وقيل :
سنة ست وستين .

وآخرهم بالبادية سلمة بن الأكوع ، والصحيح أنه مات بالمدينة . ومات
سنة أربع وسبعين ، وقيل : أربع وستين .

وآخرهم بخراسان بريدة بن الحبيب ، وقال العراقي : في ذلك نظر ، فإن وفاته
سنة ثلاث وسبعين ، وقد تأخر عنه أبو برزة الأسلمى ، ومات بها سنة
أربع وسبعين :

وآخرهم بسجستان الفداء بن خالد بن عوذة .

وآخرهم بالطائف ابن عباس .

وآخرهم بأصبهان النابغة الجمدى .

وآخرهم بسمرقند الفضل بن العباس .

١ — الكتب المؤلفة في الصحابة :

كان أول من جمع الرواة : صحابة وغير صحابة محمد بن سعد الواقدى فى
كتابه (الطبقات الكبرى) وتوفى ابن سعد سنة ٢٤٠ هـ ، ولما جاء البخارى
صاحب الصحيح ألف (التاريخ الكبير) الذى صنفه عند قبر النبي ﷺ فى
الليلى الممرة ، ويرويه عنه أبو أحمد محمد سليمان بن فارس ، وأبو الحسن محمد
ابن سهل الشوى وغيرهما ، (والتاريخ الأوسط) ، ويرويه عنه عبد الله
ابن أحمد بن عبد السلام الخفاف ، وزنجويه بن محمد اللباد ، (والتاريخ
الأصغر) ، ويرويه عنه عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الأشقر ؛ ولم يكتف
بهذا بل ألف كتابه (أسامى الصحابة) ذكره أبو القاسم ابن منده ، وأنه يرويه

من طريق بن فارس عنه ، وقد نقل منه أبو القاسم البغوى الكثير فى (معجم الصحابة) ، وكذا ابن منده فى (المعرفة) ، ونقل عنه فى كتاب (الوحدان له) — وهو من ليس له إلا حديث واحد من الصحابة .

ومن بعده ألف فى الصحابة الكثيرون : منهم أبو حاتم بن حبان ألف كتاب (الصحابة) وهو مختصر فى مجلد ، ومنهم أبو عبد الله بن منده فى كتاب كبير جليل ، وذيل عايه أبو موسى المدينى ، ومنهم أبو نعيم الأصبهاني فى كتاب له ، ومنهم المسكرى ، وكتابه مؤلف على ترتيب القبائل ، ومنهم ابن عبد البر ألف كتابه (الاستيعاب) ، وهو من أحسنها وأكثرها فوائد ، لولا ما شأنه بذكر ما شجر بين الصحابة ، وحكايته عن الأخباريين ، والغالب عليهم الإكثار والتخليط فيما يروونه ، وقد جمع فيه ثلاثة آلاف ترجمة وخمسمائة ، وذيل عليه ابن فتحون ، ومنهم أبو الحسن على بن محمد بن الأثير الحزرى ألف كتاباً حسناً سماه (أسد الغابة) ، جمع فيه كتباً كثيرة : وهى كتاب ابن منده ، وكتاب أبى موسى ، وكتاب أبى نعيم ، وكتاب ابن عبد البر ، وزاد من غيرها أسماء فى هذا ، وضبط وحقق أشياء حسنة ، على ما فيه من التكرار بحسب الاختلاف فى الاسم أو الكنية ، واختصره النووى ، وقد اختصره الذهبى فى كتاب لطيف سماه (التجريد) ، وجميع ما شتمل عليه (أسد الغابة) المذكور سبعة آلاف وخمسمائة وأربعة وخمسون نفساً وزاد عليها الذهبى فى (تجريده) .

ومنهم الحافظ شيخ الإسلام ابن حجر فى كتابه (الإصابة فى تمييز الصحابة) كتاب حافل ، ذكر أنه مكث فى تأليفه نحو الأربعين سنة ، وكانت الكتابة فيه بالتراخى ، وأنه كتبه فى المسودات ثلاث مرات ، ومجموع تراجمه (١٢٢٧٩) عما فى ذلك المكرر ، وقد اختصره السيوطى .

وقد ذكر شيخنا الشافعى فى كتابه (دليل السالك) بياناً فى مصطلحه (م — ٣ المتهج الحديث)

في كتابه فقال:

لأعلم أن الحافظ ابن حجر رتب كتابه (الإصابة) على أربعة أقسام في كل حرف منه :

فالقسم الأول : فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه ، أو عن غيره ، سواء كانت الطريق صحيحة ، أو حسنة ، أو ضعيفة ، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان ، مع تمييزه ذلك كله في كل ترجمة .

والقسم الثاني : فيمن ذكر في الصحابة من الأطفال الذين ولدوا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لبعض الصحابة من النساء والرجال ممن مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في دون سن التمييز، إذ ذكر أو آثك في الصحابة إنما هو على سبيل الإلحاق ، لغلبة الظن على أنه صلى الله عليه وسلم رآهم، لتوفر دواعي أصعابه على إحضارهم أولادهم عنده حين ولادتهم ليحننهم ويسمهم ويرك عليهم .

فقد أخرج مسلم في صحيحه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بالبيان فيبرك عليهم .

وأخرجه الحاكم في كتاب الفتن من (مستدرکه) عن عبد الرحمن بن عوف قال : (ما كان بولد لأحد مولود إلا أتى به النبي صلى الله عليه وسلم فدعاه) الحديث .

فأحاديث هؤلاء الأطفال عنه عليه الصلاة والسلام من قبيل المراسيل عند المحققين من أهل العلم بالحديث ، كما قاله الحافظ ابن حجر في ذكر تقسيم رجال (الإصابة) ، قال : ولذلك ، أفردتهم عن أهل القسم الأول .

والقسم الثالث : فيمن ذكر في كتب رجال الصحابة ، كالاستيعاب لابن عبد البر ، وأسد الغابة لعز الدين بن الأثير ، والتجريد للحافظ الذهبي ،

من المخضرمين الذين أدرکوا الجاهلية الاسلام ، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ولا رأوه ، سواء أسلموا في حياته أم لا .

وهؤلاء ليسوا أصحابه باتفاق من أهل العلم بالحديث ، وإن كان بعضهم قد ذكر بعضهم في كتب الصحابة ، فقد أفصحوا بأنهم لم يذكروهم إلا لمقاربتهم لتلك الطبقة ، لأنهم من أهلها .

قال الحافظ ابن حجر : ومن أفصح بذلك ابن عبد البر ، وقبلة أبو حفص ابن شاهين ، فاعتذر عن إخراجهم ترجمة النجاشي بأنه صدق النبي صلى الله عليه وسلم في حياته ، وغير ذلك ، ولو كان من هذا سبيله يدخل عنده في الصحابة ما احتاج إلى اعتذار .

ثم قال : وأحاديث هؤلاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلة بالاتفاق بين أهل العلم بالحديث ، وقد صرح ابن عبد البر نفسه بذلك في (التمهيد) وغيره من كتبه .

والقسم الرابع : فيمن ذكر في الكتب المذكورة على سبيل الوهم والغلط ، ويبان ذلك بالبيان الظاهر الذي يعول عليه على طرائق أهل الحديث .

قال الحافظ ابن حجر : ولم أذكر فيه إلا ما كان الوهم فيه بينا ، وأما مع احتمال عدم الوهم فلا ، إلا إن كان ذلك الاحتمال يغلب على الظن بطلانه .

قال : وهذا القسم الرابع لا أعلم من سبقني إليه ، ولا من حام طائر فكره عليه ، وهو الضلالة المطلوبة ، في هذا الباب الزاهر ؛ وزبدة ما يمحضه من هذا الفن اللبيب الماهر اهـ باختصار .

قال السخاوي : وهذا القسم هو المقصود بالذات منه ، وقد وقع التنبيه فيه على عجائب يستغرب وقوع مثلها ، ومات قبل عمل المبهعات ، وأرجو عملها اهـ فنح المغيث .

طبقاتهم .

إذ نظرنا إلى المعنى اللغوي لكلمة « طبقة » وراعينا الاشتراك في تشابه مجتمعهم في لقاء واحد قلنا : إن الصحابة جميعا اشتركوا في لقاءهم بالرسول ﷺ فهم طبقة واحدة .، وهذا ما ذهب إليه ابن حجر .

أما إذا راعينا المعنى الاصطلاحي - وهو الاشتراك في السن ولقاء المشايخ وجدناهم مراتب متميزة بعضها عن بعض ، كل واحدة منها تكون طبقة مستقلة ، ولو رتبنا هذه الطبقات على حسب حيازة الفضل أمكن أن تفاضل بعضها على بعض .

فمثلا ابن سعد ذكر :

(١) من كان يفتى بالمدينة ويمتدئ به من أصحاب رسول الله ﷺ على عهد رسول الله ﷺ وبعد ذلك .

(٢) أهل العلم والفتوى .

(٣) من جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ثم ذكر الطبقات فذكر :

(١) طبقة البدرين من المهاجرين .

(٢) طبقة البدرين من الأنصار .

(٣) النقباء الاثني عشر الذين اختارهم بنى ليلة العقبة .

(٤) الطبقة الثانية من المهاجرين والأنصار ممن لم يشهدوا بدرأ ولهم إسلام قديم .

(٥) الصحابة الذين أسلموا قبل فتح مكة .

أما الحاكم فجعلهم اثني عشرة طبقة كما يأتي :

الأولى : من تقدم إسلامه كالخلفاء الأربعة وبلال بن رباح .

الثانية : أصحاب دار الندوة : كسميد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، وسعيد ابن أبي وقاص .

الثالثة : من هاجر إلى الحبشة : كعاطب بن عمرو بن عبد شمس ، وسهيل ابن بيضاء ، وأبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة .

الرابعة : أصحاب العقبة الأولى ، كرافع بن مالك ، وعبادة بن الصامت ، وأسعد بن زرارة .

الخامسة : أصحاب العقبة الثانية ، وأكثرهم من الأنصار : كالبراء بن معرور ، وجابر بن عبد الله بن حرام ، وعبد الله بن جبير ، وسعد بن خيثمة .

السادسة : للمهاجرون الذين وصلوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم بقباء قبل أن يدخل المدينة : كأي سلة بن عبد الأسد ، وعامر بن ربيعة .

السابعة : أهل بدر : كعاطب بن أبي بلتعة ، وسعد بن معاذ : والمقداد ابن الأسود .

الثامنة : من هاجر بين بدر والحديبية : كالمغيرة بن شعبة .

التاسعة : أهل بيعة الرضوان : كسلة بن الأ كوع ، وسنان بن أبي سنان ، وعبد الله بن عمر .

العاشرة : من هاجر بين الحديبية وفتح مكة ، كخالد بن الوليد ، وعمرو ابن العاص ، وأبي هريرة .

الحادية عشرة : مسلة الفتح ، كأي سفيان بن صخر بن حرب ، وحكيم ابن حزام وبديل بن ورقاء ، وعتاب بن أسيد .

الثانية عشرة : صبيان وأطفال رأوا النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وحجة الوداع . كالسائب بن يزيد ، وعبد الله بن ثعلبة ، وأبي الطفيل عامر بن واثلة .

التابعون

التابعى نسبة لتابع اسم فاعل من تبع ، وذلك لأنهم تبعوا الصحابة فى الزمن أى جاءوا بعدهم ، أو تبعوهم فى الأخذ والتحمل ، فالصحابه أخذوا عن الرسول وتحملوا عنه ، وهم تحملوا عن الصحابة وأخذوا منهم ، أو تبعوهم فى الإسلام والعمل بشرائعه والقذوة بهم فى أعمالهم وأخلاقهم .

ويفتلف المصطلحون فى حد جامع يفصل بينهم وبين غيرهم .

١ — فىقول الخطيب : هو من صعب صحابيا .

وعليه فلا يكتفى فيه بمجرد اللقى ، بخلاف الصحابى مع النبى صلى الله عليه وسلم ، لشرف منزلة النبى صلى الله عليه وسلم ، فالاجتماع به يؤثر فى النور التلقى أضاف ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصحابى وغيره من الأخيار .

٢ — ويقول الحاكم : هو من لقيه ، وإن لم يصحبه ، كما قيل فى الصحابى ، وزاد ابن كثير فى كلام الحاكم (وروى عنه) .

وقال : قلت : لم يكتفوا بمجرد رؤية الصحابى كما اكتفوا فى إطلاق اسم الصحبه على من رآه عليه الصلاة والسلام ، والفرق عظمة وشرف رؤيته عليه الصلاة والسلام .

واختلفت عبارتهم فى الاكتفاء باللقى :

فقال ابن الصلاح : وهو أقرب ، وقال النورى : وهو الأظهر ، وقال العراقى : وعليه عمل الأكثرين من أهل الحديث ، وقال فى ألفيته .

والتابع اللاقى لمن قد صحبا وللخطيب حده أن يصحبا

٣ — ويقول ابن الصلاح : مطلق التابعى مخصوص بالتابع بإحسان .

قال العراقى : إن أراد بالإحسان الإسلام فواضح ، إلا أن الإحسان أمر زائد عليه ، فإن أراد به الكمال فى الإسلام والمداة ، فلم أرمن اشترط ذلك فى حد التابعى ، بل من صنف فى الطبقات أدخل فىهم الثقات وغيرهم .

٤ — وقال ابن حبان : من رأى الصحابي في سن من يحفظ عنه ، فإن كان صغيرا لم يحفظ عنه فلا عبرة برؤيته ، قال العراقي : وما اختاره ابن حبان له وجه . كما اشترط في الصحابي رؤيته وهو مميز .

٥ — وقال ابن حجر في (النخبة) : وهو من لقي الصحابي كذلك . واختلف في معنى (كذلك) فإن اسم الإشارة يعود على ما ذكره في تعريف الصحابي بقوله : (وهو من لقي النبي عليه الصلاة والسلام مؤمنا به ومات على الإسلام — ولو تخلص ردة — في الأصح) ، فقال الشارح : (وهذا — أى المشار إليه — متعلق باللقى وما ذكر معه إلا قيد الإيمان به ، وذلك لأنه خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم) وظاهر أن المراد أن قيد (مؤمنا به) عائد في تعريف الصحابي على الرسول ، فإن قلنا في التابعي من لقي الصحابي مؤمنا به فإنه يعود على الصحابي ، ولا اعتبار بالإيمان بالصحابي في شيء ، لذلك استثناء الشارح ، ويمكن أن يفسر مؤمنا به أى بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وعليه فلا وجه للاستثناء إذ لا مانع من أن يشترط في التابعي أن يكون عند ملاقاته للصحابي مسلما مؤمنا بالرسول صلى الله عليه وسلم ولذلك قال على قارىء :

وتوضيحه أنه إن أراد أن الإيمان بالنبي صلى الله عليه وسلم ليس بشرط في التابعي حين ملاقاته للصحابي فذلك غير ظاهر ، وإن أراد أن الإيمان بالصحابي ليس بشرط ، فذلك ظاهر ، بل يجوز أن يقال ذلك ، لكن لا يلزم من اعتبار قوله : (مؤمنا به) — المذكور في تعريف الصحابي — أنه لا اعتبار للإيمان بالنبي صلى الله عليه وسلم في التابعي .

ويترب على الخلاف في تعريف التابعي عد مثل الأعمش في طبقة التابعين كما ذكره مسلم وابن حبان ، قال ابن حبان : أخرجناه في هذه الطبقة لأن له لقيا وحفظا ، رأى أنسا ، وإن لم يصح له سماع مسند عنه .

وقال الترمذى : لم يسمع من أحد من الصحابة .
وعده أيضا فيهم الحافظ عبد الغنى ، وعد فيهم أيضا يحيى بن أبى كثير
لكونه لقي أنسا ، وموسى بن أبى عائشة لكونه لقي عمرو بن حريث .
وعد ابن حبان مثل خلف بن خليفة^(١) من أتباع التابعين ، وإن رأى عمرو بن
حريث^(٢) لكونه كان صغيرا ، وقال على قارىء : وعلى القول المختار يندرج الإمام
الأعظم فى سلك التابعين ، فإنه قد رأى أنس بن مالك وغيره من الصحابة ،
على ما ذكر الشيخ الجزرى فى (أسماء رجال القراء) ، والإمام التوربشقى فى (تحفة
المسترشدين) وصاحب (كشف الكشاف) فى سورة المؤمنين ، وصاحب (مرآة
الجنان) وغيرهم من العلماء المتبحرين ، فمن نفى أنه تابعى فأما من التمتع القاصر
أو التمتع بالفاتر .

طبقاتهم

وعلى غرار ما سبق فى الصحابة يجرى العمل فى اعتبار طبقة التابعين ، فمنهم من
راعى المعنى اللغوى فجعلهم طبقة واحدة تلى مرتبة الصحابة ، وإليه ذهب ابن حبان .
ومنهم من راعى للمعنى الاصطلاحي فجعلهم طبقات ورتبهم ، فى الفضل كما فعل
ابن سعد وابن حجر والحاكم ، فإن ابن سعد جعلهم طبقات ومراتب ، فذكر ، كما قدمنا .
١ — من كان يفتى بالمدينة بعد أصحاب رسول الله من أبناء المهاجرين
وأبناء الأنصار .

نم ذكر طبقاتهم فذكر :

- ١ — الطبقة الأولى من أهل المدينة من التابعين .
- ٢ — الطبقة الثانية من أهل المدينة من التابعين .
- ٣ — الطبقة الثالثة من أهل المدينة من التابعين .

(١) مات سنة ١٨١ هـ إحدى وثمانين ومائة وقال وغيره هو آخر التابعين موتا
(٢) مات سنة ٨٥ هـ خمس وثمانين .

ثم ذكر طبقتين: هما الرابعة والخامسة، ثم طبقة سادسة، ثم طبقة سابعة.
ثم ذكر للمكيين خمس طبقات؟ ثم ذكر طبقات أهل الطائف، ثم طبقات
أهل اليمن وهلم جرا . . . على ما علمت، سابقا وجعل آخرهم النساء .
أما ابن حجر فجعلهم - كما سبق: -

١ - طبقة كبار التابعين .

٢ - الطبقة الوسطى من التابعين .

٣ - طبقة تليها جل رواياتهم من كبار التابعين .

٤ - الطبقة الصغرى منهم الذين رأوا الواحد والأثنين، ولم يثبت لبعضهم
السماع من الصحابة .

أما الحاكم أبو عبد الله النيسابورى فقال :

هم طبقات خمس عشرة طبقة آخرهم من لقي أنس بن مالك من أهل البصرة ،
ومن لقي عبد الله بن أبي أوفى من أهل الكوفة ، ومن لقي السائب بن يزيد
من أهل المدينة ، ومن لقي عبد الله بن الحارث بن جزء من أهل مصر ، ومن
لقي أبا إمامة الياهملى من أهل الشام ، وعدّ منهم أبو عبد الله ثلاث طبقات فقال :
فمن الطبقة الأولى من التابعين : وهم قوم لحقوا العشرة الذين شهد لهم رسول
ﷺ بالجنة .

ويعدهم جماعة من الصحابة : فمنهم سعيد بن المسيب ، وقيس بن أبي حازم ،
وأبو عمان النهدى . وقيس بن عباد ، وأبو ساسان حضين بن المنذر ، وأبو وائل
شقيق بن سلمة ، وأبو رجاء المطاردى وغيرهم .

والطبقة الثالثة من التابعين : الأسود بن يزيد ، وعلقمة بن قيس ، ومسروق
ابن الأجدع ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وخارجة بن زيد ، وغيرهم من هذه الطبقة .

والطبقة التالية من التابعين : عامر بن شراحيل الشعبي ، وعبيد الله بن عبد الله
ابن عتبة وشريح بن الحارث وأقرانهم من هذه الطبقة .

وذكر أبو عبد الله بعد ذلك المخضرمين من التابعين، وقال: هم الذين أدركوا الجاهلية وحياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليست لهم صحبة، فهم أبو رجاء العطاردي، وأبو وائل الأسدي، وسويد بن غفلة، وأبو عثمان التهمدي، وغيرهم من التابعين.

قال: ومن التابعين بعد المخضرمين طبقة ولدوا في زمان رسول الله ﷺ ولم يسموأمته، منهم يوسف بن عبد الله بن سلام، ومحمد بن أبي بكر الصديق، وبشير بن أبي مسعود الأنصاري، وذكر آخرين.

قال: وطبقة تعد في التابعين، ولم يصح سماع أحد منهم من الصحابة، منهم إبراهيم بن سويد النخعي، وإنما روايته الصحيحة عن علقمة والأسود، ولم يدرك أحدا من الصحابة، وليس هذا بإبراهيم بن يزيد النخعي الفقيه، وذكر آخرين.

قال: وطبقة عدا دم عند الناس في أتباع التابعين، وقد لقوا الصحابة، منهم أبو الزناد عبد الله بن ذكوان، وقد لقي عبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وأبا أمامة ابن سهل، وهشام بن عروة، وقد أدخل على عبد الله بن عمر، جابر بن عبد الله، وموسى بن عقبة، وقد أدرك أنس بن مالك، وأم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص.

أشهرهم في الرواية

لقد تفرق الصحابة في البلدان الإسلامية - كما علمت - وأخذوا ينشرون ما تلقوه عن رسول الله ﷺ، وما أجمع عليه خلفاؤه وقضوا به، أو أفتوا فيه، وتلقى عنهم أتباعهم في كل هذه الأمصار على ما سبق لك أن شرحناه.

وكان مما يلفت النظر في هذا الدور أن الأسرى من الفتوح والغزوات ضمتهم الصحابة إليهم موالى، ولم يتركوهم للخدمة والعمل لحسب، بل أشرف كثير منهم على تعليمهم والعناية بهم، وكثير ممن أسلم من المعجم في سائر الأفطار عني بالعلم.

والتفقه على الصحابة الفاتحين فنبغ منهم كثير في جميع الأمصار ، كان لهم فيما بعد
الصدارة في الرواية ، فكان بالمدينة سليمان بن يسار ، وكان من أعلم الناس
وأفقههم ، ونافع مولى ابن عمر وأصله من الديلم ، وريعة الرأي ، وهو شيخ الإمام
مالك ، وأبوه فروخ من الموالى ، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج .

ومن علماء مكة مجاهد بن جبر مولى بنى مخزوم ، وعكرمة مولى ابن عباس ،
وعطاء بن رباح مولى بنى فهر من موالى الجند ، وأبو الزبير محمد بن تدرس مولى
حكيم بن حزام ، وكان من أحفظ الناس للحديث .
واشتهر من علماء الكوفة سعيد بن جبير مولى بنى والبة .

واشتهر بالبصرة الحسن بن يسار مولى زيد بن ثابت ، ومحمد بن سيرين ،
والحسن البصرى ، وكان أبواهما من سبي ميسان ، وعبد العزيز بن صهيب من
موالى أنس بن مالك .

واشتهر من أهل الشام مكحول بن عبد الله ، وهو معلم الأوزاعى .

واشتهر فى مصر يزيد بن حبيب مولى الأزد ، كما اشتهر باليمن طاووس ، ويحيى
ابن أبى كثير ، وبالجزيرة ميمون بن مهران ، وبخراسان الضحاك بن مزاحم .

وبالجملة فقد نبغ من المعجم فى سائر الأمصار كثير من العلماء كان لهم الفضل
والتقدمة ، وقصدهم الناس للرواية والفتوى ، وكان بجانب هؤلاء كثير من مشاهير
العلماء العرب : كسعيد بن المسيب ، وعلقمة بن قيس النخعى ، وشريح الكندى ،
ومسروق وإبراهيم النخعى ، وغيرهم .

وكانت الغلبة فى بعض الأمصار للعرب : كالكرفة والمدينة ، وفى بعضها للموالى :
كالبحر ومكة ، وتكون من هؤلاء وهؤلاء مدارس فى سائر النواحي .

فأشهرهم بالمدينة سميد بن المسيب الخزومي ، وعروة بن الزبير بن العوام
الأسدي، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام الخزومي، وعلي بن الحسين
ابن علي بن أبي طالب، وعبيد الله بن عبد الله بن مسعود، وسالم بن عبد الله بن عمر،
وسليمان بن يسار مولى أم المؤمنين ميمونة، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، ونافع مولى
عبد الله بن عمر، ومحمد بن مسلم المعروف بالزهري، وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان،
ويحيى بن سعيد الأنصاري، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عوف .
وأشهرهم بمكة مجاهد بن جبر ، وعكرمة، وعطاء بن أبي رباح وأبو الزبير محمد
بن مسلم بن تدرس .

وأشهرهم بالكوفة علقمة بن قيس النخعي، ومسروق بن الأجدع الهمداني ،
والأسود بن يزيد النخعي، وإبراهيم بن يزيد النخعي، وسعيد بن جبير ، وعامر
ابن شراحيل الشعبي .

وأشهرهم بالبصرة أبو العالية رُفَيع بن مهران الرياحي مولى امرأة من رباح،
والحسن بن أبي الحسن يسير مولى زيد بن ثابت ، وأبو الشعثاء جابر بن زيد
صاحب ابن عباس ، ومحمد بن سيرين مولى أنس ، وقتادة بن دعامة السدوسي
وعبد العزيز بن صهيب ، وسليمان التميمي .

وأشهرهم بالشام أبو أدريس الخولاني ، وقبيصة بن ذؤيب ، ومكحول
ابن أبي مسلم، ورجاء بن حيوة الكندي ، وعمر بن عبد العزيز .
وأشهرهم بمصر أبو الخير مرثد بن عبد الله اليزني ، ويزيد بن أبي حبيب
مولى الأزد .

وأشهرهم باليمن طاووس بن كيسان الجندي، ووهب بن منبه الصنعاني ،
ويحيى بن أبي كثير مولى طي :

هؤلاء هم أشهر الذين كونوا المدارس الإسلامية في الحديث والفتوى
في هذه الأمصار .

المخضرمون

وبقى بين الصحابة والتابعين طبقة اختلف علماء أسماء الرجال في إلحاقهم بأى القسمين : الصحابة أو التابعين ، وهم المخضرمون : —

والخضرمه فى اللغة : مأخوذة من قولهم : لحم مخضرم أى لا يدرى هل هو من ذكر أو من أنثى؟ ويقال : طعام مخضرم أى ليس بحلو ولا مر ، وقيل : من قولهم : خضرموا آذان الإبل أى قطعوها ، وقيل : من قولهم : رجل مخضرم ناقص الحسب ، وقيل : ليس بكريم النسب ، وقيل : دعى ، وقيل : لا يعرف أبواه ، وقيل : ولدته السراى ، وذكر العسكري : أن أصله من خضرت الغلام إذا ختنته ، والآذان إذا قطعت طرفها أو من الإبل المخضرمه وهى التى نتجت من العرب البمانية . قال : وهذا أعجب القولين إلى .

وفى اصطلاح أهل اللغة (١) : المخضرم هو من عاش نصف عمره فى الجاهلية ونصفه فى الاسلام ، سواء أدرك الصحابة أم لا .

وفى اصطلاح أهل الحديث : هو الذى أدرك الجاهلية وزمن الذى صلى الله عليه وسلم ، وأسلم ، ولم يره بعد إسلامه ، ولا صحبة له .

وسمى مخضرمًا يفتح الراء — إما لأنه متردد بين طبقتين لا يدرى من أيهما هو؟ أو لكونه ناقص الرتبة عن الصحابة لعدم الرؤية مع إمكانه .

(١) قال صاحب المحكم : رجل مخضرم إذا كان نصف عمره فى الجاهلية ونصفه فى الاسلام ، وشاعر مخضرم أدرك الجاهلية والاسلام ، فلم يشترط نفي الصحبة ، ونحوه قول الجوهري : المخضرم أيضا الشاعر الذى أدرك الجاهلية والاسلام مثل لبيد .

واختلف في (إدراك الجاهلية) ما المراد منه ؟ :

قال النووي في شرح مسلم : إما أن يراد قبل البعثة ، وإما أن يراد إدراك قومه أو غيرهم على الكفر قبل فتح مكة .

وعلى الأول : سمو بذلك لكثرة جهالته ، قال العراقي : وفيه نظر .

وعلى الثاني : لزوال أمر الجاهلية حين خطب رسول الله ﷺ يوم الفتح ، وأبطل أمور الجاهلية إلا ما كان من سقايه الحاج وسدانة الكعبة ، وهو الأظهر :

وقال العراقي :

وللدركون جاهلية فسم . . . مخضرمين كسويد في أمم

وخصمهم ابن قتيبة بمن أدرك الإسلام في الكبر ، ثم أسلم بعد النبي عليه الصلاة والسلام ، كجبير بن نفير ، فإنه أسلم وهو بالغ في خلافة أبي بكر رضي الله تعالى عنه .

وخصمهم بعضهم بمن أسلم في حياته ﷺ ، كزيد بن وهب ، فإنه رحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقبض النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الطريق ، وكذا وقع لقيس بن أبي حازم ، وأبي مسلم الخولاني ، وأبي عبد الله الصنابحي ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم مات قبل قدومهم بليال ، وأقرب من هؤلاء سويد بن غفلة قدم حين نفضت الأيدي من دفنه ﷺ على الأصح .

عدهم :

عدهم مسلم بن الحجاج فبلغ بهم عشرين نفسا : وهم أبو عمرو سعد بن . . . إلياس الشيباني ، وسويد بن غفلة ، وشريح بن هانئ ، وبشير بن عمر بن ميمون

الأزدى ، والأسود بن يزيد النخعي ، والأسود بن هلال الحاربي ، والمعمر بن سويد ، وعبد خير بن يزيد الخيواني ، وشبيل بن عوف الأحسي ، ومسعود بن حراش أخوربي ، ومالك بن عمير ، وأبو عثمان النهدي ، وأبو رجاء العطاردي ، وغنيم بن قيس ، وأبو رافع الصائغ ، وأبو الحلال العتكي واسمه ربيعة بن زرارة ، وخالد بن عمير العدوي ، ونمامة بن حزن القشيري وجبير بن نفير الحضرمي ، قال النوى : وهم أكثر ، وذكر السيوطي جملة ممن لم يذكرهم مسلم ، ثم قال : في خلائق آخرين ، ذكرهم شيخ الإسلام ابن حجر في كتاب (الإصابة) ، قال : وأرجو أن أفردهم في مؤلف إن شاء الله .

هل المخضرمون يعدون من الصحابة أو من التابعين ؟

أما الذي ألحقهم بالصحابة فنظر إلى أنهم كانوا في عصرهم ومدار الطبقة عليه .

وأما الذي ألحقهم بالتابعين فنظر إلى أنهم في رتبهم ، وإن كانوا متقدمين على طبقهم .

وممن عدم في الصحابة ابن عبد البر ، فادعى عياض وغيره أن ابن عبد البر يقول : إنهم صحابة قال ابن حجر : وفيه نظر ، لأن ابن عبد البر أفصح في خطبة كتابه ، بأنه إنما أوردتهم في طبقة الصحابة ليكون كتابه جامعا مستوعبا لأهل القرن الأول قال : والصحيح أنهم معدودون في كبار التابعين ، سواء عرف أن الواحد منهم كان مسلما في زمن النبي عليه الصلاة والسلام ، كالتجاشي ، وأويس القرني أم لا ، قال الشارح أي أو لم يعرف أنه كان مسلما في زمنه عليه الصلاة والسلام بمعنى لم يشتهر ، لكنه كان مسلما في نفس الأمر ، قال : وإنما قلنا : هذا ليصح كونه من المخضرمين لا من الصحابة ولا من التابعين ، فإنه بالإسلام السابق يتميز عن التابعي ، وبعدم الرؤية ينحط عن مرتبة الصحابي ،

وهنا بعض أمور : —

١ — هل من رأى النبى ﷺ عن طريق الكشف بعد صحابيا ؟

قال ابن حجر : لكن إن ثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء كشف له عن جميع من فى الأرض فرآهم فينبغى أن يعد من كان مؤمنا به فى حياته صلى الله عليه وسلم إذ ذاك — وإن لم يسأله — فى الصحابة لحصول الرؤية من جانبه عليه الصلاة والسلام .

وهذا بناء على أن اللقى يثبت بالرؤية ولو من أحد الجانبين ، وقوله : وإن لم يلقه أى وإن لم يجتمع به فى عالم الدنيا ، وتمتبه التلميذ بأن الصحبة من الأحكام الظاهرة ، فلو ثبت لا يدل على الصحبة ، لأن ما فى عالم الغيب لا يكون حكمه حكم ما فى عالم الشهادة .

وقال على قارى : قلت : الحق أن الأمور الحاصلة له صلى الله عليه وسلم بالكشف ، حكمها حكم الأمور الحاصلة له بالعيان ، ولا علاقة لما ذكره فى الصحبة بهذا ، لأن ذلك فى الظاهر الذى يقابل الاعتقاد والله سبحانه أعلم اهـ وأنت خير بأننا نريد من الصحبة من لاقاه صلى الله عليه وسلم لنضبط من أخذ عنه مباشرة ومن لم يأخذ ، فهل يتحقق ذلك بالكشف حتى نسميهم صحابة ؟

(ب) عد قوم طبقة فى التابعين ، ولم يلقوا الصحابة ، فهم من أتباع التابعين : كإبراهيم بن سويد النخعى — لم يدرك أحدا من الصحابة ، وليس هو بإبراهيم ابن يزيد النخعى الفقيه — وبكبير بن أبى السميط — بفتح السين وكسر الميم لم يصح له عن أنس رواية ، إنما أسقط قتادة من الوسط .

(ج) وقع لقوم عكس ذلك ، فعدوا طبقة من التابعين فى أتباع التابعين . لكون الغالب عليهم روايتهم عنهم ، كإبي الزناد عبد الله بن ذكوان لقي ابن عمر وأنسا .

(د) عد قوم طبقة من التابعين وهم صحابة : إما غلطا ، كالنعمان وسويد ابن مقرن ، عدما الحاكم في الأخوة من التابعين ، وهما صحابييان معروفان ، وإما لكون ذلك الصحابي من صفار الصحابة ، يقارب التابعين في كون روايته أو غالبها عن الصحابة ، كما عد مسلم في التابعين يوسف بن عبد الله ابن سلام ومحمد بن لييد .

(هـ) ووقع لقوم عكس ذلك ، فعدوا بعض التابعين من الصحابة وكثيرا ما يقع ذلك لمن يرسل ، كما عد محمد بن الربيع الجيزي - عبد الرحمن ابن غنم الأشعري ممن دخل مصر من الصحابة . وليس منهم على الأصح

الفقهاء السبعة : -

ومن أكابر التابعين الفقهاء السبعة من أهل المدينة : سعيد بن المسيب ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، وعروة بن الزبير ، وخارجة بن زيد بن ثابت ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، وعبيد الله بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود ، وسليمان بن يسار الهلالي أبو أيوب .

هكذا عددهم أكثر علماء أهل الحجاز .

وجعل ابن المبارك سالم بن عبد الله بن عمر - بدل أبي سلمة .

وجعل أبو الزناد بدلهما أبا بكر بن عبد الرحمن .

وعدهم ابن المديني اثني عشر ابن المسيب ، وأبو سلمة ، والقاسم ، وخارجة ، وأخوه إسماعيل ، وسالم ، وحزرة ، وزيد ، وعبيد الله ، وبلال : (بنو عبد الله بن عمر) وأبان بن عثمان ، وقبيصة بن ذؤيب .

أفضلهم :

عن أحمد بن حنبل قال : أفضل التابعين ابن المسيب ، قيل : فعلقمة ، والأسود ؟ فقال : هو ، وهما .

وعنه : لأعلم فيهم مثل أبي عثمان النهدي ، وقيس - يعني - ابن أبي حازم .

وعنه : أفضلهم قيس ، وأبو عثمان وعلقمة ، ومسروق .

وقال أبو عبد الله بن خفيف : أهل المدينة يقولون : أفضل التابعين

ابن المسيب ، وأهل الكوفة : أويس ، والبصرة : الحسن .

وقال ابن أبي داود : سيدتا التابعيات حفصة بنت سيرين ، وحمرة بنت

عبد الرحمن ، تليهما أم الدرداء .

هذا : وقال العراقي : الصحيح بل الصواب ما ذهب إليه أهل الكوفة ،

لما روى مسلم في صحيحه عن عمر بن الخطاب قال : سمعت رسول الله صلى الله

عليه وسلم يقول : (إن خير التابعين رجل يقال له : أويس) الحديث قال :

فهذا قاطع للنزاع قال : وأما تفضيل أحمد لابن المسيب وغيره فلعله لم يبلغه

الحديث ، أو لم يصح عنده ، أو أراد بالأفضلية في العلم لا الخيرية .

وقال البلقيني : الأحسن أن يقال : الأفضل من حيث الزهد والورع أويس ،

ومن حيث حفظ الخبر والأثر سعيد .

أكثرهم فتوى :

قال أحمد : ليس أحد أكثر فتوى في التابعين من الحسن وعطاء ، وكان

عطاء مفتي مكة ، والحسن مفتي البصرة .

أولهم وآخرهم موتا :

قال البلقيني : أول التابعين موتا أبو زيد معمر بن يزيد ، قتل بخراسان ،

بوقيل : بأذربيجان سنة ثلاثين ، وآخرهم موتا خلف بن خليفة سنة ثمانين ومائة .

فائدة معرفة الصحابة والتابعين :

أنه يميز بين ما يرويه الصحابي فيحكم له بالاتصال ، وما يرويه التابعي

عن النبي صلى الله عليه وسلم فيحكم عليه بالإرسال .

أتباع التابعين

ثم آخر الفرون الثلاثة الفاضلة الذين قال فيهم الرسول صلى الله عليه وسلم :
« خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ، ثم يحيى قوم تسبق
شهادة أحدهم بيمينه ، ويمينه شهادته » .

وقال : « يأتي على الناس زمان فيغزو فتام من الناس فيقولون : فيكم من صاحب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فيقولون : نعم فيفتح لهم ، ثم يأتي على الناس
زمان ، فيغزو فتام من الناس ، فيقال : هل فيكم من صاحب أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ؟ فيقولون : نعم ، فيفتح لهم ، ثم يأتي على الناس زمان ،
فيغزو فتام من الناس ، فيقال : هل فيكم من صاحب من صاحب أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيقولون نعم ، فيفتح لهم » .

وإلى علماء أتباع التابعين انتهى علم التابعين ، فكان التعويل على حديث
الأئمة الثقات الحفاظ الذين جعلهم الله خزائن لعلم دينه ، وأمناء على سنن
رسوله صلى الله عليه وسلم .

وذلك كالك بن أنس الذي اتفق المسلمون طراً على صحة نقله ،
ونقاوة حديثه وشدة توقيه ، وانتقاده ، ومن جرى مجراه من ثقات علماء
الحجاز والعراق والشام ، كشعبة بن الحجاج الذي قال فيه الثوري : هو أمير
المؤمنين في الحديث . وكان أول من فقه بالعراق عن الرجال وذب عن السنة ،
وسفيان الثوري ، والأوزاعي ، وابن عيينة ، ومعمر . وسائر أصحاب ابن شهاب
الثقات كابن جريج ، وعقيل ، ويونس وشعيب ، والزيدي ، والليث ، وحديث
هؤلاء عند ابن وهب وغيره ، وكذلك حديث حماد بن زيد ، وحماد بن سلمة ،
ويحيى بن سعيد القطان ، وابن المبارك ، وأمثالهم من أهل الثقة والأمانة .

فهؤلاء كلهم أئمة حديث وعلم عند الجميع ، وعلى حديثهم اعتمد المصنفون للصحيح والسنن .

ولما صار مالك ومن ذكرنا معه أئمة عند الجميع ، لأن علم الصعابة والتابعين في أقطار الأرض انتهى إليهم لبعثهم عنه رحمهم الله ، والذي يشذ عنهم يسير نذر في جنب ما عندهم .

وعن أبي قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي قال : سمعت علي بن المديني يقول : دار علم الثقات على ستة : اثنين بالحجاز ، واثنين بالكوفة ، واثنين بالبصرة ، فأما الذنان بالحجاز فالزهري ، وعمرو بن دينار ، والذنان بالكوفة أبو إسحاق السبيعي ، والأعمش ، والذنان بالبصرة قتادة ، ويحيى بن أبي كثير .

ثم دار علم هؤلاء على ثلاثة عشر رجلا : ثلاثة بالحجاز ، وثلاثة بالكوفة ، وخمسة بالبصرة ، وواحد بواسط ، وواحد بالشام ، فالذين بالحجاز : ابن جريج ، ومالك ، ومحمد بن إسحاق ، والذين بالكوفة سفيان الثوري ، وإسرائيل ، وابن عيينة ، والذين بالبصرة : شعبة ، وسعيد بن أبي عروبة ، وهشام الدستوائي ، ومعر ، وحاد بن سلمة ، والذين بواسط هشيم ، والذين بالشام الأوزاعي .

وفي زمن هؤلاء دون الحديث على الأبواب .

فكان أول من جمع الحديث على الأبواب ابن جريج بمكة ، وابن إسحاق أو مالك بالمدينة ، والريبع بن صبيح أو سعيد بن أبي عروبة أو حاد بن سلمة بالبصرة ، وسفيان الثوري بالكوفة ، والأوزاعي بالشام ، وهشيم بواسط ، ومعر باليمن ، وجريير بن عبد الحميد بالري ، وابن المبارك بخراسان .

وقد صنف ابن أبي ذئب بالمدينة موطأ أكبر من موطأ مالك ، حتى قيل لمالك ما الفائدة من تصنيفك ؟ قال : ما كلن لله بقي .

ثم جاء من بعد هؤلاء من كثر الكذب فيهم، فنشط العلماء للنقد والتعديل والتجريح .

علماء النقد في التعديل والتجريح :

سرد ابن عدى في مقدمة كتابه جماعة من علماء النقد في التعديل والتجريح إلى زمنه : —

فذكر من الصحابة ابن عباس ، وعبادة بن الصامت ، وأنسا .

ومن التابعين الشعبي ، وابن سيرين ، وسعيد بن المسيب .

قال : وهم قليل بالنسبة لمن بعدهم . وذلك لقلة الضعف فيمن يروون عنهم ، إذا أكثرهم صحابة وهم عدول ، وغير الصحابة منهم أكثرهم ثقات ، إذ لا يكاد يوجد في القرن الأول من الضعفاء إلا القليل .

وأما القرن الثاني فقد كان في أوائله من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء ، وضعف أكثرهم نشأغالباً من قبل تحملهم وضبطهم للحديث ، فكانوا يرسلون كثيراً ، ويرفعون الموقوف ، وكانت لهم أغلاط ، وذلك مثل أبي هارون العبدى .

ولما كان آخر عصر التابعين — وهو حدود الخمسين ومائة — تكلم في التعديل والتجريح طائفة من الأئمة ، فضعف الأعمش جماعة ، ووثق آخرين ، ونظر في الرجال شعبة ، وكان متثبتاً لا يسكاد يروى إلا عن ثقة ، ومثله مالك . ومن كان في هذا العصر ، ممن إذا قال قبل قوله ، معمر ، وهشام الدستوائى ، والأوزاعى ، والثورى ، وابن الماجشون ، وحامد بن سلمة ، والليث بن سعد . وبعد هؤلاء طبقة : منهم ابن المبارك ، وهشيم ، وأبو إسحاق الفزارى ، والمعافى بن عمران الموصلى ، وبشر بن الفضل ، وابن عيينة . وقد كان في زمنهم طبقة أخرى : منهم ابن علية ، وابن وهب ، ووکیع .

وقد انتدب في ذلك الزمان لنقد الرجال أيضا الحافظان الحجتان : يحيى ابن سعيد القطان ، وابن مهدي ، وكان للناس وثوق بها ، فصار من وثقاه مقبولا ، ومن جرحاه مجروحا ، وأما من اختلفا فيه — وذلك قليل — فرجع الناس فيه إلى ما ترجع عندهم بحسب اجتهادهم .

ثم ظهرت بعدهم طبقة أخرى يرجع إليهم في ذلك : منهم يزيد بن هارون ، وأبو داود الطيالسي ، وعبد الرزاق ، وأبو عاصم النبيل .

ثم صنف الكتب في الجرح التعديل والعلل ، وبينت فيها أحوال الرواة . . . إلخ .

تعديل الرواة

التعديل :

في اللغة : قال في القاموس : عدل الحكم تعديلا أقامه ، وفلانا زكاه ، والميزان سواه .

والتعديل تفعيل من العدل ، قال في القاموس : وهو ضد الجور . وما قام في النفوس أنه مستقيم .

وقال الراغب : العدالة والمعادلة لفظ يقتضى معنى المساواة ، ويستعمل باعتبار المضايقة ، و (العدل) بالفتح و (العدل) بالكسر يتقاربان ، لكن العدل بالفتح يستعمل فيما يدرك بالبصيرة كالأحكام ، وعلى ذلك قوله تعالى (أو عدل ذلك صياما) ، والعدل بالكسر والعديل فيما يدرك بالحاسة كالموزونات والمعدودات والمكيلات .

وقال ابن الأثير : العدل هو الذى لا يميل به الهوى فيجور في الحكم ، وهو في الأصل مصدر سمي به فوضع موضع العادل وهو أبلغ منه ، لأنه جعل المسمى نفسه عدلا .

أما في اصطلاح علماء الحديث :

فالتعديل : هو الحكم على الراوى بأنه عدل ضابط :
قال ابن الصلاح : أجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على أنه يشترط فيمن
يحتاج بروايته أن يكون عدلا ضابطا لما يرويه . ١٠ هـ

ولا يخفى عليك أن العدل بمعنى العادل هو من اتصف بالعدالة، وغير العدل
هو من لم يتصف بها ، والضابط هو من اتصف بالضبط .

لكن المعول عليه عندم هو ثبوت العدالة للعدل، وثبوت الضبط للضابط،
فن ثبت له العدالة والضبط عدلوه ووثقوه ، ومن لم تثبت له العدالة أو الضبط ،
بأن لم يثبت له شيء، أو ثبت له ضد العدالة أو ضد الضبط كان مجعولا أو مجروحا .
فما هي العدالة إذا ، وما هو الضبط في اصطلاحهم ؟

معنى العدالة في الاصطلاح :

١ — قال ابن الحاجب : هي محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى
والمروءة ، ليس معها بدعة .

شرح التعريف :

(محافظة) جنس في التعريف يشمل كل محافظة .
(دينية) قيد خرج به محافظة من لادين له معتبر ، فيخرج الكافر من كل ملة .
(تحمل على ملازمة التقوى) خرج به المحافظة الدينية التي لا تحمل صاحبها
على ملازمة التقوى كالفاسق .

(والمروءة) خرج به من لا تحمله محافظته الدينية على محاسن الأخلاق
وكريم العادات .

(ليس معها بدعة) خرج به المحافظة الدينية التي تصاحبها البدعة
ليخرج المبتدع .

ويؤخذ على هذا التعريف القصور في قوله (دينية) فلو قال : (إسلامية)
لكان أولى ، كما يؤخذ عليه عدم تقييد البدعة بما يحملها جرحا ينافي العدالة .
٢ — ولذلك قال الفزالي : هي هيئة راسخة في النفس من الدين تحمل
صاحبها على ملازمة التقوى والروءة جميعا .

(من الدين) (أل) فيه للعهد أى الدين الإسلامى ، ولم يذكر البدعة ،
لكن بقى عليه البدعة المضرة بالعدالة ، ويمكن دخولها في قوله (ملازمة التقوى) .
ولما كانت ملازمة التقوى لا تكون إلا من مؤمن معتبر بآيمانه كان
التعريف في غير حاجة إلى قيد (دينية) أو (من الدين) .
ولهذا قال ابن حجر : العدل هو من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى
والروءة .

ولما كانت العدالة صفة في النفس خفية غير ظاهرة ولا منضبطة ذكرها
علامات واضحة منضبطة تتحقق عندها العدالة غالبا .
قال ابن الحاجب : وتتحقق باجتناب الكبائر ، وترك الإصرار على الصفات ،
وبعض الصفات وبعض المباح .

أما الكبائر : فاختلف في عددها الرواة ، فروى ابن عمر رضى الله عنهما
في عددها أنها تسعة : الشرك بالله ، وقتل النفس بغير حق ، وقذف المحصنة ،
والزنا ، والفرار من الزحف ، والسحر ، وأكل مال اليتيم ، وعقوق الوالدين
للمسلمين ، والإلحاد في الحرم .

وزاد أبو هريرة : أكل الربا .

وزاد على رضى الله عنه : السرقة ، وشرب الخمر .

وقيل : الكبيرة كل ما توعده عليه الشارع بخصوصه .

وقال بعضهم : إذا أردت معرفة الفرق بين الصغيرة والكبيرة ، فاعرض

مفسدة الذنب على مفاسد الكبار المنصوص عايتها ، فإن نقصت عن أقل مفاسدها فهي من الصغائر ، وإلا فمن الكبار .

وضبط ذلك القول العبدُ فقال : كل ما كان مفسدته مثل مفسدة أقلها مفسدة أو أكثر منه .

فإن مفسدة دلالة الكفار إلى المسلمين ليستأصلوهم أكثر من مفسدة الفرار من الزحف ، ومفسدة إمساك الحصنة ليزني بها أكثر من مفسدة القذف .

قال : ويمكن أن يقال : هي ما يدل على قسلة المبالاة بالدين دلالة أدنى ما ذكر من الأمور .

أما الإصرار على الصغائر : فرجعه العرف ، وبلوغه مبلغاً ينفي الثقة .

وأما ترك بعض الصغائر : فالمراد منها ما يدل على خسة النفس ، ودناءة الهمة ، كسرقة لقمة ، والتطفيف في الوزن بحبة .

وأما ترك بعض المباح : فالمراد ما يدل على مثل ذلك : كاللعب بالحمام ، والاجتماع مع الأرذال ، والحرف الدنيئة كالدباغة ، والحجامة ، والحيافة ، ممن لا يليق به ذلك من غير ضرورة تحمله على ذلك ، لأن مرتكبها لا يجنب الكذب غالباً . ولقد تعلم أن هذه المحافظة الدينية ، أو تلك الهيئة الراسخة في النفس لا تتحقق إلا بالعقل ، وكمال العقل بالبلوغ ، لذلك قال ابن الصلاح في تفصيل العدل :

وتفصيله أن يكون مسلماً بالفاة اقلا سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة . قال السيوطي : فلا يقبل كافر ، ومجنون مطبق ، بالإجاء ، ومن تقطع جنونه وأثر جنونه في زمن إفاقته ، فإن لم يؤثر قبل : قاله السمعاني .

ولا يقبل صبي على الأصح ، وقيل : يقبل المميز إن لم يجرب عليه الكذب . وعلم ابن الحاجب عدم قبوله فقال : لاحتمال كذبه لعلمه بعدم التكليف . وتوضيحه أن الصبي وإن قارب البلوغ وأمكنه الضبط يحتمل أن يكذب ،

لعله بأنه غير مكلف ، فلا يحرم عليه الكذب ، فلا إثم عليه ، فلا مانع له .
من إقدامه عليه ، فلا يحصل ظن عدم الإقدام على الكذب ، فلا يحصل ظن
صدقه ، وهو الموجب للعمل — كالفاسق .

وأما اعتبار السلامة من أسباب الفسق : فلقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا
إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) ، وفي الحديث . (لا تأخذوا العلم إلا من تقبلون
شهادته) رواه البيهقي في المدخل من حديث ابن عباس مرفوعا وموقوفا ،
وقال تعالى : (وأشهدوا ذوى عدل منكم) ، وروى البيهقي أيضا من طريق
الشعبي عن ابن عمر عن عمر قال : كان يأمرنا ألا نأخذ إلا عن ثقة ، وروى
الشافعي وغيره عن يحيى بن سعيد قال : سألت ابنا لعبد الله بن عمر عن مسألة ،
فلم يقل فيها شيئا فقليل له : إنا لنعظم أن يكون مثلك ابن إمامى هدى ،
تسأل عن أمر ليس عندك فيه علم ؟ فقال : أعظم — والله — من ذلك عند
الله ، وعند من عرف الله ، وعند من عقل عن الله أن أقول : ما ليس لى فيه
علم ، أو أخبر عن غير ثقة ، وقال الشافعي ، وقال سعد بن إبراهيم : لا يحدث
عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا الثقات . أسنده مسلم فى مقدمة الصحيح ،
وأسند عن ابن سيرين : إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم ، وروى
البيهقي عن النخعي قال : كانوا إذا أتوا الرجل ليأخذوا عنه نظروا إلى سمته ،
وإلى صلاته ، وإلى حاله ، ثم يأخذون عنه .

وأما المروءة : فاختلفت عبارتهم فى تعريفها ، فقال بعضهم : هى آداب نفسانية
تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات .

وقال بعضهم : المروءة الإنسانية ، وقال بعضهم : هى كمال المرء كما أن الرجولة
كمال الرجل . وقال بعضهم المروءة هى قوة تصدر عنها الأفعال الجميلة المستقبعة
للمدح شرعا وعقلا وعرفا . وقال بعض الفقهاء : المروءة صون النفس عن الأدناس ،

ورفعها عما يشين عند الناس . وقيل : سير المرء بسيرة أمثاله في زمانه .
فمن ترك المروءة لبس الفقيه القباء والقلنسوة ، وتردده فيهما بين الناس .
في البلاد التي لم تجر عادة الفقهاء بلبسهما فيها ، ومنه المشي في الأسواق
مكشوف الرأس حيث لا يعتاد ذلك ، ولا يليق بمثله ، ومنه مد الرجلين في مجالس
الناس ، ومنه نقل الرجل المعتبر الماء والأطعمة إلى بيته إذا كان عن بخل
وشح ، وإن كان عن تواضع واقتداء بالسلف لم يقدح ذلك في المروءة ،
وكذلك إذا كان يأكل ما يجدد ، ويأكل حيث يجد زهدا وتنزها عن التكلفات
المعتادة ، ويعرف ذلك بقرائن الأحوال .

وأما اعتبارها في العدالة فقال المراقى : أمان اشتراط العدالة وهم أكثر
العلماء فاشتراطوا فيها المروءة ، ولم يختلف قول مالك وأصحابه في اشتراط
المروءة في العدالة مطلقا .

وقد عرفها المالكية فقالوا :

هي كمال النفس بصونها عما يوجب ذمها عرفا ولومباحا في ظاهر الحال .
وصورت بقول بعضهم : (ترك غير لائق من اللعب بحمام ، وشطرنج ، وسماع
غناء ، وسفاهة ، وصغير خسة) .

قالوا : فغير اللائق إما جائز وإما محرم : —

فالجائز مثل له بإدامة اللعب بالحمام على وجه المسابقة لا المقامرة وإلا كان فسقا ،
وبإدمان اللعب بالشطرنج — بكسر الشين — على القول بجوازه في الخلوة
مع نظيره أو كراهته ، وبتكرير استماع الغناء إذا لم يكن بقبيح من القول ، أو لم
يحمل على ارتكاب أمر قبيح ، أو كان مصطحبا لأداة لا تجوز ، أو أمر لا يجوز ،
وإلا كان فسقا ، وبالسفاهة من القول كالزاح عن عرف أهل الكمال
من المجون والدعابة .

وأما المحرم فثقلوا له بصغير خسة من تطفيف بحجة وسرقة نعمة ، إذ فاعل ذلك لامروءة عنده ، وبالعيب بالحمام على وجه فيه تعذيب له ، وبالعيب بالشرنج على القول بمنعه — وهو المذهب عند المالكية — ومثله النرد والطاب والمنقلة بلاقار ، وإلا كان من الكبائر التي يكون بفعلها فاسقا ، غير أن الفرق عند المالكية بين الشرنج وغيره ، أن الشرنج لا يضر إلا بالإدمان ، وغيره يضر مطلقا ، وذلك يرجع لاختلاف الناس في إباحته دون غيره ، وقد روى عن جماعة من التابعين أنهم كانوا يلعبونه .

ومن الخلل بالمرءة الرقص ، والصفق بالأكف بلا موجب يقتضيه ، وكذا سائر اللعب إذا أُمنَ فيه من الوقوع في محرم إلا ما استثناه الشارع : كالمسابقة ، واللعب مع الزوجة والطفل الصغير إذا لم يسكن ، ويخرج عن حد اللياقة . ومن هذه الأمثلة يمكن لك أن تتعرف على غيرها من غير عناء .

وإنما اشترطوها في العدالة في الرواية والشهادة لأن الإخلال بها يكون إما لخلل في العقل ، أو لنقصان في الدين ، أو لقلّة حياء ، وكل ذلك رافع للثقة بقوله . وتقدم لك قول ابن حزم في عدم اعتباره المرءة من العدالة ، وتقدم أنها مثار خلاف في التعديل والتجريح في بحث الضعيف فراجع هناك ^(١) .

بم تثبت العدالة ؟

تثبت عدالة الراوى :

أولا : بتفصيص المدلين على عدالته .

ثانيا : بالاستفاضة والشهرة .

فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم من أهل الحديث أو غيرهم ، وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة ، استغنى فيه بذلك عن بيّنة شاهدة بعدالته تنصيصا .

(١) راجع (قسم مصطلح الحديث) ص ٢١٢ .

قال ابن الصلاح : وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي ، وعليه الاعتماد في فن أصول الفقه ، ومن ذكر ذلك من أهل الحديث أبو بكر الخطيب ، ومثل ذلك بمالك وشعبة والسفيانين والأوزاعي والليث وابن المبارك ووكيع وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر ، واستقامة الأمر ، فلا يسأل عن عدالة هؤلاء وأمثالهم ، وإنما يسأل عن عدالة من خفي أمره على الطالبين .

قال السيوطي : وقد سئل ابن حنبل عن إسحاق بن راهويه ، فقال : مثل إسحاق يسأل عنه؟ وسئل ابن معين عن أبي عبيد فقال : مثلي يسأل عن أبي عبيد؟ أبو عبيد يسأل عن الناس .

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني : الشاهد والخبر إنما يحتاجان إلى التزكية إذا لم يسكونا مشهورين بالعدالة والرضى ، وكان أمرهما مشكلا ملتبسا ومجوزا فيهما المدالة وغيرها .

قال : والدليل على ذلك أن العلم بظهور سرهما ، واشتعار عدتهما أقوى في النفوس من تعديل واحد واثنين يجوز عليهما الكذب والمحاباة .
ثالثا : توسع ابن عبد البر فقال : كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبدا على العدالة حتى يتبين جرحه .

قال السيوطي : ووافقه على ذلك ابن المواق من المتأخرين .

واستدلا بقوله صلى الله عليه وسلم (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين)
رواه ابن عبد البر من طريق العقيلي من رواية معان بن رفاعة السلامي عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري مرفوعا .

قال ابن الصلاح : وفيما قاله اتسع غير مرضى .

هو إبراهيم الذي أرسله ، قال فيه ابن القطان : لا نعرفه ألبته ، ومعان أيضا ضعفه
ابن معين وأبو حاتم وابن حبان وابن عدى والجوزقاني .

نعم وثقة ابن المديني وأحمد .

وفي كتاب العمال للخلال : إن أحمد سئل عن هذا الحديث ف قيل له :
كأنه موضوع ؟ فقال : لا هو صحيح ، ف قيل له : ممن سمعته ؟ فقال : من
غير واحد . قيل : من هم ؟ قال : حدثني به مسكين إلا أنه يقول : عن معان
عن القاسم بن عبد الرحمن ، ومعان لا بأس به .. هـ .

قال ابن القطان : وخفي على أحمد من أمره ماعله غيره .

قال العراقي : وقد ورد هذا الحديث متصلا من رواية علي ، وابن عمر ،
وابن عمرو ، وجابر بن سمرة ، وأبي أمامة ، وأبي هريرة ، وكلها ضعيفة
لا يثبت منها شيء ، وليس فيها شيء يقوى المرسل .

قال ابن عدى : ورواه الثقات عن الوليد بن مسلم عن إبراهيم العذري
ثنا الثقة من أصحابنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . فذكره .

ثم على تقدير ثبوته إنما يصح الاستدلال به لو كان خبرا ، ولا يصح حمله
على الخبرة لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل وغير ثقة ، فلم يبق له محمل إلا
على الأمر : ومعناه أنه أمر للثقات بحمل العلم ، لأن العلم إنما يقبل عنهم ، والدليل
على ذلك أن في بعض طرقه عند ابن أبي حاتم : (ليحمل هذا العلم) بلام الأمر .

وذكر ابن الصلاح في فوائد رحلته : أن بعضهم ضبطه بضم الياء وفتح الميم
مبنيا للمفعول ، ورفع (العلم) ، وفتح العين واللام من (عدولة) وآخره تاء
فوقية على وزن فعولة بمعنى فاعل أي كامل في عدالته أي إن الخلف هو العدولة .
والعنى إن هذا العلم يحمل أي يؤخذ من كل خلف عدل ، فهو أمر بأخذ
العلم عن العدول ، والمعروف في ضبطه فتح ياء (يحمل) مبنيا للفاعل ، ونصب
(العلم) مفعوله ، والفاعل (عدوله) جمع عدل .

تعديل العبد والمرأة

أما تعديل العبد والمرأة فالصحيح أنه يقبل تعديل كل منهما إذا كان عارفاً ، وعلة السيوطي فقال : لقبول خبرهما ، وبذلك جزم الخطيب (في الكفاية) والرازي ، والقاضي أبو بكر .

وحكى القاضي أبو بكر عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم أنه لا يقبل في التعديل النساء ، لا في الرواية ولا في الشهادة .

قال العراقي : ثم اختار القاضي أنه يقبل تزكية المرأة مطلقاً في الرواية والشهادة إلا تزكيتها في الحكم الذي لا تقبل شهادتها فيه .

قال القاضي : وأما العبد فيجب قبول تزكيته في الخبر دون الشهادة ، لأن خبره مقبول ، وشهادته مردودة .

ثم قال القاضي : والذي يوجبه القياس وجوب قبول تزكية كل عدل مرضى ذكر أو أنثى حر أو عبد لشاهد أو مخبر .. اهـ

رواية العدل ليست تعديلاً لمن روى عنه : —

قال الإمام النووي : إذا روى العدل عن سماء لم يكن تعديلاً عند الأكثرين . وقيل : هو تعديل .

وقيل : إن كان العدل الذي روى عنه لا يروى إلا عن عدل كانت روايته عنه تعديلاً ، وإلا فلا .

واختاره الأصوليون كآلأمدى وابن الحاجب وغيرهما .
الأدلة :

دليل المذهب الأول : يجوز للعدل أن يروى عن غير عدل ، فلم تتضمن روايته عنه تعديلاً .

وقد روى عن الشعبي أنه قال : حدثنا الحارث - وأشهد بالله أنه كان كذاباً - وروى الحاكم وغيره عن أحمد بن حنبل أنه رأى يحيى بن معين وهو يكتب

صحيفة معمر عن أبان عن أنس ، فإذا اطلع عليه إنسان كتبه ، فقال له أحد : تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة ؟ فلو قال لك قائل : أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه ؟ فقال : يا أبا عبد الله اكتب هذه الصحيفة ، فاحفظها كلها ، واعلم أنها موضوعة ، حتى لا يبيح إنسان فيجعل بدل (أبان) ثابتا ، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس ، فأقول له : كذبت ، إنما هي عن معمر عن أبان ، لا عن ثابت .

وبناء عليه : لو قبل كونه تعديلا لقبيل مع الشك كما قال ابن الحاجب .

دليل المذهب الثاني :

لو لم يكن عدلا عنده لكان مدلسا ، وأيضا لو علم فيه جرحا لذكره ، وإلا لكان غاشا في الدين .

ورده الصيرفي فقال : وهذا خطأ ، لأن الرواية تعريف له ، والمدالة بالخبرة .

وقال ابن الحاجب : ورد بأنه قد علم أنهم يروون عن لو ، ولو اعنه لم يعدلوه ،

فلا تدليس .

ودليل للمذهب الثالث : لو لم يكن عدلا عنده لم يرو عنه ، بدليل عاداته ،

أو كان مدلسا .

ويمكن رده بأن نقول إن عاداته ليست ملزمة له ، وقد فعل ما يجوز لغيره ،

فكيف يكون مدلسا ؟ نعم لو التزم بأنه لا يروي إلا عن عدل عنده لزمه ذلك .

قول العدل حدثني الثقة ونحوه :

١ — قول العدل حدثني الثقة ونحوه قال قوم : لا يكفي في التعديل .

٢ — وقيل : يكفي .

٣ — وذكر الخطيب أن العالم إذا قال : كل من رويت عنه فهو ثقة ،

وإن لم أسمه ، ثم روى عن لم يسمه فإنه يسكون مزكيا له ، غير أننا لا نعمل

بمزكيته هذه .

٤ — وقال ابن الصلاح : إذا قال العالم : حدثني الثقة ، أجزأني حق من يوافقه في مذهبه ، على ما اختاره بعض المحققين .

٥ — وقيل لا يكفي حتى يقول : كل من أروى لكم عنه ولم اسمه فهو عدل .
دليل الأول : قال ابن الصلاح : لأنه قد يكون ثقة عنده ، وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جارح عنده ، أو بالإجماع ، فيحتاج إلى أن يسميه حتى يعرف ، بل إضرابه عن تسميته مريب يوقع في القلوب ترددا .

ودليل الثاني : يكفي كما لو عينه ، لأنه مأمون في الحالتين معاً .

ودليل الثالث : قال السيوطي : لجواز أن يعرف بغير العدالة .

ودليل الرابع : قال ابن الصباغ : لأنه لم يورده احتجاجاً بالخبر على غيره ، بل يذكر لأصحابه قيام الحجة عنده على الحكم ، وقد عرف هو من روى عنه ذلك .

واختاره إمام الحرمين ، ورجحه الرافعي في (شرح المسند) وفرضه في صدور ذلك من أهل التمدل .

ودليل الخامس : أنه إذا التزم بالرواية عن العدول ، وثقه على الإبهام ، فقد أكد ثقته به — والفرض أنه عالم بالتمديد والتجريح — وقاله لمن قلده ليعلمهم بحجته في الحكم ، بخلاف من لم يلتزم بذلك .

قال الخطيب : وقد يوجد في بعض من أبهموه الضعيف خلفاء حاله : كرواية مالك عن عبد الكريم بن المخارق .

وقد يعرف الثقة المبهم بالتحري عن عادة الراوي الذي أبهم ووثق على الإبهام .

قال ابن عبد البر : إذا قال مالك : عن الثقة عن بكير بن عبد الله الأشج ، فالثقة مخمرة بن بكير .

وإذا قال : عن الثقة عن عمرو بن شعيب ، فالثقة عبد الله بن وهب ،
وقيل : الزهري ، وزاد السخاوي : أو ابن لهيعة .

وقال النسائي : الذي يقول مالك في كتابه : الثقة عن بكير يشبه أن يكون
عمرو بن الحارث .

وقال غير النسائي : قال ابن وهب : كل ما في كتاب مالك : أخبرني
من لا أتهم^(١) من أهل العلم فهو الليث بن سعد .

وقال أبو الحسن الأبري : سمعت بعض أهل الحديث يقول :
إذا قال الشافعي : أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذؤيب ، فهو ابن أبي فديك .

وإذا قال : أخبرنا الثقة عن الليث بن سعد ، فهو يحيى بن حسان .

وإذا قال : أخبرنا الثقة عن الوليد بن كثير فهو أبو أسامة .

وإذا قال : أخبرنا الثقة عن الأوزاعي فهو عمرو بن أبي سلمة .

وإذا قال : أخبرنا الثقة عن ابن جريج . فهو مسلم بن خالد .

وإذا قال : أخبرنا الثقة عن صالح مولى التوأمة فهو إبراهيم بن يحيى .

وعن الأصم قال : سمعت الربيع يقول : كان الشافعي إذا قال : أخبرني

من لا أتهم يريد به إبراهيم بن يحيى .

(١) اختلفوا هل قولهم (من لا أتهم) كقولهم (الثقة) ؟ قال السيوطي :
لو قال نحو الشافعي : أخبرني من لا أتهم فهو كقوله : أخبرني الثقة : وقال
الذهبي : ليس بتوثيق لأنه نفى للثمة ، وليس فيه تعرض لإتقانه ولا لأنه حجة ،
قال ابن السبكي : وهذا صحيح غير أن هذا إذا وقع من الشافعي على مسألة
دينية . ففي التوثيق سواء في أصل الحجة ، وإن كان مدلول اللفظ لا يزيد
على ما ذكره الذهبي ، فمن ثم خالفناه في مثل الشافعي ، أما من ليس مثله فالامر كما قال اه
وقال بقول الذهبي طوائف : منهم الصيرفي والماوردي والرويانى .

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : إن الشافعي إذا قال : أخبرنا الثقة
وذكر أحداً من العراقيين يعني أباه أي أحمد بن حنبل .

وقال السيوطي : وحدثني عن مالك عن داود بن الحصين قال : أخبرني
مخبر أن عبد الله بن عباس قال في (الاستذكار) : هو عكرمة ، وكان مالك
يكتم اسمه لكلام سعيد بن المسيب فيه .

قال الشنقيطي في (دليل السالك) :

ومالك بن أنس عن الثقة لديه عن نجل بكير الثقة
قد قيل : إنه للسبي مخرمه نجل بكير من تحلى المكرمه
ومالك أيضاً عن الثقة عن عمرو وذا فيه خلافهم قن
فقيل : ذا نجل لهيعة الأبر وقيل : نجل عامر القاري الأغبر
وأشبه الخلف الذي تحصلا فيه الذي من ذين جاء أو لا
وقيل أيضاً : ابن وهب كابن شهاب الزهري بذاك يعني
وإن يك الثقة عن نجل عمر فنافع كما أفاد ابن حجر (١)
قال : كما موطأ ابن قاسم يلقي به ذاك غير طاسم

ومن أراد المزيد فليراجع (تدريب الراوي) ص ٢٠٦ وما بعدها

(عمل العالم على وفق الحديث أو فتواه) هل هو حكمكم بصحته؟

مذاهب العلماء فيه :

١ — عمل العالم على وفق حديث رواه : أو فتواه على وفقه ليس حكماً
بصحته ولا بتمديد روايته

(١) قال ابن حجر في (رجال الأربعة) : إذا قال مالك عن الثقة عن عمر بن
شعيب ، فقيل : هو عمرو بن الحارث أو ابن لهيعة ، وعن الثقة عن بكير بن
الاشج ، قيل : هو مخزومة بن بكير ، وعن الثقة عن ابن عمر ، هو نافع — كما
في موطأ ابن القاسم اهـ

- ٢ — صحيح الآمدى وغيره من الأصوليين أنه حكم بذلك
٣ — وقال إمام الحرمين : إن لم يكن في مسالك الاحتياط
٤ — فرق ابن تيمية بين أن يعمل به في الترغيب وغيره
أدلتهم :

دليل الأول : قال السيوطى : لإمكان أن يكون ذلك منه احتياطاً ،
أو لدليل آخر وافق ذلك الخبر

قال ابن كثير : في ذلك نظر إذا لم يكن في الباب غير ذلك الحديث ،
وتعرض للاحتجاج به في فتياه أو حكمه ، أو استشهد به عند العمل بمقتضاه .

قال العراقي : والجواب أنه لا يلزم من كون ذلك الباب ليس فيه غير هذا
الحديث ، ألا يكون ثم دليل آخر من قياس أو إجماع ، ولا يلزم المقتضى
أو الحاكم أن يذكر جميع أدلته ولا بعضها ، ولعل له دليلاً آخر ، واستأنس
بالحديث الوارد في الباب ، وربما كان يرى العمل بالضعيف وتقديمه على القياس .
كما حكى عن أبى داود أنه كان يرى الحديث الضعيف — إذا لم يرد
في الباب غيره — أولى من رأى الرجال ، وكما حكى عن الإمام أحمد من أنه
يقدم الحديث الضعيف على القياس ، وحمل بعضهم هذا على أنه أريد
بالضعيف هنا الحديث الحسن .

ولعل مدرك الآمدى في القول بأنه حكم بصحته ، لأن عمله وفتواه يوافق
حكم بصحة معناه ، ومتى صح المعنى وجاءت عنه الرواية به كان عمله أو فتواه
تزكية لروايته .

وأما مدرك إمام الحرمين فلأنه إن كان من مسالك الاحتياط فهو ليس
تصحيحاً له ، لأنه يعمل بالضعيف احتياطاً كما سبق (١) .

(١) راجع (قسم مصطلح الحديث) ص ٢٤٦

وكذلك مدرک ابن تیمیة ، لأن الترغيب بعمل فيه بالضعيف عند قوم ،
قلّا يكون حكما منه بصحته .

وهل مخالفة العالم للحديث في عمله أو فتواه قدح فيه ؟

قال النووي : ولا مخالفة قدح في صحته ولا في روايته .

قال السيوطي : لإمكان أن يكون ذلك لما نفع من معارض أو غيره . وقد
روى مالك حديث الخيار ، ولم يعمل به لعل أهل المدينة بخلافه ، ولم يكن
ذلك قدحا في نافع راويه .

موافقة الإجماع للحديث ، أو توفر الدواعي على إبطاله ، أو اختلاف العلماء فيه .

ومما لا يدل على صحة الحديث أيضا موافقة الإجماع له على الأصح ، لجواز
أن يكون المستند غيره ، وقيل : يدل

وكذلك إبقاء خبر تتوافر الدواعي على إبطاله ، وقالت الزيدية : يدل .

وكذلك افتراق العلماء بين متأول للحديث ومحتج به ، وقال ابن السهاني
وقوم : يدل لتضمنه تأنيدهم له بالقبول .

وأجيب باحتمال أن المتأول تأوله على تقدير صحته فرضا ، لا على
ثبوتها عنده .. اهـ

الضبط

في اللفظة : قال في القاموس : ضبطه ضبطاً وضباطة حفظه بالحزم ، ورجل ،
وجهل ضابط قوي شديد .

وفي الاصطلاح : أن يكون الراوي متيقظا ، غير مغفل حافظا إن حدث
من حفظه ، ضابطا لكتابه من التبديل والتغيير إن حدث منه ، ويشترط
فيه مع ذلك أن يكون عالما بما يحيل للمعنى إن روى به .

شرح التعريف :

(أن يسكون الراوى متيقظا) أى فى حالى التحمل والأداء ، خرج من عرف
بالتساهل فى سماع الحديث أو إسماعه : كمن لا يبالى بالنوم فى مجلس السماع ،
و كمن يحدث لا من أصل مقابل صحيح ، ومن هذا القبيل من عرف بقبول
التلقين فى الحديث ، وكذلك من كثرت الشواذ والمناكير فى حديثه ،
قال شعبة : لا يبيحك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ . وكذلك من عرف
بكثرة السهو فى رواياته إن لم يحدث من أصل صحيح .

فكل هؤلاء لا تقبل رواياتهم ، وكل هذا يخرم الثقة بالراوى وبضبطه .
وعن ابن المبارك ، وأحمد بن حنبل ، والحميدى ، وغيرهم ، أن من غلط
فى حديث وبين له غلطه فلم يرجع عنه ، وأصر على رواية ذلك الحديث سقطت
روايته ، ولم يكتب عنه .

قال ابن الصلاح : وفى هذا نظر ، وهو غير مستنكر إذا ظهر أن ذلك
منه على جهة العناد أو نحو ذلك .

(غير مغفل) خرج المغفل ، والغفلة الذهول ، والمراد بالمغفل من فحش
ذهوله عما حفظه ، والفحش المساواة ، أو كان نسيانه أكثر من ذكره .

(حافظا إن حدث من حفظه) خرج غير الحافظ ، والمراد بالحفظ أن ثبت
ما سمعه من وقت أن تحمله إلى أن يؤديه — فى حافظته ، بحيث يتمكن من
استحضاره متى شاء ، فسيء الحفظ ومن كان غلطه فاحشا لا يسكون ضابطا ،
أما الغفلة والذهول أحيانا ، أو الغلط أو النسيان أو الوهم أحيانا نادرا ،
فلا يضره فى اتصافه بالضبط على ما سنبينه إن شاء الله ، إذ هى من العوارض
البشرية التى لا يخلو عنها إنسان .

(ضابطا لكتابه من التغير والتبدل إن حدث منه) المراد بكتابه كتابه

الذى أملاه الشيخ عليه أو سمعه منه ، وضبطه صيافته عندئذ منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدى منه ، ومن شرطه ألا يعمره لأحد ، فإن أعاره فلا يجوز له أن يروى منه بعد ذلك ، لجواز أن يغير فيه المستعير ، أما إذا كان الكتاب قد اشتهر وضبطه الشراح كالبخارى ومسلم ، فالشرط أن يروى من أصل شيخه ، أو فرع مقابل عليه ، أو فرع مقابل على الفرع ، أو فرعه الذى سمع فيه هو ، أو يتحرى ضبطه من الشروح المختلفة التى كتبت عليه وصححته ، وسلم من التحريف والتصحيح والتقديم والتأخير . . . الخ — وهذا هو ما يفعله الحدوثون اليوم .

فإن كان أعمى اعتمد على نسخة من يحضر معه إذا كان يثق بتصحيحه . وقد سبق لك أن الضبط ثلاث مراتب : عليا ووسطى ودنيا ، فالأولى شرط الصحيح ، وما بعدها شرط الحسن ، فإذا اختل الضبط انحط إلى درجة الضعيف ، وقد يرتقى بالمتابعات إلى الحسن لغيره ، كما أن الحسن لذاته قد يرتقى بالمتابعات إلى الصحيح .

(ويشترط مع ذلك أن يكون عالما بما يحيل المعنى إن روى به) أى إن من جوز الرواية بالمعنى ، ولم يشترط ضبط اللفظ ، فقد اشترط ضبط المعنى ، بحيث لا يزيد على المعنى ولا ينقص منه ، وذلك لا يكون إلا لعالم يعلم دلالة الألفاظ على معانيها الوضعية ، والمراد منها فى المتن ، بحيث يصيب المعنى الذى أراده من أضيف الحديث إليه ، سواء كان وضعا أوليا ، أو كان مجازا ، أو كناية ، أو تعريضا ، أو تلميحيا ، أو تضمينا ، أو إشارة . . . إلى آخر ما هناك من دلالات .

وحاصله أنهم شرطوا فى قبول الراوى رجحان ضبطه على غفلته .

قال السكال : ومنها رجحان ضبطه على غفلته ليحصل الظن ، وإلا ففئلة .

وقال فى (مسلم الثبوت) : ومنها رجحان ضبطه وعدم تساهله فى الحديث

ليحصل الظن .

وقال شارحه : وطريقه أن يراقب بـكـليته إلى لفظه ومعناه ويداوم عليه ،
ويقتبـت بمذاكرته حتى يؤدي . .

ومرادهما أن يترجـع جانب إصابته على جانب غلطه ، وتلك أدنى مراتبه ،
فإن علت مرتبة ضبطه إلى درجة متوسطة بين أعلى الرتب وأدناها كانت
الدرجة الوسطى ، فإن ارتقى إلى الضبط التام — وهو ما كان الوهم والفـلـط
والفـلـة إن وقع فيه وقع نادرا ، وهو ما يقع عادة لكل حافظ شأن البشر جميعا
— كان الدرجة العليا والمرتبة التامة — وهي شرط الصحيح كما علمت .

وهل يقع ذلك في الكتاب كما يقع في الحفظ ؟

قال الملا : وأما ضبط الكتاب فالظاهر أن كله تام لا يتصور فيه النقصان ،
ولهذا لا يقسم الحديث باعتباره ، وإن كان يختلف ضبط الكتاب باختلاف
الكتب . . .

ثم قال : ولا شك في تصور تمام ضبط الكتاب وقصوره ، بل في تحقق
وقوعه ، كما هو مشاهد في الكتب المصححة المقرؤة على المشايخ .

قال السيوطي : ذكر الحافظ أبو الحجاج المزي في (الأطراف) أن الوهم
تارة يكون في الحفظ ، وتارة يكون في القول ، وتارة يكون في الكتابة .

قال : وقد روى مسلم حديث (لا تسبوا أصحابي) عن يحيى بن يحيى ،
وأبي بكر ، وأبي كريب ، ثلاثهم عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح
عن أبي هريرة . . .

ووم عليهم في ذلك ، إنما روه عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح
عن أبي سعيد .

كذلك رواه عنهم الناس ، كما رواه ابن ماجه عن أبي كريب أحمد

شيوخ مسلم فيه (١) .

قال : والدليل على أن ذلك وهم وقع منه في حال كتابته لا في حفظه أنه ذكر أولا حديث أبي معاوية ، ثم ثنى بحديث جرير (٢) ، وذكر المتن وبقية الإسناد ، ثم ثلث بحديث وكيع ، ثم رجع بحديث شعبة ، ولم يذكر المتن ، ولا بقية الإسناد عنهما ، بل قال : عن الأعمش بإسناد جرير وأبي معاوية بمثل حديثهما (٣) . فلو لا أن إسناد جرير وأبي معاوية عنده واحد لما جمعهما في الحوالة عليهما .

(١) وقال النووي : قال أبو علي الجبائي قال أبو مسعود الدمشقي : هذا وهم ، والصواب من حديث أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري لا عن أبي هريرة ، وكذا رواه يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب والناس .

قال : وسئل الدارقطني عن إسناد هذا الحديث ، فقال : يرويه الأعمش ، واختلف عنه ، فرواه زيد بن أبي أمية عن أبي صالح عن أبي هريرة ، واختلف على أبي عوانة عنه ، فرواه عفان ويحيى بن حماد عن أبي عوانة عن الأعمش كذلك ، ورواه مسدد وأبو كامل وشيبان عن أبي عوانة فقالوا : عن أبي هريرة وأبي سعيد ، وكذلك قال نصر بن علي عن أبي داود والخريشي عن الأعمش . والصواب من روايات الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد ، ورواه زائدة عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة — والصحيح عن أبي صالح عن أبي سعيد والله أعلم ١٥ .

(٢) هو ما رواه جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد قال : كان بين خالد بن الوليد وبين عبد الرحمن بن عوف شيء ، فسيبه خالد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا تسبوا أحدا من أصحابي فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه) .

(٣) قال مسلم : وليس في حديث شعبة ووكيع ذكر عبد الرحمن بن عوف وخالد بن الوليد . ١٥

بم يعرف الضبط :

قال ابن الصلاح : يعرف كون الراوى ضابطا بأن نمتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان ، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم ، أو موافقة لها فى الأغلب ، والخالفة نادرة ، عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبثا ، وإن وجدناه كثير الخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ، ولم نحتاج بحديثه .
قال الكمال : (ويعرف بالشهرة ، وبموافقة المشهورين به ، أو غلبتها وإلا فغفلة) .
قال شارحه : (به) أى بالضبط فى رواياتهم فى اللفظ والمعنى (أو غلبتها)
أى الموافقة .. اهـ .

وقال فى (مسلم الثبوت) : أن يكون حديثه مطابقا لأحاديث الضابطين ، وتكون سيرته موافقة لسيرة الضابطين ، بأن يراقب هو ليلا ونهارا كما يراقب الضابط .. اهـ .

فاعتبر الكمال الموافقة فى اللفظ والمعنى أو غلبة الموافقة ، واعتبر عدم الموافقة أو غلبتها غفلة بقوله (وإلا) أى وإن لم يعرف بالموافقة أو غابتها (فغفلة) ، فالموافقة التامة هى العليا ، وغلبة الموافقة هى الوسطى والدنيا .
سام الضبط :

ينقسم الضبط باعتبار الحفظ والصيانة إلى ضبط صدر ، وضبط كتاب ، وباعتبار اللفظ والمعنى إلى ضبط لفظ ، وضبط معنى ، وباعتبار قوته وضعفه إلى مرتبة عليا ، ووسطى ، ودنيا :

١ — ضبط الصدر : قال ابن حجر : وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء .

قال الملا : (ضبط صدر) أى إتقان قلب وحفظ .

(ما سمعه) أى من الحديث ورواته .

(يتمكن) أى يقتدر .

(متى شاء) الأظهر إذا شاء أى حين أراد أن يحدث به .. ١٠٠ هـ .

أما الكمال فعرفه عند الحنفية بأنه توجه الراوى بكليته إلى كله عند سماعه ،

ثم حفظه بتكريره ، ثم الثبات عليه إلى أدائه ١٠٠ هـ .

فقوله : (توجه الراوى بكليته إلى كله عند سماعه) هو مثل قول المحدثين

(أن يكون الراوى متيقظاً غير مغفل) .

وقوله : (ثم حفظه بتكريره ، ثم الثبات عليه إلى أدائه) مثل قول ابن حجر

(أن ثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء) .

ولعل قوله (إلى كله) يريد إلى لفظه ومعناه .

٢ — ضبط الكتاب : قال ابن حجر : وهو صيانتة لديه منذ سمع فيه وصححه

إلى أن يؤدى منه .

قال الملا : (صيانتة لديه) أى حفظ الكتاب عنده من غير أن يعيره بحيث

لا أمن من تغيير المستعير ، فلا يضر وضعه أمانة عند غيره .

(منذ سمع فيه) أى من ابتداء زمان سماعه فى ذلك الكتاب .

(وصححه) حتى لا يتطرق الخلل إليه .

(إلى أن يؤدى) أى الحديث .

(منه) أى من الكتاب قال السخاوى : وإن منع بعضهم الرواية من الكتاب

وقال فى (لقط الدور) تعليقاً على ضبط الكتاب : أى مثل علماء هذا

الزمان ، وسبب عدم حفظهم أن العلوم كثرت عليهم ، بخلاف المتقدمين ، فليس

لهم إلا علم واحد وهو الحديث ، وأما العربية والمعانى والبيان فذلك طبيعتهم .. ١٠٠ هـ

ثم قال : فضبط الكتاب أن يضبط كل ما سمعه من شيخه ، ومن شرطه

ألا يعيره لأحد ، فإن أعاره لأحد فلا يجوز له أن يرويه بعد ذلك ، لجواز أن يغير

فيه المستعير ويبدل .

ثم قال : ما لم يعرفه لأمر ، وما لم تكثر النسخ ، ولكن في هذا الزمان لا يقال فيه ذلك ، لأن الكتب انضبطت قديماً ١٠٠ هـ .

٣ — أما ضبط المعنى فقد تقدم استيفاء القول فيه وتلخيصه فيما يأتي :

(١) اتفقوا على عدم الجواز بالرواية بالمعنى ، إن لم يكن عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها ، خيراً بما يحيل معانيها ، بصيراً بمقادير التفاوت بين الألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها — بل يتعين اللفظ الذي سمعه .

(ب) أما إن كان عالماً بذلك كله فنعه قوم من أصحاب الحديث والفقه والأصول .

وقالوا : لا بد من اللفظ الذي سمعه ، وإليه ذهب ابن سيرين وثعلب وأبو بكر الرازي من الحنفية ، وروى عن ابن عمر .

(ح) وأجازه آخرون في غير حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنعوه في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(د) أما جمهور السلف والخلف من الطوائف — منهم الأئمة الأربعة — فقد أجازوا الرواية بالمعنى في الحديث وغيره إذا قطع بأداء المعنى .
قالوا : لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف .

قال شيخ الإسلام : ومن أقوى حججهم الإجماع على جواز شرح الشريعة للمعجم بلسانها للعارف به ، فإذا جاز الإبدال بلفظة أخرى فجوازه بالعربية أولى .
(هـ) وجزم ابن العربي في أحكام القرآن بجوازه للصحابة دون غيرهم ، ووجهه لا يخفى .

(و) وقال الماوردي : إن نسي اللفظ جاز ، لأنه تحمل اللفظ والمعنى ، وعجز عن أداء أحدهما ، فيلزم أداء الآخر .

(ز) وقيل بعكسه ، وهو الجواز لمن يحفظ اللفظ ، ليمكن من التصرف فيه دون من نسيه .

- (ح) وقال الخطيب : يجوز بإزاء مرادف .
(ط) وقيل : إن كان موجب علمًا جاز ، لأن المعول على معناه ، ولا تجب مراعاة اللفظ ، وإن كان عملاً لم يحز .
(ي) وقال القاضي عياض : ينبغي سد الرواية بالمعنى ، وعلى الجواز الأولى إيراد الحديث بلفظه دون التصرف فيه ، ولا شك في اشتراط ألا يكون مما تعبد بلفظه .
(ك) قال السيوطي : وعندى أنه يشترط ألا يكون من جوامع الكلام .
(ل) وكل هذا الخلاف إنما يجري في غير المصنفات ، أما في المصنفات فلا يجوز تغيير شيء من مصنف وإبداله بلفظ آخر ، ولو بمعناه قطعاً .
وذلك لأن الرخصة جاءت في الرواية بالمعنى عند من جوز ذلك ، لوجود الحرج عليهم في ضبط الألفاظ قبل المصنفات ، أما إذا وجدت المصنفات فقد زال الحرج ، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره .
٤ — أما تقسيمه إلى المراتب الثلاث : العليا والوسطى والدنيا فقد سبق شرح ذلك في غير موضع .

ألفاظ التعديل ومراتبها

- ذكر ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه (الجرح والتعديل) مراتب ألفاظ التعديل فجعلها أربع مراتب :
الأولى : ثقة — متقن — وقال : يحتاج به .
الثانية : صدوق — محله الصدق — لا بأس به — وقال : يكتب حديثه وينظر فيه .

- الثالثة : شيخ — وقال : يكتب حديثه وينظر فيه .
الرابعة : صالح الحديث — وقال : يكتب حديثه للاعتبار .

وجاء ابن الصلاح ومن بعده الإمام النووي وتبعهما ابن أبي حاتم في ذلك ،
غاية الأمر أن ابن الصلاح زاد في ألفاظ المرتبة الأولى — ثبت (١) — حجة —
عدل حافظ — عدل ضابط .

وجاء الذهبي — وتبعه العراقي — فنبه على مرتبة لم يذكرها ابن أبي حاتم
وجعلها أولى المراتب ، هي ما كرر بلفظه ، أو برادفه ، أو أفاد تأكيدا في الجملة ،
كثقة ثقة — أو ثقة ثبت — أو ثقة حجة — أو ثقة حافظ .

قال العراقي :

والجرح والتعديل قد هذبه	ابن أبي حاتم إذ رتبته
والشيخ زاد فيها وزدت	ما في كلام أهله وجدت
فأرفع التعديل ما كررته	كثقة ثبت ولو أعدته

وجاء شيخ الإسلام ابن حجر وزاد مرتبة أخرى، وجعلها أرفع المراتب، وهي
الوصف بأفضل: كأوثق الناس، وأثبت الناس، أو نحوه: كإليه المنتهى في التثبيت
قال في (نخبة الفسکر) :

١ — وأرفعها الوصف بما دل على المبالغة فيه، وأصرح ذلك التعبير بأفضل :
كأوثق الناس، أو أثبت الناس، أو إليه المنتهى في التثبيت .

٢ — ثم ما تأكد بصفة من الصفات الدالة على التعديل ، أو صفتين ككثقة
ثقة — أو ثبت ثبت — أو ثقة حافظ — أو عدل ضابط، أو نحو ذلك .

فجعل في المرتبة الثانية ما جعله الذهبي والعراقي مرتبة أولى ، ثم قال: وأدناها

(١) قال البخاوي : يسكون الموحدة الثابت اللسان والكتاب والحجة ، وأها
بالفتح فإيئبت فيه المحدث مسموعه مع أسماء المشاركون له فيه، لانه كالحجة عند الشخص
إسماعه وسماع غيره . اهـ ، وقال ابن الأثير: الثبت بالتحريك الحجة والبيئة . اهـ

ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح: كشيخ— يروى حديثه ويعتبر به — ونحو ذلك ، وبين ذلك مراتب لا تحفى .

وجاء السيوطى فأقر شيخ الإسلام، وزاد على ألفاظ أول مرتبة فقال: ومنه لا أحد أثبت منه ، ومن مثل فلان ؟ وفلان لا يسأل عنه ، قال : ولم أر من ذكر هذه الثلاثة ، وهى من ألفاظهم .

ولا يخفى عليك أن ابن حجر ذكر القاعدة، وقال : (أصرح ذلك ... الخ) فلم يقصر المرتبة الأولى على ألفاظ يعينها ، بل إنما ضرب أمثلة، وقد يدخل فيها غير هذه الألفاظ ، كقول الشافعى فى ابن مهدى: (لا أعرف له نظيراً فى الدنيا) ، وقول حسان ابن هشام فى ابن سيرين: (حدثنى أصدق من أدركت من البشر) ، ونحو ذلك .

أما المرتبة الأولى التى ذكرها ابن حبان فهى بعد هاتين المرتبتين، فتكون
ثلاثة المراتب .

ويقول فيها المراقى :

ثم يليه ثقة أو ثبت أو متقن أو حجة أو إذا عزوا
الحفظ أو ضبطاً لعدل

فجمع ما قاله ابن أبى حاتم وما زاده ابن الصلاح عليه ، وإذا فهمى : —
٣ — ما انفرد بصيغة تفيد الصدق والضبط ولم تؤكد نحو ثقة — متقن —
حجة — عدل حافظ — عدل ضابط .

أما ما بعد ذلك فما جعله ابن حبان مرتبة ثانية صار مرتبة رابعة ، وزاد
المراقى على ألفاظه الثلاثة .

مأمون — أو خيار — أو ليس به بأس .
غير أنه جعل (محله الصدق) فى المرتبة التى تليها .

وإذا فتـكون الرابعة هي :

٤ — ما تدل على الصدق المؤكد ، ولا تشعر بشرطة الضبط — كما قال ابن الصلاح — نحو صدوق — لا بأس به — مأمون — ليس به بأس .

أما (محله الصدق) فجعلها الذهبي مؤخرة عن قولهم (صدوق) إلى المرتبة التي تليها وتبعه العراقي — وعلاوه بأن (صدوقا) دال على المباغة بخلاف (محله الصدق) ، فإنه يدل على أن لصاحبه مرتبة مطلق الصدق . أما قوله : (لا بأس به) فإنه في غير قول ابن معين إذ يريد به ابن معين أنه ثقة (١) .

ثم ما جعله ابن حبان مرتبة ثالثة أصبح مرتبة خامسة ، وزاد العراقي على قوله (شيخ) : محله الصدق — إلى الصدق ما هو — شيخ وسط — جيد الحديث — حسن الحديث . وزاد شيخ الإسلام : صدوق سيء الحفظ — صدوق يهم — صدوق له أوهام — صدوق تغير بأخرة ، قال : ويلحق بذلك من رمى بنوع بدعة ، كالتشيع والقدر ، والنصب ، والإرجاء والتجهم .

وقال السيوطي : ومن هذه المرتبة فلان روى عنه الناس — وسط — مقارب الحديث (٢) .

(١) قال البدر بن جماعة في مختصره : قال ابن معين : إذا قلت : (لا بأس به) فهو ثقة ، ونقل مثل ذلك ابن الصلاح في مقدمته عن ابن أبي خيثمة . وقال العراقي : ولم يقل ابن معين : إن قولي (ليس به بأس) كقولي (ثقة) حتى يلزم منه التسوية . إنما قال : إن من قال فيه هذا فهو ثقة ، ولثقة مراتب ، فالتعبير (بثقة) أرفع من التعبير (بلا بأس به) ، وإن اشتركا في مطلق الثقة ، ويدل على ذلك أن ابن مهدي قال : حدثنا أبو خلدة ، فقيل له : أكان ثقة ؟ فقال : كان صدوقا وكان مأمونا وكان خيرا ، الثقة شعبة وسفيان ، وحكي المروزي قال : سألت ابن حنبل : عبد الوهاب ابن عطاء ثقة ؟ قال : لا تدري ما الثقة ؟ إنما الثقة يحيى بن سعيد القطان .

(٢) بكسر اللام وفتحها أما السكسر فعناه حديثه مقارب لحديث غيره ، وأما الفتح فعناه أن حديثه يقاربه حديث غيره ، وهادة (فاعل) تقتضي المشاركة .. ١٥

وإذا فالخامسة هي : —

٥ — ماتدل على مطلق الصدق من غير تأكيد أو مبالغة : نحو محله الصدق —
 شيخ — إلى الصدق ماهو — شيخ وسط — جيد الحديث — حسن الحديث —
 صدوق يبيء الحفظ — صدوق بهم — صدوق له أوهام — صدوق تغير بآخرة —
 من رمى بنوع بدعة — وفلان روى عنه الناس — وسط — مقارب الحديث (١).

ثم ما جعله ابن حبان مرتبة رابعة صار مرتبة سادسة ، وزاد العراقي
 على قوله (صالح الحديث) صدوق إن شاء الله — أرجو ألا بأس به — صويلح —
 وزاد شيخ الإسلام : مقبول .

أما قولهم : (ما أعلم به بأسا) فقال العراقي : أرفع منها في التعميد قولهم :
 (أرجو ألا بأس به) لأنه لا يلزم من عدم العلم بالأس حصول الرجاء بذلك ،
 ولذلك تردد السيوطي هل هي من مرتبة (لين الحديث) في مراتب الجرح ؟
 أو من آخر مراتب التعميد كقولهم : (أرجو ألا بأس به) ؟

وإذا فالسادسة هي : —

(٦) ماتدل على الصدق في الجملة : نحو صالح الحديث — صدوق إن شاء الله
 أرجو ألا بأس به — صويلح — مقبول — وفي قول : ما أعلم به بأسا .

فهذه المراتب الستة للتعميد : الثلاثة الأولى منها يذكر حديثه للاحتجاج ،
 والثلاثة بعدها يكتب حديثه للاعتبار .

وفي الثلاثة الأخيرة يقول العراقي :

ليس به بأس — صدوق وصل ويلي
محله الصدق — روعاه — إلى	بذاك مأمونا خيارا وتلا
أو وسط فحسب أو شيخ فقط	الصدق ماهو — كذا شيخ وسط

وصالح الحديث أو مقاربه جيده حسنه مقاربه
صويلح صدوق ان شاء الله أرجو بأن ليس به بأس عراه
وذكر مذهب ابن معين فقال :

وابن معين قال من أقول لا بأس به فتنة ونقلا
أن ابن مهدي أجاب من سأل أثقة كان أبو خلدة بل
كان صدوقا خيرا مأمونا الثقة الثوري لو تعونا

الجرح

الجرح في اللغة الكَلَمُ يقال : جرحه كمنعه ، والاسم الجُرح بالضم ،
وَجَرَحَ أيضًا اِكتسب كاجترح ، وَجَرَحَ فلانا سببه وشتمه ، وَجَرَحَ شاهداً
أسقط عدالته ، وَجَرَحَ كسمع أصابته جراحة ، وَجَرَحَتْ شهادته .

وفي الاصطلاح : الطعن في رواية الحديث بما يسلب عدالتهم أو ضبطهم .
ما يحصل به الجرح :

« قال ابن حجر : ثم الطعن يكون بعشرة أشياء ، بعضها أشد في القدح
من بعض : خمسة منها تتعلق بالعدالة ، وخمسة منها تتعلق بالضبط .

أما الخمسة التي تتعلق بالعدالة فهي :

- ١ — الكذب على رسول الله ﷺ ٢ — التهمة بذلك الكذب
- ٣ — الفسق بالفعل أو بالقول الذي لا يبلغ حد الكفر ٤ — الجهالة
- ٥ — البدعة . وتزاد سادسة وهي عدم المروءة .

أما الخمسة التي تتعلق بالضبط فهي :-

١. — سوء الحفظ ٢. — فحش الفاظ ٣. — فحش الغفلة ٤. — الوهم
٥. — مخالفة الثقات ، وقد تزداد سادسة وهي الاختلاط ، وقد جعله ابن حجر
من مشمولات سوء الحفظ .

قال ابن حجر : ولم يحصل الاعتناء بتمييز أحد القسمين من الآخر لمصلحة اقتضت ذلك ، وهى ترتيبها على الأشد فالأشد فى موجب الرد على سبيل التسدى ، لأن الطعن إما أن يكون لكذب الراوى فى الحديث النبوى ، بأن يروى عنه ﷺ ما لم يقله متعمداً لذلك ، أو تهمته بذلك ، بأن لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته ، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة ، وكذا من عرف بالكذب فى كلامه ، وإن لم يظهر منه وقوع ذلك فى الحديث النبوى ، وهذا دون الأول ، أو خش غلطه : أى كثرة غلطه ، أو خش غفلته عن الإتقان ، أو فسقه أى بالفعل أو بالقول بما لا يبلغ الكفر ، وبينه وبين الأول عموم ، وإنما أفرد الأول لكون القدح به أشد فى هذا الفن ، وأما النسق بالمعتقد فسيأتى بيانه ، أو وهمه بأن يروى على سبيل التوهم ، أو مخالفته أى للشقات ، أو جهالته بأن لا يعرف فيه تعديل ولا تجريح معين ، أو بدعته : وهى اعتقاد ما أحدث على خلاف المعروف عن النبى ﷺ لا بمعاودة بل بنوع شبهة ، أو سوء حفظه وهو عبارة عن يكون ليس غلطه أقل من إصابته .

قال : فالتقسيم الأول الموضوع .

والقسم الثانى هو المتروك .

والثالث المنكر على رأى من لا يشترط فى المنكر قيد المخالفة .

وكذا الرابع والخامس فمن فحش غلطه ، أو كثرت غفلته ، أو ظهر فسقه ، فحديثه منكر .

ثم الوهم وهو القسم السادس إن اطلع عليه بالقرائن الدالة على وهم راويه فهو الممل .

ثم المخالفة وهى القسم السابع إن كانت واقعة بسبب تغير السياق أى سياق الإسناد ، فالواقع فيه ذلك التغير هو مدرج الإسناد ، وأما مدرج المتن فهو أن يقع فى المتن كلام ليس منه .

أو إن كانت المخالفة بتقديم وتأخير أى فى الأسماء فهذا هو المقلوب ، وقد يقع القلب فى المتن .

أو إن كانت المخالفة بزيادة راو فى أثناء الإسناد ، ومن لم يزدها أتقن . من زادها ، فهذا هو المزيد فى متصل الأسانيد .

أو كانت المخالفة بإبداله أى الراوى ، ولا مرجح لأحد الروائين . على الأخرى ، فهذا هو المضطرب ، وهو يقع فى الإسناد غالباً ، وقد يقع فى المتن ، وقد يقع الإبدال عمداً امتحاناً .

أو إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط فى السياق ، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحف ، وإن كان ذلك بالنسبة إلى الشكل فالحرف ، قال : ولا يجوز تعمد تغيير صورة التن مطلقاً ، ولا الاختصار منه بالنقص ، ولا إبدال اللفظ المرادف باللفظ المرادف له إلا لعالم بمدلولات الألفاظ ، بما يحيل المعانى ، على الصحيح فى المسألتين .

فإن خفى المعنى بأن كان اللفظ مستعملاً بقلة ، احتيج إلى الكتب المصنفة فى شرح الغريب وبيان للمشكل .

ثم الجبهالة بالراوى وهو السبب الثامن فى الطعن ، وسببها أمران : أحدهما أن الراوى قد تسكثرت نعوته فيذكر بغير ما اشتهر به ، لغرض ، فيظن أنه آخر ، فيحصل الجهل بحاله .

والأمر الثانى : أن الراوى قد يكون مقلاً من الحديث فلا يكثر الأخذ عنه ، فلا يروى عنه إلا واحد ، أو لا يسمى الراوى اختصاراً من الراوى عنه فهو اليهم ، ولا يقبل حديث اليهم ما لم يسم ، ولو أبهم بلفظ التعديل على الأصح . فإن سى الراوى وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالهم . إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه ، على الأصح ، وكذا من ينفرد عنه إذا كان

مأهلاً لذلك ، وأين روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق فهو مجهول الحال ، وهو المستور . وقد قبل روايته جماعة بغير قيد ، وردّها الجمهور ، والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها ، بل يقال هي موقوفة إلى استبانة حاله ، كما جزم به إمام الحرمين ، ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر .

ثم البدعة : وهي السبب التاسع من أسباب الطعن في الراوى ، وهي إما أن تكون بمكفر أو مفسق ، فالأول لا يقبل صاحبها الجمهور ، وقيل : يقبل مطلقاً . وقيل : إن كان لا يعتقد حل الكذب ، والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته ، فالعتمد أن الذى ترد روايته من أنكر أسراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة ، وكذا من اعتقد عكسه ، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه ونقواه فلا مانع من قبوله .

والثانى وهو من لا تقتضى بدعته التكفير أصلاً فقليل : يرد مطلقاً وهو بعيد ، وقيل : يقبل مطلقاً إلا إن اعتقد حل الكذب ؛ وقيل يقبل من لم يكن داعية إلى بدعته - وهو الأصح - إلا أن يروى ما يقوى بدعته ، فيرد على المذهب المختار .

ثم سوء الحفظ وهو السبب العاشر من أسباب الطعن ، والمراد به من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه ، وهو على قسمين : إن كان لازماً للراوى فى جميع حالاته فهو الشاذ على رأى ، أو كان سوء الحفظ طارئاً على الراوى ، إما لكبره ، أو لذهاب بصره ، أو لاحتراق كتفيه ، أو عدمها ، بأن كان يعتمد عليها فرجع إلى حفظه نساد ، فهذا هو المختلط ، والحكم فيه أن ما حدث به قبل الاختلاط إذا تميز قبل ، وإذا لم يتميز توقف فيه ، وكذا من اشتبه الأمر فيه ، وإنما يعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه ، ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر به ، كان يكون فوقه أو مثله لا دونه ، وكذا المختلط الذى لم يتميز ، والمستور ، والإسناد

المرسل ، وكذا المدلس ، إذا لم يعرف المحذوف منه ، صار حديثهم حسناً لا لذاته ، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من التابع والمتابع ، لأن مع كل واحد منهم احتمال كون روايته صواباً أو غير صواب على حد سواء ، فإذا جاءت من المعبرين ، رواية موافقة لأحدهم . رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين ، ودل ذلك على أن الحديث محفوظ ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول . ومع ارتقائه إلى درجة القبول فهو منقطع عن رتبة الحسن لذاته ، وربما توقف بعضهم عن إطلاق اسم الحسن عليه .

ومن هنا تعلم أن الضعيف الذي لا يعتبر به هو ما كان ضعفه بسبب الكذب على رسول الله ﷺ ، أو بسبب تهمته بالكذب ، بأن كان يكذب في أحاديث الناس ، أو كان فاسقاً بارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة أو كان فاحش الغلط أو فاحش الغفلة .

كل ذلك يكتب حديثه للبيان لا للاعتبار ، ولا يعمل به أصلاً ، لا في فضائل الأعمال ، ولا في غيرها ، ولا يستشهد به في وعظ ولا قصص ، بل هو موضوع ، أو متروك أو منكر .

جواز الجرح للمصلحة في الرواية

علمت أن الجرح طعن في الراوى بما يسلب عدالته أو ضبطه ، وذلك يستدعى ذكره بما يكره ، وهو الغيبة المنهى عنها في كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة أما الكتاب : فمثل قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم ، ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً . يحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه ، واتقوا الله إن الله تواب رحيم) وأما السنة : فمثل قوله ﷺ : (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا) ، (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه) (١) وقد جاء تفسير الغيبة في قوله ﷺ من حديث أبي هريرة ، فعنه (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أندرون ما الغيبة ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : ذكرك أخاك بما يكره ، قيل : أفرأيت إن كان في أخى ما أقوله ؟ قال إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته ، وإن لم يكن فيه فقد بهته) (١) .

بيد أنه قد جاء ما يخص عموم هذا النهى ، وقد أجمله العلماء في سعة أشياء .

أحدها : التظلم قال تعالى : (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم) فيجوز للمظلوم أن يتظلم إلى السلطان ، والقاضى ، وغيرهما ممن له ولاية ، أو قدرة على إنصافه من ظالمه ، فيقول : ظلمنى فلان أو فعل بى كذا .

الثانى : الاستعانة على تغيير المنكر ، ورد العاصى إلى الصواب ، فيقول لمن يرجو قدرته : فلان يعمل كذا فازجره عنه ، ونحو ذلك ، لقوله ﷺ (من رأى

(١) أخرجه مسلم .

منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يقدر قبله ، فإن لم يقدر فبقلمه ، وذلك أضعف الإيمان (١)

الثالث : الاستفتاء بأن يقول للمفتي : ظلمني فلان ، أو أبي ، أو أخى أو زوجتي بكذا ، فهل له ذلك ؟ وما طريقي في الخلاص منه ؟ ودفع ظلمه عني ؟ ونحو ذلك ؟ فهذا جائز للحاجة ، والأجود في مثل ذلك أن يقول للمفتي : ما الحكم في رجل أو زوج أو والد أو ولد كان من أمره كذا — ومع ذلك فالتعيين جائز لحديث هند وقولها : إن أبا سفيان رجل شحيح ، وإقرار الرسول لها على ذلك .

الرابع تحذير المسلمين من شره ونصيحتهم في شأنه ، وذلك من وجوه :
١ — منها جرح المجروحين من الرواة والشهود والمصنفين ، وذلك جائز بالإجماع ، بل واجب صونا للشرعة ، لقوله تعالى : (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصيبوا على ما فاعلم نادمين) ، وجاء في الحديث (بئس أخو المشيرة) وقال أبو بكر بن خلاد ليحيى بن سعيد : أما نخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله ؟ فقال : لأن يكونوا خصمائي أحب إلى من أن يكون خصمي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول : لم تذب الكذب عن حديثي ، وقال أبو تراب النخشي لأحمد بن حنبل : لا تغتب العلماء ، فقال له أحمد : ويحك ، هذا نصيحة ، ليس هذا غيبة ، وقال بعض الصوفية لابن المبارك تغتاب ؟ قال : اسكت ، إذا لم نبين كيف نعرف الحق من الباطل ؟ .

٢ — ومنها الإخبار بعيبه عند المشاورة في مواصلته أو مصاهرته أو مشاركته أو إيداعه أو معاملته أو نحو ذلك لقوله ﷺ (الدين النصيحة — الدين النصيحة —

الدين النصيحة - قالوا لمن يارسول الله ؟ قال : لله ولرسوله ولكتابه ، ولأئمة المسلمين وعامتهم (١).

٣ — ومن ذلك إذا رأيت من يشتري شيئاً معيباً ، أو عبداً سارقاً أو زانياً ، أو شارباً ، أو نحو ذلك ، فتذكر ذلك للمشتري إذا لم يعلمه بقصد النصيحة لا بقصد الإيذاء والإفساد .

٤ — ومنها إذا رأيت متفقها يتردد إلى فاسق أو مبتدع يأخذ عنه علماً ، وخفت عليه ضرره ، فعليك نصيحته ببيان حاله قاصداً النصيحة .

٥ — ومنها إذا رأى مبتدعاً يتردد عليه الناس ، فيجب عليه ذكر بدعته وتحذير الناس منه .

٦ — ومنها إذا رأى فاسقاً ، أو ساحراً ، أو كاهناً ، أو دجالاً يقبل عليه الجبهة فيبتز أموالهم بالخدعة ، أو التمويه ، أو الكذب ، أو الحيلة ، أو نحو ذلك .

٧ — ومنها أن يكون له ولاية لا يقوم بها على وجهها ، لعدم أهليته أو فسقه ، فيذكره لمن له عليه ولاية ، ليستدل به على حاله فلا يفتر به ، ويلزم الإستقامة .

الخامس أن يكون مجاهراً بفسقه أو بدعته : كشرب الخمر ، ومصادرة أموال الناس ، وجباية المكوس ، وتولى الأمور الباطلة ، فيجوز ذكره بما يجاهر به ولا يجوز بغيره إلا بسبب يقتضيه .

السادس التعريف به عند من يجمله ، كأن يكون معروفاً بوصف يدل عليه ، وهذا الوصف عيب أو قبيح ، كالأعمش ، والأعرج ، والأحم ، والأعور ،

(١) أخرجه مسلم عن تميم الدارى رضى الله تعالى عنه .

والأحول ، ونحوها ، فإنه يجوز تعريفه به ، ويحرم ذكره به تنقصاً ، ولو أمكن التعريف بغيره كان أولى ، إذا الضرورة تقدر بقدرها .
فهذه أمور ستة ويلحق بها نظائرها مما يشابهها .

وجوب التثبيت

ويجب على المتكلم في المجروح التثبيت ، فقد قال ابن دقيق العيد : أعراض المسلمين حفرة من حفر النار ، وقف على شفيرها طائفتان من الناس : المحدثون والحكام ، ونقل الزركشى عنه قال : إنه إذا لم يضطر إلى القدح فيسه للرواية لم يحجز . وعن العز بن عبد السلام قال : إنه لا يجوز للشاهد أن يذكر سببين مهما أمكن الاكتفاء بأحدهما ، فإن القدح إنما يجوز للضرورة ، فلتقدر بقدرها .

وقال الزركشى : إنما يجوز القدح في الرجل إذا احتجج إلى الرواية عنه ، وقد شغل المتأخرون بذكر معائب الشخص وإن لم يكن من أهل الرواية .

وجوه الخطأ في الراوى

قال ابن دقيق العيد : والوجوه التى تدخل الآفة منها خمسة : —

أحدها : الهوى والغرض — وهو شرها^(١) وهو في تاريخ المتأخرين كذير .

الثانى الخالفة في العقائد^(٢)

الثالث : الاختلاف بين المتصوفة وأهل علم الظاهر^(٣)

-
- (١) كالأدواء الدنيوية بسبب التحاسد ونحوه .
 - (٢) كالاختلاف فى مسألة خلق القرآن أو قدمه ، وكالقول بخلق الأفعال ، أو عدمه ، وكعقبة الرفض ، والنصب ، والتشيع ، أو الاختلاف فى المذهب .
 - (٣) وما قصة نبي الله موسى عليه السلام والخضر عليه السلام ، عنك ببعيد =

الرابع : الكلام بسبب الجهل بمراتب العلوم ، وأكثر ذلك في المتأخرين ،
لاشتغالهم بعلوم الأوائل ، وفيها الحق كالحساب والهندسة والطب ؛ وفيها الباطل
كالطبيعي ، وكثير من الإلهي ، وأحكام النجوم .

الخامس : الأخذ بالتوهم مع عدم الورع :

وقد عقد ابن عبد البر في كتاب (العلم) بابا لكلام الأقران المتعاصرين
في بعضهم ، ورأى أن أهل العلم لا يقبل جرحهم إلا ببيان واضح ، فإذا انضم
إلى ذلك عداوة فهو أولى بعدم القبول .

وقال اللكنوى في كتابه (الرفع والتكميل) .

الجرح إذا صدر عن تعصب أو عداوة أو منافرة أو نحو ذلك فهو جرح
مردود ، ولا يؤمن به إلا المطرود ، ولهذا :

لم يقبل قول الإمام مالك في محمد بن إسحاق صاحب المغازي : إنه دجال

== فقد أوجب اختلاف مدركيهما إنكار موسى عليه السلام كل مشاهدته من الخضر
من الأفعال المنافية لظاهر الشريعة .

ومثال ذلك جرح الذهبي في (ميزانه) وفي (سير النبلاء) وغيرهما من
تأليفاته ، لكثير من الصوفية وأولياء الأمة .

لذلك قال اللكنوى : فلا تعتبر به ما لم تجد غيره من متوسطي الأجلة ،
ومنصفى الأئمة موافقا ، وذلك لما علم من عادة الذهبي - بسبب نقشفه وغاية ورعه
واحتياطه وتجرده من أشعة أنوار التصوف والعلم الوهي - الطعن على أكبر
الصوفية الصافية ، وضيق العطن في مدح هذه الطائفة الناجية ، كما لا يخفى على
من طالع كتبه اهـ

أقول : وقد أقر الله موسى على اعتراضه على الخضر ، ولنا الظاهر حتى تنكشف
حقيقة الباطن ، فلا يحسن الظن بهم إلا في الأمور التي لا تخالف ظاهر الشريعة .

من الدجاجة ، لم أعلم أنه صدر من منافرة باهرة ، بل حققوا أنه حسن الحديث ، واحتجت به أئمة الحديث .

ولم يقبل قدح النسائي في أحمد بن صالح المصري .

وقدح الثوري في أبي حنيفة الكوفي .

وقدح ابن معين في الشافعي .

وقدح أحمد في الحارث المحاسبي .

وقدح ابن منده في أبي نعيم الأصبهاني ، ونظائره كثيرة ، في كتب الفن شهيرة .

ومن ثم قالوا لا يقبل جرح المعاصر على المعاصر ، أى إذا كان بلا حجة ، لأن المعاصرة تفضى غالباً إلى المنافرة .

ثم سرد أمثلة في ذلك : —

(١) قال الذهبي في (سير أعلام النبلاء) في ترجمة السمين المفسر (أبو عبد الله محمد بن حاتم البغدادي المتوفى في آخر سنة خمس وثلاثين ومائتين) : وثقه ابن عدى ، والدارقطنى ، وذكره أبو حفص الفلاس فقال : ليس بشيء . قال الذهبي : قلت هذا من كلام الأقران الذى لا يسمع ، فإن الرجل ثبت حجة اه وهو من رجال مسلم وأبي داود .

٢ — قال الذهبي في ترجمة (أبي بكر بن أبي داود السجستاني المتوفى سنة ٣١٦ ست عشرة وثلاثمائة) من كتابه (تذكرة الحفاظ) بعد ما ذكر توثيقه عن جمع من الثقات : وذكر عن ابن صاعد وغيره تضعيفه .

قال الذهبي : قلت : لا ينبغي سماع قول ابن صاعد فيه ، كما لم يقدر تكذيبه لابن صاعد ، وكذا لا يسمع كلام ابن جرير فيه ، فإن هؤلاء بينهم عداوة يسنة فقف في كلام الأقران بمضهم في بعض . . اه .

٣ — قال الذهبي في ترجمة (أبي الزناد عبد الله بن ذكوان) قال: ربيعة فيه: ليس بثقة ولا رضى، قال الذهبي: قلت: لا يسمع قول ربيعة فيه، فإنه كان بينهما عداوة ظاهرة... ٥١.

٤ — قال الذهبي في ترجمة (الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني): كلام ابن منده في أبي نعيم فظيع، لا أحب حكايته، ولا أقبل قول كل منهما في الآخر، بل هما عندي مقبولان، لا أعلم لهما ذنباً أكبر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنها.

قال: قرأت بخط يوسف بن أحمد الشيرازي الحافظ: رأيت بخط ابن طاهر المقدسي يقول: اسخن الله عين أبي نعيم، يتكلم في أبي عبد الله بن منده، وقد أجمع الناس على إمامته.

قال الذهبي: قلت: كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعجب به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، وما ينجو منه إلا من عصمه الله، وما علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كرايس... ٥١.

وذلك، مثال للعداوة بسبب الاعتقاد والمذهب.

قال الذهبي في (الميزان) البلاء الذي بين الرجلين الاعتقاد... ٥١.

أما مسألة مالك وابن إسحاق فقال ابن سيد الناس في مقدمة كتابه (عيون الأثر) عن ابن حبان إذا قال في (كتابه الثقات): (وأما مالك فإنيما كان ذلك منه مرة واحدة، ثم عاد إلى ما يجب. وذلك بأنه لم يكن في الحجاز أحد أعلم بأنساب الناس وأيامهم من ابن إسحاق، وكان يزعم أن مالكا من موالى ذى أصبح، وكان مالك يزعم أنه من أنفسهم، فوقع بينهما منافرة، فلما صنف مالك (الموطأ) قال ابن إسحاق: اثبتوني به فأنا بيظاره، فنقل ذلك

إلى مالك ، فقال : هذا دجال من الدجاجة ، يروى عن اليهود ، وكان بينهما ما يكون بين الناس حتى عزم ابن اسحاق الخروج إلى العراق ، فتصالحا حينئذ ، وأعطاه مالك عند الوداع خمسين ديناراً ، ونصف ثروته تلك السنة ، ولم يقدح فيه مالك من أجل الحديث . إنما كان يفكر عليه تتبعه غزوات النبي ﷺ من أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصة خيبر وقرية النضير ، وما أشبه ذلك من الغرائب عن أسلافهم ، وكان ابن إسحاق يتتبع هذا عنهم ، ليعلم ذلك من غير أن يحتج بهم ، وكان مالك لا يرى الرواية إلا من متقن صدوق .. ١٠٥ .

طبقات المجروحين

قال الحاكم في المدخل : المجروحون طبقات :

الأولى : قوم وضعوا الحديث .

الثانية : قوم قلبوه فوضعوا الأحاديث أسانيداً .

الثالثة : قوم حملهم الشره على الرواية عن قوم لم يدركوهم .

الرابعة : قوم عمدوا إلى الموقوفات فرفعوها .

الخامسة : قوم عمدوا إلى المراسيل فوصلوها .

السادسة : قوم غلب عليهم الصلاح ، فلم يتفرغوا لضبط الحديث ، فدخل عليهم الوهم .

السابعة : قوم سمعوا من شيوخ ثم حدثوا عنهم بما لم يسمعوها .

الثامنة : قوم سمعوا كتباً ثم حدثوا من غير أصول سماعهم .

التاسعة : قوم جيء إليهم بكتب ليحدثوا بها ، فأجابوا من غير أن يدروا أنها سماعهم .

العاشرة : قوم تلفت كتبهم فحدثوا من حفظهم على التخمين كابن هزيمة .

التجريح بعد أن دونت الكتب

قال الذهبي المتوفى سنة ٥٧٤٨ هـ في (ميزان الاعتدال) :

كذلك من تكلم فيه من المتأخرين ، لا أورد منهم في هذا الكتاب إلا من قد تبين ضعفه ، واتضح أمره ، إذ العمددة في زماننا ليس على الرواة ، بل على المحدثين والمفيدين ، والذين عرفت عدالتهم وصدقهم في ضبط أسماء السامعين ، ثم من المعلوم أنه لا بد من صون الراوى وستره ، فالحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلاثمائة .

وقال ابن المرباط : قد دونت الأخبار ، ومابقى للتجريح فائدة ، بل انقطعت على رأس أربعائة .

وقال السيوطى : المتوفى سنة ٨٩١١ هـ : إن الجرح إنما جوز في الصدر الأول حيث كان الحديث يؤخذ من صدور الأخبار لا من بطون الأسفار ، فاحتيج إليه ضرورة للذب عن الآثار ، ومعرفة المقبول والمردود من الأحاديث والأخبار وأما الآن فالعمدة على الكتب المدونة ، غاية ما فى الباب أنهم شرطوا المن يذكر الآن فى سلسلة الإسناد تصونه وثبوت سماعه بخط من يصلح عليه الاعتماد فإذا احتيج الآن إلى الكلام فى ذلك ، اكتفى بأن يقال : غير مصون أو هو مستور ، وبيان أن فى سماعه نوعا من التهور والزور ، وأما مثل الأئمة الأعلام ، ومشايخ الإسلام ، كالبلقينى ، والقاياتى ، والقلقشندى ، والمناوى ، ومن سلك فى جوادهم ، فأى وجه للكلام فيهم ، وذكر ما رماهم الشعراء به فى أهاجيهم .

أقول : هذا ما كان فى عصر السيوطى — أما الآن فى وقتنا الحاضر فالعمدة على الشروح المعتمدة مثل (فتح البارى) و (عمدة القارىء) ونحوها مما ألفه العلماء الأجلاء .

الشروط في الجراح وما ينبغي أن يكون عليه :

قال في (الرفع والتكميل) : يشترط في الجراح والمعدل : العلم ، والتقوى ،
والورع ، والصدق ، والتجنب عن التعصب ، ومعرفة أسباب الجرح
والتزكية ، ومن ليس كذلك لا يقبل منه الجرح ، ولا التزكية .

وقال الذهبي : حق على المحدث أن يتورع فيما يؤديه ، وأن يسأل أهل
المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته ، ولا سبيل إلى أن يصير العارف
— الذي يزكي نقلة الأخبار ويخرجهم — جهبذاً إلا بإدمان الطلب ، والفحص
عن هذا الشأن ، وكثرة المذاكرة والسهر ، واليقظ والفهم ، مع التقوى والدين
المتين ، والإنصاف ، والتردد إلى العلماء ، والإتقان .

وإلا تفعل :

فدع عنك الكتابة لست منها . . . ولو سودت وجهك بالمداد

فإن آنت من نفسك فهما وصدقا وديننا وورعا ، وإلا فلا تفعل .

وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأى أو لمذهب ، فبالله لا تتعب ،
وإن عرفت أنك مغلط مخبط مهممل لحدود الله ، فأرحنا منك . . هـ

متى يقبل حكم الجراح ؟

يقول الأئمة : يجب عليك ألا تبادر إلى الحكم بجرح الراوى بوجود
حكمه من بعض أهل الجرح والتعديل ، بل يلزم عليك أن تنفخ الأمر فيه ،
فإن الأمر ذو خطر وهويل ، ولا يحل لك أن تأخذ بقول كل جراح في أى راو
كان ، وإن كان ذلك الجراح من الأئمة . أو من مشهورى علماء الأمة ،
فكثيرا ما يوجد أمر يكون مانعا من قبول جرحه ، وحيفئذ يحكم برد جرحه ،
وله صور كثيرة لا تحفى على مهرة كتابة الشريعة .

١ — فمنها : أن يكون الجراح في نفسه مجروحاً ، فينثذ لا يبادر إلى قبول جرحه ، وكذا تعديله ما لم يوافق غير .

مثاله : ما نقله الذهبي عن أبي الفتح الأزدي^(١) في (أبان بن إسحاق المدني) أنه قال فيه : متروك ، قال الذهبي : لا يترك ، فقد وثقه أحمد المجلى ، وأبو الفتح يسرف في الجرح ، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين ، جمع فأوعى ، وجرح خلقاً بنفسه ، لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم ، وهو متكلم فيه ، وسأذكره في الحمدین . ٥١٠٠ .

وقال في ترجمته في الحمدین : ضعفه البرقاني ، وقال أبو النجيب عبد الغفار الأرموي : رأيت أهل الموصل يوهنون أبا الفتح ، ولا يعدونه شيئاً وقال الخطيب : في حديثه مناكير .. ٥١٠٠ .

وقال ابن حجر في (تهذيب التهذيب) بعد ما نقل عن الأزدي قوله في (أحمد بن شبيب الخطيب البصري) إنه غير مرضى — قال : لم يلتفت أحد إلى هذا القول ، بل الأزدي غير مرضى .. ٥١٠٠ .

٢ — ومنها : أن يكون الجراح من المتعنتين المشددين ، فإن هناك جمعاً من أئمة الجرح والتعديل لهم تشدد في هذا الباب ، فيجرحون الراوى بأدنى جرح ، ويطلقون عليه ما لا ينبغي إطلاقه عند أولى الألباب ، فمثل هذا الجراح توثيقه معتبر ، وجرحه لا يعتبر ، إلا إذا وافقه غيره ممن ينصف ويعتبر .
فمنهم أبو حاتم ، والنسائي ، وابن معين ، وابن القطان ، ويحيى القطان ، وابن حبان ، وغيرهم . فإنهم معروفون بالإسراف في الجرح والتعننت فيه ، فليقتنب العاقل في الرواة الذين تفردوا بجرهم ، وليتفكر فيه .

(١) هو محمد بن الحسين أبو الفتح بن يزيد الأزدي الموصي الحافظ توفي سنة ٥٣٤ هـ .

قال الذهبي في (ميزانه) في ترجمة (سفيان بن عيينة) : يحيى بن سعيد القطان متمنت في الرجال ، وقال أيضا في ترجمة (سيف بن سليمان المكي) : حدث يحيى القطان - مع تعنته - عن سيف .

وقال في ترجمة (سويد بن عمرو الكلبي) بعد توثيقه عن ابن معين وغيره : أما ابن حبان فأسرف واجترأ ، فقال : كان يقلب الأسانيد ، ويضع على الأسانيد الصحيحة المتون الواهية .. اهـ .

وقال ابن حجر في (تهذيب التهذيب) في ترجمة (الحارث بن عبد الله الممداني الأعور) : حديث الحارث في السنن الأربعة ، والنسائي مع تعنته في الرجال ، فقد احتج به وقوى أمره .. اهـ .

وقال الذهبي في (ميزانه) في ترجمة (عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي) : وأما ابن حبان فإنه يعمق كعادته فقال فيه : يروي عن قوم ضعاف أشياء يدلّسها عن الثقات ، فلما كثر ذلك في أخباره ، فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته بكل حال .. اهـ .

وقال ابن حجر في (القول للسد في الذب عن مسند أحمد) : ابن حبان ربما جرح الثقة ، حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه .. اهـ . ونحوه قاله الذهبي في ترجمة (أفليح بن سعيد المدني) .

وقال النقي السبكي في (شفاء السقام) : وأما قول ابن حبان في النعمان : إنه يأتي عن الثقات بالطعامات ، فهو مثل قول الدار قطنى ، إلا أنه بالغ في الإنكار .. اهـ .

وقال الذهبي في (ميزانه) في ترجمة (محمد بن الفضل السدوسي ، عارم شيخ البخاري) بعد ذكر توثيقه نقلا عن الدار قطنى : فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله ، فأين هذا القول من قول ابن حبان : الحشأف المتهور

في عارم ؟ فقال : اختلط في آخر عمره ، وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به ،
فوقع في حديثه للتاكير الكثيرة ، فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه التأخرون ،
فإذا لم يعرف هذا من هذا ترك الكل ، ولا يحتاج بشيء منها .

قال : قلت : ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثا منكرا فإن مازعه ؟
وقال ابن حجر في كتابه (بذل الماعون في فضل الطاعون) في توثيق
(أبي بلج يحيى الكوفي) : يكفي في تقويته توثيق النسائي ، وأبي حاتم
مع تشدهما . ٥١ .

وقال أيضا في (مقدمة فتح الباري) في ترجمة (محمد بن أبي عدى البصري) :
أبو حاتم عنده عنت . ٥١ .

وقال الذهبي في (تذكرة الحفاظ) في ترجمة (ابن القطان)
الذي أكثر عنه النقل في (ميزانه) وهو (أبو الحسن علي بن محمد)
بعد ما حكى مدحه : قلت : طالمت كتابه المسمى (بالوهم والإيهام) الذي وضعه
على الأحكام الكبرى لعبد الحق - فوجدته يدل على حفظه وقوة فهمه ، لكنه
تعمت في أحوال الرجال فما أنصف ، بحيث إنه أخذ يلين هشام بن عروة
ونحوه . ٥١ .

وقال الذهبي في (ميزانه) في ترجمة (هشام بن عروة) بعد ذكر توثيقه :
لأعبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان من أنه وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا .
نعم الرجل تغير قليلا ، ولم يبق حفظه كهو في حال الشباب ، فتنى بعض
محفوظه ، أو هو فكان ماذا ؟ أهو معصوم من النسيان ؟ ولما قدم العراق في آخر
عمره حدث بجملة كثيرة من العلم ، في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجودها ،
ومثل هذا يقع لمالك ، ولشعبة ، ولو كيع ، وللكبار الثقات ، فدع عنك الخبط ،
وذر خلط الأئمة الأثبات بالضعفاء والمخلطين ، فهو شيخ الإسلام ، ولكن
أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطان . ٥١ .

(شرط العدد في التجريح والتعديل)

قال ابن الصلاح : واختلفوا في أنه هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد أم لا بد من اثنين ؟ .

فنههم من قال : لا يثبت ذلك إلا باثنين ، كما في الجرح والتعديل في الشهادات .

ومنهم من قال : وهو الصحيح الذي اختاره الحافظ أبو بكر الخطيب وغيره - أنه يثبت بواحد ، لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر فلم يشترط في جرح راويه ، وتعديله ، بخلاف الشهادات .

وفي المنتهى لابن الحاجب : الأكثرون على أن الجرح والتعديل يثبت بالواحد في الرواية دون الشهادة .

وقيل : لا يثبت بالواحد فيهما .

وقال القاضي : يثبت بالواحد فيهما .

إنما : أنهما شرطان فلا يزيدان على مشروطهما كغيرهما .

قالوا : شهادة ، فيجب العدد كغيرها .

ورد : بأنه خبر ، فيكفي الواحد كغيره .

قالوا : هذا أحوط .

ورد : بأن الآخر أحوط حذراً من تضييع الأمر والنهي . اهـ

قال السيوطي : ولأن التزكية بمنزلة الحكم وهو لا يشترط فيه العدد .

وقال شيخ الاسلام : ولو قيل : يفصل بين ما إذا كانت التزكية مستفدة

من المزكى إلى اجتهاده أو إلى النقل عن غيره لكان متجهاً ، لأنه إن كان الأول

فلا يشترط العدد أصلاً ، لأنه بمنزلة الحكم ، وإن كان الثاني فيجرى فيه الخلاف .

موجبين أيضاً أنه لا يشترط فيه العدد ، لأن أصل النقل لا يشترط فيه ، فكذا ما تفرع منه .

قال السيوطي : وليس لهذا التفصيل الذي ذكره فائدة إلا نفي اختلاف في القسم الأول .

اشتراط ذكر أسباب الجرح والتعديل

قال ابن الصلاح : التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور ، لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها ، فإن ذلك يحوج المعدل إلى أن يقول : لم يفعل كذا ، لم يرتكب كذا ، فعل كذا وكذا ، فيعده جميع ما يفسق بفعله أو بتركه وذلك شاق .

وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسراً مبين السبب ، لأن الناس يختلفون فيما يجرح ، وما لا يجرح ، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر ، فلا بد من بيان سببه ، لينظر فيما هو جرح أم لا . وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله .

وقال في المنهـى :

القاضي : يكفى الإطلاق فيهما .

وقيل لا يكفى فيهما ، وقال الشافعي : يحتاج الجرح لا التعديل .

وقيل بالعكس .

وقال الإمام : إن كان عالماً بأسبابهما لم يحتج فيهما ، وإلا احتيج .

الأدلة : —

مذهب القاضي : لو لم يكن المعدل بصيراً لم يشهد ، لأنه زور ، والظاهر صدقه

خلاصته لا اشتراط ذكر السبب ، وما يقدر من الخلاف في سبب الجرح يندفع بأنه لو لم يكن وفقاً لكان مدلساً .

وأجيب : بأنه قد بينى على اعتقاده ، وقد لا يخطر بباله الخلاف أصلاً .
دليل الثانى : لو اكتفى لأثبت مع الشك للالتباس فى العدالة ، والخلاف
فى التجريح .

وأجيب : بأنه لاشك مع إخبار العدل .
الشافعى : لو ثبت فى الجرح لأدى إلى التقليد للخلاف فى أسبابه .
العكس : العدالة ملتبسة لحاب التصنع بخلاف الجرح .
لإمام : لو أثبتنا بغير العالم لأثبتنا مع الشك بخلاف العالم . ١ هـ
ومذهب الشافعى هو الذى مال إليه ابن الصلاح .

قال : وذكر الخطيب أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده ، مثل
البخارى ومسلم وغيرهما ، ولذلك احتج البخارى بجامعة سبق من غيره الجرح
لهم ، ككفرمة مولى ابن عباس رضى الله عنهما ، وكإسماعيل بن أبى أويس ،
وعاصم بن على ، وعمر بن مرزوق وغيرهم ، واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة
اشتهر الطعن فيهم ، وهكذا فعل أبو داود السجستانى .

وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسرسببه، ومذاهب
النقاد للرجال غامضة مختلفة ، وسبق لك أمثلة ما جرح به قوم ورده آخرون .

وقال الصيرفى : وكذا إذا قالوا : (فلان كذاب) لا بد من بيانه ، لأن
الكذب يحتمل الغلط ، كقوله : كذب أبو محمد .

وأورد ابن الصلاح سؤالاً وأجاب عنه قال :

ولقائل أن يقول : إنما يعتمد الناس فى جرح الرواة ، ورد حديثهم
على الكتب التى صنفها أئمة الحديث فى الجرح ، أو فى الجرح والتعديل وقلما
يتعرضون فيها لبيان السبب ، بل يقتصرون على مجرد قولهم : فلان ضعيف ،

وفلان ليس بشيء ونحو ذلك ، أو هذا حديث ضعيف ، وهذا حديث غير ثابت ونحو ذلك ، فاشتراط بيان السبب يفضى إلى تعطيل ذلك ، وسد باب الجرح فى الأغلب الأكثر .

وأجاب فقال : إن ذلك — وإن لم نعلمه فى إثبات الجرح والحكم به — قد اعتمدناه فى أن توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك ، بناء على أن ذلك أوقع عندنا فىهم ريبة قوية يوجب مثلها التوقف ، ثم من انزاحت عنه الريبة منهم يبحث عن حالة أوجب الثقة بعدالته قبلنا حديثه ولم نتوقف ، كالذين احتج بهم صاحب الصحيحين وغيرهما بمن مسهم مثل هذا الجرح من غيرهم .

ومذهب عكس هذا القول نقله إمام الحرمين والغزالى والرازى فى المحصول وتوضيح دليله أن الناس فى الأغلب الكثير تتصنع العدالة ، وتظاهر بالسكال ، فيعتمد المعدل على ظاهر الحال من غير اختبار لباطنه ، فيؤدى إلى تعديل من ليس عدلا .

وعكس مذهب القاضى حكاه الخطيب والأصوليون : لأنه كما قد يجرح الجارح بما لا يقدح ، كذلك يوثق المعدل بما لا يقتضى العدالة كما علمت فى دليل سابقه .

ومثال ذلك : ما رواه يعقوب الفسوى فى (تاريخه) قال : سمعت إنسانا يقول لأحمد بن يونس : عبد الله العمرى ضعيف . قال : إنما يضعفه رافضى مبغض لآبائه ، لو رأيت لحيته وهيئته لعرفت أنه ثقة ، فاستدل على ثقته بما ليس بحجة ، لأن حسن الهيئة يشترك فيه المعدل وغيره .

أما قول الإمام فقال السيوطى : هو اختيار القاضى أبى بكر ، ونقله عن الجمهور ، واختاره مع إمام الحرمين الغزالى والرازى والخطيب ،

وصححه الحافظ أبو الفضل العراقي . والبلقيني في (محاسن الاصلاح) .
وتوضيحه أن للمعدل أو الجرح إذا كانا عالمين بأسباب التعديل والتجريح ، والخلاف في ذلك ، وكانا بصيرين مرضيين في اعتقادهما وأفعالهما ، كان الاعتماد على ذلك كافياً عن ذكر السبب في كل منهما ، فلا يحتاج إلى ذكر سبب ما حكما به ، أما إذا لم يكونا بهذه المثابة فإننا نحتاج إلى ذكر السبب الذي اعتمد كل واحد منهما عليه في حكمه بالجرح أو التعديل .

واختار شيخ الإسلام ابن حجر تفصيلاً حسناً قال :

إن كان من جرح مجمل قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن ، لم يقبل الجرح فيه من أحد كائناً من كان إلا مفسراً ، لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة ، فلا يزحزح عنها إلا بأمر جلي ، فإن أئمة هذا الشأن لا يوثقون إلا من اعتبروا حاله في دينه ثم في حديثه ، ونقدوه كما ينبغي ، وهم أيقظ الناس ، فلا ينقض حكم أحدهم إلا بأمر صريح . وإن خلا عن التعديل قبل الجرح فيه غير مفسر إذا صدر من عارف لأنه إذ لم يعدل فهو في حيز الجهول ، وإعمال قول المجرح فيه أولى من إهماله .

وقال الذهبي : وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال — لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ، ولا تضعيف ثقة .

ولهذا كان مذهب النسائي ألا يترك حديث الرجل حتى يجمعوا على تركه .

ألفاظ الجرح ومراتبها

رتبها بن أبي حاتم وتبعه ابن الصلاح والنووي .

قال النووي : وأما ألفاظ الجرح فمراتب :

١ — فإذا قالوا : (لين الحديث) كتب حديثه وينظر فيه اعتباراً .

وقال الدارقطني : إذا قلت (لين الحديث) لم يكن ساقطاً ، ولكن مجروحاً بشيء لا يسقطه عن العدالة .

٢ — وقولهم (ليس بقوى) يكتب حديثه وهو دون (لين) .

٣ — وإذا قالوا : (ضعيف الحديث) فدون (ليس بقوى) ولا يطرح بل يعتبر به .

٤ — وإذا قالوا (متروك الحديث) أو (واهيه) أو (كذاب) فهو ساقط لا يكتب حديثه .

وجاء العراقي فزاد في المرتبة الأولى : (فيه لين) — (فيه مقال) (ضعيف) .
(تعرف وتفكر) ^(١) (ليس بذاك) — (ليس بحجة) — (ليس بعمدة) .
(ليس بمرضى) — (للضعف ماهو) ^(٢) — (فيه خلف) — (تكلموا فيه)
(مطعون فيه) — (سيء الحفظ) .

قال السيوطي : ومن هذه المرتبة : (ليس بذاك القوى) — (فيه ضعف)
(في حديثه ضعف) .

ومن ذلك تعرف أن هذه المرتبة تلي آخر مرتبة في التعديل ، ويلها في الضعف المرتبة الثانية ، فهي أشد ضعفاً ، وهي قولهم (ليس بقوى) ، ويلها في الضعف المرتبة الثالثة ، وهي (ضعيف الحديث) .

وزاد العراقي عليها (ضعيف فقط) — (منكر الحديث) — (حديثه منكر) — (واه) — (ضعفوه) — وهذه الثلاثة يكتب حديثها للاعتبار .

(١) أى يأتي مرة بالمشاهير ومرة بالمناكير .

(٢) أى قريب من الضعف لحرف الجر متعلق (بقريب) مقدر أو (ما) زائدة ، وقيل غير ذلك ومثله للصدق ماهو .

(وقال السيوطي) : من هذه المرتبة - : (مضطرب) - (لا يحتج به) - (مجهول) .

أما المرتبة الرابعة : فصلها العراقي وجعلها مرتبتين : رابعة وخامسة : -
فالأربعة : (رد حديثه) - (ردوا حديثه) - (مردود الحديث) - (ضعيف جداً) -
(واه بكرة) - (١) (طرحوا حديثه) - (مطرح) - (مطرح الحديث) - (ارم به) -
(ليس بشيء) - (لا يساوى شيئاً) .

وأما الخامسة : فتلى الرابعة وهي : (متروك الحديث) - (متروك) -
(تركوه) - (ذاهب) - (ذاهب الحديث) - (ساقط) - (هالك) - (فيه
نظر) - (سكتوا عنه) - (لا يعتبر به) - (لا يعتبر بحديثه) - (ليس بالثقة)
(ليس بثقة) - (غير ثقة) و (لا مأمون) - (متهم بالكذب) أو (بالوضع)
وذكر سادة فقال : ويلها : (كذاب) - (يكذب) - (وضاع) - (يضع)
(وضع حديثاً) .

وذكرها في ألفيته مرتبة فجاء بأسوأها وتدل منها إلى أقربها للتعديل فقال :
 وأسوأ التجريح كذاب يضع يكذب - وضاع ودجال وضع
 وبسأدها متهم بالكذب وساقط وهالك فاجتنب
 وذاهب متروك أو فيه نظر وسكتوا عنه - به لا يعتبر
 وليس بالثقة ثم ردا حديثه كذا ضعيف جداً
 واه بكرة وهم قد طرحوا حديثه وارم به مطرح
 ليس بشيء لا يساوى شيئاً ثم ضعيف وكذا إن شيئاً
 بمنكر الحديث أو مضطربه واه وضعفه لا يحتج به

(١) أى قولاً واحداً .

وبعدها فيه مقال ضعف وفيه ضعف تنكر وتعرف
ليس بذاك بالمتين بالقوى بحجة بعمدة بالمرضى
للضعيف ما هو فيه خلف طعنوا فيه كذا سيء حفظ لين
تكلموا فيه وكل من ذكر من بعد (شيئا) بحديثه اعتبر
وجاء ابن حجر فزاد على العراقي مرتبة وجعلها أعلى الدرجات في الجرح
فقال :

١ — أسوؤها الوصف بمادل على المبالغة فيه ، وأصرح ذلك التعبير بأفعل
كأ كاذب الناس ، وكذا قولهم : إليه المنتهى في الوضع ، أو هو ركن
الكذب ونحو ذلك .

٢ — ثم دجال ، أو وضاع ، أو كذاب ، لأنها وإن كان فيها نوع مبالغة
لكنها دون التي قبلها . قال : وأسهلها - أى الألفاظ الدالة على الجرح - قولهم :
فلان ابن ، أو سيء الحفظ ، أو فيه أذى مقال .

قال : وبين أسوأ الجرح وأسهله مراتب لا تحصى :

فقولهم : متروك ، أو ساقط ، أو فاحش الغلط ، أو مفكر الحديث أشد
من قولهم : ضعيف ، أو ليس بالقوى ، أو فيه مقال .

قال شارحه (على قارى) قيل : فالمرتبة الثالثة :

٣ — فلان متهم بالكذب أو الوضع ، وفلان ساقط ، أو هالك ، أو
داهب الحديث ، وفلان متروك ، أو متروك الحديث ، أو تركوه ، وفلان فيه نظر ،
وفلان سكتوا عنه ، وفلان لا يعتبر به ، أو لا يعتبر بحديثه ، وفلان ليس بثقة ،
أو غير ثقة ، أو غير مأمون ، ونحو ذلك .

والمرتبة الرابعة :

٤ — فلان فيه مقال ، وفلان ضعيف ، أو فيه ضعف ، أو في حديثه ضعف ، وفلان تعرف وتنكر ، وفلان ليس بذاك ، أو بذاك القوى ، أو ليس بالتين ، وليس بالقوى ، وليس بحجة ، وليس بعمدة بالمرّة ، وفلان للضعف ماهو ، وفيه خلف ، وطعنوا فيه ، أو مطعون فيه ، وسيء الحفظ ، وابن الحديث ، أو فيه لين ^(١) وتكلموا فيه ، ونحو ذلك .

فكل من قيل فيه هذه المراتب الأربعة بل الخمسة ^(٢) لا يحتاج به ، ولا يستشهد به ، ولا يكتب حديثه أصلاً .. اهـ

ثم قال : وهذا الترتيب يحتاج إلى التهذيب كما لا يخفى على اللبيب .. اهـ
نقول : وقد علمت فيما فصلناه لك من قبل ترتيبها ، وما يعتبر بحديثه وما لا يعتبر بحديثه ، غير أنهم قالوا : إذا قال البخاري : (فيه نظر) أو (سكتوا عنه) فإنه فيمن يترك حديثه ، وإذا قال : (منكر الحديث) فإنه بطلقة على من لا يحل الرواية عنه .

وإذا قال ابن معين : (ليس الشيء) فإنه يريد قليل الحديث .

وإذا قال : (لا بأس به) فإنه يريد أنه ثقة .

وإذا قال ابن القطان ^(٣) : (لا يعرف له حال) فإنه يريد به أنه لم يقبل فيه

(١) قال الذهبي في الميزان : قال عبد الله بن أحمد سألت أبي عن (يونس بن إسحاق) قال : كذا وكذا . قال الذهبي هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به والده : وهي بالاستقراء كناية عن فيه لين . اهـ
(٢) لعله أراد بالخامسة قوله : متروك ، أو ساقط ، أو فاحش الغلط ، أو منكر الحديث .

(٣) ابن القطان هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي المشهور بابن القطان مات سنة ٦٢٠ هـ مؤلف كتاب (الوهم والإيهام)

قول إمام عصره أو أخذ عن عصره ما يدل على عدالته .
وإذا قال : (هو ممن لم تثبت عدالته) فإنه يريد أنه ما نص أحد
على أنه ثقة .

وإذا قيل : (تركه يحيى القطان) (١) فإن مجرد تركه لا يخرج الراوى
من حيز الاحتجاج به مطلقا . اهـ

وإذا قال الذهبي في الميزان (مجهول) ولا يسنده إلى قائله فإنه يريد به
قول أبى حاتم ، وقول أبى حاتم ذلك يريد به جهالة الوصف ؛ فإن عزاه
إلى قائله فغير أبى حاتم يريد به جهالة العين (٢) .

هذا وقد ذكر ابن حجر في كتابه (التقريب) المراتب التى اصطلح عليها
في كتابه فقال .

فأولها — الصحابة ، فأصرح بذلك لشرفهم .
وثانيها — من أكد مدحه . إما بأفمل كأوثق الناس ، أو بتكرير الصفة
لفظا كثرة ثقة ، أو معنى كثرة حافظ .

الثالثة — من أفرد الصفة كثرة ، أو متقن ، أو ثبت ، أو عدل .
الرابعة — من قصر عن درجة الثالثة قليلا ، وإليه الإشارة بصدوق أو
لابأس به ، أو ليس به بأس .

(١) يحيى القطان هو الإمام سيد الحفاظ أبو سعيد يحيى بن سعيد بن فروخ
البصرى القطان الأحول أحد أئمة الجرح والتعديل .
(٢) أنظر ترجمة (أبى حاتم الأملوكى) فى الميزان ، وقال اللكنوى فى كتابه
(الرفع والتكميل) : افرق بين قول أكثر المحدثين فى حق الراوى (لأنه مجهول)
وقول أبى حاتم (لأنه مجهول) فإنهم يريدون به غالبا جهالة العين بأن لا يروى
عنه إلا واحد ، وأبو حاتم يريد به جهالة الوصف فافهمه واحفظه لئلا تحكم
على كل من وجدت فى (الميزان) إطلاق المجهول عليه أنه مجهول العين . . اهـ

الخامسة — من قصر عن درجة الرابعة قليلا ، وإليه الإشارة : بصدوق سبيء الحفظ ، أو صدوق يهم ، أو له أو هام ، أو يخطيء ، أو تغير بآخرة .
ويلتحق بذلك من رمى بنوع من البدعة : كالتشيع ، والقدر ، والنصب ، والإرجاء ، والتجهم مع بيان الداعية من غيره .

السادسة — من ليس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ، وإليه الإشارة بلفظ (مقبول) حيث يتابع ، وإلا فلين الحديث .
السابعة — من روى عنه أكثر من واحد ، ولم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ (مستور) ، أو (مجهول الحال) .

الثامنة — من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر ، ووجد فيه إطلاق الضعف . ولم يفسر ؛ وإليه الإشارة بلفظ (ضعيف) .

التاسعة — من لم يرو عنه غير واحد ، ولم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ (مجهول) .

العاشرة : من لم يوثق ألبته ، وضعف مع ذلك بقادح ، وإليه الإشارة بمتروك ، أو متروك الحديث ، أو واهى الحديث ، أو ساقط .

الحادية عشرة : من اتهم بالكذب .

الثانية عشرة : من أطلق عليه اسم الكذب والوضع .

قولهم : لا يصح أو لا يثبت : —

قال الأكتوى في (الرفع والتكميل) : كثيرا ما يقولون : لا يصح ولا يثبت هذا الحديث ، ويظن منه من لا علم له أنه موضوع أو ضعيف ، وهو مبني على جهله بمصطلحاتهم ، وعدم وقوفه على مصراتهم ، فقد قال على قارى في (تذكرة الموضوعات) : لا يلزم من عدم الثبوت وجود الوضع .. اهـ

وقال في موضع آخر : لا يلزم من عدم صحته وضعه .. اهـ

وقال الحافظ بن حجر في تخريج أحاديث الأفكار المسمى (نتائج الأفكار)
ثبت عن أحمد بن حنبل أنه قال : لا أعلم في التسمية -- أى في الموضوع -- حديثاً
ثابتاً . قلت : لا يلزم من نفي العلم ثبوت العدم ؛ وعلى التنزل ، لا يلزم من نفي
الثبوت ثبوت الضعف ، لاحتمال أن يراد بالثبوت الصحة ، فلا ينتفي الحسن ،
وعلى التنزل ، لا يلزم من نفي الثبوت عن كل فرد نفيه عن المجموع .. اهـ .

وقال نور الدين السهمودي في (جواهر العقدين في فضل الشرفين)
لا يلزم من قول أحمد في حديث التوسعة على العيال يوم عاشوراء : (لا يصح)
أن يكون باطلاً ، فقد يكون غير صحيح وهو صالح للاحتجاج به ، إذ الحسن
رتبة بين الصحيح والضعيف .. اهـ .

وقال الزركشى في (نسكته) على ابن الصلاح : بين قولنا : (موضوع)
وقولنا (لا يصح) بون كبير ، فإن الأول إثبات الكذب والاختلاق ، والثاني
إخبار عن عدم الثبوت ؛ ولا يلزم منه إثبات العدم ، وهذا يجيء في كل حديث
قال فيه ابن الجوزي : (لا يصح) ونحوه .

وقال أيضاً : لا يلزم منه أن يكون فإن الثابت يشمل الصحيح ، والضعيف دونه . اهـ .
وقال الحافظ ابن حجر في (القول المسدد في الذب عن مسند أحمد) في بحث
حديث عموم مغفرة الحجاج : لا يلزم من كون الحديث لم يصح أن يكون موضوعاً
وقال على القارى في (تذكرة الموضوعات) تحت حديث (من طاف بهذا
البيت أسبوعاً) الخ : مع أن قول السخاوى (لا يصح) ، لا ينافي الضعيف
والحسن .. اهـ .

وقال محمد بن عبد الباقي الزرقاني في (شرح المواهب اللدنية) للتسلائي
عند ذكر حديث (يطلع الله ليلة النصف من شعبان فيفقر لجميع خلقه إلا لمشرك
أو مشاحن) ونقل التسلائي عن ابن رجب : (أن ابن حبان صححه) : فيه

رد على قول ابن دحية : (لم يصح في ليلة نصف شعبان شيء) إلا أن يريد نفي الصحة الاصطلاحية ؛ فإن حديث معاذ هذا حسن لصحيح . اهـ

نقول : إن الـكنوى أغرق في هذا ، وكان عليه أن يفرق بين قول المتقدمين - مثل الإمام أحمد - وقول المتأخرين - مثل السخاوى - فعند المتقدمين كان الحديث الصحيح يشمل المقبول صحيحا وحسنا ، والحديث الضعيف يشمل ما يعتبر به ، فلو جاء ما يرجحه ارتقى إلى المقبول ، وجائز أن يكون ضعيفا لا يعتبر به ، وجائز أن يكون موضوعا ، لكنهم لا يطلقون عليه (لا يصح) إلا حيث يعلمون أنه لم يثبت ما يقتضى الحكم عليه بالوضع .

وبذلك تعلم ما في الكلام السابق من خلط بين كلام المتقدمين والمتأخرين ويؤيد ذلك أن علياً القارىء حينما تكلم عن أحمد قال : (لا يلزم من عدم الثبوت وجود الوضع) و (لا يلزم من عدم صحته وضعه) وقال في الرد على السخاوى وهو من المتأخرين في قوله (لا يصح) : لا ينافي الضعف والحسن ، ونقل القسطلاني عن ابن رجب يعلم منه أن هناك صحة اصطلاحية أو صحة غير اصطلاحية ، وأما ما يريد بالاصطلاحية ما اصطلاح عليه المتأخرون ، وبغيرها عرف المتقدمين على أن الحديث الذى له حق الحكم على الحديث لو علم فيه حسنا لما قال لم يصح ، بل كان الواجب عليه أن يقول حسناً فعدوله إلى قوله : لم يصح يدل على أنه لم يعلم فيه صحة ولا حسناً . نعم عدم علمه لا ينافي أن يصححه أو يحسنه من بَيِّن غير هـ .

وهذا شيخ الإسلام ابن حجر يقول في كتابه (تبیین المعجب) : لم يرد في فضل شهر رجب ، ولا في صيامه ، ولا في صيام شيء منه معين ، ولا في قيام ليلة مخصوصة فيه حديث صحيح يصلح للحجة ؛ ثم قال : وأما الأحاديث الواردة في فضل رجب ، أو في فضل صيامه ، أو صيام شيء منه صريحة فهي على قسمين ضعيفة وموضوعة .

فهذا ابن حجر وهو من العلماء المتأخرين يطلق نفى الصحة ويريد منه ما لا يصلح للاحتجاج سواء كان ضعيفاً أو موضوعاً ، ويشمل النفي الصحيح الاصطلاحي ، والحسن الاصطلاحي بقسميه : لذاته ولغيره .

قولهم : هذا حديث منكر ، وهذا الراوى منكر الحديث ، وهذا الراوى

يروى المناكير : -

قال السكندى فى (الرفع والتكميل) : بين قولهم : هذا حديث منكر

وقولهم : هذا الراوى منكر الحديث ، وقولهم : يروى المناكير - فرق .

ومن لم يطالع عليه زل وأضل وابتلى بالفرق (١) ، ولا تظنن من قولهم : (هذا حديث منكر) أن راويه غير ثقة ، فكثيراً ما يطلقون النكارة على مجرد التفرد وإن اصطلاح المتأخرون على أن المنكر هو : الحديث الذى رواه ضعيف مخالفاً لثقة ، وأما إذا خالف الثقة غيره من الثقات فهو شاذ .

وكذا لا تظنن من قولهم : (فلان روى المناكير) ، أو (حديثه هذا منكر) ونحو ذلك - أنه ضعيف .

قال الزين العراقى فى (تخرىج أحاديث إحياء العلوم) كثيراً ما يطلقون المنكر على الراوى لكونه روى حديثاً واحداً .

وقال السخاوى فى (فتح المغيـث) : وقد يطلق ذلك على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء .

قال الحاكم : قلت للدارقطنى : فسلیمان ابن بنت شريحيل ؟ قال : ثقة . قلت : أليس عنده مناكير ؟ قال يحدث بها عن قوم ضعفاء ، أما هو فثقة .

وقال الذهبى فى (ميزان الاعتدال) فى ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيرى : قولهم : (منكر الحديث) لا يمتنون أن كل ما رواه منكر ، بل إذا روى الرجل جملة ، وبعض ذلك مناكير ، فهو منكر الحديث .

(١) قال فى القاموس : وأقيم الفرق مقام المصدر الحقيقى أى إغراقاً .

وقال أيضاً في ترجمة أحمد بن عتاب الروزى : قال أحمد بن سعيد ابن معدان شيخ صالح ، روى الفضائل والمناكير . (يريد أحمد بن عتاب) قلت : ما كل من روى المناكير بضعيف .

وقال الحافظ ابن حجر فى (مقدمة فتح البارى) عند ذكر محمد بن إبراهيم التيمى ونوحيته مع قول أحمد فيه : (يروى أحاديث مناكير) : قلت : المفكر أطلقة . أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذى لا متابع له ، فيحمل هذا على ذلك وقد احتج به الجماعة .

وقال أيضاً عند ذكر ترجمة (بريد بن عبد الله) : أحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة .

وقال السخاوى فى (فتح المغيـث) : قال ابن دقيق العيد فى (شرح الإمام) قولهم : (روى مناكير) لا يقتضى مجرد ترك روايته ، حتى تكثر المناكير فى روايته وينتهى إلى أن يقال فيه : (منكر الحديث) لأن منكر الحديث وصف فى الرجل يستحق به الترك لحديثه ، والمباراة الأخرى لا تقتضى الديمومة ، كيف وقد قال أحمد بن حنبل فى محمد بن إبراهيم التيمى : يروى أحاديث منكورة . وهو ممن اتفق عليه الشيخان ، وإليه المرجع فى حديث (إنما الأعمال بالنيات) .

وقال أبو المحاسن الشيخ قائم بن صالح السندى ثم المدنى فى رسالته (فوز الكرام بما ثبت فى وضع اليدين تحت السرة أو فوقها تحت الصدر عن الشفيع المظلل بالقمم) بعد تعريف الشاذ والمنكر : فإذا أحطت علماً بهذا علمت أن قول من قال فى أحد . (هو منكر الحديث) جرح مجرد ، إذ حاصله أنه ضعيف خالف الثقات ، ولاريب أن قولهم : (هذا ضعيف) جرح مجرد ، فيمكن أن يكون ضعفه عند الجراح بما لا يراه المجتهد العامل بروايته جرحاً .

فإن قيل : إن الإنكار جرح مفسر كما صرح به الحافظ ؟

أجيب بأن معنى (منكر الحديث) - كما سمعت - ضعيف خالف الثقة، والأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدر، ومنها ما لا يقدر. فربما ضعف بشيء لا يراه الآخر جرحاً، ومع قطع النظر عن هذا التحقيق لا تضر النكارة إلا عند كثرة المخالفة للثقات.

وقال أيضاً - في عبد الرحمن بن الواسطي راوى حديث (وضع اليد بن تحت السرة) المخرج في سنن أبي داود - من ضعفه إنما ضعفه لأنه خالف في بعض المواضع الثقات، وتفرّد في بعضها بالروايات - وهو لا يضر - وإنما تضر كثرة المناكير، وكثرة مخالفة الثقات ولم تثبت.

وقال الحافظ ابن حجر في (مقدمة فتح الباري) في ترجمة ثابت بن عجلان الأنصاري: قال العقيلي: (لا يتابع على حديثه). ونعقب ذلك أبو الحسن بن القطان بأن ذلك لا يضره إلا إذا كثرت منه رواية المناكير ومخالفة الثقات، وهو كما قال.

وقال السيوطي في (تدريب الراوى شرح تقريب النواوى): وقع في عبارتهم (أنكر ما رواه فلان كذا) وإن لم يكن ذلك الحديث ضعيفاً، قال ابن عدى: أنكر ما روى بريد بن عبد الله بن أبي بردة (إذا أراد الله بأمة خيراً قبض نبيها قبلها) قال: وهذا طريق حسن رواه ثقات، وقد أدخله قوم في صحاحهم.

وقال أيضاً: قال الذهبي: أنكر ما للوليد بن مسلم من الأحاديث حديث حفظ القرآن، وهو عند الترمذي وحسنه، وصححه الحاكم على شرط الشيخين.

وقال الذهبي في (ميزانه) عند ترجمة - أبيان بن جَبَلَة السكوفي، و ترجمة سليمان بن داود اليمامي - إن البخاري قال: كل من قلت فيه (منكر الحديث) فلا تحمل الرواية عنه.

قال الأكنوي: فعليك يا من ينتفع من ميزان الاعتدال وغيره

من كتب أسماء الرجال ألا تفتر بلفظ الإنكار الذي تجده منقولاً من أهل البقعة
في الأسفار ؛ بل يجب عليك أن تتثبت وتفهم :

(١) أن (المفكر) إذا أطلقه البخاري على الراوي فهو ممن لا تحمل الرواية
عنه ؛ وأما إذا أطلقه أحد ومن يحدو حدوه ، فلا يلزم أن يكون الراوي
ممن لا يحتج به .

(٢) وأن تفرق بين (روى المالك) أو (روى المالك) أو (في حديثه نكارة)
ونحو ذلك وبين قولهم : (مفكر الحديث) ، ونحو ذلك ؛ فإن العبارات الأولى
لا تندح الراوي قدحاً يمتد به ، والأخرى تجرحه جرحاً معتداً به .

(٣) وألا تبادر بحكم ضعف الراوي بوجود (أنكر ماروي) في حق روايته ،
في (الكامل) و (الميزان) ونحوهما ، فإنهم يطلقون هذا اللفظ على الحديث
الحسن والصحيح أيضاً بمجرد تفرد راويهما .

(٤) وأن تفرق بين قول القدماء : (هذا حديث منكر) وقول المتأخرين :
(هذا حديث منكر) فإن القدماء كثيراً ما يطلقونه على مجرد ما تفرد به راويه ، وإن
كان من الأثبات ، والمتأخرون يطلقونه على رواية راو ضعيف خالف الثقات .
(٥) قد زل قدم من احتج على ضعف حديث (من زار قبري وجبت له
شفاعتي) بقول الذهبي في (ميزانه) في ترجمة (موسى بن هلال) أحد رواة :
وأنكر ما عنده حديثه عن عبد الله بن عمر (عن نافع عن ابن عمر : من زار قبري
وجبت له شفاعتي) رواه ابن خزيمة في (مختصر المختصر) عن محمد بن إسماعيل
الأحمسي عنه . . . هـ

قولهم : (إنه ليس مثل فلان) ، (أو إن غيره أحب إلى) : -

قال اللسكنوي : كثيراً ما يقول أئمة الجرح والتعديل في حق راو : إنه
ليس مثل فلان ، كقول أحمد في عبد الله بن عمر العمري (إنه ليس مثل أخيه)
أي عبيد الله بن عمر العمري ، أو (إن غيره أحب إلى) ونحو ذلك ، وهذا كله ليس بجرح

قال الحافظ ابن حجر في (تهذيب التهذيب) في ترجمة (أزهر بن سعد السمان) :
حكى العقيلي في الضعفاء أن الإمام أحمد قال : ابن عدى أحب إلى من أزهر .
قلت : هذا ليس بجرح يوجب إدخاله في الضعفاء... هـ

تعارض الجرح والتعديل

فيه مسألتان :

المسألة الأولى : إذا وقع التعارض من شخص واحد ، عدل الراوى مرة
وجرحه أخرى .

بيان الحكم في ذلك :

إما أن يعلم المتقدم من التعديل والتجريح والتأخر منهما ، أولاً ، فإن علم ذلك
فإنه يعمل بالتأخر ، ذلك لأنه إن كان التأخر تجريحاً ، فإنه لم يجرحه بمسند
معدله إلا وقد علم فيه جرحاً يوجب تجريحه لم يكن يعلمه من قبل ، وإن
كان التأخر تعديلاً ، فإنه لم يعدله بعد ما جرحه إلا حيث علم منه ما يبطل تجريحه
من نحو حدوث توبته ، أو تبين له خطأ في حكمه الأول .

وإن لم يعلم المتقدم والتأخر وجب الوقف ، ويسقط التعديل والتجريح معاً .

وقد اتفق ذلك لكثير من العلماء ، كيجي بن معين ، وابن حبان ، فإنه
كثيراً ما نجد لأحدهما قولين متعارضين في تركية الرجال وتجريرهم .

قال السخاوى في (فتح المغيث) : وما ينبه عليه أنه ينبغي أن تتأمل أقوال
المزكين ومخارجها ، فقد يقولون : فلان ثقة أو ضعيف ولا يريدون به أنه
ممن يحتاج بحديثه ، ولا ممن يرد ، وإنما ذلك بالنسبة لمن قرن معه على وفق
ما وجه إلى الفائل من السؤال ، كأن يسأل عن الفاضل المتوسط في حديثه
ويقرن بالضعفاء فيقال : ماتقول في فلان وفلان وفلان ؟ فيقول : ثقة ، يريد أنه

ليس من نمط من قرن به ، فإذا سئل عنه بمفرده بين حاله في التوسط . قال :
وأمثلة ذلك كثيرة لا نطيل بها . . .

ومنها قال عثمان الدارمي : سألت ابن معين عن الملاء بن عبد الرحمن
عن أبيه كيف حديثهما ؟ فقال : ليس به بأس . قلت : وهو أحب إليك أو سعيد
المقبري ؟ قال : سعيد أوثق ، والملاء ضعيف .

فهذا لم يرد به ابن معين أن الملاء ضعيف مطلقا ، بدليل قوله : إنه لا بأس
به ، وإنما أراد أنه ضعيف بالنسبة لسعيد المقبري .

قال : وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل
من وثق رجلا في وقت ، وجرحه في آخر ، فينبغي لهذا حكاية أقوال أهل الجرح
والتعديل بنصها ، ليتبين ما لعله خفي منها على كثير من الناس .

قال : وقد يكون الاختلاف لتغير اجتهاده ، كما هو أحد احتمالين في قول
الدارقطني في (الحسن بن غفير) — بالمعجمة — : إنه منكر الحديث ، وفي موضع
آخر : إنه متروك ، وثانيهما عدم تفرقه بين اللفظين ، بل هما عنده من مرتبة
واحدة .

قال : وكذا ينبغي تأمل الصيغ ، فرب صيغة يختلف الأمر فيها بالنظر
إلى اختلاف ضبطها كقولهم : فلان مود . فإنه يختلف في ضبطها ، فمنهم من
يخففها — أي هالك — قال في الصحاح : أودى فلان أي هلك فهو مود
ومنهم من يشدها مع الهمزة — مؤد — أي حسن الأداء قال : وأفاد شيخنا
أيضا أن شيخه الشارح كان يقول في قول أبي حاتم : هو على يدي عدل ، أنها
من ألفاظ التوثيق ، وكان ينطق بها هكذا : بكسر الدال الأولى بحيث تكون
اللفظة للواحد ، ورفع اللام وتنوينها [على يدي عدل] ثم قال شيخنا :
كنت أظن ذلك كذلك إلى أن ظهر لي أنها عند أبي حاتم من ألفاظ التجريح

وذلك أن ابنه قال في ترجمة (جبارة بن المغلس) : سمعت أبي يقول : هو ضعيف الحديث ، ثم قال : سألت أبي عنه فقال : هو (على يدى عدل) ثم حكى أقوال الحفاظ فيه بالتضعيف ، ولم ينقل عن أحد فيه توثيقاً . قال : ومع ذلك فما فهمت معناها ولا أتجه لى ضبطها ، ثم بان لى أنها كناية عن المالك ، وهو تضعيف شديد . (١)

المسألة الثانية : إذا وقع التعارض بين شخصين عدل أحدهما الراوى وجرحه الآخر ، فقد اتفق العلماء على بعض الصور ، واختلفوا فى بعض :

الصور المتفق على الحكم فيها :

١ — إذا عين الجارح سببا ونفاه المعدل بقينا فإنهم اتفقوا على أن الحكم يكون حينئذ بالترجيح لعدم إمكان الجمع .

مثاله : إذا قال الجارح : إنه زنى بفلانة فى بلد كذا ، وقال المعدل : لم يدخل هو أو هى تلك البلدة قط ، أو قال : إنها ماتت قبل لقائه ، أو قال الجارح : قتل غلاما ظلما يوم كذا ، وقال المعدل : رأيته حيا بعد ذلك ، أو كان القاتل فى ذلك الوقت عندى .

٢ — إذا عين الجارح سببا ، وقال المعدل : علمت أنه فعل ذلك لكنه تاب وحسنت توبته ، فإنهم اتفقوا على قبول قول المعدل ، لكونه غير مكذب للجارح ، والجارح غير مكذب له .

(١) كان أصل استعمال هذه العبارة أن للعدل بن جزء بن سعد العشرة ابن مالك ولى شرط تبع ، فكان تبع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه ، فن ذلك قال للناس : وضع على يدى عدل — ومعناه هلك ، قال ابن قتيبة : ثم قيل ذلك لكل شئ . قد يؤس منه . ١ ه أنظر فتح المغيث ص ٣٤٩ ج ١

ولكن الكمال حكى في أولى الصورتين أن الحكم هو تقديم التعديل فقال : (فأما إذا عين سبب الجرح ونفاه المعدل يقينا فالتعديل اتفاق) .

وتعقبه شارحه ابن أمير حاج فقال: وفي حكاية الاتفاق على تقديم التعديل في هاتين الصورتين أو الأولى نظر ، فإن الذى فى الصورة الأولى فى (أصول ابن الحاجب) وشرحه — وكانت النسخة عليه أولا أيضا — (فالترجيح) ، وقالوا : لعدم إمكان الجمع ، وفى شرح السبكي : والأظهر أنها من مواقع الخلاف ثم قال : نعم رجحان التعديل فى الصورتين متجه ، كما هو غير خاف إن شاء الله تعالى .. اهـ .

ووجه الزركشى الحكم بتقديم التعديل فى الصورة الأولى بقوله : ويحتمل أن يقال بتقديم المعدل ، لأن السبب الذى استند إليه الجارح تبين بطلانه .

ولكن هذا الاحتمال وهذا التوجيه لا يأتى إلا على رأى القائل بأن العدالة تثبت بالإسلام ، وأن الأصل فى الناس العدالة ، وهو غير مسلم عند المحققين من المحدثين والأصوليين ، ولذلك قال فى (مسلم الثبوت) وشرحه : (أما إذا نفى يقينا فالمصير إلى الترجيح اتفاقاً ، لأنه يقدم التعديل حينئذ ، إذ لا ترجيح لقول المعدل .

الصور المختلف على الحكم فيها

١ — إذا أطلق الجارح والمعدل الجرح والتعديل بلا تعيين سبب

٢ — إذا عين الجارح سبباً لم ينفه المعدل .

٣ — إذا عين الجارح سبباً ونفاه المعدل بطريق غير يقينى .

فقد اختلف العلماء فى حكم هذه الصور الثلاث على أقوال :

أولاً : ذهب الأكثر — وهو الأصح عند الفقهاء والأصوليين ، ونقله

الخطيب عن جمهور العلماء — إلى تقديم الجرح مطلقا سواء كان الجارحون أكثر أم المعدلون .

وحكى الخطيب اتفاق أهل العلم عليه إذا استوى المددان .

ثانياً : ما حكاه ابن الحاجب بقوله : وقيل الترجيح ، يريد أن الحكم هو أن يرجح أحدهما بمرجح فيقدم .

ثالثاً : ما حكاه شارح ابن الحاجب عضد الدين بقوله : وقيل : التعميد مقدم ، وحكى هذا المذهب السخاوى عن المزى وغيره فقال : لكن ينبغي تقييد الحكم بتقديم الجرح بما إذا فسر — وما تقدم قريباً يفسره — وعليه يحمل من قدم التعميد كالتقاضى أبى الطيب الطبرى وغيره ، أما إذا تعارضا من غير تفسير فالتعديل ، كما قال المزى وغيره .

رابعاً : التفصيل بين تساوى المعدلين والجارحين فيقدم الجرح ، والتفاوت بين المعدلين والجارحين في المقدار فيترجح الأكثر من الفريقين على الأقل منهما .
خامساً : وقيل يقدم الأحفظ ، حكاه السخاوى فى (فتح المغيث) والبلقيني فى (محاسن الاصطلاح) .

الأدلة

دليل مذهب الجمهور : —

١ — إن الجارح مخبر عن علمه بأن الراوى قد ارتكب أمراً من محظورات دينه ، وهو يتحقق بالمعينة ، والمعدل مخبر بظاهر حاله ، فإنه لا يلزمه آثاء الليل وأطراف النهار ، مع أن باب التصنع أيضاً مفتوح ، فقصاراه الظن بالعدالة فهو لا يخبر إلا بحسب ظنه .

فلو أننا عملنا بقول الجارح لم نكذب المعدل ، لأن الجارح معه زيادة علم

لم يطلع عليها المعدل ، فيكون جمعا بين قوليهما ، وهو أولى : فيجب الذهاب إليه .

ولو أننا عاينا بقول المعدل كان تكذيباً للجارج ، وتكذيب المعدل خلاف الظاهر . فلا يقدم عليه .

ومنع الدليل : بأنه إنما يتحقق ذلك إذا كان الجرح مبنياً على علم الجارج أما إذا كان صادراً عن ظن فالظن كفاء للظن ، فلا يلزم من تقديم التعديل كذب الجارج ، لأنه إنما بنى حكمه على اجتهاده .

وأجيب بأن المعدل إنما بنى أمره على ظاهر الأمر وحسن الظن ، والجارج إنما يفتش عن أمر ارتكابه المحظور في دينه ، ولا يتمكن الجارج المعدل من الوقوف على ذلك إلا بدليل قاطع ، أو أمانة قوية توجب قوة الظن ، وهذا القدر كاف في تقديم التجريح على التعديل .

٢ — إن الجارج مثبت ، والمعدل ناف ، والمثبت مقدم على النافي ، لأن للمثبت قوة لم تكن عند النافي .

دليل ما حكاه ابن الحاجب

إن كلا من المعدلين والجارجين عدول أخبروا بما يعلمون ، فإذا تعارضت أقوالهم وجب الترجيح .

قال العراقي : وكلام الخطيب يقتضى نفي هذا القول ، فإنه قال : (اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والإثنان ، وعدله مثل عدد من جرحه ، فإن الجرح به أولى ، نفي هذه الصورة حكاية الإجماع على تقديم الجرح خلاف ما حكاه ابن الحاجب .

وتعقب المازرى حكاية الإجماع بمذهب ابن شعبان من أنه يطلب في هذا الترجيح — كما قيل في صورة ما إذا كان الجارج أقل من المعدل .

ورد ذلك السكمال بقوله (لكنه) يريد ابن شعبان (غير مشهور ولا يعرف له تابع) يريد أنه ليس من أهل الإجماع (فلا ينفيه) يريد فلا ينقض رأيه المخالف للإجماع .

ويمكن أن يقال : إما أن يكون الإجماع قد انقصد قبل مذهب ابن شعبان فيكون حجة عليه ، وبصير مذهب باطلا ، وإما أن يكون الإجماع لم ينقصد قبل مذهب ؛ فذهبه ناقض للإجماع ، ودعوى أنه ليس من أهله - بدعوى أنه غير مشهور ، ولا يعرف له تابع - تحكم لا يقبل .

دليل ما حكاه المضد

لم يذكر أحد دليلا لما حكاه المضد من تقديم التعديل مطلقاً ، ولذا تعقبه السكمال بقوله : وأما وضع شارحه مكان (الترجيح) (التعديل) فلا يعرف قائل بتقديم التعديل مطلقاً .

أما ما ذهب إليه المزي وغيره من تقديم التعديل فهو في صورة ما إذا لم يذكر الجارح سببا يجرح الراوى به ، ذلك لأن الأصل في المسلم العدالة ، مالم يثبت ما يزرحها .

وقال ابن دقيق العيد : إن الأقوم حينئذ أن يطلب الترجيح ، لأن كلا منهما ينفى قول الآخر . ولكنك قد علمت نقضه .

دليل التفصيل :

إن كثرة المعدلين تقوى حالهم ، وتوجب العمل بخبرهم ، وقلة الجروحين تضعف خبرهم ، فالكثرة تقوى الظن ، والعمل بأقوى الظنين واجب ، كما في تعارض الحديثين .

قال الخطيب : وهذا خطأ وبعد ممن توهمه ، لأن المعدلين وإن كثروا

لم يخبروا عن عدم ما أخبره الجارحون ، ولو أخبروا بذلك لسكانت شهادة باطلة على نفي ، ولأن تقديم الجرح إنما هو لتضمنه زيادة خفيت على المعدل وذلك موجود مع زيادة عدد المعدل ونقصه ومساواته ، فلو جرحه واحد ووعده مائة قدم الواحد لذلك .

دليل القول بتقديم الأحفظ

إن الأحفظ كالأكثر ، وأقوى منه ، فيجب قبوله والعمل بمقتضاه .
والرد عليه : نعم لو كان هناك تعارض ، فأين هو ؟
ووجه بأن مع المعدل زيادة قوة بالكثرة ، ومع الجارح زيادة قوة بالاطلاع على الباطن ، وبالجمع الممكن في تعارضان (١) .
ولكنك قد علمت نقضه فيما سبق من أنهما لا يتمادلان كما قال الخطيب .

المجهول

قال العراقي في (ألفيته) :-

واختلفوا هل يقبل المجهول	وهو على ثلاثة مجعول
مجهول عين من له راو فقط	ورده الأكثر . والقسم الوسط
مجهول حال : باطن وظاهر	وحكمه الرد لدى الجاهر
والثالث المجهول للمداله	في باطن فقط فقد رأى له
حجية في الحكم بعض من منع	ما قبله منهم سليم فقط مع
به ، وقال الشيخ : إن العملا	يشبه أنه على ذا جمع لا

(١) إذا كان المعدلون أكثر من الجارحين كانت الكثرة في جانب ، واطلاع الجارح لما لم يطلع عليه المعدل ، وكون العمل بالجرح لا ينقضي قول المعدل ، لأنه مصدق له في جانب آخر فيتمادلان ، فإذا كان الأحفظ في جانب من الجانبين فإنه يرجح .

في كتب من الحديث اشتهرت خبرة بعض من بها تعذرت
في باطن الأمر ، وبعض يشهر ذا القسم مستورا وفيه نظر
الجهل : في اللغة يأتي على ضرب ثلاثة : خلو النفس من العلم - وهذا هو
الأصل ، واعتقاد الشيء بخلاف ما هو عليه ، وفعل الشيء بخلاف ما حقه
أن يفعل .

وفي الاصطلاح قسموه إلى ثلاثة أقسام : -

(١) مجهول العين

قال ابن الصلاح : ذكر أبو بكر الخطيب البغدادي في (أجوبة مسائل
سئل عنها) إن المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم تعرفه العلماء .
ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد : مثل عمرو ذي مر ، وجبار الطائي
وسعيد بن ذي حُدَّان ، لم يرو عنهم غير أبي إسحاق السبيعي ، ومثل الهزاهز
ابن مَيزَن لا راوى عنه غير الشعبي ^(١) ومثل جُرَيِّ بن كُليب لم يرو عنه
إلا قتادة .

هل تقبل روايته ؟ اختلفوا في قبول روايته على أقوال : -

(١) إنه مردود على الصحيح الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث
وغيرهم .

(٢) قيل يقبل مطلقاً ، وهو قول من لا يشترط في الراوى مزيداً
على الإسلام ^(٢) .

(١) تعقبه ابن الصلاح فقال : قد روى عن الهزاهز الثوري أيضا .

(٢) قال ابن حبان : العدل من لم يعرف فيه الجرح ، فن لم يجرح فهو عدل حتى
يتبين جرحه ، إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم ، وقال في ضابط الحديث الذي يحتج به
ما محصله : (إنه الذي يعرى راويه من أن يكون مجروحاً أو فوقه مجروح ، أو
دونه مجروح أو كان سنده مرسلًا ، أو منقطعًا ، أو كان المتن منكراً) اه فتح المغيث

- (٣) وقيل : إن تفرد بالرواية عنه عدل أو من لا يروى إلا عن عدل : كابن مهدي ، ويحيى بن سعيد ، واكتفينا في التعديل بواحد قبل ، وإلا فلا (١) .
- (٤) وقيل : إن كان مشهوراً في غير العلم بالزهد أو النجدة قبل ، وإلا فلا ؛ واختاره ابن عبيد البر ، قال : كل من لم يرو عنه إلا لرجل واحد فهو عندهم مجهول إلا أن يكون رجلاً مشهوراً في غير حمل العلم : كاشتهار مالك ابن دينار بالزهد ، وعمر بن معد يكرب بالنجدة .
- (٥) وقيل : إن زكاه أحد من أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه قبل ، وإلا فلا ، واختاره أبو الحسن بن القطان ، وصححه شيخ الإسلام .

الأدلة

دليل القول الأول : هو دليل رد قولهم لرواية (مجهول الحال) - كما سيأتي - فإن مجهول المين أولى بالرد منه .

وقال ابن كثير : المبهم الذي لم يسم ، أو من سمى ولا تعرف عينه ، لا يقبل روايته أحد علمناه ، نعم قال : إنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لأهلها بالخيرية فإنه يستأنس بروايته ، ويستضاء بها في مواطن .

قال السخاوي : وكأنه خالف ابن السبكي في حكاية الإجماع على انرد ونحوه قول ابن المواق : لاختلاف أعلمه بين أئمة الحديث في رد المجهول الذي لم يرو عنه إلا واحداً ، وإنما يحكى الخلاف عن الحنفية .. اهـ

قال السخاوي : وكل هذا حيث لم يعتضد بما سلف .

(١) من أخذ برواية المجهول إذا روى عنه رجل عدل مشهور ابن خزيمة حيث ذهب إلى أن جهالة العين ترفع برواية واحدة مشهورة .. اهـ

دليل القول الثاني : قال السخاوى : وقد قبل أهل هذا القسم مطلقا من العلماء من لم يشترط فى الراوى مزيدا على الإسلام، وعزاه ابن المواقى للحنفية حيث قال : إنهم لم يفصلوا بين من روى عنه واحد، وبين من روى عنه أكثر من واحد ، بل قبلوا رواية المجهول على الإطلاق .. ١ هـ

وقال الكمال : مجهول الحال - وهو المستور - غير مقبول ، وعن أبى حنيفة فى غير الظاهر - أى من الرواية عنه - قبول ما لم يردده السلف .
واستدل لهذا المذهب :

(١) بظهور العدالة بالتزام الإسلام ، وك (أمرت أن أحكم بالظاهر) (١)
فالظاهر فى المسلم أن يكون عدلا ، والرسول ﷺ إنما أمر أن يحكم بالظاهر ، فليس لنا أن نتجاوزه إلى ما وراءه من غير سبب صارف ويدفع بأننا لا نسلم أن العدالة ظاهرة فى المسلم بإسلامه ، لأن الغالب على الناس الفسق ، فيحمل الراوى على الغالب ما لم تثبت العدالة بغير القزامة الإسلام إذ الإسلام ليس كافيا فى الدلالة على عدالته .
وأجيب بأن غلبة الفسق على الناس إنما تكون فى غير رواة الحديث ، أما رواة الحديث فالغالب فيهم التزام العدالة .

ورد هذا بأن المسألة فى المجهولين الذين لم يعرفوا برواية الحديث .
(ب) ويقول الله تعالى : (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) فجعل التبين مشروطا بثبوت الفسق ، فإذا لم يثبت الفسق لم يطلب التبين . فيكون الإيمان كافيا فى قبول نبئه .

(١) قال العجلونى فى (كشف الخفاء) : قال فى (الآئى) : هو غير ثابت بهذا اللفظ ، ولعله مروى بالمعنى من أحاديث صحيحة ذكرتها فى الأقضية من (الذهب الإبريز) . . . وسياقى الكلام عليه فى بيان البدعة إن شاء الله .

ورد بأن الإيمان وحده ليس دليلاً على كفه عن محظورات دينه .
لأن الكثير في الناس أنهم لا يكفون عن هذه المحظورات بمجرد إيمانهم
والمجهولون من الرواة لم تثبت فيهم غلبة العدالة ، فكانوا كغيرهم .

ويؤيده من القرآن أنه لم يقتصر على الإيمان في مقام بيان النجاة
من الخسران في مثل قوله تعالى: (والمصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا
الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر) وقوله : (والتين والزيتون ، وطور
سينين ، وهذا البلد الأمين ، لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ، ثم رددناه أسفل
سافلين ، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات) - بل أضاف إلى التزامه بالإيمان
التزامه بالعمل الصالح .

دليل القول الثالث :

إنه لو روى عنه العدل ، وكان مجروحاً بمجارج لبينه ، وإلا كان غاشاً
ملبساً على الناس ، قال ابن المنير في (الكفيل) التعديل قسماً : صريحى
وغير صريحى ، فالصريحى واضح ، وغير الصريحى - وهو الضمنى - كرواية
العدل وعمل العالم .

ومنع بأننا لا نسلم أنه لو لم يبين الجرح لكان غشاً وتلبساً ، وإنما
يلزم ذلك لو وجب - بمجرد روايته - العمل على السامع ، وليس كذلك ، بل
الواجب عليه الكشف عن حال المروى عنه قبل العمل أو لا . فإن
ظهرت عدالته وجب عليه العمل ، وإلا فلا يجب .

وقال الخطيب في رده : إنه قد لا يعلم عدالته ولا جرحه ، كيف
وقد وجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها
عن ذكر أحوالهم ، مع علمهم بأنهم غير مرضيين ، وفي بعضها شهدوا
عليهم بالكذب ؟

وأبده الصيرفي فقال : إن الرواية تعريف - أى مطلق تعريف - تزول
جمالة العين بها بشرطه ، والمدالة بالخبرة ، والرواية لا تدل على الخبرة .
وأبدها سفيان الثوري بقوله : إنه يروى الحديث على ثلاثة أوجه :
فللحجة من رجل ، وللتوقف فيه من آخر ، ولحجة معرفة مذهب من
لا يمتد بحديثه .

وقيل لأبي حاتم : أهل الحديث ربما رَوَوْا حديثاً لا أصل له ،
ولا يصح ، فقال : علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم ، فروايتهم
بحديث الواهي للمعرفة ليقبيل لمن بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها .
قال البيهقي : فعلى هذا الوجه كانت رواية من روى من الأئمة
عن الضعفاء .

ويؤيد هذا القياس على شهادة الشاهد - على الشاهد : كما إذا شاهد
فرع على شاهد أصل ، فإنه لا يكون بمجرد أدائه الشهادة على شهادته
تعديلاً منه له بالاتفاق .

وكل هذا إذا لم يلتزم أنه لا يروى إلا عن عدل ، فإذا التزم
كان تعديلاً . قال البيهقي : وهذا هو الصحيح عند الأصوليين كالسيف
الأمدي وابن الحاجب وغيرهما ، بل وذهب إليه جمع من المحدثين ،
وإليه ميل الشيخين وابن خزيمة في (صحاحهم) ، والحاكم في (مستدركه)
ونحوه قول الشافعي رحمه الله تعالى فيما يتقوى به المرسل : أن يكون
المرسل إذا سمي من روى عنه لم يسم مجهولاً ولا مرغوباً عن الرواية
عنه .. اهـ .

وقالوا في قبول تعديل الواحد العارف : إنه لا ينبغي إماماً أن يكون
ناقلًا تعديله عن الغير فهو من جملة الأخبار التي يقبل فيها خبر الواحد ،
(م - ٩ - منهج الحديث)

وإن كان اجتهادا من قبل نفسه كان بمنزلة الحاكم ، وفي الحالتين لا يشترط المدد ، والفرق بين التزكية والشهادة ضيق الأمر في الشهادة ، لكونها في الحقوق الخاصة التي يمكن الترافع فيها ، وهي محل الأغراض بخلاف الرواية ، فإنها في شيء عام للناس غالباً لا ترافع فيه .

وقال ابن عبد السلام : الغالب على المسلمين مهابة الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف شهادة الزور ، ولأنه قد ينفرد بالحديث واحد ، فلو لم يقبل لغات المصلحة ، بخلاف فوات حق واحد على واحد في المحاكمات ، ولأن بين الناس إحسان وعداوات تحملهم على شهادة الزور بخلاف الرواية .

وقد جزم الخطيب بأن العالم إذا قال : كل من أروى لكم عنه وأسميه فهو عدل رضى — كان تعديلا منه لكل من روى عنه وسماه — يعنى — بحيث يسوغ لنا إضافة تعديله له .

ولكن يرد على ذلك احتمال ذهوله عن قاعدته ، أو كونه لم يسلك ذلك إلا في آخر أمره ، كما روى أن ابن مهدي كان يتساهل أولا في الرواية عن غير واحد بحيث كان يروى عن جابر الجعفي ، ثم شدد .

وقال الخطيب : وقد يوجد فيهم الضعيف خلفاء حاله على القائل . هذا إذا كان الراوى عنه عدلا ، أما إذا كان غير عدل فإن رواية غير العدل لا تكون تعديلا باتفاق .

دليل القول الرابع : إن من اشتهر بغير الرواية من زهد ونجدة وأدب وصناعة ونحوها فإن شهرته تمنعه من الكذب ، أما الشهرة بالعلم والثقة والأمانة فهي كافية من باب أولى .

ولذا قال ابن عبد البر : الذي أقوله : إن من عرف بالثقة والأمانة والعدالة لا يضره إذا لم يرو عنه إلا واحد . ونحوه قول أبي سعيد الدمشقي الحافظ

إنه برواية الواحد لا يرتفع عن الراوى اسم الجلالة إلا أن يكون معروفًا في قبيلته أو يروى عنه آخر .

قال السخاوى : وبقرّب من ذلك انفراد الواحد عن يروى عن النبى صلى الله عليه وسلم ، حيث جزم المؤلف (يريد العراقى) بأن الحق أنه إن كان المضيف إلى النبى صلى الله عليه وسلم معروفًا بذكره فى الغزوات ، أو فيمن وفد عليه أو نحو ذلك ، فإنه تثبت صحبته بذلك مع كونه لم يرو عنه إلا واحد .

وهذا بناء منه على أنه بالشهرة عرف ، أما العدالة فتثبت بالتزام الإسلام كذنب أبى حنيفة ، أما أن شهرته تمنعه من الكذب فكذلك كان من الزهاد من يكذبون على الرسول صلى الله عليه وسلم تقرباً منهم إلى الله ، كما روى عن أبى عصمة - وهو نوح ابن مريم - أنه قيل له : (من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس فى فضائل القرآن سورة سورة) فقال : (إلى رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن ، واشتغلوا بفقهِ أبى حنيفة ومغازى محمد بن إسحاق . فوضعت هذه هذه الأحاديث حسبة) وغير ذلك كثير .

دليل القول الخامس : ذلك لأن تزكية العدل مضافة إلى الرواية عنه ترفع جهالة المينة ، وتضيف له وثقاً فى روايته وعلماً أنه يكفى فى التزكية عدل واحد ويطرد الدليل فيما إذا زكاه من روى عنه إذا كان من أهل التزكية ، وبناء عليه فقد أخرج الشيخان فى صحيحهما لجماعة أفردهم العراقى بالتأليف : -

فمنهم من اتفق عليه : حصين بن محمد الأنصارى المدنى ، تفرد عنه الزهرى . ومن انفرد به البخارى : جويرة - أو جارية - بن قدامة تفرد عنه أبو جرة نصر بن عمران الضبعى ، وزيد بن رباح المدنى تفرد عنه مالك وعبد الله ابن وديع الأنصارى تفرد عنه أبو سعيد المقبرى ، وعمر بن محمد بن جبير بن مطعم تفرد عنه الزهرى ، والوليد بن عبد الرحمن الجارودى تفرد عنه ابن المنذر ،

ومن انفرد به مسلم جابر بن إسماعيل الحضرمي تفرد عنه ابن وهب ، وحباب المديني صاحب المقصورة تفرد عنه عامر بن سعد بن أبي وقاص .

فإنهم مع التفرد بالرواية عنهم موثقون لم يتعرض أحد من أئمة الجرح والتعديل لأحد منهم بالتجريح ، ومع ذلك فمعرفة البخاري أو مسلم له التي اقتضت روايته عنه في صحيحه كافية في توثيقه ، فضلا عن أن غيره قد عرفه أيضا .

ومن أثني على من اعترف بأنه لم يرو عنه إلا راو واحد - أبو داود فقال في (عبد الله بن عمر بن غانم الرعيني) قاضي إفريقية : أحاديثه مستقيمة ، ما أعلم أحدث عنه غير القعني ، وكذلك ابن المديني فقال في (جون بن قتادة) : إنه معروف لم يرو عنه غير الحسن البصري (١)

قال السخاوي : وبالجملة فرواية إمام ناقل للشريعة عن رجل ممن لم يرو عنه سوى واحد في مقام الاحتجاج كافية في تعريفه وتمديله . . . هـ .

مناقشة الخطيب في رد مجهول العين :

وقد اعترض ابن الصلاح على الخطيب فيما ذهب إليه في رد مجهول العين فقال : قد خرج البخاري في صحيحه حديث جماعة ليس لهم غير راو واحد ، منهم مرداس الأسلي لم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم ، وكذلك أخرجه مسلم حديث قوم لا راوي لهم غير واحد ، منهم ربيعة بن كعب الأسلي ، لم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبد الرحمن .

وذلك منها مصير إلى أن الراوي قد يخرج عن كونه مجهولا مردودا برواية واحد عنه .

(١) قال السخاوي : إنما أوردت كلامه لبيان مذهبه ، وإلا فجون قد روى عنه غير الحسن - على أن ابن المديني نفسه قال في موضع آخر : إنه مجهول من شيوخ الحسن . . . هـ فتح المغيث .

قال : والخلاف في ذلك متجه في التعديل نحو اتجاه الخلاف المعروف
في الاستفتاء بواحد في التعديل على ما قدمناه .

قال النووي : والصواب نقل الخطيب ، ولا يصح الرد عليه بمرداس
وربيعة فإنهما صحابييان مشهوران ، والصحابة كلهم عدول .

وقال العراقي : هذا الذي قاله النووي متجه إذا ثبتت الصحبة ،
ولكن بقي الكلام في أنه هل تثبت الصحبة برواية واحد عنه أولاً تثبت
إلا برواية اثنين عنه ؟

وهو محل نظر واختلاف بين أهل العلم .
والحق أنه إن كان معروفاً بذكره في الغزوات ، أو فيمن وفد من الصحابة
أو نحو ذلك ، فإنه تثبت صحبته وإن لم يرو عنه إلا راو واحد ، ومرداس من
أهل الشجرة ، وربيعه من أهل الصفة ، فلا يضرهما انفراد راو واحد عن
كل منهما .

على أن ذلك ليس بصواب بالنسبة إلى ربيعة ، فقد روى عنه أيضاً نعيم
المجمر ، وحنظلة بن علي ، وأبو عمران الجوني .

قال : وذكر المزي والذهبي أن مرداساً روى عنه أيضاً زياد بن علاقة
وهو وهم ، إنما ذلك مدراس بن عروة صحابي آخر .

(ب) المستور

مجهول الحال ظاهراً وباطناً : قال الخطيب : وأقل ما يرتفع به الجهالة
أن يروى عن الرجل اثنان من المشهورين بالعلم ، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة
بروايتهما عنه .

وهذا هو معروف العين مجهول الحال ظاهراً وباطناً ، لأنه لم يعرف إلا عن
طريق الراوية عنه ، وسماه السكمال بن الهمام : المستور .

قال شارحه : وهو من لم تعرف عدالته ولا فسقه .

واختلف في قبول روايته :

١ — قال ابن الصلاح . المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً

روايته غير مقبولة عند الجماهير .

وقال السكّال وشارحه : (ومثله) أى الفاسق (المستور) وهو من لم

تعرف عدالته ولا فسقه (فى الصحيح) ، فلا يكون خبره حجة حتى تظهر عدالته .

وقال ابن رشيد : لافرق فى جهالة الحال بين رواية واحد واثنين ما لم يصرح

الواحد أو غيره بعدالته ، نعم كثرة رواية الثقات عن الشخص تقوى حسن

الظن فيه .

٢ — قال ابن الصلاح . وقد يقبل رواية مجهول العدالة من لا يقبل رواية

مجهول العين .

وأنت تعلم أن من قبل رواية مجهول العين فإنه يقبل رواية هذا بالأولى ،

أما من لا يقبل رواية مجهول العين ، فقد يقبل هذا وقد لا يقبلها ، وقد قبلها

فريق وردها الآخر .

قال السيوطى : وردها هو الصحيح الذى عليه أكثر العلماء من أهل الحديث

وغيرهم ، وحكى السكّال وشارحه أن أبا حنيفة كان يقبل روايته فى غير ظاهر

الرواية عنه ، كما جاء فى رواية الحسن عنه إنه كالمعدل فى الإخبار بنجاسة الماء

وطهارته ورواية الأخبار .

وقال الدارقطنى : من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته ، وثبتت عدالته

واكتفى بمجرد روايتهما ابن حبان بل توسع - كما تقدم - فى مجهول العين ..

قال . وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها .

وقيل . يفصل . فإن كانا لا يرويان إلا عن عدل قبل ، وإلا فلا .

الأدلة

دليل الرأي الأول : إن مجرد الرواية عن الراوى لا تكون تعديلاً له على الصحيح كما تقدم .

دليل الرأي الثانى : وهو قبول مطلقاً — هو دليل من قبل رواية مجهول العين مطلقاً — وهو لازم لمن جعل مجرد رواية العدل عن الراوى تعديلاً له — كما تقدم فى القسم الأول — بل أولى :

وقد نسب هذا القول ابن المواق لأكثر أهل الحديث كالبنزار والدارقطنى .

دليل الرأي الثالث : إن التزام العدل بالرواية عن المدول يكون توثيقاً له ، وقد علمت نقضه .

(ح) مجهول الحال باطنا معروف العدالة ظاهراً — وهل يسمى مستوراً ؟

قال ابن الصلاح : المجهول الذى جهلت عدالته الباطنة ، وهو عدل فى الظاهر — وهو المستور — فقد قال بعض أئمتنا : المستور من يكون عدلاً فى الظاهر ولا تعرف عدالة باطنه .

قال العراقى : وهذا الذى أبهمه المصنف بقوله (بعض أئمتنا) هو أبو محمد البغوى صاحب التهذيب قال : ويوافقه كلام الرافعى فى الصوم فإنه قال فيه : (إن العدالة الباطنة هى التى يرجع فيها إلى أقوال المزكين) .

وحكى فى الصوم أيضاً فى قبول رواية المستور وجهين من غير ترجيح ، وصحح النووى فى شرح المذهب قبول روايته .

نعم عبارة الشافعي رحمه الله تفيد الاكتفاء بالعدالة الظاهرة ، فإنه قال في جواب سؤال أورده : فلا يجوز أن يترك الحكم بشهادتهما إذا كانا عدلين في الظاهر . قال العراقي : فعلى هذا تكون العدالة الظاهرة هي التي يحكم الحاكم بها ، وهي التي تستند إلى أقوال المزاكين خلاف ما ذكره الرافعي في الصوم .

ذكر المذاهب في رده وقبوله .

(١) قال ابن الصلاح : فهذا المجهول يحتاج بروايته بعض من رد رواية الأول — يريد بعض من رد مجهول الحال ظاهراً وباطناً — وهو قول بعض الشافعيين وبه قطع . منهم الإمام سليم بن أيوب الرازي .

قال : (١) لأن أمر الإخبار مبني على حسن الظن بالراوي (٢) ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن ، فانتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر ، وتغارق الشهادة ، فإنها تكون عند الحكماء ولا يتعذر عليهم ذلك فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن .

قال ابن الصلاح . قلت : ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم المذهبهم وتعذرت الخبرة الباطنة بهم .

وتقدم لك تصحيح النووي قبول روايته ولهذا قال السكالي : وأما ظاهر العدالة فعديل واجب القبول ، وإنما سماه مستوراً بعض .

قال شارحه ابن أمير الحاج في قوله (إنما سماه مستوراً بعض) أي من الشافعية كالبلغوي ، ثم قول البيهقي : الشافعي لا يحتاج بأحاديث المجهولين ، قال شيخنا المصنف رحمه الله : لا يدخل فيه من عدالته ظاهرة بالتزامه أو أمر الله ونواهيه ، وكون باطن أمره غير معلوم لا يصير مردوداً مجهولاً . على أن قول الشافعي

في جواب سؤال أورده (فلا يجوز أن يترأى الحكم بشهادتهما إذا كانا عدلين في الظاهر) صريح في قبول من كان بهذه المثابة . وأنه ليس بداخل في المجهول فلا جرم أن قال الشيخ زين الدين العراقي : فلي هذا لا يقال لمن هو بهذه المثابة مستور . وهذا هو المستقر عند المصنف ، ولذا أعطى حكم مجهول الحال عدم القبول وسماه مستوراً ، وجعل من ظهرت عدالته مقابلاً له ، فهو عدل غير مستور واجب القبول .

(ب) أما ابن الحاجب فقال في المنتهى : الأكثرون على أن مجهول الحال لا يقبل . ولا بد من معرفة عدالته أو تزكيته ، وقال أبو حنيفة : تكفى سلامته من الفسق ظاهراً .

قال ابن الحاجب : لنا ^(١) أن الفسق إمانع باتفاق ، فوجب تحقق عدمه كالصبي والكافر ، وأيضاً فلا دليل عليه أى فلا دليل على عدم الفسق فلا يثبت .

(٢) واستدل بقياسه على شهادة العقوبات .
ورد بأن الشهادة آكد .

(٣) واستدل بأن عمر رد رواية فاطمة ، ورد على رواية الأشجعي في المفوضة ورد بأنه إنما رد لعدم ظهور الصدق .

قلوا : أى القائلون بقبوله (١) قال تعالى : (إن جاءكم فاسق بنبأ) فانتفى شرط التثبت ، فإذا انتفى انتفى .

ورد بأنه لا ينتفى الا بالخبرة والتزكية .

قالوا (٢) قال : (نحن نحكم بالظاهر) ، وجاء أعرابي فأسلم وشهد بالهلال فقبله ، وأجيب بالمعارضة بمثل (ولا تقف) ، وبأنه عرف عدالته .

قلوا (٣) كان الصحابة يقبلون مطلقاً من لم يظهر فسقه .

ورد بالمنع ولو سلم فإن الصحابة عدول .

قالوا (٣) ظاهره الصدق فيقبل ، كإخباره بالذكاة ، وطهارة الماء ، ونجاسته ، ورق جاريته .

ورد بأن الرواية أعلى مرتبة فلا يصح القياس .

وتحقيقه أن ذلك أى الإخبار بالذكاة وطهارة الماء ورق الجارية مقبول مع الفسق ، والنقض بفاسق ظهر صدقه (فإنه يقبل) .

وقال السخاوى فى (فتح المغيـث) : وبعض من الأئمة وهو البغوى

فى (تهذيبه) يسمى هذا القسم مستوراً ، وتبعه عليه الرافعى ثم النووى ، فقال فى النكاح من (الروضة) : إن المستور من عرفت عدالته ظاهراً لا باطناً .

وقال إمام الحرمين : المستور من لم يظهر منه نقيض العدالة ، ولم يتفق البحث فى الباطن على عدالته .

قال : وقد تردد المحدثون فى قبول روايته ، والذى صار إليه المعتبرون من الأصوليين أنها لا تقبل .

قال : وهو المقطوع به عندنا ، وصحح النووى فى (شرح المذهب) القبول ، وحكى الرافعى فى الصوم وجهين .

قيل . والخلاف مبنى على شرط قبول الرواية . أهو العلم بالعدالة أم عدم العلم بالفسق ؟ إن قلنا بالأول لم تقبل المستور . وإلا قبلناه .

وأما شيخنا — ابن حجر — فإنه بعد أن قال : وإن روى عنه ثمان بصاعداً — ولم يوثق — فهو مجهول الحال ، وهو المستور

قال : وقد قبل روايته جماعة بغير قيد — بمعنى بعصر دون آخر —

وردها الجمهور .

قال: والتحقيق أن رواية المستور ونحوه فيما فيه الاحتمال لا يطلق القول
بردها ولا بقبولها ، بل يقال : هي موقوفة إلى استبانة حاله — كما جزم به
إمام الحرمين — يعنى صريحا — ورأى أنا إذا كنا نعتقد على شيء — يعنى
مما لا دليل فيه بخصوصه — بل المجرى على الإباحة الأصلية ، فروى لنا مستور
تحريره ، أنه يجب الانكفاف عما كنا نستحله إلى تمام البحث عن حال الراوى . .
إلى أن قال : وذلك مأخوذ من قاعدة في الشريعة ممهدة — وهي التوقف عند بدء
الأمر وظهورها إلى استبانتها ، فإذا ثبتت العدالة فالحكم بالرواية إذ ذاك ،
ولو فرض فإرض التباس حال الراوى ، واليأس عن البحث عنها : بأن يروى
مجهول ، ثم يدخل في غمار الناس ، ويعز العثور عليه ، فهذه مسألة اجتهادية
عندى ، والظاهر أن الأمر إذا انتهى إلى اليأس لم يجب الانكفاف ، وانقلبت
الإباحة كراهة قال شيخنا : ونحوه القول بالتوقف في قول ابن الصلاح فيمن
جرح بجرح غير منسر . . ٥١ .

قال : ونقل الزكشى عن كلام الأصوليين : أن المراد بالعدالة الباطنة:
الاستقامة بلزومه أداء أوامر الله ، وتجنب نواهيه ، وما يثلم مروءته ، سواء ثبت
عند الحاكم أم لا .

ثم قال : إذا علم هذا فالحجة في عدم قبول المجهول أمور :

أحدها : الإجماع على عدم قبول غير العدل ، والمجهول ليس في معنى العدل .
في حصول الثقة بقوله ليلتحق به .

الثانى : أن الفسق مانع من القبول كما أن الصبى والكفر مانعان منه .
فيكون الشك فيه أيضا مانعا من القبول ، كما أن الشك فيهما مانع منه .

الثالث : أن الشك للمقلد في بلوغ المفتى مرتبة الاجتهاد أو في عدالته مانع

من تقايدته ، فكذلك الشك في عدالة الراوى يكون مانعا من قبول خبره
يؤذ لا فرق بين حكايته عن نفسه في اجتهاده وبين حكايته خبرا عن غيره .

والحجة لمقابله :

١ - قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا)
فتأوجب التثبت عند وجود الفسق ، فعند عدم الفسق لا يجب التثبت ، فيجب
العمل بقوله - وهو المطلوب .

٢ - وبأن النبي ﷺ قبل شهادة الأعرابي بروية الهلال ، ولم يعرف
منه سوى الإسلام ، بدليل أنه قال : (أنشهد ألا إله إلا الله ؟ قال : نعم ، قال :
أنشهد أن محمدا رسول الله ؟ قال : نعم : قال : يا بلال أذن في الناس أن
يصوموا غدا) أخرجه أبو داود والترمذي والذاهبي .

فترتب العمل بقوله على العلم بإسلامه ، وإذا جاز ذلك في الشهادة جاز
في الرواية بطريق الأولى .

وأجيب عن الأول : بأننا إذا علمنا زوال الفسق ثبتت العدالة ، لأنها ضدان
لا ثالث لهما ، فنتى علم نفي أحدهما ثبت الآخر .

وعن الثاني : بأن القضية محتملة من حيث اللفظ ، وليس في الحديث دلالة
لعدم معرفة عدالته بعد ذلك ، لكن قضايا الأعيان تنزل على القواعد ،
وقاعدة الشهادة العدالة فيكون النبي ﷺ قبل خبره لأنه علم حاله ، إما بوحي
أو بغير ذلك .

هذا وقد سبق لك ما قيل : إنما قيد أبو حنيفة بصدر الإسلام حيث كان
الغالب على الناس العدالة ، فأما بعد القرون الثلاثة الأولى فلا بد من التزكية
للمخلة الفسق ، قال : وبه قال أصحابه أبو يوسف ومحمد .

ولذلك حكاه السكّال في غير ظاهر الرواية عنه ، وفي مكان آخر قال :
(ورواية هذا المجهول في زماننا لا تقبل) .

وقال البخاري : وكان الحامل لهم على هذا المسلك غلبة العدالة على الناس
في تلك القرون الفاضلة ، ولذا قال بعض الحنفية : المستور في زماننا لا يقبل
لكثرة الفساد ، وقلة الرشاد ، وإنما كان مقبولا في زمن السلف الصالح هذا مع
احتمال اطلاعهم على ما لم نطالع نحن عليه من أمرهم .

الجهالة العارضة :

نريد بالجهالة العارضة أمران :

أولا : الجهالة بسبب كثرة نعوت الراوى من اسم أو كنية أو لقب أو صفة
أو حرفة أو نسبة ، فلا يعرف بشخصه لذلك الأمر العارض ، إذ يكون مشتهرا
بشيء منها فيذكر بغير ما اشتهر به ، اغرض من الأغراض ، ككونه مكثرا عنه
فيظن أنه آخر فيحصل الجهل بحاله ، فلا يمكن قبوله والحكم عليه إلا بعد
معرفته ، ولذلك عني به المحدثون فأنفوا فيه (الموضح لأوهام الجمع والتفريق) .

ثانيا : الجهالة بسبب نسيان الراوى لاسم من حدثه فيهممه ، فيقول حدثني
فلان أو رجل أو شيخ ، أو اغرض آخر غير النسيان — وتارة يوثقه على الإبهام —
فيقول حدثني الثقة أو من لا أتهم — كما تقدم

ويعرف اسمه بوروده من طريق آخر مسمى — فإن لم يعرف فلا يمكن
الحكم عليه إلا بعد معرفته ، ولذلك صنفوا فيه المبهمات .

وقد تكون الجهالة بسبب ذكر اسم أو كنية أو لقب مشترك بين مشاهيرين
كثيرين له في اسمه أو كنيته أو لقبه ، فلا يتميز عن غيره ، كقولهم حدثنا عبد الله
أو حماد فقد سماه ابن حجر الماهل ، ولا يمكن أيضا الحكم عليه إلا بعد
معرفته ، ولذلك أنفوا في بيان هذا النوع ليعرف ككتاب الخطيب (المكمل
في بيان الماهل) .

تقبل رواية المرأة والعبد :

مما تفترق فيه الرواية عن الشهادة الحرة والذكورة ، فالحرية شرط في الشهادة إذ الشهادة لابد فيها من الولاية ، بخلاف الرواية ، ومثلها الذكورة ، فيقبل خبر المرأة العادلة ، من غير مشاركة رجل معها ، بخلاف الشهادة ، إذ اشتراط الذكورة فيها بالنص على خلاف القياس ، ولكن مع وجوب احتجاجهن في الرواية على ما قال الزركشي ، بخلاف الشهادة حيث يجوز اللفظ إليهن ، بل قد يجب .

وإنما لم تشترط الحرية والذكورة في الرواية اقتداء بالصحابة رضوان الله عليهم ، وكفى بهم قدوة ، وهم قد قبلوا خبر بريرة قبل العتاق ، وخبر عائشة الصديقة أم المؤمنين ، وأم المؤمنين أم سلمة ، وغيرهما .

جهالة الإسم لا تضر مع معرفة الذات :

إذا عرفت ذات الراوى وعدالته وجهل اسمه ونسبه فقد جزم الخطيب في (السكفاية) بأنه مقبول يحتج بحديثه ، ونقله عن القاضي أبي بكر الباقلاني . وعلمه بأن الجهل باسمه لا يخل بالعلم بعدالته . ومثله بحديث ثمامة بن حزن القشيري : سألت عائشة عن النبيذ ، فقالت هذه خادم رسول الله ﷺ الجارية الحبشية فسلها . . الحديث .

وإذا تردد الراوى بين عدلين ، وتحقق سماعه من أحدهما بأن قال أخبرني فلان أو فلان على الشك ، وهما عدلان احتج به أيضا . لأنه قد عينهما ، وقد تحقق سماعه بذلك الحديث من أحدهما ، وكلاهما مقبول . قاله الخطيب .

ومثله بحديث شعبة عن سلمة بن كهيل عن أي الزغراء أو عن زيد بن وهب أن سويد بن غفلة دخل على علي بن أي طالب ، فقال : يا أمير المؤمنين طئى مررت بقوم يذكرون أبا بكر وعمر... الحديث .

فإن جهل عدالة أحدهما ، أو قال فلان أو غيره ولم يسمه لا يحتاج به .
لا حتمال أن يكون الخبر مجهول .

رواية المبتدع ومذهب المحدثين والأصوليين في قبولها وردها :
البدعة . قال ابن حجر : هي اعتقاد ما أحدث على خلاف المعروف
من النبي ﷺ لا بمعاندة بل بنوع شبهة .

شرح التعريف :

(اعتقاد) - جنس في التعريف - خرج عنه الأفعال والأقوال وشمل
الاعتقاد الصالح والاعتقاد الفاسد .
(ما أحدث) - أي في الدين - خرج به الاعتقادات التي لم تحدث بل هي عقائد
الدين الثابتة المتواترة .

(على خلاف المعروف من النبي ﷺ) خرج به ما كان على وفق المعروف
عن الدين والمهدي النبوي الكريم ، وهو كل ما وافق القواعد العامة المقررة
في الشريعة من جلب المصالح ودفع المفاسد ، أو ألحق بواسطة المناط العلوم
من النص القرآني ، أو النص النبوي ، أو أجمعت عليه الأمة .
(لا بمعاندة) خرج به ما كان جحداً للحق ومحاربة للدين ، فإنه إلحاد
وكفروزندقة .

(بل بنوع شبهة) الشبهة هي دليل ضعيف مرجوح يشبه الحجة وليس بحجة
وذلك كالدليل الظني في مقابلة الدليل القاطع ، أو الوهم في مقابلة الدليل الظني الراجح .
فهو إضراب انتقالي لبيان القيد قبله ، وكان يمكن أن يخرج به ما كان له
دليل معتبر في الشرع بعتقده المجتهد راجعاً أو صحيحاً ، فيخرج خلافات الأئمة
المجتهدين في مذاهبهم ، ولكن هذا خرج من قبل بقوله (على خلاف المعروف
عن النبي ﷺ) .

وقال أبو شامة في كتاب (الباعث على إنكار البدع والحوادث) قال.
الجوهري : والبدعة الحديث في الدين بعد الإكمال — ثم قال :
قلت : وهو ما لم يكن في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أو أقرب
عليه ، أو علم من قواعد شريعته إذن فيه ، وعدم النكير عليه .

قال : وفي معنى ذلك ما كان في عصر الصحابة رضي الله عنهم مما أجمعوا
عليه قولاً أو فعلاً أو تقريراً ، وكذلك ما اختلفوا فيه ، فإن اختلفوا فيه رحمة مهما
كان للاجتهاد والتردد مساغ ، وليس لغيرهم إلا الاتباع دون الابتداع . . .
إلى أن قال . فكل من فعل أمراً موهماً أنه مشروع وليس كذلك ، فهو غال
في دينه ، مبتدع فيه ، قائل على الله غير الحق بلسان مقاله ، أو بلسان حاله . اهـ
وقسم العلماء البدعة إلى أقسام ، فمن حيث الكفر وعدمه : إلى مكفرة ، وغير
مكفرة ، والمكفرة تنقسم إلى صريحة في الكفر ، وإلى مستازمة له ، وغير المكفرة
تنقسم إلى جلية وغير جلية (١) .

ثم إن المبتدع يستحل الكذب أولاً يستحله ، داع إلى بدعته أو غير داع .
فتحصلت أقسام كثيرة في البدعة ومبتدعها ، جعلت آراء العلماء فيها
كثيرة ومتشعبة .

وقبل أن نخوض بك في هذه الآراء نقول : إننا نبحت في علم مصطلح
الحديث عن الذي يكذب في حديث رسول الله ﷺ ، فنرد روايته ونتهمه بوضع
الأحاديث ، ونحرم الرواية عنه إلا مبينة ، ثم نبحت عن الذي يكذب في كلام
الناس ونتهمه بتهمة الكذب ، ونترك حديثه خشية أن يكذب على الرسول ﷺ كما
يكذب على الناس وعلى نفسه ، فن استحل الكذب أياً كانت صفته أولى

(١) هذا التقسيم ليس فيه تقسيم الحوادث — أعم من كونها موافقة للدين أو
مخالفة له — والتي باعتبارها قسم البدعة بعض العلماء إلى خمسة أقسام . هي أقسام الحكم
الشرعي : فمنها واجبة . ومنها مندوبة ، ومنها مباحة ، ومنها مكروهة ومنها محرمة .

وأخرى بأن ترد روايته ، لاسيما إن استعمل الكذب على رسول الله ﷺ وقال : إنا نكذب له لاعليه، وما أشبه ذلك من شبه ما أنزل الله بها من سلطان وسواء علينا أ كفر ببدعته أم لم يكفر ، كانت بدعته جليلة أم غير جليلة ؟
أما من لم يستعمل الكذب ، وكان من أهل قبلتنا ، وصلى صلاتنا ، وأكل ذبيحتنا ، ولكن خالف ما علم من الدين بالضرورة ، كانت بدعته كفرا جلليا صريحا ، ولم تكن عن شبهة معتبرة شرعا ، حيث لم تكن عذرا شرعيا ، لادنيا ولا أخرى ، وكان ذلك قادحا في روايته ولا ريب ، لأنه لما تجارأ على الثابت القاطع فلم يبال به ، ألا يتهم بتجارئه على الكذب والتلاعب بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أما من لم يستعمل الكذب ، وكان من أهل قبلتنا ، وصلى صلاتنا ، وأكل ذبيحتنا ، ولم يخالف ما علم من الدين بالضرورة ، وقال بقول يستلزم الكفر ، بدون أن يصرح بالتزام ما يلزم هذه العقيدة من كفر ، فالعلماء إزاء هذا فريقان :
١ — فريق يرى أن لازم المذهب ليس بمذهب ما لم يكن اللزوم بينا (١) وهو الصحيح عند جمهور أهل السنة ، وبناء عليه ينبغي أن يقبل منه ما لم يتم فيه .
٢ — وفريق آخر يرى أن لازم المذهب مذهب ، أو ادعى أن اللزوم بين فقال : بتكفيره ، وبناء عليه لا تقبل روايته ككفره قياسا على السلم الفاسق والكافر الذي لا يصلح إلى قبلتنا .

أما من لم يخالف ما علم من الدين بالضرورة ، ولا كان قوله مستلزما للكفر لزوما بينا ، فإن كان داعيا إلى بدعته ، أو روى حديثا يؤيد بدعته فالاحتياط ألا تقبل منه ما يؤيد بدعته ، وتقبل منه ما عدا ذلك ، متى استوفى شروط القبول التي ذكرناها .

(١) قال الطائر في حواشيه على (جمع الجوامع) : قولهم : لازم المذهب ليس بمذهب مقيد بما إذا لم يكن لازما بينا . اهـ

أما مذاهب العلماء فهي كما يأتي : -

١ - قال النووي في (التقريب) : من كفر ببدعته لم يحتج به بالاتفاق ومن لم يكفر قيل : لا يحتج به مطلقا ، وقيل : يحتج به إن لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرته مذهبه ، أو لأهل مذهبه ، وحكى عن الشافعي - وقيل : يحتج به إن لم يكن داعية إلى بدعته ، ولا يحتج به إن كان داعية .
قال : وهذا هو الأظهر الأعدل ، وهو قول الكثير أو الأكثر .

قال : وضعف الأول باحتجاج صاحب الصحيحين وغيرها بكثير من المبتدعة غير الدعاة .. ١٥

٢ - وقال السيوطي في قول النووي في الكافر ببدعة : (لم يحتج به بالاتفاق) قيل : دعوى الاتفاق ممنوعة ، فقد قيل : يقبل مطلقا ، وقيل : يقبل إن اعتقد حرمة الكذب ، وصححه صاحب المصنوع .

٣ - وقال الأسنوي : فإن كان الكافر يصلي لقبلتنا كالجسم وغيره فإن قلنا بتكفيره فقيه خلاف .

قال في المصنوع : الحق أنه إن اعتقد حرمة الكذب قبلنا روايته ، وإلا فلا وتبعه عليه المصنف (البيضاوي) .

واستدل عليه بأن اعتقاد حرمة الكذب يمنع من الإقدام عليه ، فيغلب على الظن صدقه ، لأن المقتضى قد وجد ، والأصل عدم المعارض .

وقال القاضي أبو بكر ، والقاضي عبد الجبار : لا تقبل روايته مطلقا ، قياسا على المسلم الفاسق ، والكافر المخالف ، بمجامع الفسق والكفر .

قال : ونقله الآمدي عن الأكثرين ، وجزم به ابن الحاجب .

قال : والجواب أن الفرق بين هذا وبين الفاسق أن هذا لا يعلم فسق نفسه ويحتنب الكذب لتدينه وخشيته ، بخلاف الفاسق ، والفرق بينه وبين

الكافر المخالف أن الكافر والموافق خارج عن ملة الإسلام ، فلا تقبل روايته لأن ذلك منصف شريف يقتضى الإعزاز والإكرام .

فتحصل فيمن يكفر ببدعته ثلاثة أقوال :

(١) لا يقبل مطلقا . وهذا مذهب القاضى أبى بكر والقاضى عبد الجبار ونقله الآمدى عن الأكثرين ، وجزم به ابن الحاجب .

(٢) يقبل مطلقا : وهو الذى حكاه السيوطى بلفظ قيل يقبل ، ولم يبين

كيف يقبل هذا القائل مستحل الكذب ؟

ولعله نائىء من قول من لا يكفر أحدا من أهل القبلة ، كما نقل فى الشهادات عن المز بن عبد السلام ، والروضة من كتب الشافعية عن جمهور الفقهاء من أصحابهم أو غيرهم أنهم لا يسكفرون أحدا من أهل القبلة .

وقد نقل عن الإمام أبى الحسن الأشعري أنه قال عند موته لأصحابه : أشهدكم أنى رجعت عن القول بتكفير أحد من أهل القبلة ، لأنى رأيهم يشيرون إلى معبود واحد .

قال العلامة الكبير الشيخ محمد بن حنيت الطيعي : كذا نقله المطارعن البخارى . ولعل هذا القائل لم يفصل ، لأنه معلوم أن الكذب والمنهم بالكذب لا تقبل روايته ، فالمستحل للكذب أولى ، فحكم هذا وسائر الرواة سواء . فيرجع فى الحقيقة للقول الآتى .

وجاء فى (التقرير والتحبير) أن الخطيب عزا إلى جماعة من أهل النقل والمتكلمين أنه يقبل إخباره - أى المبتدع - مطلقا ، وإن كان كافرا أو فاسقا بالتأويل

(٣) يقبل إن اعتقد حرمة الكذب ، وإلا فلا ، وهذا الذى اختاره الإمام الرازى والبيضاوى ، ورخصه الأستوى ، وقال به آخرون كالكمال بن الهمام .

(٤) وهناك قول رابع وهو تحقيق الإمام ابن حجر .

وحاصل ما قاله : أن التحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته ، لأن كل طائفة ندعى أن مخالفها مبتدعة ، وقد تبالغ فتكفر مخالفها ، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف . فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه ، فأما من يكن بهذه الصفة ، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه ، فلا مانع من قبوله .

أما من لم يكفر ببدعته فحكي فيه النوى ثلاثة مذاهب :

الأول — لا يحتج به مطلقاً ، ونسبه الخطيب للمالك وعلاه :

(١) لأن في الرواية عنه ترويحاً لأمره وتنويعاً لذكره .

(٢) ولأنه فاسق ببدعته ، وإن كان متأولاً يرد كالفاسق بلا تأويل ، كما استوى الكافر والمتأول وغيره .

ويظهر لك من هذا أنه يقول بعدم قبول رواية المكفر ببدعته بالأولى .

وضممة النوى باحتجاج صاحب الصحيحين وغيرهما بكثير من المبتدعة غير الدعاة .

قال الإمام فخر الإسلام :

(وأما صاحب الهوى (١) فإن أصحابنا عملوا بشهادتهم إلا الخطابية (٢) -

(١) الهوى هو الميل إلى الشهوات والمستلذات من غير داعية الشرع ، والمراد هنا المبتدع المائل إلى ما يهواه في أمر الدين .

(٢) فرقة من الرافضة منسوبة إلى أبي الخطاب محمد بن أبي وهب الأسدي الأجدع كان يزعم أن علياً الإله الأكبر ، وجعفر الصادق الإله الأصغر . وقالوا بالائمة أنبياء وأبو الخطاب نبي . بل زادوا على ذلك : الإثمة آلهة ، والحسنان ابنا الله ، وجعفر إله . لكن أبو الخطاب أفضل منه ومن علي .

إلى أن قال : — وكذلك من قال : الإلهام حجة يجب أن لا تقبل شهادته أيضاً . وأما في السنن فقيل : إن المذهب المختار عندنا أن لا تقبل رواية من انتحل الهوى والبدعة ودعا الناس إليه ، على هذا أئمة الفقه والحديث كلهم ، لأن الحاجة والدعوة إلى الهوى سبب داع إلى القول ، فلا يؤتمن على حديثه ، وليس كذلك الشهادة في حقوق الناس ، لأن ذلك لا يدعو إلى التزوير في ذلك الباب فلم ترد شهادته ، فإذا صح هذا كان صاحب الهوى بمنزلة الفاسق في باب السنن والأحاديث) . . . ١٥٠ هـ

قال في فتح الرحموت : وصاحب الكشف حمل كلامه على أن صاحب البدعة إن كان داعياً للناس إلى بدعته لا يقبل ، وإلا يقبل .

قال : والذي حمّله على هذا الحمل أنه وجد في الصحاح روايات عن أصحاب البدعة ، فإن محمد بن إسماعيل البخاري روى في صحيحه عن عباد بن يعقوب . وقال الإمام أبو بكر بن إسحاق بن خزيمة : حدثنا الصادق في روايته ، المتهم في دينه عباد بن يعقوب ، واحتج البخاري بمحمد بن زياد ، وجريير بن عثمان ، وقد اشتهر عنهما النصب ، وقد اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بأبي معاوية محمد ابن حازم ، وعبيد الله بن موسى ، وقد اشتهر عنهما الفلو .

قال : وفيه نظر ظاهر ؛ فإن صاحب الهوى لما زعم في زعمه الباطل أنه الصواب وأنه الشريعة الحميدة ، وأن الأمر بالمعروف فرض عنده ، فلا بد أن يكون للناس داعياً إلى هواء ، وفرض أنه ليس بداع إلى هواء ، إمام محال ، وإمام مناف للعادلة . لإتيانه بخذور دينه في زعمه ، وأيضاً ينافيه كلامه في آخر البحث (وإذا صح هذا كان صاحب الهوى بمنزلة الفاسق) . وتخريج محمد بن إسماعيل البخاري ، ومسلم ، ومحمد بن إسحاق لا حجة فيه ، فإن المسألة مختلف فيها فلا يكون زعم أحد الفريقين حجة على الآخر . كيف ومثل الإمام إمام أئمة

الجديد محمد بن سيرين ، فقد كف الرواية عنهم .

وأعجب من هذا الحل ما حمل عليه البعض من أن ما قال إنما هو في البدعة الغير الجليلة ، وأما في البدعة الجليلة فتقبل رواياتهم وإن كانوا داعين . كيف يصح ؟ ولا يساعده أول كلامه وليس له عين ولا أثر . ولما كانت الدعوة إلى البدعة الغير الجليلة موجبة للثمة وعدم القبول فإن الجليلة بالطريق الأولى .

فقد بان لك أن رواية أهل البدع مطلقا لا تقبل عند هذا الخبر الإمام الممام : اه واختار صاحب (فتح الرحموت) مذهب مالك في عدم القبول . ونسبه للآمدى من الشافعية ، ومعظم الحنفية .

الثاني : يمتنع به : إن لم يسكن ممن يستحل الكذب في نصرته مذهبه أو لأهل مذهبه .

قال السيوطي : سواء كان داعية أم لا ، ولا يقبل إن استحل ذلك قال : وحكى هذا القول عن الشافعي ، حكاه عنه الخطيب في (الكفاية) لأنه قال : أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية ، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم ، قال وحكى هذا أيضاً عن أبي ليلى ، والثوري ، والقاضي أبي يوسف .

نقول : ونسبته للشافعي بناء على قوله في الشهادة (أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية) لا تستلزم قوله بقبوله في الرواية على ما علمت في كلام فخر الإسلام لأنه فرق بين الشهادة والرواية في قبوله في الشهادة ، وعدم قبوله في الرواية فكيف يلزم الشافعي بهذا القول في الرواية ؟ أو ينسب إلى أبي ليلى ومن معه لمن كانوا مثل الشافعي في هذا .

قال مباحي (التقرير والتعجير) : ثم حيث قبلوا في الشهادة فكذا في الرواية وهذا في المعنى ما عزاه الخطيب إلى أبي ليلى ومن معه كما ذكرنا آنفاً .

واستدلوا على قبول رواية المبتدع الفاسق ببدعته بأمور : —

أولا : بقوله صلى الله عليه وسلم (أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر) وظاهر حالهم الصدق .

ثانيا : أجمعوا على قبول قتلة عثمان شهادة ورواية .

ثالثا : إن تدينه بصدده عن الكذب ، ومن هنا قبلوا شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية .

وكل من هذه الأدلة نوقش بما يأتى :

١ — أما قولهم (أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر) فقال فى : (فتح الرحموت) : —

قلنا . الحديث غير صحيح ، ففى التيسير قال الذهبى وغيره : لأصل له ، ونقل عن بعض أهل الحديث أنه واه ، وما فى الصحيحين عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

(إنما أنا بشر ، وإنه يأتينى الخضم ، فاعلم بعضهم أن يكون أبلغ من بعض فأحسب أنه صادق فأقضى له ، فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هى قطعة من النار فليعملها أو يذرها) . فلا يدل ، إلا على القضاء بحسب ظاهر الحجة ، لا على قبول الرواية بحسب الظاهر .

فإن قلت : يدل بحسب مفهوم الموافقة . قلت : لا ، فإن رسول الله ﷺ لم يسكن يقبل إلا الشهادة بحسب الظاهر ، ولا يفهم منه أخذ الدين عن ظاهره الصلاح وباطنه الفساد أصلا .

وقال صاحب التقرير والتحبير : إلا أن هذا الحديث — يريد : (أمرت أن أحكم بالظاهر) قال شيخنا الحافظ : لا وجود له فى كتب الحديث المشهورة ، ولا الأجزاء المشهورة . وقد سئل المزمى عنه فلم يعرفه ، والذهبي قال : لأصل له ، وقال ابن كثير يؤخذ معناه من حديث أم سلمة فى الصحيحين (إنما أنا بشر) الحديث — وقد

عامت مناقشة هذا الأخذ (١) .

٢ — وأما إجماعهم على قبول قتلة عثمان شهادة ورواية فممنوع إجماعهم على قبول رواياتهم . قال السبكي : بل الإجماع قائم على رد رواياتهم ، وهذا في غاية الوضوح ، فإن قتلة عثمان إن كانوا مستحلين قتله فلا ريب في كفرهم ، والكافر مردود بالإجماع ، وإن كانوا غير مستحلين ، فلا ريب في فسقهم بفسق ظاهر فتد رواياتهم .

قال صاحب التقرير والتحجير : قال شيخنا الحافظ : الذي ادعى الإجماع في هذا مجازف ، فإنه إن كان المراد من باشر قتله فليس لأحد منهم ممن ثبت عنه ذلك رواية أصلاً ، وإن كان المراد من حاصره ، أو رضى بقتله ، فأهل الشام قاطبة مع من كان فيهم من الصحابة وكبار التابعين ، إما مكفر لأولئك ، وإما مفسق ، وأما غير أهل الشام فكانوا ثلاث فرق : فرقة على هذا الرأي ، وفرقة ساكتة ، وفرقة على رأى أولئك ، فأين الإجماع ؟

ولو سلم قبول رواية قتله فليس قتل عثمان من البدع ، لأن بعضهم يراه اجتهدا فلا يفسقهم ، ونقل هذا عن عمار ، وعدى بن حاتم ، والأشتر في جماعة وفي هذا ما فيه :

أما كون تدينه يصدده عن الكذب ومن ههنا قبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية فقد قال في (فتح الرحموت) : قلنا :

أولا إنه منقوض بالكافر ، فإن الكذب محرم في دينهم ، وتدينهم بدينهم الباطل يصددهم عن الكذب ، إذ الكلام في العدل في دينه ، فينبغي أن يقبل الكافر أيضاً .

فإن قلت : لا ولاية لهم علينا :

(١) راجع كتاب كشف الخفاء للعجلوني ص ١٩٢ (حرف الهمزة مع الميم) .

قلت : الرواية ليست من باب الولاية .

وثانياً : الحل أن دينه لا يصدده عن الكذب مطلقاً ، بل عن الكذب الذي لا يضر هواه .

وهذا لأن من جعل دينه الهوى والشر لا يهتدى به إلى سواء السبيل بل دينه هذا يصدده عن الخروج عن هواه الذي هو عليه ، وهواه الذي يجرّضه على المجادلة والخصومة ، وهى تفضى إلى الوضع ، وأيضاً مذهبهم هو القيام على هواهم ، وعدالتهم تصلبهم على الهوى ، والتمصب ، والغلو ، فعدالتهم موقعة فى شبهة الوضع : ومبنى أمر السنة على الاحتياط ، ألم تر أن الإمام الهمام أباً حنيفة كره الاقتداء بالمتكلم المجادل ولو كان على الحق ، والمحققون أعرضوا عن التكلم المجادل فى أخذ الحديث حتى قال بعض المرفاء ما كتبت أحاديث كثيرة تكون رواها متكلمين ، فإذا كان حالهم هذا فما حال أهل البدع منهم .

هذا : وقال العلامة الكبير الشيخ بجيت : إن المدار على أنه يحرم الكذب أولاً يحرمه ، فإن كان يحرمه خصوصاً على الله ورسوله فكونه يدعو إلى بدعته الجلية أو غيرها ، أو لا يدعو فلا يمكنه أن يجرؤ على الكذب خصوصاً إذا كان ممن يرى الكفر بارتكاب الكبائر التى منها الكذب على الله ورسوله فإنه يبتعد عن ذلك تباعده عن الكفر .

وكونه مخاصماً لغيره فيما يتعلق ببدعته شئ ، وكونه يكذب على الله ورسوله شئ آخر ، فإنه إن خاصم فيما يكون دليلاً سمعاً ، فاحترازه عن الكذب على وجه ما ذكر المصنف (البيضاوى) يلزمه أن لا يستدل إلا بما يصح ثبوته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطريق المعروف عند أئمة الحديث ، فالعول عليه ما نقله الإمام السيوطى عن الخافظ ابن حجر .

وثالث : يحتج به إن لم يكن داعية إلى بدعته، ولا يحتج به إن كان داعية.
قال النووي تبعاً لابن الصلاح : وهذا هو الأظهر الأعدل ، وقول
الكثير والأكثر .

قال السيوطي : لأن تزوين بدعته قد تحمله على تحريف الروايات وتسويتها
على ما يقتضيه مذهبه .

بل ادعى ابن حبان الاتفاق على رد الداعية ، وقبول غيره بلا تفصيل (١)
وقيد جماعة قبول غير الداعية بما إذا لم يرو ما يقرى بدعته .
صرح بذلك الجوزجاني شيخ أبي داود والنسائي ، فقال : في كتابه
(معرفة الرجال) : ومنهم زائغ عن الحق — أى عن السنة — صادق اللهجة
فليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكراً ، إذا لم يقو به بدعته .
وبه جزم شيخ الإسلام في (النخبة) وشرحها وقال : ما قاله الجوزجاني متجه
لأن العلة التي لها رد حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروى بوافق
مذهب المبتدع ، ولو لم يكن داعية .

ومن هنا لا تقبل رواية الرافضة وساب السلف : —

أولاً : لأنهم لا يتورعون عن الكذب .

وثانياً لأنهم يدعون إلى بدعتهم

وقال الذهبي : البدعة على ضربين :

(١) قال صاحب التقرير والتحجير : قال ابن حبان : الداعية إلى البدعة
لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة ، لا أعلم بينهم فيه اختلافاً . كذا ذكره
الشيخ زين الدين العراقي ، ويوافقه قول الحاكم في علوم الحديث : الداعى إلى
الضللال متفق على ترك الأخذ منه ، فعلى هذا قول شيخنا الحافظ : وأغرب
ابن حبان فادعى الاتفاق على قبول الداعية من غير تفصيل — سهو .

(١) صغري كالتشيع بلا غلو أو بغلو ، كمن تسكلم في حق من جارب عليا فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق ، فلو رد هؤلاء لذهب جملة من الآثار .

(٢) ثم بدعة كبري كالرفض الكامل ، والغلو فيه ، والخط على أبي بكر وعمر ، والدعوة إلى ذلك فهذا النوع لا يحتاج بهم ولا كرامة ، وأيضا فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلا صادقا ولا مأمونا ، بل السكذب شعارهم والتقية والنفاق دثارهم .

قال السيوطي : وهذا هو الصواب الذي لا يحمل لمسلم أن يعتقد خلافه .
وعلى السيوطي عدم قبولهم فقال : لأن سباب المسلم فسوق ، فالصحابة والسلف من باب أولى .

قال أشهب : سئل مالك عن الرفض فقال : لا تكلمهم ولا ترو عنهم
وقال الشافعي : لم أر أشهد بالزور من الرفض .

وقال شريك : أجل العلم عن كل من لقيت إلا الرفض .

وقال ابن المبارك : لا تحدثوا عن عمرو بن ثابت ، فإنه كان يسب السلف .

وما ذكرناه من قبول رواية للمبتدع غير الداعية هو مذهب صاحب
الصحيحين وقد احتجوا بكثير من المبتدعة غير الدعاة كعمران بن حطان
وداود بن الحصين .

قال الحاكم : وكتاب مسلم ملآن من الشيعة .

وقال العراقي : اعترض على ابن الصلاح بأن الشيخين احتجوا بالدعاة .

فاجتج البخاري بعمران بن حطان ، وهو من الدعاة ، واحتجوا بعبد الحميد
ابن عبد الرحمن الحناني ، وكان داعية إلى الإرجاء .

وأجاب بأن أبا داود قال : ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج

ثم ذكر عمران بن حطان ، وأبا حسان الأعرج ، قال : ولم يحتج مسلم بمعد الحيد ، بل أخرج له في المقدمة ، ووثقه ابن معين .

وكل ما تقدم فيما إذا كانت البدعة جليلة وهي البدعة التي لم تسكن عن شبهة قوية معتبرة شرعا ، بحيث لم تسكن عذرا شرعيا ، لا دنيا ولا أخرى ، كفسق الخوارج المبيحة دماء المسلمين وأموالهم وسبي ذراريهم .

أما البدعة غير الجليلة التي لم يكن فيها مخالفة لدليل شرعي قاطع واضح كنفى زيادة الصفات ، فإن الشريعة الحقة إنما أخبرت بأن الله عالم قادر ، وأما أنه عالم قادر بعلم وقدرة هما نفس الذات ، أو صفة قائمة بالذات ، فالشرع ساكت عنه . فهذه البدعة ليست إنكار أمر واضح في الشرع ، فيقبل مبتدعها شهادة ورواية اتفاقا ، لأن هذه البدعة لا توجب الفسق . إذ ليس فيها مخالفة لأمر شرعي . قالوا : إلا إن دعا هذا المبتدع إلى هواه ، فإن الداعي إلى الهوى مخاصم لا يؤمن عن الاجتناب عن الكذب .

قال صاحب (فتح الرحموت) : انظر بعين الإنصاف إنه لما كان الدعوة إلى البدعة غير الجليلة رافعة للأمان على الاجتناب عن الكذب ، فالأولى أن ترفع الجليلة هذا الأمان ، والمبتدع بالبدعة الجليلة داع ألبقة إلى بدعته فلا يقبل أصلا ، وقد وضعنا لك اختياره فيما سبق .

قبول رواية التائب إلا من الكذب في الحديث

المعتبر في الكذب على رسول الله ﷺ في الجرح به الافتراء - وهو تعدد الكذب - بأن يروى عنه ﷺ ما لم يقله ، أو ينسب إليه ما لم يفعله أو يقرره متمم ذلك .

وكل من ثبت عليه أنه كذب متمم الكذب على رسول الله ﷺ

- ولو مرة واحدة - رد ما رواه من حديثه سابقا ولا حقا ، ولا تقبل روايته وإن تاب وحسنت توبته .

أما الكذب في حديث الناس فالصحيح أنها تقبل توبته ، ويرجع إليه - اعتباره في العدالة كسائر الذنوب .

قال ابن الصلاح : التائب من الكذب في حديث الناس وغيره من أسباب

الفسق تقبل روايته إلا التائب من الكذب متعمدا في حديث رسول الله ﷺ فإنه لا تقبل روايته أبدا ، وإن حسنت توبته ، على ما ذكره غير واحد من أهل العلم منهم أحمد بن حنبل ، وأبو بكر الحميدى شيخ البخارى .

قال : وأطلق أبو بكر الصيرفى الشافعى فيما وجدت له في شرحه لرسالة الشافعى فقال : كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه ، لم نعد لقبوله بتوبة تظهر ، ومن ضعفنا نقله لم نجعله قويا بعد ذلك .

وذكر : أن ذلك مما افرقت فيه الرواية والشهادة .

وذكر الإمام أبو المظفر السمعانى للروزى : أن من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه .

وهذا يضاهى من حيث المعنى ما ذكره الصيرفى .. اهـ

قال العراقي : والظاهر أن الصيرفى أطلق الكذب ، وأراد الكذب في الحديث بدليل قوله : (من أهل النقل) ، وقد قيده بالحدث في كتابهسمى (بالدلائل والأعلام) فقال : وليس يطعن على المحدث إلا أن يقول : تعمدت الكذب ، فهو كاذب في الأول ، ولا يقبل خبره بعد ذلك .

وقال النووى بعد حكايته قول أحمد والحميدى والصيرفى والسمعانى : هذا كله مخالف لقاعدة مذهبنا ومذهب غيرنا ، ولا يقوى الفرق بينه وبين الشهادة .

وقال في شرح مسلم : المختار القطع بصحة توبته ، وقبول روايته كشهادته كالشاهد إذا أسلم .

قال السيوطي : وأنا أقول : إن كانت الإشارة في قوله (هذا كله) لقول أحمد والصيرفي والسمعاني ، فلا والله ما هو بمخالف ، ولا بمعيد ، والحق ما قاله الإمام أحمد تغليظا وزجرا ، وإن كان لقول الصيرفي بناء على أن قوله (بكذب) عام في الكذب في الحديث وغيره ، فقد أجاب عنه العراقي ، وحكى قوله السابق ثم قال : فانظّم مع قول أحمد .

قال : وقد وجدت في الفقه فرعين يشهدان لما قاله الصيرفي والسمعاني فذكروا في باب (اللعان) : أن الزاني إذا تاب وحسنت توبته ، لا يعود محصنا ولا يحد قاذفه بعد ذلك لبقاء ثلثة عرضه ، فهذا نظير أن الكاذب لا يقبل خبره أبدا . وذكروا أنه لو قُذِفَ ، ثم زنى بعد القذف قبل أن يحد القاذف لم يحد ، لأن الله تعالى أجرى العادة أنه لا يفضح أحدا من أول مرة ، فالظاهر تقدم زناه قبل ذلك ، فلم يحد له القاذف ، كذلك نقول فيمن تبين كذبه : الظاهر تكرار ذلك منه حتى ظهر لنا ، ولم يتعين لنا ذلك فيما روى من حديثه ، فوجب إسقاط الكل ، وهذا واضح .

نفي الراوى ما رواه ورده

إذا روى ثقة عن ثقة حديثا ، ثم نفاه الأصل حينما روجع فيه ، فلا يخلو .
(أ) إما أن يجزم الأصل بنفيه ، بأن يقول : ما رويته ، أو كذب على ونحو ذلك .

(ب) ولما ألا يجزم ، بأن يقول : لا أعرفه ، أولا أذكره ، أو نحو ذلك .
أما الأول فحكوا فيه أقوالا :

١ — يجب رد الحديث الذي رواه الفرع وكذبه فيه الأصل ، ولا يقدح ذلك في قبول باقي رواياته عنه — وهذا هو المختار — وحكى الاتفاق عليه ونقل الإجماع — لعدم اعتبار الحديث — الشيخ سراج الدين الهندي ، والشيخ قوام

الدين السكاكي، وقال السخاوى : ظاهر ضنيع شيخنا اتفاق المحدثين على الرد
فى صورة التهريغ بالكذب .

٢ — عدم الرد للمروى — واختاره ابن السبكي تبعاً لأبى المظفر بن السمعاني
وقال به أبو الحسين ابن القطان ، وعزاه الشاشى للشافعى — وعليه فحكاية
الإجماع على الأول فيها نظر ، وأجاب السخاوى بأن الاتفاق عليه بالنظر
للمحدثين خاصة، أما السيوطى فنسب حكاية الهندى للإجماع على الثانى، وهو وهم
فما يظهر .

٣ — لا بدح ذلك فى صحة الحديث إلا أنه لا يجوز للفرع أن يرويه
عن الأصل — وجزم به الماوردى والرويانى .
٤ — أنهما يتعارضان ويرجح أحدهما بطريقه ، ومال إليه إمام الحرمين .
٥ — التوقف — حكاه السخاوى .

الأدلة

دليل رأى الأول : تعارض قوليهما يوجب كذب أحدهما لا بعينه فى سند
الحديث ، ولا بد فى ثبوت الاتصال من صدقهما ، وبفوات الاتصال تفوت
الحجية ، فيرد الحديث، أما بقاء عدالتهما ، فلأن عدالتهما كانت ثابتة، وإنما طرأ
عليها الشك فى تعيين الكاذب منهما ، واليقين لا يزول بالشك .
ونوقش كل من شطرى الدليل :

أما الأول : فإنه لا يسلم أن التعارض يوجب كذب أحدهما ، بل يجوز
أن يكونا صادقين ، لكن نسى الأصل ، بل هو الظاهر ، فإن نسيان ما سمع
غير نادر ، بخلاف ظن سماع ما لم يسمع ، فإنه بعيد جداً .

وأجيب : بأن الأصل يدعى كذب الفرع، ولا شك أن هذا لا يجمع صدقه
ونسيان ما سمع — وإن كان غير نادر — لا يفيد، إذ تيقن أنه ما سمع لسموعه بعيد جداً

فقد أورث هذا التكذيب ريبة قوية ، ولا حجية بعد هذه الريبة .

وأما الثاني: فقال في (مسلم الثبوت) : (هذا لو اكتفى بعدالتهما بدلا، لامعا) يريد أن بقاء عدالتهما إذا كان كل واحد منهما في سند ليس فيه الآخر، فيترجح عدالته على كذبه فيقبل ، أما إذا كانا في إسناد واحد، فإن فسق أحدهما متيقن فلا يتم صحة اتصال السند برواية العدول الضابطين، فلا كفاية بعدالتهما بدلا .
وتحقيق الجواب أن يقال : إن عدالتهما كانت ثابتة من قبل، وطراً عليهما تكذيب كل منهما للآخر ، وفيه احتمال أن واحدا منهما تعمد الكذب فيفسق أو وقع له الوهم والخطأ فلا يفسق ، وهذا الشك الحاصل من هذا الاحتمال لا يرحز ما كان ثابتا من العدالة ، فيتم تعديل كل منهما بدلا ، ومعا .
وبناء عليه ، فإن عاد الأصل وحدث به ، أو حدث به فرع آخر ثقة عنه ولم يكذبه كان مقبولا . صرح به القاضي أبو بكر الخطيب وغيرهما .
دليل الرأي الثاني : احتمال نسيان الأصل له بعد روايته للفرع .

قال السيوطي : ومن شواهد القبول ما رواه الشافعي عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس قال : (كنت أعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ بالتكبير) قال عمرو بن دينار : ثم ذكرته لأبي معبد بعد فقال : لم أحدثك ، قال عمرو : قد حدثني ، قال الشافعي : كأنه نسيه بعدما حدثه بإياه ، والحديث أخرجه البخاري من حديث ابن عيينة .. ١٥٠ هـ

ورد السكال احتمال نسيان الأصل بأنه حكم بالنفي ، فعلم كذبه أو كذب فرعه ، ولا معين له ، وهو قادح في قبول الحديث . قال : وهذا التعليل سقط اختيار السمعاني ثم السبكي عدم سقوطه .. ١٥٠ هـ

دليل الرأي الثالث : دليل الأول لم يتم مع احتمال نسيان الأصل ، ودليل الثاني فيه شبهة أنه لم ينس بل كذب الفرع ، فالأحرى أن نتخذ مذهباً وسطاً

وهو قبول الحديث ، والحكم بصحته ، غير أنه لا يجوز للفرع أن يرويه عن الأصل بعد إذ نفاه ، لجواز أن يكون وهم في نسبته إليه .

دليل الرأي الرابع : تعارض قول الأصل وقول الفرع ، فسبيلهما اتخاذ الطريق الواضح الجلى في تعارض الروايات ، فإننا لا نكذب ولا نرد ، بل نذهب إلى الترجيح بطرقه المعروفة ، قيل : وهو أعدل الطرق .

دليل الرأي الخامس : التوقف في كل ما لا سبيل إلى الترجيح فيه ، وليس قبول قول أحدهما بأولى من الآخر ، ففساقطا ، لكن قول الماوردى في الشهادة على الشهادة : (إن تكذيب الأصل جرح للفرع) يرجح قول الأصل على الفرع .

وأجيب : بأن القياس على الشهادة قياس مع وجود الفارق ، والفرق غلط باب الشهادة وضيقه .

وحاصله أنه لا يعمل بهذا الحديث ، وتبقى عدالتهما ، كما هو القول المختار ، وقاسوا صورة عدالتهما مع الشك على صورة رجل قال لامرأته : إن كان هذا الطائر غرابا فأنت طالق ، وعكس آخر ، ولم يعرف الطائر ، فإنه لا يمنع واحد منهما من غشيان امرأته مع أن إحدى المرأتين طالق . وذلك لتيقن المعصية ، والشك فيما يزيلها ، واليقين لا يزول بالشك .

نقول : لكن ذلك لا يتمشى مع مبدأ الاحتياط في الفروج ، كما هو مذهب مالك ، فانظره .

وأما الثانى وهو إن شك فلم يحكم بالنفى ، بأن قال : لا أعرف أنى رويت هذا الحديث لك ، أولا أذكره ، فالأكثر من العلماء ومنهم مالك ، والشافعى وأحمد فى أصح الروايتين عنه - على أن الحديث حجة ، يعمل به ونسب لمحمد ،

ومنع من القبول والعمل الكرخي ، والقاضي أبو زيد ، وفخر الإسلام
وأحد في رواية ، ونسب للقاضي أبي يوسف .

الأدلة

دليل الفريق الأول :

قالوا : أولا : الفرع عدل جازم بالرواية عن الأصل غير مكذب من الأصل
فيقبل ، لوجود مقتضى السالم عن معارضة المانع ، كموت الأصل وجنونه
لذا نسيانه لا يزيد عليهما ، بل هو دونهما قطعاً ، وفيهما تقبل روايته بالإجماع
فكذا فيه .

قيل : هذا قياس مع الفارق ، إذ أن حجية الحديث إنما تكون باستيفاء
شروط القبول ، ومنها الاتصال به صلى الله عليه وسلم ، وحيث نفى المروى
عنه معرفة المروى انتفى الاتصال ، وليس كذلك في الموت والجنون ، أي
إن توقف الأصل عن تصديق الفرع مريب في صدقه في دعوى السماع ، فيمنع
وجوب العمل ، لاضمحلال ظن الاتصال ، ولم يوجد هذا المعنى في المقيس عليه .
وأما قوله (غير مكذب) ، فلا ينفع ، لأنه وإن لم يكن مكذباً فإن اتقاء
ريبة الكذب الموجب لاضمحلال ظن الاتصال شرط في وجوب العمل .

ويعارض أيضا بالشهادة ، فقد أجمعوا على عدم قبول شهادة الفرع مع نسيان
الأصل ، مع أن الفرع أيضاً عدل غير مكذب .

وأجيب بأن الشهادة أضيق من الرواية ، وفيها يحاط ما لا يحاط في الرواية ،
ومن ثمة امتنع فيها المنعنة والحجاب ، فلا تسمع الشهادة إلا إذا عاين المشهود عليه ،
ولا يكفي سماعه من وراء الحجاب .

وفيه نظر ظاهر ، فإن الشهادة أيسر إلا كالأخبار ، إلا أنه قد اشترط فيها أمور

على خلاف القياس ، كالمعدد ونحوه ، فيبقى ما وراء ذلك على القياس ، فإن كان التكذيب مريباً في الصدق ريبة مانعة عن العمل فيها فالخبر أيضاً مثلها ، وإلا فلا ترد الشهادة .

وبعارض أيضاً نسيان الحاكم حكمه إذا شهد شاهدان أنه حكمه ، فإنه ينبغي أن تقبل الشهادة ، لأنها عدلان غير مكذبين ، مع أنه لا يقبل .

وأجيب : أولاً - بمنع انتفاء اللازم وهو عدم القبول ، بل يقبل عند الإمام مالك ، والإمام أحمد ، والإمام محمد ، وإنما لا يقبل عند من لا يقبل الرواية .

وثانياً - بالفرق بين الشهادة والرواية فإن نسيان الترافع والخاصة أبعد ، فيورث عدم تذكر الخصومة ريبة في خبر الشهود ، بخلاف نسيان الرواية .

والحل أن النسيان من العوارض البشرية الغالبة على الناس ، فجوازه على الراوي الأصل غير بعيد ، وإذا قد حفظ الفرع ، وتمكن من حفظه ، وضبطه ، وروايته عن الأصل ، والأصل غير جازم بعدم الرواية عنه - عول على الحفظ والضبط ، إذ القرض أنه عدل ثقة ، واضمحلال ظن الاتصال وهم لا يعمل عليه ، وقياسها على الشهادة - بجامع الفرعية والنسيان - قياس مع الفارق المؤثر بينهما في ذلك : -

(أولاً) لأن الشهادة أضيق من الرواية ، لاختصاصها بشرائط لا تشترط في الرواية من الحرية ، والمعدد ، والذكورة ، ولفظ الشهادة وغيرها ، لتعلقها بحقوق العباد المجبولين على الشح ، والضنة ، وتوفر الكذب .

(ثانياً) : ولو أن الرواية تتعلق بأمر كلي يعم المكلفين ، إلا أنها أبعد عن التهمة ، فالشهادة أجدر بالاحتياط .

(ثالثاً) : هي أيضاً متوقفة عند الحنفية على تحميل الأصل الفرع ، فتبطل بإبطال التحمل الذي حصل بتكذيب الأصل للفرع ، وأما الرواية فليس فيها تحميل بل سماع ، وحفظ ، وضبط ، ورواية .

وقالوا : ثانيا - روى أبو داود والترمذى وابن ماجه من رواية ربيعة بن أبى عبد الرحمن عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة (أن النبى صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد) زاد أبو داود فى رواية : أن عبد العزيز الدراوردى قال : فذكرت ذلك لسهيل . فقال : أخبرنى ربيعة - وهو عندى ثقة - وأنى حديثه إياه ، ولا أحفظه . قال عبد العزيز : وقد كان سهيل أصابته علة أذهبت بعض عقله ، ونسى بعض حديثه ، فكان سهيل بعد محدثه عن ربيعة عنه عن أبيه .

ورواه أبو داود أيضا من رواية سليمان بن بلال عن ربيعة . قال سليمان : أتيت سهيلا ، فسألته عن هذا الحديث ، فقال : ما أعرفه ، فقلت له : إن ربيعة أخبرنى به عنك ، قال : فإن كان ربيعة أخبرك عنى فحدث به عن ربيعة عنى . وأجيب بأنه يدل على الوقوع ، فأين وجوب العمل ، والنزاع فيه ، لا فى الوقوع ؟

قيل : ذلك الواقع لم ينكره عليه أحد ، فصار إجماعا سكوتيا ، وقد لزم منه جواز العمل به ، والجواز لا ينفك عن الوجوب بالإجماع ، فقد لزم الوجوب . قال فى (مسلم الثبوت وشارحه) : أقول فى دفعه :

أولا : هذا جواز الرواية ، وعدم الإنكار - لو سلم - فهو إجماع على جواز الرواية ، فأين جواز العمل ؟ ألا ترى أن وقوع الرواية من غير العدل لم ينكر ولا يدل على الجواز ، بل الإجماع على حرمة العمل بها .

فإن قلت : التحديث جاء بالسند عن العدول ، والنسبة للعدول تصحيح للحديث ، والتصحيح لأقل من أن يدل على الجواز ، وأما للرواية من غير العدل فليس تصحيحا ، فافترقا .

قلت : التحديث إنما يكون تصحيحاً إذا لم يبين فيه ما يوجب الريبة، وأما مع تبين ذلك فليس بتصحيح ، ومن يرى سكوت الأصل قادحاً في الاتصال يرى هذا السكوت تضييفاً ، فكيف تكون الرواية على هذا النحو توثيقاً ؟ إنما هو رواية مثل الرواية عن غير رواية العدل .

وثانياً : الإجماع على عدم الإنفكاك بين الجواز والوجوب ممنوع ، لما تقرر عند الحنفية أن الراوى إذا لم يظهر حديثه في السلف جاز العمل بحديثه ، ولم يجب ، فقد انفك الجواز عن الوجوب عندهم ، فأين الإجماع ؟ اللهم إلا أن يراد إجماع ما وراء الحنفية .

هذا وقد يدفع أصل الدليل بأن هذا نقل حكاية واقعة ، ولم يقصد به التحديث حتى يدل على صحة الحديث ، ولو سلم استلزامه لتصحيح الحديث فرأى سهيل كراًى غيره ، فلا يكون رأيه حجة على غيره ، إذ الحجة تكون على الجازم فقط ، لا على عموم الناس .

دليل الفريق الثانى : أخرج مسلم عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه : أن رجلاً أتى عمر فقال : إني أجنت فلم أجد ماء ، فقال : لا تصل فقال عمار : أما تذكر يا أمير المؤمنين إذ أنا وأنت في سرية فأجنبنا ، فلم نجد ماء فأما أنت فلم تصل ، وأما أنا فتمعكت في التراب وعليت ، فقال النبي ﷺ : إنما كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض ، ثم تنفخ ، ثم تمسح بهما وجهك وكفيك ؛ فقال عمر : اتق الله يا عمار ، قال : إن شئت لم أحدث به .

وفي رواية قال : فقال عمر : نوليك ما توليت ، وفي رواية قال عمار : يا أمير المؤمنين إن شئت - لما جعل الله على من حقه - ألا أحدث به أحداً .

قال النووي : معنى قول عمر : (اتق الله يا عمار) أى اتق الله تعالى فيما ترويه وتثبت ، فلعلك نسيت ، أو اشتبه عليك الأمر ، وأما قول عمار :

(إن شئت لم أحدث به) فعناه - والله أعلم - إن رأيت المصلحة في إمساكي عن التحديث به راجحة على المصلحة في تمديني به أمسكت، فإن طاعتك واجبة على في غير المعصية، وأصل تبليغ هذه السنة وأداء العلم قد حصل، فإذا أمسكت بعد هذا لا يكون داخلا فيمن كتم العلم، ويحتمل أنه أراد إن شئت لم أحدث به تحديثا شائما بحيث يشتهر في الناس، بل لا أحدث به إلا نادرا.

وأخرج البخاري عن سليمان عن أبي وائل قال: قال أبو موسى لعبد الله ابن مسعود: (إذا لم يجد الماء لا يصلي؟) قال عبد الله: لو رخصت لهم في هذا كان إذا وجد أهدم البرد، قال: هكذا - يعني تيمم وصلى - قال: قلت: فأين قول عمار لعمر؟ قال: إني لم أر عمر قنع بقول عمار.

وهناك روايات أخرى أخرجه البخاري ومسلم، وفي رواية للبخاري (فقلت لشقيق - أي قال سليمان الأعمش لأبي وائل شقيق بن سلمة - : فإنما كره عبد الله لهذا؟ - أي لأجل أن يتيمم الجنب للبرد - قال: نعم)

وجه الدلالة: أن عمر لم يقبل قول عمار، والظاهر أنه لم يقبله إذ كان ناسيا له، إذ لا يظن بعمار الكذب، ولا بعمر عدم القبول مع الذكر له، ويشهد لذلك قول عمر: يا عمار اتق الله، ثم قوله: لنؤليك ما توليت، ولو كان عمر يريد تكذيبه لمنعه من روايته، ولو كان عمر لم يرتب فيه لقبه، ولما قال له: اتق الله، فظهر أنه كان ناسيا، واحتج بعدم قبوله ابن مسعود حين حاججه أبو موسى، فكان حجة لمن لا يقبل الحديث إذا رده الأصل ولو غير مكذب.

ورد هذا الدليل : —

١ - إنه في غير محل النزاع، فإن عمارا لم يرو ذلك عن عمر، بل عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأجيب بأن عمر وعمارا كانا في حادثة مشتركة، وإذا كان عدم تذكر غير

المروى عنه الحادثة المشتركة بينه وبين الراوى لها يمنع قبول الحكم البنى عليها
للشك فيه حينئذ ، فنسيان المروى عنه أصل روايته له أولى أن يمنع قبول حكمه
من ذلك .

٢ — إن رد عمر لحديث عمار لا يلزم غيره ، وقد قبله أبو موسى ، واحتج
على ابن مسعود به ، وابن مسعود كانت حجته كراهة أن يتمسك بموجب الحديث
المبرودون ، فكان هذا مانعا من قبول الحكم به ، واستفاده لعمل عمر وأنه
رده ، ولم يقبله للشك والريبة ، تقوية للمعارض عنده ، ألا ترى أن أبا موسى
لما احتج عليه بالآية لم يجر جوابا ، ورجع إلى حجته تلك ، كما جاء في رواية
البخارى : (فقال له أبو موسى : لو أن رجلا أجنب فلم يجد الماء شهرا أما كان
يقيم ويصلى ؟ فكيف تصنعون بهذه الآية في سورة المائدة) فلم تجدوا ماء
فتيمموا صعيدا طيبا) ، فقال عبد الله : لو رخص لهم في هذا لأوشكوا إذا برد
عليهم الماء أن يتيمموا الصعيد . قالت : وإنما كرهتم هذا لذا ؟ قال : نعم) .

وقد علمت أن القائل (قلت) هو الأعمش ، والقائل (نعم) هو شقيق .
وفي رواية أخرى للبخارى أيضا (فقال له أبو موسى : أرايت يا أبا عبد الرحمن
إذا أجنب الرجل فلم يجد ماء كيف يصنع ؟ فقال عبد الله : لا يصلى حتى يجد الماء .
فقال أبو موسى : فكيف تصنع بقول عمار حين قال له النبي صلى الله عليه وسلم :
كان يكفيك ؟ قال : ألم تر عمر لم يقنع بذلك ، فقال أبو موسى : فدعنا من قول
عمار . كيف تصنع بهذه الآية ؟ فادرى عبد الله ما يقول ، فقال : إنا لو رخصنا لهم
في هذا لأوشك إذا برد على أحدهم الماء أن يدعه ويتيمم . فقلت لشقيق : فإنما
كره عبد الله لهذا ؟ قال : نعم) .

ولعل المعارض كان موجودا عند عمر كذلك ، فليس رده للشك والريبة
في حديث عمار ، وإنما لوجود المعارض عنده ، فوقعت الريبة في كونه صدق

عماراً ، أو وهمه ، ولا يلزم من هذا أن لا يقبل بمجرد سكوت الأصل ، وعلى هذا فيكون قوله : (اتق الله) ليس لعدم تثبته أو اشتباه الأمر عليه ، بل لما يترتب على ذلك من احتجاج أهل الهوى به في غير محل الحكم كاليرودين مثلاً ، ولذلك حمّله مسئولية روايته وقال له (نوليك ما توليت) والله أعلم .

ومن أجل هذا قال الشافعي : لا تحدث عن حى ، فإن الحى لا يؤمن عليه فلنسيان ، قاله لابن عبد الحكم حين روى عن الشافعي حكاية فأنكرها ، ثم ذكرها . نقله العراقي عن البيهقي في المدخل بإسناده إليه .. ١٥

حكم رواية من جهله بعض الحفاظ من رواية الصحيحين أو بدعوه

جمع العراقي المجاهيل من الرواة الذين خرج لهم البخارى أو مسلم ولم يرو عنهم إلا راو واحد في جزء مفرد (١) .

قال شيخ الإسلام : فأما جهالة الحال فندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح ، لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة ، فمن زعم أن أحداً منهم مجهول ، فسكانه نازع المصنف في دعواه أنه معروف ، ولا شك أن المدعى لمعرفته مقدم على من يدعى عدم معرفته ، لما مع المثبت من زيادة العلم ، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً كما سنبينه .

قال السيوطى : قال شيخ الإسلام :

أما جويرية فالأرجح أنه جارية عم الأحنف ، صرح بذلك ابن أبي شيبة في مصنفه ، وجارية بن قدامة صحابي شهير ، روى عنه الأحنف بن قيس والحسن البصرى .

(١) وقد تقدم لك أمثلة ذلك ص ١٣١ .

وأما زيد بن رباح فقال فيه أبو حاتم : ما أرى بحديثه بأسا ، وقال الدارقطني وغيره : ثقة ، وقال ابن عبد البر : ثقة مأمون ، وذكره ابن حبان في الثقات .

فانتفت عنه الجهالة بتوثيق هؤلاء .

وأما الوليد فوثقه أيضا الدارقطني وابن حبان .

وأما جابر فوثقه ابن حبان ، وأخرج له ابن خزيمة في صحيحه ، وقال : إنه ممن يحتج به .

وأما خباب فذكره جماعة في الصحابة .

قال السيوطي : جهل جماعة من الحفاظ قوما من الرواة ، لعدم علمهم بهم وهم معروفون بالعدالة عند غيرهم ، وأنا أسرد ما في الصحيحين من ذلك .

١ — أحمد بن عاصم البلخي جهله أبو حاتم ، لأنه لم يخبر بحاله ، ووثقه ابن حبان ، وقال : روى عنه أهل بلده ، وقال ابن حجر : معروف بالزهد والعبادة . روى عنه البخاري حديثا واحدا في كتاب الرقاق ، وهو في رواية المستملى وحده .

٢ — إبراهيم بن عبد الرحمن المخزومي جهله ابن القطان ، وعرفه غيره ، فوثقه ابن حبان ، وروى عنه جماعة . قال ابن حجر : وله في الصحيح حديث واحد في كتاب الأطعمة في دعائه ﷺ في تمر جابر بالبركة حتى أوفى دينه ، وهو حديث مشهور ، له طرق كثيرة عن جابر ، وروى له النسائي وابن ماجه .

٣ — أسامة بن حفص المدني جهله الساجي وأبو القاسم اللالكائي ، قال الذهبي : ليس بمجهول ، روى عنه أربعة ، وقال ابن حجر : له في الصحيح حديث واحد في الذبائح بمتابعة أبي خالد الأحمر والطفالوي .

٤ — أسباط أبو اليسع جهله أبو حاتم ، وعرفه البخاري ، وقال ابن حجر : روى عنه البخاري حديثا واحدا في البيوع من روايته عن هشام الدستوائي مقرونا .

٥ — بيّان بن عمرو جهله أبو حاتم، ووثقه ابن المديني، وابن عدى، وروى عنه البخارى وأبو زرعة وعبيد الله بن واصل، قال ابن حجر بعد ما ذكر ذلك : ووثقه من ذكرنا .

٦ — الحسين بن الحسن بن يسار جهله أبو حاتم، ووثقه أحمد وغيره ، قال ابن حجر : احتج به مسلم والنسائي وروى له البخارى حديثا واحدا فى الاستسقاء توبع عليه .

٧ — الحكم بن عبد الله البصرى جهله أبو حاتم، ووثقه الذهلى، وروى عنه أربعة ثقات ، قال ابن حجر : ومع ذلك فليس له فى البخارى سوى حديث واحد فى الزكاة فى نزول قوله تعالى : (والذين يلزمون المطوعين من المؤمنين) الآية .

٨ — عباس بن الحسين القنطرى جهله أبو حاتم، ووثقه أحمد وابنه، وروى عنه البخارى والحسن بن على الميمرى وموسى بن هارون الحمال وغيرهم . قال ابن حجر : وله فى الصحيح حديثان ، قرنه فى أحدهما ، وتوبع فى الآخر .

٩ — محمد بن الحكم المروزى جهله أبو حاتم، ووثقه ابن حبان، وروى عنه البخارى ، قال ابن حجر : روى عنه فى صحيحه فى موضعين .

أما من بدّعه :

قال ابن حجر : وأما البدعة ، فالوصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق ، فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقا عليه من قواعد جميع الأئمة ، كما فى غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية فى على ، أو غيره والإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة ، أو غيره ذلك ، وليس فى الصحيح من حديث هؤلاء شيء ألبتة . والمفسق بها كبدع الخوارج والروافض الذين لا يفلون ذلك الغلو ، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفة لأصول السنة خلافا ظاهرا ، لكنه مستند إلى تأويل ظاهر سائح ، فقد اختلف أهل السنة فى قبول

حديث من هذا سبيله، إذا كان معروفا بالتحرز من الكذب، مشهورا بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفا بالديانة والعبادة، فقليل يقبل مطلقا، وقيل يرد مطلقا، والثالث التفصيل بين أن يكون داعية لبدعته أو غير داعية، فيقبل غير الداعية، ويرد حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه طوائف من الأئمة، وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه، لكن في دعوى ذلك نظر.

ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل، فبعضهم أطلق ذلك، وبعضهم زاده تفصيلا فقال: إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد ببدعته ويزينها ويحسنها ظاهرا فلا تقبل، وإن لم تشتمل فتقبل، وطرده بعضهم هذا التفصيل يعينه في عكسه. في حق الداعية، فقال: إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل، وإلا فلا.

وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أم لم يكن على مالا تعلق له ببدعته أصلا، هل ترد مطلقا؟ أو تقبل مطلقا؟ مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه، فقال: إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه هو إجمادا لبدعته وإطفاء لناره، وإن لم يوافقه أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما وصفناه من صدقه، وتحزره عن الكذب، واشتهاره بالدين، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته، فينبغي أن نقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث، ونشر تلك السنة على مصلحة إهانتته، وإطفاء بدعته.

قال: واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبيه لذلك، وعدم الاعتداد إلا بحق، وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا فضعفوا لذلك، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط والله الموفق.

وأبعد من ذلك كله عن الاعتبار تضعيف من ضعف بعض الرواة بأمر يكون.

الجل فيه على غيره ، أوللتحامل بين الأقران ، وأشد من ذلك تضعيف من ضعف من هو أوثق منه ، أو أعلى قدرا ، أو أعرف بالحديث ، فكل هذا لا يعتبر به .

ثم سرد أسماء من طعن فيه من رجال البخارى والجواب عنه .

قال السيوطى : أردت أن أسرد هنا من رمى ببدعة ممن أخرج لهم البخارى . ومسلم أو أحدهما وم :

(١) من رمى بالإرجاء ، وهو تأخير القول فى الحكم على مرتكب الكبائر بالنار : -

إبراهيم بن طهمان ، أيوب بن عائذ الطائى ، ذر بن عبد الله المرهبي ، شبابة بن سوار ، عبد الحميد بن عبد الرحمن أبو يحيى الحمانى ، عبد الحميد بن عبد العزيز بن أبى رواد ، عثمان بن غياث البصرى ، عمر بن ذر ، عمر بن مرة ، محمد بن حازم ، أبو معاوية الضرير ، ورقاء بن عمر الشكرى ، يحيى بن صالح الوحاظى ، يونس بن بكير .

(٢) من رمى بالنصب ، وهو بغض على رضى الله عنه ، وتقديم غيره عليه .

إسحاق بن سويد العدوى ، بهز بن أسد ، حرب بن عثمان ، حصين بن نمير الواسطى ، خالد بن سلمة القافاء ، عبد الله بن سالم الأشعرى ، قيس بن أبى حازم .

(٣) من رمى بالتشيع وهو تقديم على على الصحابة : -

إسماعيل بن أبان ، إسماعيل بن زكريا الخلقانى ، جرير بن عبد الحميد . أبان ابن ثعلب السكونى ، خالد بن مخلد القطوانى ، سعيد بن فيروز ، أبو البخترى سعيد بن عمرو بن أشوع . سعيد بن عفير . عباد بن العوام . عباد بن يعقوب عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبى ليلى . عبد الرزاق بن همام عبد الملك بن أعين . عبيد الله بن موسى العيسى . عدى بن ثابت الأنصارى

على بن الجعد ، على بن هاشم بن البريد ، الفضل بن دكين ، فضيل بن مرزوق الكوفي ، قطرب بن خليفة ، محمد بن جحادة الكوفي البريد ، محمد بن فضيل بن غزوان ، مالك بن إسماعيل أبو غسان ، يحيى بن الخراز .

(٤) من رمى بالقدر ، وهو زعم أن الشر من خلق العبد : -

ثور بن زيد المدني ، ثور بن يزيد الحمصي ، حسان بن عطية الحاربي .
الحسن بن ذكوان ، داود بن الحصين ، زكريا بن إسحاق ، سالم بن عجلان .
سلام بن مسكين ، سيف بن سليمان المكي ، شبل بن عباد ، شريك بن أبي نمر .
صالح بن كيسان ، عبد الله بن عمرو ، أبو معمر عبد الله بن أبي ليبيد ، عبد الله .
ابن أبي نجيح ، عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، عبد الرحمن بن إسحاق المدني ، عبد الوارث .
بن سميد الثوري ، عطاء بن أبي ميمونة ، العلاء بن الحارث ، عمرو بن أبي زائدة ، عمران بن مسلم القصير ، عمير بن هاني ، عوف الأعرابي ، كمس بن المنهال ، محمد بن سواء البصري ، هارون بن موسى الأعور البجلي ، هشام الدستوائي ، وهب بن منبه ، يحيى بن حمزة الحضرمي .

(٥) من كان من الحرورية ، وهم الخوارج الذين أنكروا على التحكيم وتبرءوا منه ومن عثمان وذويه وقتلوه : -

عكرمة مولى ابن عباس ، الوليد بن كثير :

(٦) من رمى برأى أبي جهنم ، وهو نفى صفات الله تعالى : والقول .

بخلق القرآن : -

بشر بن السري .

(٧) من رمى بالوقف : وهو من وقف ، فلم يقل القرآن مخلوق

أو غير مخلوق : -

على بن هشام .

(٨) القَمَدِيَّة الذين يرون الخروج على الأئمة ولا يباشرون ذلك : —
عمران بن حطان .

فهؤلاء المبتدعة ممن أخرج لهم الشيخان أو أحدهما .

معرفة الثقات والضعفاء

قال ابن الصلاح : هذا من أجل نوع وأفضحه ، فإنه المرقاة إلى معرفة
صحة الحديث وسقمه ، ولأهل المعرفة بالحديث فيه تصانيف كثيرة : —
منها ما أفرد في الضعفاء ، ككتاب الضعفاء للبخاري ، والضعفاء للنسائي
والضعفاء للعقيلي ، وغيرها كما سيأتي .

ومنها في الثقات فحسب ، ككتاب الثقات لأبي حاتم بن حبان
قال السخاوي : وهو أحفلها ، لكنه يدرج فيهم من زالت جهالة عينه
بل ومن لم يرو عنه إلا واحد ولم يظهر فيه جرح ، وذلك غير كاف في التوثيق
عند الجمهور ، وربما يذكر فيهم من أدخله في الضعفاء ، إما سهواً أو غير ذلك .

ونحوه تخريج الحاكم في مستدركه لجماعة ، وحكمه على الأسانيد الذين
هم فيها بالصحة ، مع ذكره إياهم في كتابه في الضعفاء ، وقطعه بترك الرواية
عنهم ، والمنع من الاحتجاج بهم ، لأنه ثبت عنده جرحهم ، وللعجمي ، وابن
شاهين ، وأبي العرب التميمي ، ومن المتأخرين ابن الشمس محمد بن أبيك السروجي
لكنه لم يكمل — وجد منه الأحمدون فقط في مجلد —

وأفرد شيخنا الثقات ممن ليس في (التهذيب) ، وما كمل أيضاً .
وللذهبي (معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد)

قال : ومن مظان الثقات التصانيف في الصحيح بعد الشيخين ، وكذا

من خرج على كتابيهما ، فإنه يستفاد منها الكثير ^(١) .

وربما يستفاد مما يوجد في بعض الأسانيد توثيق بعض الرواة ، كأن يقول الراوى المعتمد : حدثني فلان وكان ثقة - يعنى وما أشبهه - أشار إلى ذلك ابن دقيق العيد . ١٥ .

ومنها ما جمع فيه بين الثقات والضعفاء ، كتاريخ البخارى ، وتاريخ ابن أبي خيثمة - وما أغزرفوائده - وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازى . قال السيوطى : وطبقات ابن سعد ، وتمييز النسائى وغيرها .

معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات

قال ابن الصلاح : هذا فن عزيز مهم لم أعلم أحدا أفرد به بالتصنيف ، واعتنى به مع كونه حقيقة بذلك جدا ، قال العراقى : وبسبب ذلك أفرد به بالتصنيف من المتأخرين الحافظ صلاح الدين العلائى ، وقال السيوطى : قد ألف فيه الحازمى تأليفاً لطيفاً ، قال السخاوى : وللبرهان الحلبي (الاحتياط بمن روى بالاختلاط) . قال ابن الصلاح : وهم منقسمون : فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه ، ومنهم من خلط لذهاب بصره ، أولغير ذلك ، قال السيوطى : كتلف كتبه ، والاعتماد على حفظه ، قال السخاوى : وحقيقة الاختلاط فساد العقل ، وعدم انتظام الأقوال والأفعال إما بخرف ، أو ضرر ، أو مرض ، أو عرض من موت ابن أو سرقة مال : كالمسعودى ، أو ذهاب كتب كآبن لهيعة ، أو احتراقها كآبن الملقن . قال ابن الصلاح : والحكم فيهم أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل

(١) قال السيوطى : قال في (الاقتراح) تعرف ثقة الراوى بالتنصيص عليه من رواته ، أو ذكره في تاريخ الثقات ، أو تخريج أحد الشيخين له في الصحيح ، وإن تكلم في بعض من خرج له فلا يلتفت إليه ، أو تخريج من اشترط الصحة له ، أو من خرج على كتب الشيخين .. ١٥

الاختلاط ، ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط ، أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده ؟ قال السيوطي : ويعرف ذلك باعتبار الرواة عنهم .

فمنهم عطاء بن السائب ، اختلط في آخر عمره ، فاحتج أهل العلم برواية الأكا بر عنه ، مثل سفيان الثوري وشعبة ، لأن سماعهم منه كان في الصحة ، وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه آخرًا .

قال يحيى بن معين : جميع من روى عن عطاء سمع منه في الاختلاط غيرها ..

قال السيوطي : وزاد يحيى بن سعيد القطان والنسائي وأبو داود والطحاوي :

حماد بن زيد .

وقال العراقي : واستثنى الجمهور أيضا رواية حماد بن سلمة عنه ، وقال العقيلي : إنما سمع منه في الاختلاط ، وكذا سائر أهل البصرة ، لأنه إنما قدم عليهم في آخر عمره ، وحقق ابن المواق أنه قدم إلى البصرة مرتين ، فمن سمع في الأولى صح حديثه ، واستثنى أبو داود أيضا هشاما الدستوائي ، وقال العراقي : وينبغي استثناء ابن عيينة أيضا ، لقوله : سمعت عطاء قديما ، ثم قدم علينا قدمة قسمته يحدث ببعض ما كنت سمعت فخلط فيه فاتقيته واعتزلته . اهـ .

قال يحيى بن سعيد القطان : إلا حديثين سمعتهما منه شعبة بأخرة عن زاذان فلا يحتج بهما . ومن سمع منه بعد الاختلاط جرير بن عبد الحميد ، وخالد الواسطي ، وابن علية ، وعلي بن عاصم ، ومحمد بن فضيل بن غزوان ، وهشيم ، وقد روى له البخاري في صحيحه حديثا من رواية هشيم عنه إلا أنه قرنه بأبي بشر جعفر بن إياس ، وليس له عنده غيره ، ومن سمع منه في الحالتين أبو عوانة .

وذكروا جماعة على هذه الوتيرة فليرجع إلى مقدمة ابن الصلاح والتدريب

وفتح المفيث من أراد المزيد من ذلك (١).

قال ابن الصلاح: واعلم أن من كان من هذا القبيل محتجا بروايته في الصحيحين أو أحدهما فإننا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز، وكان مأخوذا عنه قبل الاختلاط.

المدلسون

علمت أن التدليس تارة يكون في الإسناد، وتارة يكون في الشيوخ، وعلمت معناها في قسم مصطلح الحديث، وعلمت حكم التدليس هناك، وبهنا هنا أن تذكر لك مراتب المدلسين وأسماءهم -

قال شيخ الإسلام ابن حجر: هم على خمس مراتب: -

الأولى: (من لم يوصف بالتدليس إلا نادرا، وعدتهم ثلاثة وثلاثون نفسا)

١ - الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن إسحاق الأصبهاني صاحب (حلية الأولياء)، كانت له إجازة من أناس أدر كههم ولم يلقيهم، فكان يروى عنهم بصيغة (أخبرنا)، ولا يبين كونها إجازة، ولكنه إذا حدث عن سمع منه يقول: (حدثنا) سواء كان ذلك قراءة أو سماعا، وهو اصطلاح له.

٢ - أبو يحيى أحمد بن محمد بن إبراهيم بن حازم السمرقندي الكرابيسي.

(١) قال النووي: منهم أبو إسحاق السبيعي، ويقال سماع ابن عيينة منه بعد اختلاطه، ومنهم سعيد الجريري، وابن أبي عروبة، وعبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود المسعودي، وربيعة الرأي شيخ مالك، وصالح مولى التوأمة، وحسين بن عبد الرحمن الكوفي، وعبد الوهاب الثقفي، وسفيان بن عيينة - قبل موته بسنتين، وعبد الرزاق - عمي في آخر عمره - فكان يلقي قيتلن، وعارم، وأبو قلابة الرقاشي، وأبو أحمد الفطريفي، وأبو طاهر - ففيد الإمام ابن خزيمة وأبو بكر القطيعي راوي مسند أحمد .. اهـ

قال الإدريسي: أكثر عن محمد بن نصر فاتهم في ذلك - يعني أنه دلس عنه الإجازة -

٣ - القاضي أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة الدمشقي ، أكثر عن أبيه

عن جده ، فقال أبو حاتم الرازي : سمعته يقول : لم أسمع من أبي شيئا .

٤ - إسحاق بن راشد الجزري كان يطلق (حدثنا) في الوجداء ، فإنه حدث

عن الزهري ، فقيل له : أين لقيته ؟ قال : مررت ببيت المقدس فوجدت كتابا

له ، حكاه الحاكم عن الإسماعيلي ، قال ابن حجر : وهو بالكذب أشبه .

٥ - أيوب بن أبي تميمة السختياني أحد الأئمة ، متفق على الاحتجاج به

رأى أنسا ولم يسمع منه ، فحدث عنه بعدة أحاديث بالنعنة ، أخرجها عنه

الدارقطني والحاكم .

٦ - أيوب بن النجار اليمامي صح أنه قال : لم أسمع من يحيى بن أبي كثير

إلا حديثا واحدا ، وقد روى عنه أكثر من حديث .

٧ - جرير بن حازم الأزدي أحد الثقات ، وصفه بالتدليس يحيى الحاني

في أحاديثه عن أبي حازم عن سهل بن سعد في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم .

٨ - الحسين بن واقد الروزي أحد الثقات من أتباع التابعين ، وصفه

الدارقطني ، وأبو يعلى الخليلي بالتدليس .

٩ - حفص بن غياث الكوفي القاضي أحد الثقات من أتباع التابعين ، وصفه

أحمد بن حنبل والدارقطني بالتدليس .

١٠ - خالد بن مهران الخذاء أحد الأثبات المشهورين ، روى عن عراك

ابن مالك حديثا سمعه من خالد بن أبي الصلت عنه في استقبال القبلة في البول .

١١ - زيد بن أسلم العمري مولاهم ، فإنه روى حديثا عن ابن عمر ، فسل

عن سماعه ، فقال : أما أني فكلمني وكلمته ، وفي هذا الجواب إشعار بأنه

لم يسمع هذا بخصوصه منه ، مع أنه مكثر عنه ، فيكون قد دلسه .

١٢ — سلمة بن تمام الشقري من أتباع التابعين، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، ذكر ابن أبي حاتم ما يدل على تدليس، وقال العلاءي : كأنه مدلس .
١٣ — شبك الضبى صاحب إبراهيم النخعي، من أهل الكوفة، وصفه الدارقطني والحاكم بالتدليس .

١٤ — طاووس بن كيسان اليماني التابعي المشهور، ذكره الكرايسي في المدلسين، روى عن عائشة ولم يسمع منها، كما قال ابن معين وأبو داود .
١٥ — أبو قلابه عبد الله بن زيد الجرهمي التابعي، وصفه بالتدليس الذهبي والعلاءي
١٦ — عبد الله بن عطاء الطائفي نزيل مكة من صفار التابعين ، قصته في التدليس مشهورة .

١٧ — عبد الله بن وهب المصري الفقيه المشهور ، وصفه بالتدليس محمد ابن سعد في (الطبقات) .

١٨ — أبو شهاب عبد ربه بن نافع الحنظلي نزيل المدائن ، وثقه ابن معين، وأثبتته النسائي ، وأشار الخطيب (في مقدمة تاريخه) إلى أنه دلس حديثا .

١٩ — الدارقطني علي بن عمر بن مهدي الحافظ المشهور ، قال أبو الفضل ابن طاهر: كان له مذهب خفي في التدليس، يقول : (قرى، على أبي القاسم البغوي حدثكم فلان) فيوهم أنه سمع منه، لكن لا يقول : وأنا أسمع .

٢٠ — عمرو بن دينار المكي الثقة المشهور التابعي، أشار الحاكم إلى أنه كان يدلس

٢١ — الفضل بن دكين بن زهير أبو نعيم الكوفي من كبار شيوخ البخاري،

وصفه أحمد بن صالح المصري بالتدليس .

٢٢ — مالك بن أنس الإمام المشهور، كان يروى عن ثور بن زيد حديث

عكرمة عن ابن عباس، وكان يحذف عكرمة، وكذا كان يسقط عاصم بن عبد الله من إسناد آخر .

فإنه يلزم من جمل التسوية تدليساً أن تذكره فيهم ، وأنكر ابن عبد البر أن يكون ذلك تدليساً ، لأن التدليس أن يجتمع الشيخ الذي في الإسناد بشيخ شيخه الذي حذف الواسطة بينه وبينه ، وإذا لم يجتمع ثور بن عباس فحذف عكرمة لا يكون تدليساً ، بل هو من باب المنقطع (١) .

٢٣ — محمد بن إسماعيل البخاري الإمام ، وصفه ابن منده بالتدليس كما تقدم في باب (التعليق) ولم يوافق أحد على ذلك (٢) .

٢٤ — محمد بن عمران بن موسى الرزباني الكاتب الإخباري كان يطلق التحديث والإخبار في الإجازة ولا يبين ذلك .

٢٥ — محمد بن يزيد بن خنيس العابد ، قال ابن حبان : يعتبر حديثه إذا بين السماع في روايته .

٢٦ — محمد بن يوسف بن سدي الحافظ الأندلسي نزيل مكة في المائة السابعة ، كان يدلس الإجازة .

٢٧ — مخزومة بن بكير بن عبد الله بن الأشج سمع من أبيه قليلاً ، وقيل : لم يدركه ، وقيل : لم يسمع منه ، وحدث عنه بالكثير ، وقال أبو داود : لم يسمع منه إلا حديث الوتر ، ووصفه الساجي بالتدليس .

٢٨ — مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري صاحب الصحيح قال ابن منده : إنه كان يقول فيما لم يسمعه من مشايخه : (قال لنا فلان) وهو تدليس ، قال ابن حجر : ورد ذلك شيخنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين ، وهو كما قال .

٢٩ — موسى بن عقبة المدني تابعي صغير ثقة متفق عليه ، وصفه الدارقطني بالتدليس ، أشار إلى ذلك الإسماعيلي .

(١) راجع ص ١٧٥ من قسم المصطلح .

(٢) راجع ص ١٤٤ من قسم مصطلح الحديث .

٣٠ - هشام بن عروة بن الزبير بن العوام ، تابعى صغير مشهور ، ذكره بالتدليس أبو الحسن بن القطان ، وأنكره الذهبي .

٣١ - لاحق بن حميد أبو مجاز البصرى التابعى المشهور صاحب أنس ، أشار ابن أبى خيثمة عن ابن معين إلى أنه كان يدلس ، وجزم بذلك الدارقطنى .

٣٢ - يحيى بن سعيد بن قهد (بالقاف) بن قيس الأنصارى المدنى تابعى صغير ، وصفه بالتدليس على بن المدنى ، وكذا وصفه به الدارقطنى .

٣٣ - يزيد بن هارون الواسطى أحد الأعلام من أتباع التابعين ، قال : ما دلت قط إلا فى حديث واحد (فيما يورك فيه) .

المرتبة الثانية : من احتمل الأئمة تدليسه ، وأخرجوا له فى الصحيح لإمامته وقلة تدليسه فى جنب ما روى كالثورى ، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة وعدتهم ثلاثة وثلاثون نفساً :

١ - إبراهيم بن سليمان الأفسطى الدمشقى ، قال أبو حاتم : لا بأس به ، وأشار البخارى إلى أنه كان يدلس .

٢ - إبراهيم بن يزيد النخعى المشهور فى التابعين من أهل الكوفة ، فإنه لم يلق أحداً من الصحابة إلا عائشة رضى الله عنها ، ولم يسمع منها . وذكر الحاكم أنه كان يدلس .

٣ - إسماعيل بن أبى خالد الكوفى الثقة المشهور ، كان من صفار التابعين ، ووصفه النسائى بالتدليس .

٤ - أشعث بن عبد الملك الحمرانى بصرى دلس عن الحسن ثلاثة أحاديث

١ - حديث الذى يركع دون الصف . ٢ - وحديث عدة الحائض .

٣ - وحديث على فى الخلاص .

٥ — بشير بن المهاجر الغنوي كوفي من صفار التابعين ، وقال ابن حبان في (الثقات) كان يدلّس .

٦ — جبير بن نفير الحضرمي من ثقات التابعين من أهل الشام .

قال الذهبي في (طبقات الحفاظ) : ربما داس عن كبار الصحابة .

٧ — الحسن بن أبي الحسن البصري الإمام المشهور من سادات التابعين ، وصفه بتدليس الإسناد النسائي وغيره .

٨ — الحسن بن التميمي أبو علي المذهب ، راوى مسند أحمد عن القطيعي . قال الخطيب : روى عن القطيعي حديثاً لم يسمعه منه ، قال الذهبي : لعله استجاز روايته بالإجازة والوجادة .

٩ — الحسن بن مسعود أبو علي الدمشقي ابن الوربر ، محدث مكثّر مذکور بالحفظ . وصفه ابن عساكر بالتدليس .

١٠ — الحكم بن عتيبة (مصنفراً) تابعي صغير من فقهاء الكوفة مشهور . وصفه النسائي بالتدليس ، وحكاه السلي عن الدارقطني .

١١ — حماد بن أسامة ، أبو أسامة الكوفي من الحفاظ من أتباع التابعين مشهور بكنيته ، متفق على الاحتجاج به ، وقال ابن سعد : كان كثير الحديث ويدلس ويبين تدليسه ، وقال أحمد : كان صحيح الكتاب ، ضابطاً لحديثه وقال أيضاً : كان ثبّتاً ما كان أثبتّه ، لا يكاد يخطئ .

١٢ — حماد بن أبي سليمان الكوفي الفقيه المشهور ، ذكر الشافعي أن شعبة حدث بحديث عن حماد عن إبراهيم قال : فقلت لحما : سمعته من إبراهيم؟ قال : لا ، أخبرني به مغيرة بن مقسم عنه .

١٣ — خالد بن معدان الشامي ثقة المشهور ، قال الذهبي : كان يرسل ويدلس .

١٤ - زكريا بن أبي زائدة الكوفي من أتباع التابعين، أكثر عن الشعبي، قال أبو حاتم: كان يدلّس عن الشعبي وابن جريج، ووصفه الدارقطني بالتدليس .
١٥ - سالم بن أبي الجعد الكوفي ثقة مشهور من التابعين، ذكره الذهبي في (الميزان) بالتدليس .

١٦ - سعيد بن عبد العزيز الدمشقي ثقة من كبار الشاميين، من طبقة الأوزاعي، روى عن زيادة بن أبي سودة، فقال أبو الحسن بن القطان: لا ندرى سمعه منه أو دلّسه عنه ؟

١٧ - سعيد بن أبي عروبة البصري، رأى أنسا رضي الله عنه، وأكثر عن قتادة، وهو ممن اختلط، ووصفه النسائي وغيره بالتدليس .

١٨ - سفيان بن سعيد الثوري الإمام المشهور الفقيه العابد الحافظ الكبير، ووصفه النسائي بالتدليس، وقال البخاري: ما أقل تدليسه .

١٩ - سفيان بن عيينة الهلالي الكوفي، ثم المكي الإمام المشهور، كان يدلّس، لكن لا يدلّس إلا عن ثقة، ووصفه النسائي وغيره بالتدليس .

٢٠ - سليمان بن داود الطيالسي أبو داود الحافظ المشهور بكنتيته من الثقات الكثيرين . قال يزيد بن زريع سألت عن حديثين اشعبة، فقال: لم أسمعهما منه، قال: ثم حدث بهما عن شعبة، قال الذهبي: دلّسهما عنه، فكان ماذا؟ قال ابن حجر: ويحتمل أن يكون تذكرهما، وإن كان دلّسهما، نظر، فإن ذكر صيغة محتملة فهو تدليس الإسناد، وإن ذكر صيغة صريحة فهو تدليس الإجازة .
٢١ - سليمان بن طرخان التيمي تابعي مشهور، من صفار تابعي أهل البصرة، ووصفه النسائي وغيره بالتدليس .

٢٢ - سليمان بن مهران الأعمش محدث الكوفة وقارئها، وكان يدلّس، ووصفه بالتدليس الكرايسي والنسائي والدارقطني وغيرهم .

٢٣ — شريك بن عبد الله النخعي القاضى المشهور ، كان من الأثبات فلما ولى القضاء تغير حفظه ، كان يتبرأ من التدليس ، ولكن نسبته عبد الحق فى الأحكام إلى التدليس ، وسبقه إلى وصفه به الدارقطنى .

٢٤ — شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، اختلفوا فى سماعه من جده ، فجزم بأنه سمع منه ابن المدينى ، والبخارى والدارقطنى وأحمد ابن سعيد الدارمى ، وأبو بكر بن زياد النيسابورى ، وقال أحمد بن حنبل : أراه سمع منه ، وجزم بأنه لم يسمع منه ابن معين وقال : إنه وجد كتاب عبد الله ابن عمرو فحدث منه ، وقال ابن حبان : من قال : إنه سمع من جده - فليس ذاك بصحيح . قال ابن حجر : وقد صرح بسماعه من جده فى أحاديث قليلة قال فيها : إنه سمع من جده ، فإن كان رواية الجميع عنه صحيحة وجدت صورة التدليس .

٢٥ عبد الرزاق بن همام الصنعائى الحافظ المشهور ، متفق على تخريج حديثه ، قد نسبته بعضهم إلى التدليس ، وقد جاء عنه التبرى منه .

٢٦ — عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاص بن هشام الخزومى تابعى مشهور وصفه بالتدليس الذهبى فى أرجوزته ، والعلائى فى المراسيل

٢٧ — عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمى تابعى صغير مشهور مختلف فيه ، والأكثر أنه صدوق فى نفسه ، وحديثه عن غير أبيه عن جده قوى .

قال : أبو زرعة روى عنه الثقات ، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده ، وقالوا : إنما سمع أحاديث بسيرة ، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها ، وعامة المناكير فى حديثه من رواية الضعفاء عنه ، وهوثقة فى نفسه إنما تسلكم فيه بسبب كتاب كان عنده .

قال ابن حجر بعد ما روى عدة روايات في هذا المعنى : فعلى مقتضى قول هؤلاء يكون تدليساً ، لأنه ثبت سماعه من أبيه ، وقد حدث عنه بشيء كثير مما لم يسمعه منه . مما أخذه عن الصحيفة - بصيغة عن ، وهذا أحد صور التدليس والله أعلم ٢٨ — محمد بن حازم الكوفي أبو معاوية الضرير مشهور بكفئته ، معروف

بسمعة الحفظ ، أثبت أصحاب الأعمش فيه ، ووصفه الدارقطني بالتدليس ٢٩ — محمد بن حماد الطهراني الراوى عن عبد الرزاق ، أشار أبو محمد ابن حزم إلى أنه دلس حديثاً .

٣٠ — يحيى بن أبي كثير البجلي من صفار التابسين حافظ مشهور ، وصفه النسائي بالتدليس .

٣١ — يونس بن عبيد البصري من حفاظ البصرة ثقة مشهور ، وصفه النسائي بالتدليس ، وكذا ذكره السلي عن الدارقطني .

٣٢ — يونس بن عبد الأعلى الصدفي المصري ، روى عن الشافعي حديث أنس الذي أخرجه ابن ماجه عن محمد بن خالد الجندی ، وأشار الذهبي إلى أن يونس سواه .

٣٣ — يونس بن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي حافظ مشهور ، كوفي يقال : إنه روى عن الشعبي حديثاً ، وهو حديثه عن علي رضي الله عنه (أبو بكر وعمر سيد كهول أهل الجنة) فأسقط الحارث .

المرتبة الثالثة من أكثر من التدليس ، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ، ومنهم من ردد حديثهم مطلقاً ، ومنهم من قبلهم ، وعدتهم خمسون نفساً :

١ — أحمد بن عبد الجبار العطاردى الكوفي محدث مشهور ، قال ابن عدى : لا أعلم له خبراً منكراً ، وإنما نسبوه إلى أنه لم يسمع من كثير ممن حدث عنهم .

٢ — إسماعيل بن عياش أبو عتبة المنسي ، عالم أهل الشام في عصره

- أشار ابن معين ثم ابن حبان في (الثقات) إلى أنه كان يدلّس.
- ٣ - حبيب بن أبي ثابت الكوفي تابعي مشهور ، يكثّر التدليس .
- ٤ - الحسين بن ذكوان ، أشار ابن صاعد إلى أنه كان مدلسا .
- ٥ - حميد الطويل صاحب أنس ، كثير التدليس عنه .
- ٦ - شعيب بن أيوب الصريفي من شيوخ أبي داود ، وصفه بالتدليس ابن حبان والدارقطني .
- ٧ - شعيب بن عبد الله ، أسقط ثلاثة دلسهم في حديث .
- ٨ - صفوان بن صالح بن دينار الدمشقي أبو عبد الملك المؤذن ، نسب إلى التسوية .
- ٩ - طلحة بن نافع الواسطي أبو سفيان الراوي عن جابر ، معروف بالتدليس
- ١٠ - عبد الله مروان أبو الشيخ الحراني ، قال ابن حبان (في الثقات) يعتبر حديثه إذا بين السماع في خبره .
- ١١ - عبد الله بن أبي نجيع المكي المفسر ، أكثر عن مجاهد ، كان يدلّس عن مجاهد ، وصفه بذلك النسائي .
- ١٢ - عبد الجليل بن عطية القيسي أبو صالح البصري ، قال ابن حبان : يعتبر حديثه إذا بين السماع .
- ١٣ - عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ، ثقة صرح بالسماع عن أبيه في أربعة أحاديث ، أحدها موقوف ، وحديثه عنه كثير ، ففي السفن خمسة عشر ، وفي المسند زيادة على ذلك سبعة أحاديث معظمها بالمنعنة ، وهذا هو التدليس ، قاله ابن حجر ، وذلك لأنهم اختلفوا في سماعه من أبيه .
- ١٤ - عبد الرحمن بن محمد الحاربي محدث مشهور من طبقة عبد الله بن نمير وصفه العقيلي بالتدليس .

١٥ — عبد العزيز بن عبد الله القرشي البصري أبو وهب الجرعاني ، قال

ابن حبان في (الثقات) : يعتبر حديثه إذا بين السماع .

١٦ — عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد المكي ، صدوق نسب إلى التدليس ،

ومن ذكره فيهم الملائي .

١٧ — عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي فقيه الحجاز ، وصفه

النسائي وغيره بالتدليس ، وقيل : لا يدلّس إلا من مجروح .

١٨ — عبد الملك بن عمير القبطي الكوفي تابعي مشهور من الثقات ، مشهور

بالتدليس ، وصفه الدارقطني وابن حبان وغيرهما .

١٩ — عبد الوهاب بن عطاء الخفاف البصري صدوق من طبقة أبي أسامة ،

قال البخاري : كان يدلّس على ثور الحمصي وأقوام أحاديث مناكير .

٢٠ — عبيدة بن الأسود بن سعيد الهمداني ، أشار ابن حبان في (الثقات)

إلى أنه كان يدلّس .

٢١ — عثمان بن عمر الحنفي عن ابن جريج ، وعنه محمد بن حرب الشامي

قال ابن حبان في (الثقات) : يعتبر حديثه إذا بين السماع .

٢٢ — عكرمة بن عمار اليمامي ، من صفار التابعين ، وصفه أحمد

والدارقطني بالتدليس .

٢٣ — علي بن غراب الكوفي القاضي ، اختلف فيه ، وثقه ابن معين ،

وصفه الدارقطني وغيره بالتدليس .

٢٤ — عمر بن علي بن أحمد بن الليث البخاري الليثي أبو مسلم الحافظ ،

وصفه يحيى بن منده بالتدليس ، وقال شيرويه : كان يحفظ ويدلّس .

٢٥ — عمرو بن عبد الله السبيعي الكوفي ، تابعي ثقة ، مشهور بالتدليس ،

ووصفه النسائي وغيره بذلك .

- ٢٦ — قتادة بن دعامة السدوسي البصري صاحب أنس بن مالك رضى الله عنه،
كان حافظ عصره ، هو مشهور بالتدليس ، ووصفه به النسائي وغيره .
- ٢٧ — مبارك بن فضالة البصري، مشهور بالتدليس ، ووصفه به الدارقطني
وغيره ، وقد أكثر عن الحسن البصري .
- ٢٨ — محمد بن البخاري يروي عن وكيع، وعنه ولداه عمر وإبراهيم، أشار
ابن حبان إلى أنه كان يدلس .
- ٢٩ — محمد بن صدقة الفدكي من أصحاب مالك ، ووصفه ابن حبان
بالتدليس في كتاب (الثقات) وكذلك وصفه الدارقطني .
- ٣٠ — محمد بن عبد الملك الواسطي الكبير أبو إسماعيل ، وصفه ابن حبان
بالتدليس ، وكذا أطلق فيه الذهبي في (تذهيب التهذيب) .
- ٣١ — محمد بن عجلان المدني تابعي صغير مشهور من شيوخ مالك
ووصفه ابن حبان بالتدليس .
- ٣٢ — محمد بن عيسى بن نجيم أبو جعفر بن الطباع ثقة مشهور، قال صاحبه
أبو داود : كان مدلساً ، وكذا وصفه الدارقطني .
- ٣٣ — محمد بن محمد بن سليمان الباغندي الحافظ البغدادي أبو بكر، مشهور
بالتدليس مع الصدوق والأمانة ، قال الإسماعيلي : لا أتهمه ولكنه يدلس .
- ٣٤ — محمد بن مسلم بن تدرس المسكي أبو الزبير من التابعين ، مشهور
بالتدليس ، وقد وصفه النسائي وغيره بالتدليس .
- ٣٥ — محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري الفقيه المدني ، نزيل
السام، مشهور بالإمامة والجلالة من التابعين ، وصفه الشافعي والدارقطني وغير
واحد بالتدليس .
- ٣٦ — محمد بن مصطفى ، قال أبو زرعة الدمشقي : كان صفوان بن صالح

ومحمد بن مصطفى يسويان الحديث كبقية بن الوليد .

٣٧ — محرز بن عبد الله أبو رجاء الجزري من أتباع التابعين ، وصفه ابن

حبان بالتدليس في (الثقات)

٣٨ — مروان بن معاوية الفزاري من أتباع التابعين ، كان مشهورا

بالتدليس ، وكان يدلس الشيوخ أيضا ، ووصفه الدارقطني بذلك .

٣٩ — مصعب بن سعيد أبو خيثمة المصيصي ، قال ابن عدي : كان يصحف ،

وقال ابن حبان في (الثقات) : كان يدلس .

٤٠ — المغيرة بن مقسم الضبي الكوفي صاحب إبراهيم النخعي ثقة مشهور ،

ووصفه النسائي بالتدليس .

٤١ — مكحول الشامي الفقيه المشهور تابعي ، يقال : إنه لم يسم من الصحابة .

إلا عن نفر قليل ، ووصفه بذلك ابن حبان ، وأطلق الذهبي أنه كان يدلس ، قال ابن حجر : ولم أره للمتقدمين إلا في قول ابن حبان .

٤٢ — ميمون بن موسى الرائي - نسبة إلى امرئ القيس - صاحب

الحسن البصري ، قال النسائي والدارقطني : كان يدلس ، وكذا حكاه ابن عدي عن أحمد بن حنبل .

٤٣ — هشام بن حسان البصري ، وصفه بالتدليس علي بن المديني وأبو حاتم .

٤٤ — هشيم بن بشر الواسطي من أتباع التابعين ، مشهور بالتدليس مع ثقته ،

ووصفه النسائي وغيره بذلك .

٤٥ — يزيد بن أبي زياد الكوفي من أتباع التابعين ، تغير في آخر عمره ،

وصفه الدارقطني والحاكم وغيرهما بالتدليس .

٤٦ — يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدالاني مشهور بكنيته ، من أتباع التابعين ،

ثقة ، وصفه حسين الكرايسي بالتدليس .

٤٧ — يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك الهمداني الدمشقي ، وصفه
أبو مسهر بالتدليس .

٤٨ — أبو حرة الرقاشي البصري صاحب الحسن ، روى عنه يحيى بن سعيد القطان ،
وصفه أحمد والديرقطني بالتدليس .

٤٩ — أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود ، ثقة مشهور ، روايته عن أبيه
داخلة في التدليس ، وهو أولى بالذكر من أخيه عبد الرحمن .

المرتبة الرابعة : من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا
فيه بالسماع ، لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل ، وعدتهم اثنا عشر :

١ — بقية بن الوليد الحمصي المحدث المشهور المكثّر ، كان كثير التدليس
عن الضعفاء والمجهولين ، وصفه الأئمة بذلك .

٢ — حجاج بن أرطاه الفقيه الكوفي المشهور ، وصفه النسائي وغيره
بالتدليس عن الضعفاء ، وممن أطلق عليه التدليس ابن المبارك ، ويحيى بن القطان ،
ويحيى بن معين ، وأحمد ، وقال أبو حاتم : إذا قال : حدثنا فهو صالح وليس بالقوي .
٣ — حميد بن الربيع الكوفي الخزاز - بمعجمات - اللخمي ، مختلف فيه ،
وقد وصفه بالتدليس عن الضعفاء عثمان بن أبي شيبة .

٤ — سويد بن سعيد الخدثاني ، موصوف بالتدليس ، وصفه به الدارقطني
والإسماعيلي وغيرهما .

٥ — عباد بن منصور الباجي البصري ، ذكره أحمد والبخاري والنسائي
والساجي وغيرهم بالتدليس عن الضعفاء .

٦ — عطية بن سعيد الموفى الكوفي تابعي معروف ضعيف الحفظ مشهور
بالتدليس القبيح .

٧ — عمر بن علي المقدمي من أتباع التابعين ثقة مشهور ، كان شديداً للفلو في التديليس ، وصفه بذلك أحمد وابن معين والدارقطني ، وغير واحد .

٨ — عيسى بن موسى البخاري — لقبه غنجار — صدوق ، مشهور بالتديليس عن الثقات ما حمله عن الضعفاء والمجهولين .

٩ — محمد بن إسحاق بن يسار المطلبى المدني صاحب المغازي ، صدوق ، مشهور بالتديليس عن الضعفاء والمجهولين ، وعن شرمهم ، وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرها .

١٠ — محمد بن عيسى بن القاسم بن سميع ، دمشقي فيه ضعف ، وصفه بالتديليس ابن حبان .

١١ — الوليد بن مسلم الدمشقي ، معروف ، موصوف بالتديليس الشديد مع الصدق .

١٢ — يعقوب بن عطاء بن أبي رباح ، ذكره ابن حبان في (الثقات) : بما يقتضي ذلك .

المرتبة الخامسة : « من ضعف بأمر آخر سوى التديليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع ، إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيراً كابن لهيعة ، وهم أربعة وعشرون نفساً » .

١ — إبراهيم بن يحيى الأسلى شيخ الشافعي ، ضعفه الجمهور ووصفه أحمد والدارقطني وغيرها بالتديليس .

٢ — إسماعيل بن أبي خليفة أبو إسرائيل الملائى ، ضعفه وأشار الترمذي إلى أنه كان يدلس .

٣ — بشير بن زاذان ، روى عن رشد بن سعد وغيره ، وروى عنه قاسم ابن عبد الله السراج ، ضعفه الدارقطني ، ووصفه ابن الجوزي بالتديليس عن الضعفاء .

٤ — تليد بن سليمان المحاربى الكوفى، مشهور بالضعف، قال أحمد والمجلى والدارقطنى : يدلّس .

٥ — حسان بن يزيد الجعفى، ضعفه الجمهور، ووصفه الثورى والمجلى وابن سعد بالتدليس .

٦ — الحسن بن عمارة الكوفى أبو محمد الفقيه المشهور، ضعفه الجمهور، وقال ابن حبان : كانت بليته التدليس .

٧ — الحسين بن عطاء بن عطاء يسار المدنى عن أبيه، قال أبو حاتم : منكر الحديث، وقال ابن الجارود : كذاب، وقال ابن حبان فى (الثقات) : كان يخطئ ويدلس، وقال فى (الضعفاء) : لا يجوز أن يحتج به .

٨ — خاجة بن مصعب الخراسانى، ضعفه الجمهور، وقال ابن معين : كان يدلّس عن الكذابين .

٩ — سعيد بن المرزبان أبو سعيد البقال من أتباع التابعين، ضعيف مشهور بالتدليس، وصفه به ابن أحمد وأبو حاتم والدارقطنى وغيرهم .

١٠ — صالح بن أبى الأخضر، أشار روح بن عبادة إلى أنه كان مدلسا .

١١ — عبد الله بن زياد بن سيمان المدنى، ضعفه الجمهور، ووصفه ابن حبان بالتدليس .

١٢ — عبد الله بن لهيعة الحضرى قاضى مصر، اختلط فى آخر عمره، وكثر عنه المناكير فى روايته، قال ابن حبان : كان صالحا، ولكنه كان يدلّس عن الضعفاء .

١٣ — عبد الله بن معاوية بن عارم بن المنذر بن الزبير بن العوام، ضعفه البخارى والنسائى، وأشار ابن حبان إلى تدليسه .

١٤ — عبد الله بن واقد أبو قتادة الحرانى، متفق على ضعفه، ووصفه أحمد بالتدليس .

١٥ — عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، ذكر ابن حبان في (الضعفاء) أنه كان مدلساً، وكذا وصفه به الدارقطني .

١٦ — عبد العزيز بن عبد الله بن وهب السكلاعي، ضعيف، قال ابن حبان : يعتبر حديثه إذا بين السماع .

١٧ — عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر ، قال الحاكم : كان يدلس عن سيوخ ماسم منهم قط .

١٨ — عثمان بن عبد الرحمن الطرايقي . قال ابن حبان : روى عن قوم ضعاف أشياء فدلسها عنهم .

١٩ — علي بن غالب المصري عن راهب بن عبد الله ، وعنه يحيى بن أيوب ضعفه أحمد وغيره ، وقال ابن حبان : كان كثير التدليس .

٢٠ — عمرو بن حكام ، قال الحاكم : كان يدلس عن لم يسمع منه ، قال ابن المديني : سمع في شيابه من شعبة ، فلما مات أخذ كتبه .

٢١ — مالك بن سليمان المروى ، قاضى هراة ، ضعفه النسائي ، ووصفه ابن حبان بالتدليس .

٢٢ — محمد بن كثير الصنعاني ، آثمه العقلي بالتدليس .

٢٣ — الميثم بن عدى الطائي ، آثمه البخاري بالكذب ، وتركه النسائي وغيره ، وقال أحمد : كان صاحب أخبار وتدليس .

٢٤ — يحيى بن أبي الكلي أبو جناب ، ضعفه ، وقال أبو زرعة وأبو نعيم وابن خيم ويعقوب بن سفيان والدارقطني وغير واحد : كان مدلساً .

فهؤلاء هم المدلسون الذين جمعهم ابن حجر المتوفى ٨٥٢ هـ في كتابه (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) وجعلهم على المراتب الخمسة التي ذكرناها .

وقال في خطبة كتابه : وهي مستمدة من (جامع التحصيل) للإمام صلاح
تلمدين الملائي مع زيادات كثيرة .

قال : وهذا التقسيم المذكور حرره الحافظ صلاح الدين المذكور في كتابه المذكور .
قال : وقد أفرد أسماء المدلسين بالتصنيف من القدماء الحسين بن علي الكرايسي
صاحب الإمام الأعظم الشافعي ، ثم النسائي ، ثم الدارقطني ، ثم نظم شيخ شيو خنا
الحافظ شمس الدين الذهبي في ذلك أرجوزة ، وتبعه بمض تلامذته ، وهو الحافظ
أبو محمود أحمد بن إبراهيم المقدسي ، فزاد عليه من تصنيف الملائي شيئا كثيرا
مما فات الذهبي ذكره ، ثم ذيل شيخنا حافظ العصر أبو الفضل بن الحسين
في هوامش كتاب الملائي أسماء وقعت له ، ثم ضمها ولده العلامة قاضي القضاة ولي
الدين أبو زرعة الحافظ ابن الحافظ إلى من ذكره الملائي ، وجعله تصنيفا مستقلا
فزاد من تتبعه شيئا يسيرا جدا ، وعلم بما زاده على الملائي (ز) ، وأفرد المدلسين
بالتصنيف من المتأخرين المحدث الكبير المتقن برهان الدين الحلبي (١) سبط
ابن المعجمي غير متقيد بكتاب الملائي فزاد عليهم قليلا ، فجميع ما في كتاب
الملائي من الأسماء ثمانية وستون نفسا ، وزاد عليهم ابن العراقي ثلاثة عشر نفسا
وزاد عليه الحلبي اثنين وثلاثين نفسا ، وزدت عليها تسعة وثلاثين نفسا ، فجملته
ما في كتابي هذا مائة واثنان وخمسون نفسا .

أقول : وقد أوردتها هنا لشدة حاجة المحدث إليها .

أسماء الضعفاء والمتروكين

قال أبو الفضائل الحسن بن محمد الصاغاني في رسالته في الموضوعات :
أسماء الضعفاء والمتروكين عند أئمة الحديث : شهر بن حوشب (٢) ، وحماد

(١) المتوفى سنة ٨٤١ هـ .

(٢) مولى أسماء بنت يزيد بن السكن أبو سعيد الشامي وثقه ابن معين وأحمد ،
وقال يعقوب : شهر - إن قال ابن عون تركوه - فهو ثقة ، وقال ابن معين : ثبت =

بن عمرو النصيبى^(١) ، وعبد الحميد بن زيد بن أسلم^(٢) ، وأيوب بن عتبة^(٣) ،
ومحمد بن عبد الله الجوريارى ، ومحمد بن سرور البلخى ، وسلمان المهدي^(٤) ،
وجعفر بن هارون الواسطى ، وعبد الله السوارى المدنى ، وأبو عاتكة طريف
ابن سليمان^(٥) ، وأبو عقيل المدل بن زيد^(٦) ، وأبو سعيد عبد الحميد بن حبيب
ابن أبى العشرين^(٧) ، وأبو زيد عبد الرحمن بن زيد الحوارى العمري البصرى
وأبو سعيد عبد الله بن قيس الرقاش^(٨) ، وأبو سعيد عبد النعيم بن يغم^(٩) اهـ .

== وقال النسائي: ليس بالقوى، وقال أبو زرعة : لا بأس به توفي سنة مائة وقيل:
ولاحدى عشرة ، وقال ابن حجر : صدوق كثير الإرسال والأوهام من الثالثة
مات سنة اثنتى عشرة - يريد بعد المائة -

(١) روى عن زيد بن ربيع والأعمش وسفيان ، قال الجوزجاني : كان يكذب
وقال البخارى : يكنى أبا إسماعيل منكر الحديث ، وقال النسائي : متروك الحديث
وقال ابن حبان : كان يضع الحديث وضعا ، وقال أبو زرعة : واهى الحديث .

(٢) ضعفه أحمد وابن المدينى والنسائي وغيرهم مات سنة ١٨٢ هـ .

(٣) اليامى أبو يحيى القاضى ، قال الفلاس : كان سىء الحفظ ، وهو من أهل الصدق
وقال ابن عدى : ومع ضعفه يكتب حديثه ، وضعفه أحمد فى يحيى (يريد ابن أبى كثير)
توفى سنة ١٦٠ هـ .

(٤) لم أجد غير (سمان بن مهدى) ويقول الذهبى عن أنس بن مالك :
حيوان لا يعرف ، ألصقت به نسخة مكذوبة رأيتها - فبح الله من وضعها -

(٥) روى عن أنس قال أبو حاتم : ذاهب الحديث ، وقال البخارى : منكر
الحديث ، وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال الدارقطنى وغيره : ضعيف ، قال الذهبى :
وهو صاحب حديث (اطلبوا العلم ولو بالصين) .

(٦) فى تقريب التهذيب (أبو عقيل) اثنان : أبو هلال بن زيد بن يسار
البصرى نزيل عسقلان متروك الحديث من الخامسة ، وهلال بن زيد بن حسن
ابن أسامة بن زيد الكلبي الدمشقى مجهول من السادسة - فاعله أحدهما .

(٧) هو كاتب الأوزاعى وثقه أحمد وأبو حاتم وضعفه دحيم : وقال النسائي :
ليس بالقوى ، وليس له عن غير الأوزاعى .

(٨) عن أيوب ، قال الذهبى : لا يتابع على حديثه ، قاله العقيلي ، لكن فيه (الغلاب)

(٩) له (عبد المنعم بن نعيم) أبو سعيد المصرى صاحب السقاء متروك من الثامنة

وقال الحاكم أبو عبد الله : إنا نظرنا فوجدنا البخارى قد صنف كتابا فى التاريخ جمع أسامى من روى عنهم من زمان الصحابة إلى سنة خمسين - يريد بعد المائتين - فبلغ عددهم قريبا من أربعين ألفا ... إلى قوله : ثم جمعت من ظهر جرحه من جملة الأربعين ألف فبلغ مائتين وستة وعشرين (١) ، فليعلم طالب هذا العلم أن أكثر الرواة ثقات .. ١ هـ . (٢) .

وقد أفرد الضعفاء بالتأليف جماعة : منهم أبو عبد الله البخارى صاحب الصحيح ، وعبد الرحمن بن أحمد النسائى ، وأبو حفص الفلاس ، وأبو أحمد ابن عدى فى كتابه (الكامل) ، وهو أكل الكتب المصنفة قبله وأجلها ، ولكنه توسع لذكره كل من تكلم فيه ، وإن كان ثقة ، ولذا لا يحسن أن يقال : الكامل للناقصين ، وذيل عليه أبو الفضل بن طاهر فى (تكملة الكامل) والحسن بن محمد الصاغانى ، ومحمد بن عمر بن موسى بن حماد العقيلي صاحب كتاب (الضعفاء الكبير) ، وأبو الحسن على بن عبد الله بن جعفر المشهور بابن المدينى البصرى ، ويقع مؤلفه فى عشرة أجزاء ، وأبو حاتم محمد بن حبان وأبو عبد الله الحاكم النيسابورى صاحب (المستدرک) ، وأحمد بن محمد ابن هارون البغدادى الحنبلى المعروف بالخلال ، وأبو الحسن على بن عمر بن أحمد الدارقطنى صاحب (السنن) ، وأبو زكريا الساجى ، وأبو الفتح الأزدى ، وأبو على بن السكن ، وأبو الفرج بن الجوزى ، واختصره الحافظ الذهبى شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الدمشقى ، بل وذيل عليه فى تصنيفين ، وجمع معظمها فى (ميزان الاعتدال) ، فجاء كتابا نفيسا عليه معول من جاء بعده ، مع أنه تبع ابن عدى فى إيراد كل من تكلم فيه ، ولو كان ثقة ولكنه التزم ألا يذكر أحدا من الصحابة ، ولا الأئمة المتبوعين ، كما أن للذهبي

(١) أى بنسبة ٦٪ تقريبا .

(٢) من الروض الباسم ص ٣٠ .

في الضعفاء مختصرا سماء (الغنى)، وآخر سماء (الضعفاء والمتروكون) وشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني في (لسان الميزان) و (تقويم الميزان) و (تحرير الميزان) وهذه الكتب الثلاثة كانت بمثابة تهذيب لكتاب (ميزان الاعتدال) وكان هو خاتمة من ألف في ذلك .

المحدث والحافظ والحجة والحاكم وأمير المؤمنين

١ — المحدث : عرف التاج السبكي المحدث فقال : وهو من عرف الأسانيد والعلل ، وأسماء الرجال ، والعالي والنازل ، وحفظ من ذلك جملة مستكثرة من المتون، وسمع الكتب الستة، ومسند أحمد ، وسنن البيهقي ، ومعجم الطبراني وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية ، وقال : هذا أقل درجاته . وقال ابن سيد الناس : أما المحدث في عصرنا فهو من اشتغل بالحديث رواية ودراية، وجمع روايته ، واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره ، وتميز في ذلك ، حتى عرف فيه خطه ، واشتهر ضبطه ، فإن توسع في ذلك حتى عرف شيوخه وشيوخه شيوخه طبقة بعد طبقة ، بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يحفل، فهذا هو الحافظ .

وفي ذلك يقول شيخنا الشنقيطي :

فمن درى رجال ما قد حدثا	به وما روى ادعه المحدثا
والأقدمون رادفوا الحافظ مع	محدث أكثر ما منه جمع

٢ — الحافظ عند المتأخرين من علماء الحديث : هو من أحاط بمائة ألف حديث مع معرفة أسانيدها ورجالها جرحا وتمدبلا وغير ذلك .

وفي ذلك يقول شيخنا الشنقيطي :

والتأخرون كالخطيب	والحافظ المزي ذى التنقيب
قد غابروا بينهما بما جرى	عليه في فن اصطلاح الكبرا

فمن وعى مائة ألف تشرق من الحديث حافظ محقق
 درى من الحديث ما صح وما من اصطلاح الفن فيه علما
 وهو الذى يرجع فى التجريح إليه والتعديل والتصحيح
 وصرح المزي بأن يكون ما قد فاته أقل مما علما

٣ — الحجة : وهو من حفظ ثلاثمائة ألف حديث كذلك ، أى مع معرفة
 أسانيدها ورجالها جرحا وتعديلا وغير ذلك .

وفى ذلك يقول شيخنا الشنقيطى :

وإن وعى من فوق هذى المرتبة منه ثلاثمائة مهذبه
 من الألو فمسندا فحجه إذ قد وعى ماسهل الحجة

٤ — الحاكم : عرفه بعض المحدثين بمن أحاط بسبعائة ألف حديث فأكثر
 مع معرفة أسانيدها ، وقال غيره : هو من أحاط بجميع السنة .

وقال شيخنا الشنقيطى :

ومن أحاط بجميع السنة فحاكم أعظم بها من منة

أمراء المؤمنين فى الحديث

روى الطبرانى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال : قال رسول الله
 ﷺ : (اللهم ارحم خلفائى ، قلنا : يا رسول الله ، ومن خلفاؤك ؟ قال الذين
 يأتون من بعدى يروون أحاديثى وسنتى) (١) .

فأخذ العلماء من هذا الحديث لقب أمير المؤمنين فى الحديث ولقبوا به بعض
 الأئمة ، إذ لا ريب أن أداء السنن إلى المسلمين نصيحة لهم من وظائف الأنبياء
 عليهم الصلاة والسلام ، فكان المحدثون خلفاءه ﷺ .

(١) فى الجامع الصغير : (اللهم ارحم خلفائى الذين يأتون من بعدى الذين
 يروون أحاديثى وسنتى ويعلمونها الناس) ورمز لمخرجه (طس) أى الطبرانى
 فى الاوسط وقال : عن على ونبه على ضعفه بعلامة الضعف (ض) .

قال شيخنا الشنقيطي :

وبأمر المؤمنين لقبوا بعض أئمة لديهم جربوا
إذ هم خير المرسلين خلفا لما رواء الطبراني ذو الوفا

وقد ذكر منهم الذهبي في (التذكرة)، وابن سيد الناس في (أول عيون الأثر)
وابن خلكان جماعة م :

(١) إمامنا مالك رضى الله عنه (٢) وشيخه أبو الزناد (٣) والثوري
(٤) وشعبة (٥) وإسحاق الحنظلي (٦) وهشام الدستوائي (٧) والفضل
ابن دكين (٨) والذهلي (٩) والبخاري (١٠) والدارقطني (١١) وابن إسحاق .
وفيهم يقول شيخنا الشنقيطي في منظومته (هداية المغيث في أمراء المؤمنين
في الحديث) : —

فمالك إمامنا المقدم	وشيخه أبو الزناد العالم
ثم إمام العارفين الثوري	من زانه الزهد كزين النور
فشعبة المحقق الإمام	من ازدهت بعلمه الأيام
كذلك إسحاق الإمام الحنظلي	ثم هشام الدستوائي العلي
وابن دكين الفضل الأمل	كذا ابن يحيى المافظ الذهلي
ثم البخاري الشهير الفخم	والدارقطني الإمام الشهم
ثم ابن إسحاق إمام السيرة	من كان ذا بصيرة منيرة
قد قال ذاك الذهبي في التذكرة	وغيره إذ حاز تلك المفخرة

وزاد بعضهم على هؤلاء :

(١٢) الواقدي (١٣) وحامد بن سلمة (١٤) وابن المبارك (١٥) والداروردي
(١٦) والإمام مسلم (١٧) وابن حجر (١٨) والسيوطي ..

قال أستاذنا الشنقيطي :

والوافدى الشهم ذو البصيرة منهم وكان ماهرا فى السيرة
 كما لذاك الداروردي أقر كما له العيني تصريحاً ذكر
 وهكذا حماد نجل سلمه فابن المبارك وكم من عظمه
 والداروردي لذاك يصلح قد قاله معين بن عيسى المفلح
 وكاد مسلم به هذا اللقب يدعى كما لبعضهم وما اجتنبى
 ونجل علان الحق ذكر من أمراء المؤمنين ابن حجر
 قلت : ولا يبعد فى السيوطى ذاك لما حاز من الشروط
 وزاد كذلك شيخنا الشنقيطي أحمد بن حنبل وابن معين على من ذكر
 وقال : لم أجد هذا لهم عن السلف ، قال :

وأحمد بن حنبل على صفه تعطيه ذا مع ورع ومعرفة
 وابن معين مثله فيما سلف ولم أجد هذا لهم عن السلف

أئمة الحديث فى عهد عمر فمن بعده

ذكر البيهقى فى (المدخل) بإسناده إلى ابن وهب ، قال : سمعت مالكا يحدث عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب قال يوما : عُدُّوا الأئمة ، فعدوهم نحواً من خمسة ، قال : أفمتروك الناس بغير أئمة ؟

فسألت مالكا عن الأئمة من هم ؟ قال : هم أئمة الدين والفقهاء والورع .
 ويقول مسروق من علماء التابعين : لقد جالست أصحاب محمد ، فوجدتهم كالإخاذاً ، فالإخاذاً يروى الرجل ، والإخاذاً يروى الرجلين ، والإخاذاً يروى العشرة والإخاذاً يروى المائة ، والإخاذاً لو نزل به أهل الأرض لأصدرهم .

ويقول : شامت أصحاب رسول الله ﷺ ، فوجدت علمهم انتهى إلى ستة : إلى عمر ، وعلى ، وعبد الله بن مسعود ، ومعاذ ، وأبى الدرداء ، وزيد بن ثابت فشامت هؤلاء الستة ، فوجدت علمهم انتهى إلى على ، وعبد الله .

أئمة الحديث في التابعين

قال جعفر بن ربيعة : قلت لعراك بن مالك : من أفقه أهل المدينة ؟ قال :

أما أعلمهم بقضايا رسول الله ﷺ وقضايا أبي بكر وعمر وعثمان ، وأفقههم فقها ، وأعلمهم علما بما مضى من أمر الناس ، فسميد بن المسيب ، وأما أغزرهم حديثا فعروة بن الزبير ، ولا تشاء أن تفجر من عبيد الله بن عبد الله بحرا إلا فجرت ، وأعلمهم عندى جميعا ابن شهاب ، فإنه جمع علمهم جميعا إلى علمه .

وقال الزهري : العلماء أربعة : سميد بن المسيب بالمدينة ، والشمي بالكوفة

والحسن بالبصرة ، ومكحول بالشام .

وقال أبو الزناد : كان فقهاء أهل المدينة أربعة : سميد بن المسيب ، وقبيصة

ابن ذؤيب ، وعروة بن الزبير ، وعبد الملك بن مروان .

وقال الزهري : أربعة من قریش وجدتهم بحورا : سميد بن المسيب ، وعروة

ابن الزبير ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وعبيد الله بن عبد الله .

وقال ابن سيرين : قدمت الكوفة وبها أربعة آلاف يطلبون الحديث

وشيوخ الكوفة أربعة : عبيدة السلماني ، والحارث الأعور ، وعلقمة بن قيس

وشريح القاضي ، وكان أحسنهم .

وقال الشمي : كان الفقهاء بعد أصحاب رسول الله ﷺ بالكوفة

من أصحاب ابن مسعود هؤلاء : علقمة ، وعبيدة ، وشريح ، ومسروق ، وكان

مسروق أعلم بالفتوى من شريح ، وشريح أعلم بالقضاء ، وكان عبيدة يوازيه .

وقال ابن عون وقيس بن سعد : لم نر في الدنيا مثل ابن سيرين بالعراق

والقاسم بن محمد بالحجاز ، ورجاء بن حيوة بالشام ، وطاووس باليمن .

وقال قتادة : أعلم التابعين أربعة : عطاء بن أبي رباح أعلمهم بالفاسك

وسعيد بن جبير أعلمهم بالتفسير ، وعكرمة مولى ابن عباس أعلمهم بسيرة النبي ﷺ ، والحسن أعلمهم بالحلال والحرام .

وقال سليمان بن موسى : إن جاءنا العلم من ناحية الجزيرة عن ميمون ابن مهران قبلناه ، وإن جاءنا من البصرة عن الحسن البصري قبلناه ، وإن جاءنا من الحجاز عن الزهري قبلناه ، وإن جاءنا من الشام عن مكحول قبلناه ، كان هؤلاء الأربعة علماء الناس في زمن هشام .

وقال أبو داود الطيالسي : وجدنا الحديث عند أربعة : الزهري ، وقتادة والأعمش ، وأبي إسحاق ، قال : وكان الزهري أعلمهم بالإسناد ، وكان قتادة أعلمهم بالاختلاف ، وكان أبو إسحاق أعلمهم بحديث علي وعبد الله ، وكان عند الأعمش من كل هذا .

أئمة الحديث في عصر أتباع التابعين

قال ابن مهدي : أئمة الناس في الحديث في زمانهم أربعة : مالك بن أنس بالحجاز ، والأوزاعي بالشام ، وسفيان الثوري بالكوفة ، وحامد بن زيد بالبصرة . وقال ابن المديني : شعبة أحفظ الناس للمشايخ ، وسفيان أحفظ الناس للأبواب ، وابن مهدي أحفظهم للمشايخ والأبواب ، ويحيى القطان أعرف بمخارج الأسانيد ، وأعرف بمواضع الطعن فيهم .

وقال عبد الصمد بن سليمان البلخي : سألت أحمد بن حنبل عن يحيى بن سعيد ، وابن مهدي ، ووكيع ، وأبي نعيم ، والفضل بن دكين ؟ فقال : ما رأيت أحداً أحفظ من وكيع ، وكفاك بعبد الرحمن بن مهدي معرفة وإتقاناً ، وما رأيت أشد تثبتاً في أمور الرجال من يحيى بن سعيد ، وبعده عبد الرحمن أفقه الرجلين قيل له : فوكيع ، وأبو نعيم ؟ قال : أبو نعيم أعلم بالشيوخ وأساميهم وبالرجال ووكيع أفقه .

وقال أحمد بن حنبل : المتشبهون في الحديث أربعة : سفيان ، وشعبة ، وزهير بن معاوية ، وزائدة بن قدامة .

وقال شعيب بن حرب : زهير أحفظ من عشرين مثل شعبة .

وقال يحيى بن يحيى النيسابورى : كان بالعراق أربعة من الحفاظ : شيخان . وكهلان ، فالشيخان : يزيد بن زريع ، وهشيم ، والكهلان : وكيع ، ويزيد ابن هارون ، ويزيد أحفظ الكهلين .

وقال قتيبة : كانوا يقولون : الحفاظ أربعة : إسماعيل بن عُلَيَّة ، وعبد الوارث ، ويزيد بن زريع ، وهشيم ، وكان عبد الرحمن يختار وهيبا على إسماعيل ، وقال أبو حاتم : هو الرابع من حفاظ أهل البصرة ، ولم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه ، وسفيان صاحب أبواب .

الائمة الآخذون عن أتباع التابعين

قال الخطيب : أنا البرقاني قال : أنا الإسماعيلي قال : سئل الفرهياني عن يحيى بن معين ، وعلى بن المديني ، وأحمد بن حنبل ، وأبي خيثمة ؟ فقال : أما على فأعلمهم بالحديث والعلل ، ويحيى أعلمهم بالرجال ، وأحمد أعلمهم بالفقه ، وأبو خيثمة من النبلاء .

وأُسند الخطيب عن أبي عبيد القاسم بن سلام قال : الحفاظ أربعة ، وفي رواية انتهى علم الحديث إلى أربعة : أبو بكر بن أبي شيبة أسردهم له ، وأحمد ابن حنبل أفقهم فيه ، وعلى بن المديني أعلمهم به ، ويحيى بن معين أكتبهم له . وعنه أيضاً قال : ربانيو الحديث أربعة : فأعلمهم بالحلال والحرام أحمد ابن حنبل ، وأحسنهم سياقة للحديث وأداء له على بن المديني ، وأحسنهم وضعاً للكتاب ابن أبي شيبة ، وأعلمهم بصحيح الحديث وسقيمه يحيى بن معين .

وقال أبو علي صالح بن محمد البغدادي : أعلم من أدركت بالحديث وعلمه .

ابن المدنى ، وأفقههم بالحديث أحمد بن حنبل ، وأعلمهم بتصحيح المشايخ ابن معين ، وأحفظهم عند المذاكرة أبو بكر بن أبى شيبة .

وقال هلال بن العلاء الرقى : من الله على هذه الأمة بأربعة في زمانهم : بأحمد ابن حنبل ثبت في الحق ، ولولا ذلك لكفر الناس ، وبالشافعى ثقة في الحديث رسول الله ﷺ ، وبإبي عبيد فسر الغريب ، ولولا ذلك لافتحم الناس الخطأ .

وقال ابن وارة : أركان الدين أربعة : أحمد بن صالح بمصر ، وأحمد ابن حنبل ببغداد ، وابن نمير بالكوفة ، والنفيلى بخران .

وقال حجاج الشاعر : ما بالمشرك أنبل من أربعة : أبو جعفر الرازى وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، وابن وارة .

وقال قتيبة بن سعيد : فتيان خراسان أربعة : زكريا بن يحيى اللؤلؤى والحسن بن شجاع ، وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندى ، ومحمد بن إسماعيل البخارى وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : قلت لأبى : يا أبت ، ما الحفاظ ؟ قال : يا بنى ، شباب كانوا عندنا من أهل خراسان ، وقد تفرقوا . قلت : من هم يا أبت ؟ قال : محمد بن إسماعيل ، ذاك البخارى ، وعبيد الله بن الكريم ، ذاك الرازى وعبد الله بن عبد الرحمن ، ذاك السمرقندى - يعنى الدارمى - والحسن بن شجاع ذاك البلخى . قلت : يا أبت ، فمن أحفظ هؤلاء ؟ قال : أما أبو زرعة فأسردهم وأما محمد بن إسماعيل فأعرفهم ، وأما عبد الله بن عبد الرحمن فأتقنهم ، وأما الحسن بن شجاع فأجمعهم للأبواب .

وعنه أيضاً قال : سمعت أبى يقول : انتهى الحفاظ إلى أربعة من أهل خراسان : أبو زرعة الرازى ، ومحمد بن إسماعيل البخارى ، وعبد الله ابن عبد الرحمن السمرقندى - يعنى الدارمى - ، والحسن بن شجاع البلخى .

وقال بندار : حفاظ الدنيا أربعة : أبو زرعة بالرى ، ومسلم بن الحجاج بنيسابور ، وعبد الله بن عبد الرحمن بسمرقند ، ومحمد بن إسماعيل ببخارى .
وقال أبو حاتم الرازى : البخارى أعلم من دخل العراق ، ومحمد بن يحيى أعلم من بخراسان اليوم . ومحمد بن أسلم أورعهم ، والدارمى أثبتهم .
وقال أبو على النيسابورى : رأيت من أئمة الحديث أربعة فى وثنى وأسه رى اثنتان بنيسابور : ابن خزيمة ، وإبراهيم بن أبى طالب ، وعبدان بالأهواز ، والنسائى بمصر .

وقال ابن الخليل فى (الإرشاد) : كان يقال : الأئمة ثلاثة فى زمن واحد : ابن أبى داود ببغداد ، وابن خزيمة بنيسابور بالرى ، وابن أبى حاتم بالرى .
قال الخليلى : ورابعهم ببغداد أبو محمد بن صاعدة .

الأئمة الذين لم يدركوا أتباع التابعين

قال ابن كامل : أربعة مارأيت أحفظ منهم : محمد بن أبى خيثمة ، وابن جرير ومحمد البربرى ، والمعمرى .

وقال الحافظ أبو الفضل بن طاهر : سألت سعد بن على الزجاني الحافظ بمسكة - وما رأيت مثله - قلت : أربعة من الحفاظ تعاصروا ، أيهم أحفظ؟ قال : من ؟ قلت : الدارقطنى ببغداد ، وعبد الغنى بن سعيد بمصر ، وأبو عبد الله بن منده بأصبهان ، وأبو عبد الله الحاكم بنيسابور . فسكت ؛ فألححت عليه ، فقال : أما الدارقطنى فأعلمهم بالعلل ، وأما عبد الغنى فأعلمهم بالأنساب ، وأما ابن منده فأكثرهم حديثا مع معرفة تامة ، وأما الحاكم فأحسنهم تصنيفا .

وقال المنذرى : سألت شيخنا الحافظ أبا الحسن بن الفضل المقدسى ، وقلت له : أربعة من الحفاظ تعاصروا ، أيهم أحفظ ؟ قال : من هم ؟ قلت : ابن عساكر وابن ناصر ، قال ابن عساكر أحفظ ، قلت : الحافظ أبو العلاء العطار ، وابن عساكر ؟

قال: ابن عساكر أحفظ ، قلت: السلفي ، وابن عساكر ؟ قال : السلفي أستاذنا .
قال المنذري والذهبي: هذا دليل على أن عنده أن ابن عساكر أحفظ ، إلا أنه وقّر شيخه أن يصرح بأن ابن عساكر أحفظ منه .

وسأل شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر شيخه الحافظ أبا الفضل العراقي عن أربعة تعاصروا ، أيهم أحفظ ؟ : مغلطاي ، وابن كثير ، وابن رافع ، والحسيني ؟ فأجاب - قال السيوطي : ومن خطه نقلت - أن أوسعهم طلاعاً ، وأعلمهم للأنسب مغلطاي ، على أغلاط تقع منه في تصانيفه ، وأحفظهم للمتون والتواريخ ابن كثير . وأقدمهم بطلب الحديث ، وأعلمهم بالموثّل والمختلف ابن رافع ، وأعرفهم بشيوخ المتأخرين وبالتاريخ الحسيني ، وهودونهم في الحفظ .

قال السيوطي : ورأيت - في تذكرة صاحبنا الحافظ جمال الدين ، سبط ابن حجر - أربعة تعاصروا : التقى بن دقيق العيد ، والشرف الديماطي ، والتقى ابن تيمية ، والجمال المزي ، قال الذهبي : أعلمهم بعلم الحديث والاستنباط ابن دقيق العيد ، وأعلمهم بالأنساب الديماطي ، وأحفظهم للمتون ابن تيمية . وأعلمهم بالرجال المزي . وأربعة تعاصروا : السراج البلقيني ، والسراج بن الملقن - والزين العراقي ، والنور الميمني ، وأعلمهم بالفقه ومداركه البلقيني ، وأعلمهم بالحديث ومتونه العراقي ، وأكثرهم تصنيفاً ابن الملقن ، وأحفظهم للمتون الميمني .

نقول : وختم الحفاظ بالسخاوي والسيوطي ، وتوفي السخاوي سنة ٩٠٢ هـ . والسيوطي سنة ٩١١ هـ ، فهما متعاصران ، وكان بينهما تنافس في العلم ، وكل منهما نقد الآخر ، وحمل عليه ، ولا يمكن لا يقبل قول المتنافسين المتعاصرين في الآخر ، وكل منهما إمام جليل ، وكل منهما فاق الآخر ، فالسيوطي مثلاً أحفظ . للمتون ، وأبصر بالاستنباط ، وأكبر اطلاعاً ، والسخاوي امتاز بأنه في علوم الحديث وعلوم الإسناد وما يتعلق بالرجال والعلوم والتاريخ إمام لا يلحقه أحد في عصره .

المصنفون في هذا الفن :

قال السيوطي : وصنف فيه جماعة ، أشهرهم الذهبي ، وقد تلخصت طبقاته ،
وذيلت عليه من جاء بعده . . . ١٥٠ .

الموالى من الرواة والعلماء

الموالى أنواع :

١ — منهم مولى بولاء العتاقة ، بأن يكون مملوكا له فيعتهقه ، وهذا
هو الأغلب في ذلك .

٢ — ومنهم مولى بولاء الإسلام ، بأن يسلم على يد رجل مسلم فيصير مولى له .

٣ — ومنهم مولى بولاء الحلف ، كأن يعقد معه عقد بالولاء في المناصرة
والإرث ، وكان هذا في الجاهلية وأول الإسلام .

ثم إن من الموالى من ينسب إلى القبائل بوصف الإطلاق ، كأن يقال : فلان
القرشي فيظن أنه منهم صليبة ، ومنهم من ينسب إلى شخص ، كأن يقال : مولى فلان
أو ينسب لجماعة منهم ، كأن يقال : مولى بنى فلان ، وقد يكون مولى مولى لهم
وقد يكون أجيرا عندهم ، أو معاشرهم .

الأمثلة في ذلك .

مثال مولى القبيلة عتاقة : أبو البخترى الطائى سعيد بن فيروز التابعى

وهو مولى طيء ، وأبو العالية الرياحى رفيع — مصفرا — بن مهران التابعى كان
مولى لامرأة من بنى رباح بن يربوع حى من تميم ، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج
الهاشمى ، وأبو داود الراوى عن أبي هريرة وابن بجينة ، وهو مولى بنى هاشم ،

ومثال مولى مولاها : عبد الله بن وهب المصرى القرشى مولاهم ، فهو مولى
يزيد بن رمانة ، ويزيد بن رمانة مولى أبى عبد الرحمن يزيد بن أنيس الفهرى
وإلى فهر تنسب قريش ومخارب والحارث بن فهر قال الشاعر :

.. به جمع القبائل من فهر ..

وأبو الحباب سميد بن يسار الهاشمى مولاهم ، فهو مولى شقران مولى رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، وقيل : هو مولى ميمونة أم المؤمنين ، وقيل مولى الحسين بن على

ومثال المولى بولاء الإسلام :

أبو عبد الله البخارى ، فهو محمد بن إسماعيل الجعفى مولاهم ، نسب
إلى ولأء الجعفيين لأن جده - وكان مجوسيا - أسلم على يد اليمان بن أخنس الجعفى
جد عبد الله بن محمد المسندى الجعفى أحد شيوخ البخارى .
الحسن بن عيسى الماسرجسى أبو على النيسابورى من رجال مسلم ، مولى
عبد الله بن المبارك ، إنما ولاؤه له من حيث كونه أسلم على يديه ، وكان نصرانيا

ومثال المولى بولاء الحلف :

مالك بن أنس الإمام ونفره ، وهم أصبحيون حميريون صليبة ، وهم موالى
لقيم قريش بالحلف .

وقيل : لأن جده مالك بن أبى عامر كان عسيفا على طلحة بن عبيد الله - أى
أجيرا - وطلحة يختلف بالتجارة ، فقبل مولى التميميين لكونه مع طلحة بن عبيد
الله التيمى . وهذا يصلح أن يكون قسارا بما فى ذلك .

ومثال مولى بالملزمة

مقسم مولى ابن عباس هو مولى عبد بن الحارث بن نوفل ، لازم ابن عباس .
فقبل له : مولى ابن عباس للزومه إياه .

ومثال مولى للديوان :

الليث بن سعد الفهمي ، فإنه مولى قريش ، ولكن لكونهم افترضوا
فيهم نسب إليهم .

ومثال مولى للاسترضاع :

عبد الله بن السعدى الصحابى ، فإنه قيل لأبيه السعدى لكونه استرضع له
فى بنى سعد بن بكر .

المصنفون فى هذا الفن :

قال السيوطى : وصنف فى ذلك أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الكندى
وذلك بالنسبة إلى المصريين خاصة .

وفائده :

تميز المنسوب إلى القبائل صليبية من المنسوب إليهم ولأه ، فربما ظن أن المولى
— بحكم ظاهر الإطلاق — منهم ، فيترتب على ذلك خلل فى الأحكام الشرعية فى الأمور
المشترط فيها النسب ، كالإمامة العظمى ، والكفاءة فى النكاح ، ونحو ذلك .

أوطان الرواة وبلدانهم

قال ابن الصلاح : قد كانت العرب إنما تنسب إلى قبائلها ، فلما جاء الإسلام
وغلب عليهم سكنى القرى والمدائن حدث فيما بينهم الانتساب إلى الأوطان ، كما
كانت العجم تنتسب ، وأضاع كثير منهم أنسابهم ، فلم يبق لهم غير الانتساب
إلى أوطانهم .

قال : ومن كان من الناقلة من بلد إلى بلد ، وأراد الجمع بينهما فى الانتساب
فليبدأ بالأول ثم بالثانى المنتقل إليه ، وحسن أن يدخل على الثانى كلمة (ثم)
فيقال فى الناقلة من مصر إلى دمشق مثلاً : فلان المصرى ثم الدمشقى .

ومن كان من أهل قرية من قرى بلدة فجائز أن ينتسب إلى القرية ، أو

إلى البلدة أيضا ، وإلى الناحية التي منها تلك البلدة أيضا .

قال النووي : وإلى الإقليم فقط .

قال السيوطي : فيقول فيمن هو من (حرستا) مثلا - وهي قرية من قرى

الغوطة - التي هي كورة من دمشق - : الحرستائي ، أو الغوطي ، أو الدمشقي

أو الشامي ، وله الجمع ، فيبدأ بالأعم وهو الإقليم ، ثم الناحية ، ثم البلد ، ثم القرية

فيقال : الشامي الدمشقي الغوطي الحرستائي .

وكذا في النسب إلى القبائل ، يبدأ بالعام قبل الخاص ، ليحصل بالثاني فائدة

لم تكن لازمة في الأول ، فيقال : القرشي ، ثم الهاشمي ، ولا يقال : الهاشمي القرشي

لأنه لا فائدة للثاني حينئذ ، إذ يلزم من كونه هاشميا كونه قرشيا ، بخلاف العكس .

قال النووي : وقد يقتصرون على الخاص ، وقد يقتصرون على العام - وهذا

قليل - قال وإذا جمع بين النسب إلى القبيلة والبلد قدم النسب إلى القبيلة . . ١٥

متى ينسب إلى البلد ؟

قال عبد الله بن المبارك وغيره : من أقام في بلدة أربع سنين نسب إليها ،

وقال ابن حجر (في النخبة) : والنسبة إلى الوطن أعم من أن يكون بلادا ،

أو ضياعا أو سككا ، أو مجاورة . . ١٥

المصنفات فيه :

من مظانه الطبقات لا بن سعد ، وصنف في الأنساب الحازمي (كتاب المجالة)

وهو صغير الحجم ، والرشاطي ، ثم صنف الحافظ أبو سعد السمعاني كتابا ضخما

خافلا واختصره بن الأثير في ثلاث مجلدات وسماه (الباب) وزاد فيه شيئا يسيرا .

قال السيوطي : وقد اختصرته في مجلدة لطيفة ، وزدت فيه الجمل الغفير وسميته

(لب الباب) .

فائدته : هو مما يقتصر إليه حفاظ الحديث في تصرفاتهم ومصنفاتهم ، فإنه بذلك يميز بين

الاسمين المتفقين في اللفظ ، وقد يتعين به المهمل ، ويتبين به المجمل ، وبظير الراوى المدلس ، ويعلم منه التلاقى بين الراويين ، وغير ذلك من مظان الطبقات وتواريخ البلدان ، ومعرفة الأنساب .

أسماء الرواة وألقابهم وكناهم وأنسابهم

معرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة : من كنى ، أو ألقاب ، أو أنساب مثاله : محمد بن السائب الكلبي المفسر العلامة في الأنساب أحد الضعفاء .

وهو أبو النصر المروى ، عنه حديث نعيم الدارى وعدي بن بداء في قصتها الغالز فيها : (يا أيها الذين آمنوا شهداء بينكم) الآية رواها عنه بإذان عن ابن عباس ابن إسحاق : وهي كنيته .

وهو حماد بن السائب راوى حديث (زكاة كل مسك دباغه) المسك - بفتح الميم - الجلد ، رواه عنه عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس - أبو أسامة حماد بن أسامة ، وسماه حماداً أخذاً من محمد ، وقد غلط فيه حمزة بن محمد الكنانى الحافظ والنسائى .

وهو أبو سعيد الذى روى عنه عطية العوفى التفسير ، وكناه بذلك ليوهم الناس أنه إنما يروى عن أبي سعيد الخدرى .

وهو أبو هشام الذى روى عنه القاسم بن الوليد الهمداني عن أبي صالح عن ابن عباس حديث : لما نزلت « قل هو القادر » الحديث ، كناه بابنه هشام .

وهو محمد بن السائب بن بشر الذى روى عنه ابن إسحاق أيضاً .

واستعمل الخطيب كثيراً من هذا في شيوخه ، فيروى في كتبه عن أبي القاسم الأزهرى ، وعن عبيد الله بن أبي الفتح الفارسى ، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفى ، والكل واحد .

وتبع الخطيب في ذلك المحدثون، خصوصاً المتأخرين ، وآخرهم شيخ الإسلام ابن حجر .

قال السيوطي : نعم لم أر العراقي في (أماليه) يصنع شيئاً من ذلك .
ويحصل ذلك : إما من جماعة من الرواة عنه : يعرفه كل واحد بغير معرفه الآخر ، كما في مثال الكلبي ، أو من راو واحد عنه ، يعرفه مرة بهذا ومرة بذاك ، كما في مثال الخطيب ، فيلتبس على من لا معرفة عنده ، بل على كثير من أهل المعرفة والحفظ ، لذلك كان من أعوص الفنون وأصعبها .
وصنف فيه الحافظ عبد الغنى بن سعيد الأزدى كتاباً نافعاً سماه (إيضاح الإشكال) . وصنف فيه غيره كالخطيب .

ومن فوائده : أنه يكشف عن التدليس ، ومن فوائده أيضاً الأمن من جعل الواحد اثنين ، والأمن من توثيق الضعيف والأمن من تضعيف الثقة ، والاطلاع على صنيع المرسلين . ومن هنا مست الحاجة إلى معرفته .

المفردات

وهو أقسام :

الأول في الأسماء : فن الصحابة : (أحمد) بالجيم (بن عَجِيان) كسفيان وقيل : كعَلِيَّان ، شهد فتح مصر ، وليس له رواية . و (جُبَيْب) بضم الجيم (ابن الحادث) وهو سندر الخصى مولى زنباع الجذامي ، نزل مصر ، ويكنى أبا الأسود وأباعد الله ، باسم ابنه ، و (شكل) بفتحهما (بن حميد) العبسي من رهط حذيفة نزل الكوفة ، روى حديثه أصحاب السنن ، (وصدى) بالضم والفتح والتشديد (بن عجلان) أبو أمانة الباهلي ، و (صنباح) بالضم آخره مهملة (بن الأعسر) البجلي الأحسي وهو غير الصنابحي التامى فهذا اسم ، وذاك نسب ، ولم يرو غير

حديثين فيما ذكره ابن المدينى ، وزاد الطبرى ثالثاً من رواية الحارث بن وهب
و (كلدة) بفتحهما (بن حنبل) ، و (وابصة بن معبد) ، و (شيمون) بن يزيد
القرظى - بالشين والغين المجمعين - أبو ربحانة ، وله خمسة أحاديث ، و (هيب)
مصفراً بالموحدة المكررة ، (بن مُفِِّل) باسكان المعجمة وضم الميم وكسر الفاء
الفقارى ، و (وُلَيْي) باللام أوله مصفراً كَأَبِي (بن لبا) بالفتح والتخفيف كمصا
من بنى أسد .

ومن غير الصحابة : (أوسط بن عمرو البجلي) تابى ، و (تدوم) بفتح
المناء من فوق ويضم الدال (بن صبح) السكلاعى ، (وجيلان) بكسر
الجيم (أبو الجلد) بفتحهما (بن فروه) الإخبارى ، و (الدجين) بالجيم مصفراً
(بن ثابت) أبو الفصن .

الثانى فى السكى : (أبو العبيدين) ؛ بالثنية والتصغير ، اسمه معاوية بن سبرة
من أصحاب ابن مسعود ، له حديثان أو ثلاثة ، و (أبو العشاء) الدارمى ، اسمه
أسامة بن مالك بن قهطم بكسر القاف على الأشهر ، و (أبو المدلثة) بكسر المهملة
وفتح اللام المشددة - ولم يعرف اسمه ، قال ابن الصلاح : روى عنه الأعشى
وابن عيينه وجماعة ، قال العراقى : وهو وهم عجيب ، فلم يرو عنه واحد منهم
أصلاً ، بل انفرد عنه أبو مجاهد سعد الطائى . و (أبو مراية) بالمناء من تحت
وضم الميم وتخفيف الراء ، واسمه عبد الله بن عمرو ، تابى روى عنه قتادة ، و (أبو معبد)
مصفراً مخفف الياء ، واسمه حفص بن غيلان الهمدانى ، روى عن مكحول وغيره .

الثالث فى الألقاب : (سفينة) مولى رسول ﷺ ، واسمه مهران بالسكسر
وسبب تلقبه بسفينة أنه حل متاعاً كثيراً لرفقته فى الغزو ، فقال له النبى ﷺ : (أنت
سفينة) ، و (مدلل) بكسر الميم وحبوب الحافظ أبو الفضل بن ناصر فتحها ، اسمه
عمر ، و (سجنون) بضم السين وفتحها واسمه عبد السلام بن سعيد التنوحي القيروانى

صاحب المدونة، و(مطين) - مصفرا - الحضرمي. و(مشكدانة) بضم الميم وسكون المعجمة وفتح الكاف المهملة بعد الألف نون وآخرون .
وهو فن حسن ، يوجد في أواخر أبواب الكتب المصنفة في الرجال ، بعد أن ذكر الأسماء المشتركة .

وأفرد البرديجي بالتصنيف في كتابه المسمى (الأسماء المفردة) واستدرك عليه أبو عبد الله بن بكير مواضع ليست بمفاريد ، وأخر ذكرها في الأسماء وهي ألقاب لا أسماء ، كالأجلح السكندی ، إنما هو لقب جلجلة كانت به ، واسمه يحيى .

الأسماء والكنى

وهو أقسام تسعة :

الأول - من سمي بالكنية ، لا اسم له غيرها ، وهم ضربان : الأول : من له كنية كأبي بكر بن عبد الرحمن ، أحد الفقهاء السبعة ، اسمه أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن ، والصحيح أن اسمه كنيته ، والضرب الثاني : من لا كنية له كأبي بلال عن شريك ، وكأبي حصين بفتح الحاء بن يحيى بن سليمان الرازي الراوى عن أبي حاتم الرازي ، قال كل منهما : اسمى وكنيتى واحد .

القسم الثاني : من عرف بكنيته ولم يعرف له اسم أم لا ؟ ، كأبي أناس - بالنون - صحابي كنانى ، وكأبي مويهبة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم .
وكأبي شيبة الخدرى ، وأبي الأبيض التابعى الراوى عن أنس بن مالك ، وكأبي بكر بن نافع مولى ابن عمر ، وكأبي النجيب بالنون المفتوحة ، وقيل بالتاء المضمومة .
قال ابن الصلاح : هو مولى عبد الله بن عمرو بن العاص ، وقال العراقى : هو مولى عبد الله بن سعد بن أبى سرح بلا خلاف ، وكأبي حريز - بالحاء المفتوحة والراء المكسورة والزى آخره - الموقفى ، والموقف محلة بمصر .

القسم الثالث : من لقب بكنية وله غيرها : اسم وكنية ، وذلك كأبي

تراب ، اسمه على بن أبي طالب وكنيته أبو الحسن . لقبه النبي صلى الله عليه وسلم بأبي تراب ، حيث قال له : (قم أبا تراب) وكان نائماً عليه .

وكأبي الزناد اسمه عبد الله بن ذكوان ، وكنيته أبو عبد الرحمن ، وكأبي الرجال اسمه محمد بن عبد الرحمن ، وكنيته أبو عبد الرحمن ، ولقب بذلك لأنه كان له عشرة أولاد كلهم رجال ، وكأبي نميلة بضم الناء - مصفرا - اسمه يحيى بن واضح ، وكنيته أبو محمد ، وكأبي الأذان بالمد جمع أذن ، هو الحافظ عمرو بن إبراهيم ، وكنيته أبو بكر ، ولقب بذلك لأنه كان كبير الأذنين . وكأبي الشيخ ، هو الحافظ عبد الله بن محمد بن حبان الأصبهاني ، وكنيته أبو محمد . وكأبي حازم العبدُ وُوي - بضم الدال - نسبة إلى عبدوية ، كان جدّاً له ، واسمه عمر بن أحمد ، وكنيته أبو حفص .

القسم الرابع : من له كنيستان أو أكثر : كابن جريج أبي الوليد ، وأبي خالد . وكنصور الفراوي أبي بكر وأبي الفتح وأبي القاسم .

القسم الخامس : من اختلف في كنيته : كأسماء بن زيد ، قيل : أبو زيد . وقيل : زيد أبو محمد ، وقيل : أبو عبد الله ، وقيل : أبو خازجة ، وخلائق لا يحصون .

وفي بعض من ذكر في هذا القسم من هو في نفس الأمر ملتحق بالذي قبله .

القسم السادس : من عرفت كنيته واختلف في اسمه : كأبي بصرة الففاري هو سُميل بضم الحاء المهملة على الأصح . وقيل : بجيم مفتوحة مكبرا ، وكأبي جعيفة ، اسمه وهب ، وقيل : وهب الله ، وكأبي هريرة ، اسمه عبد الرحمن بن صخر على الأصح من ثلاثين قولاً في اسمه واسم أبيه ، وكأبي بردة بن أبي موسى قال الجمهور : اسمه عامر ، وقال ابن معين : الحارث ، وكأبي بكر ابن عياش المقرئ ، فيه نحو أحد عشر قولاً ، فقيل : أصحابها شعبة ، وقيل : أصحابها أن اسمه هو كنيته .

القسم السابع : من اختلف فى اسمه وكنيته : كسفينة مولى رسول الله

صلى الله عليه وسلم . قيل : عمير ، وقيل : صالح ، وقيل : مهران ، وقيل : بعران
وقيل رومان ، وقيل : قيس ، وقيل : شنبه بفتح المعجمة والموحدة بينهما
نون ساكنة ، وقيل : سنبه بالمهمله ، وقيل : طهمان ، وقيل : مروان ،
وقيل ، ذكوان ، وقيل : كيسان ، وقيل : سليمان ، وقيل : أيمن ، وقيل :
أحمد ، وقيل : رباح ، وقيل : مفلح ، وقيل : رفعة ، وقيل : مبعث ، وقيل : عبس
وقيل : عيسى ، فهذه اثنان وعشرون قولاً ، وكنيته أبو عبد الرحمن ،
وقيل : أبو البخترى .

القسم الثامن : من عرف باسمه وكنيته ولم يختلف فى واحد منهما ، وهذا
لا يحصى كثرة ، فمن الصحابة الخلفاء : الأربعة ، فأبو بكر اسمه عبد الله ، وأبو
حفص عمر ، وأبو عمرو عثمان ، وأبو الحسن على ، ومن الأئمة أصحاب المذاهب :
سفيان الثورى ، ومالك ، ومحمد بن إدريس الشافعى ، وأحمد بن حنبل ، كل
واحد منهم يكنى أبا عبد الله ، وكأب حنيفة اسمه النعمان بن ثابت .

القسم التاسع : من اشتهر بكنيته مع العلم باسمه ، كأب إدريس الخولانى
اسمه عائد الله - بالمعجمة - بن عبد الله ، وكأبى إسحاق السبيعى ، اسمه عمرو
وكأبى الضحى ، اسمه مسلم .

وهذا الفن صنف فيه ابن المدينى ، ثم مسلم ، ثم النسائى ، ثم الحاكم أبو أحمد
غير صاحب المستدرک ، ثم ابن مثله ، وغيرهم .

قال العراقى : وكتاب أبى أحمد أجل تصانيف هذا النوع ، والمراد منه بيان
أسماء ذوى الكنى ، ومصنفه يبوب تصنيفه على حروف المعجم فى الكنى
ويذكر أسماء أصحابها ، فيذكر فى حرف الهمزة أباً إسحاق وفى الباء أبابشر وهكذا .

وفائده : الاحتراز عن ذكر الراوى مرة باسمه ، ومرة بكنيته ، فيظنهما

من لا معرفة له رجلين . وربما ذكر بهما معا فيتوهم رجائين ، وذلك كالحديث الذى رواه الحاكم من رواية يوسف عن أبى حنيفة عن موسى بن عائشة عن عبد الله بن شداد عن الوليد عن جابر مرفوعا : (من صلى خلف الإمام فإن قراءته له قراءة) قال الحاكم : عبد الله بن شداد هو أبو الوليد بينه ابن المدينى قال الحاكم : ومن تهاون بمعرفة الأسماء أورثه مثل هذا الوهم .

قال العراقى : وربما وقع عكس ذلك ، كحديث أبى أسامة عن حماد بن السائب أخرجه النسائى وقال : عن أبى أسامة حماد بن السائب ، وإنما هو عن حماد فأسقط (عن) ، وخفى عليه أن الصواب عن أبى أسامة عن حماد قال : وبلغنى عن بعض من درس فى الحديث أنه أراد أن يكشف عن ترجمة أبى الزناد ، فلم يهتد إلى موضعه من كتب الأسماء ، لعدم معرفته باسمه .

كنى المعروفين بالأسماء

قال ابن الصلاح : وهذا من وجه ضد النوع الذى قبله ، ومن وجه آخر يصلح أن يجعل قسما من أقسام ذلك من حيث كونه قسما من أقسام أصحاب الكنى . وعلى الاصطلاح الثانى مشى ابن جماعة فى (النهج الروى) فعد أقسامه عشرة ، وتبعه العراقى . قال : لأن الذين صنفوا فى الكنى جمعوا النوعين معا .

وعلى الأول :

قال النووى وابن الصلاح : من شأنه أن يبوب على الأسماء ، ثم يبين كناها بخلاف ذلك .

فمن يكنى بأبى محمد من الصحابة رضى الله عنهم : طلحة بن عبد الله وعبد الرحمن بن عوف ، والحسن بن على ، وثابت بن قيس بن الشماس ، وقيل : كنيته أبو عبد الرحمن ، وكعب بن عجرة ، والأشعث بن قيس ، وعبد الله ابن عمرو بن العاص ، وعبد الله بن بحينة وغيرهم .

ومن يكنى بأبى عبد الله من الصحابة: الزبير بن العوام، والحسين بن علي
وسلمان الفارسي، وحذيفة بن اليمان، وعمر بن العاص وغيرهم.

ومن يكنى بأبى عبد الرحمن من الصحابة: عبد الله بن مسعود، ومعاذ
بن جبل، وزيد بن الخطاب، وعبد الله بن عمر، ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهم.

المعروفون بالألقاب

وهي كثيرة، ومن لا يعرفها قد يظنها أسامى، فيجعل من ذكر باسمه في موضع
ويلقبه في آخر شخصين، كما وقع لجماعة من أكابر الحفاظ كابن المديني.
أمثلة في ذلك:

معاوية بن عبد الكريم: لقب بالضال، لأنه ضل في طريق مكة، وكان
رجلا عظيما.

عبد الله بن محمد: لقب بالضعيف، لأنه كان ضعيفا في جسمه لا في حديثه.
محمد بن الفضل أبو الزمان: لقب بمارم، لأنه كان بعيدا من العرامة وهي الفساد.
غندر: لقب بجماعة، كل منهم محمد بن جعفر.

أولهم: محمد بن جعفر البصري، أبو بكر صاحب شعبة، لقبه به ابن جريج
حين قدم البصرة، فحدث بمحدث عن الحسن البصري، فأنكروه عليه، وأكثر
محمد بن جعفر من الشغب عليه، فقال له: اسكت يا غندر. قال ابن الصلاح:
وأهل الحجاز يسمون المشغب غندرا.

والثاني: أبو الحسن (١) الرازي، نزيل طبرستان، يروي عن أبي حاتم الرازي.
والثالث: أبو بكر البغدادي الحافظ الجوال الوراق، جده الحسين، سمع
الحسن بن علي العمري، وأبا جعفر الطحاوي، وأبا عمرو الحارثي، وحدث عنه أبو نعيم

الأصبهاني، والحاكم، وابن جميع، وأبو عبد الرحمن السلمي مات سنة سبعين وثلاثمائة.
والرابع: أبو الطيب البغدادي، وجده دُرَّان، صوفي محدث جوال، روى عن أبي
خليفة الجحى، وأبي يعلى الموصلي، وعنه الدارقطني توفي سنة تسع وخسين وثلاثمائة
وآخرون لقبوا بذلك ممن ليس مسمى بمحمد بن جعفر... إلى آخر الأمثلة في ذلك.
من ألف فيه: ألف فيه جماعة من الحفاظ: منهم أبو بكر الشيرازي،
وأبو الفضل الفلски، وأبو الوليد الدباغ، وأبو الفرج بن الجوزي، وآخرهم
شيخ الإسلام ابن حجر، وهو أحسنها وأجمعها وأخصرها.

حكمة: قيل: لا يجوز من الألقاب ما كرهه الملقب به، ويجوز ما لا يكرهه
وجزم النووي في سائر كتبه بجوازه للضرورة، إن لم يقصد الغيبة، قال السيوطي:
ثم ظهر لي حمل الأول على أصل التلقيب، فيجوز بما لا يكرهه دون ما يكرهه.

أول من لقب في الإسلام:

قال الحاكم: وأول لقب في الإسلام لقب أبي بكر الصديق، وهو عتيق
لقب به لعناقة وجهه - أي حسنه - وقيل: لأنه عتيق الله من النار.

ما يعرف له سبب وما لا يعرف:

من الألقاب ما يعرف سبب التلقيب به، ومنه ما لا يعرف له سبب، ولعبد الغني
ابن سعيد فيه تأليف مفيد.

(المتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، والمتشابه، وما تركب منها):

قال شيخ الإسلام ابن حجر: ثم الرواة إن اتفقت أسماءهم وأبائهم
فصاعدا، واختلفت أشخاصهم سواء اتفق في ذلك اثنان منهم أو أكثر، وكذلك
إذا اتفق اثنان فصاعدا في الكنية والنسبة فهو المتفق والمفترق: بالكسر فيها
أي المتفق من وجه وهو اللفظ، والمفترق من وجه وهو المعنى المراد.
قال: وإن اتفقت الأسماء خطأ واختلفت نطقا - سواء كان مرجع الاختلاف.

النطق أو الشكل - فهو المؤلف والمختلف - بالكسر فيها - فالاختلاف باعتبار الخط، والاختلاف باعتبار النطق، قال : وإن اتفقت الأسماء خطأ ونطقاً واختلفت الأبناء نطقاً مع ائتلافها خطأ ، أو بالعكس ، كأن تختلف الأسماء نطقاً وتأتلف خطأ ، وتتفق الآباء خطأ ونطقاً فهو النوع الذى يقال له المتشابه .

قال : وكذا إن وقع ذلك - أى الاتفاق - فى الاسم واسم الأب والاختلاف بالنسبة .

قال : وتتركب منه - من نوع التشابه ، وبما قبله من المؤلف والمختلف - أنواع منها :

١ - أن يحصل الاتفاق - أى فى الخط والنطق - أو الاشتباه فيهما - أى فى الاسم واسم الأب - لإلفى حرف أو حرفين فأكثر من أحدهما - أى أحد الإسمين : من اسم الراوى واسم الأب ، أو شبهه من تسمية أو كنية أو منهما ، وهذا النوع على قسمين : إما أن يكون الاختلاف بالتغيير مع أن عدد الحروف ثابتة فى الجهتين ، أو يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض الأسماء عن بعض .

٢ - ومنها أن يحصل الاتفاق فى الخط والنطق لكن يحصل الاختلاف والاشتباه بالتقديم أو التأخير : إما فى الإسمين جملة ، أو نحو ذلك ، كأن يقع التقديم والتأخير فى الاسم الواحد فى بعض حروفه بالنسبة إلى ما يشبه به .
فتمحصل من ذلك أنواع :

(١) المتفق والمفترق

وهو أقسام :

القسم الأول : من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم كالخليل بن أحمد وهم ستة :

أولهم : شيخ سيويه ، ولم يسم أحد أحمد بعد نبينا صلى الله عليه وسلم قبل

نأبى الخليل هذا .

وثانيهم : أبو بشر المزني البصري ، حدث عن المستنير بن أخضر ، وعنه
العباس المنبري .

والثالث : أصبهاني ، قال ابن الصلاح : روى عن روح بن عباد .

والرابع : أبو سعيد السجزي القاضي بسمرقند ، الحنفي ، حدث عن ابن خزيمة
وابن صاعد ، والبقرى ، وعنه الحاكم ، مات سنة سبع وثمانين وثلاثمائة .

والخامس : أبو سعيد البستي القاضي ، روى عنه البيهقي .

والسادس : أبو سعيد البستي الشافعي ، روى عنه أبو العباس العذري .

القسم الثاني : من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم : كأحمد بن

جعفر بن حمدان ، أربعة كلهم يروون عن يسي عبد الله ، وفي عصر واحد :

أحدهم : القطيعي ، أبو بكر عن عبد الله بن أحمد بن حنبل .

والثاني : القطيعي ، أبو بكر عن عبد الله بن أحمد الدورقي .

والثالث : دينوري عن عبد الله بن محمد بن سنان .

والرابع : طرسوسي عن عبد الله بن جابر الطرسوسي .

القسم الثالث : من اتفق في الكنية والنسبة ، كأبي عمران الجوني اثنان :

أحدهم عبد الملك بن الحبيب الجوني التابعي ، مات سنة تسع وعشرين ومائة

والآخر موسى بن سهل البصري ، متأخر الطبقة ، روى عن الربيع بن سليمان ،
وعنه الإسماعيلي والطبراني .

القسم الرابع : عكسه بأن اتفق فيه الاسم وكنى الأب ، كصالح بن أبي صالح
أربعة تابعيون :

أحدهم : مولى التوأمة ، واسم أبيه نيهان ، وكنيته أبو محمد ، مدني

روى عن أبي هريرة وابن عباس وأنس ، وغيرهم ، مختلف في الاحتجاج به ،

والتوأمة بنت أمية بن خلف الجمحي .

والثاني: الذي أبوه أبو صالح ذكوان السمان، مدني ، يكنى أبا عبد الرحمن روى عن أنس ، وأخرج له مسلم .

والثالث: السدوسي، روى عن علي وعائشة، وعنه خلاد بن عمر، ذكره البخاري في التاريخ، وابن حبان في الثقات .

والرابع: مولى عمرو بن حريث ، واسم أبيه مهران ، روى عن أبي هريرة وعنه أبو بكر بن عياش ، وذكره البخاري في التاريخ ، وضعفه ابن معين وجهله . قال السيوطي : ولهم خامس أسدي ، روى عن الشعبي ، وعنه زكريا بن أبي زائدة ، وأخرج له النسائي .

القسم الخامس : من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأنسابهم : كمحمد ابن عبد الله الأنصاري ، اثنان متقاربان في الطبقة : أحدهما : القاضي المشهور البصري الذي روى عنه البخاري والناس ، وجده للثني بن عبد الله بن أنس بن مالك ، مات سنة خمس عشرة ومائتين هـ .

والثاني : أبو سلمة ، ضعيف ، واسم جده زياد ، وهو بصري أيضاً . قال السيوطي : ولهم ثالث : جده خضر بن هشام بن زيد بن أنس بن مالك روى عنه ابن ماجه ووثقه ابن حبان ، ورابع : جده: زيد بن عبد ربه الأنصاري وذكره ابن حبان في ثقات التابعين .

القسم السادس : أن يتفقا في الإسم فقط أو الكنية فقط ، ويقع ذكره في السند من غير ذكر أبيه أو نسبة تميزه : كعماد ، لا يدرى هل هو ابن زيد؟ أو ابن مسلمة ؟ ويعرف بحسب من روى عنه :

(١) فإن كان الراوى عنه سليمان بن حرب ، أو عارماً ، فالمراد ابن زيد قاله محمد بن يحيى الذهلي ، والرامهرمزي ، والمزني .

(٢) وإن كان الراوى عنه موسى بن إساعيل التبوذكى ، فابن سلمة . قاله
الرامهرمزي .

وذكر السيوطى جماعة انفردوا بالرواية عن أبى زيد فى (التدريب)
فليرجع إليها من أراد .

وقال : روى الذهلى عن عفان قال : إذا قلت لكم حدثنا حماد ، ولم أنسبه
فهو ابن سلمة ، وكذا إذا أطلقه حجاج بن منهال ، أو هبة بن خالد ، ذكره المزي .
ومن ذلك إذا أطلق عبد الله وشبهه ، قال سلمة بن سليمان : إذا قيل بمكة :
عبد الله فهو ابن الزبير ، وإذا قيل بالمدينة . فابن عمر ، وإذا قيل بالكوفة فابن
مسعود ، وإذا قيل بالبصرة فابن عباس ، وإذا قيل بخراسان فابن المبارك .

وقال الخطيب فى الإرشاد : إذا قاله المصرى فابن عمرو بن العاص وإذا قاله
المكى فابن عباس ، وإذا قاله الكوفى فابن مسعود ، وإذا قاله المدنى فابن عمر .
وقال النضر بن شميل : إذا قاله الشامى فابن عمرو بن العاص وإذا قاله المدنى فابن عمر
قال الخطيب : وهذا القول صحيح .

وكذا يفعل بعض البصريين فى ابن عمرو .

وقال بعض الحفاظ : إن شعبة يروى عن سبعة ابن عباس ، كلهم يقال له
أبو حمزة - بالحاء المهملة والزاي - إلا أباجرة - بالجيم والراء - نصر بن عمران
الضبي ، وأنه إذا أطلقه فهو بالجيم نصر بن عمران ، وإذا روى عن غيره ذكره
باسمه ونسبه ، قال العراقى : وربما أطلق غيره أيضا .

القسم السابع : أن يتفقا فى النسبة من حيث اللفظ ويفترقا فى المنسوب إليه
كالأملى : نسبة إلى الآمل بمد الألف المفتوحة وضم الميم ، وهو اسم موضعين :
أحدهما فى طبرستان ، وأكثر بالنسبة يعرف بالطبرى ، والثانى على طرف جيحون
ومن شهر بالنسبة إليها عبد الله بن حماد الأملى شيخ البخارى للنسويين إليه .

وُخْطِىَ أَبُو عَلِيٍّ النَّسَائِيَّ، ثُمَّ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي قَوْلِهِمَا إِنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى أَمَلِ طَابَرِسْتَانَ
وَمَا وَجَدَ مِنْ هَذَا الْبَابِ غَيْرَ مُبِينٍ فَيَعْرِفُ بِالرَّوَايِ عَنْهُ أَوْ الْمَرْوِي أَوْ بَيَانِهِ
مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ، فَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ وَاشْتَرَكَتِ الرَّوَاةُ فَمَشْكَلٌ جَدًّا، يَرْجِعُ فِيهِ إِلَى غَالِبِ
الظُّنُونِ وَالْقَرَائِنِ، أَوْ يَتَوَقَّفُ.

المؤلفون فيه :

لِلخَطِيبِ فِيهِ كِتَابٌ نَفِيسٌ عَلَى إِعْوَازِ فِيهِ سَمَاءُ (الْمَوْضِعُ لِأَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ)
وَصَنَّفَ فِي الْقِسْمِ السَّادِسِ مِنْهُ كِتَابًا مَقِيدًا سَمَاءُ (الْمَكْمَلُ فِي بَيَانِ الْمَهْمَلِ)
وَأَقْرَدَ النَّاسَ التَّصْنِيفَ فِيمَا وَقَعَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مِنْ ذَلِكَ.

فائدته :

وَفَائِدَةُ مَعْرِفَتِهِ الْأَمْنُ مِنَ اللَّبْسِ، فَرَبَّمَا يَظُنُّ الْأَشْخَاصَ، شَخْصًا وَاحِدًا، كَمَا وَقَعَ لِمَجْلَعَةٍ
مِنَ الْأَكْبَارِ الْوَهْمُ فِيهِ، وَرَبَّمَا يَكُونُ أَحَدُ الْمَشْتَرِكِينَ ثِقَّةً وَالْآخَرُ ضَعِيفًا، فَيُضْمَفُ
مَا هُوَ صَحِيحٌ، أَوْ يَصَحِّحُ مَا هُوَ ضَعِيفٌ.

قال السيوطي : وَإِنَّمَا يَحْسُنُ إِيرَادُ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا اشْتَبَهَ الرَّاويَانِ الْمُتَّفِقَانِ
فِي الْأَسْمِ لِكُونِهِمَا مُتَعَاَصِرِينَ وَاشْتَرَكَا فِي بَعْضِ شَيْوُخِهِمَا، أَوْ فِي الرَّوَاةِ عَنْهَا،
وَقَدْ زَلَقَ بِسَبَبِهِ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الْأَكْبَارِ.

(ب) الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ

وَهَذَا النَّوْعُ مَنْقُشٌ لَا ضَابِطَ فِي أَكْثَرِهِ، وَإِنَّمَا يُضْبِطُ بِالْحِفْظِ تَفْصِيلًا،
وَمَا ضَبِطَ مِنْهُ قَسَمَانِ :

أَحَدُهُمَا عَلَى الْعُمُومِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْتَصَّ بِكِتَابٍ، مِثَالُهُ سَلَامٌ، كُلُّهُ مُشَدَّدٌ
إِلَّا خَمْسَةٌ : وَالِدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ الْإِسْرَائِيلِيُّ الصَّحَابِيُّ، وَعُمَدُ بْنُ سَلَامٍ بْنُ الْفَرَجِ
الْبَيْهَكَنْدِيُّ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ، فَالْصَّحِيحُ تَخْفِيفُهُ كَمَا رَوَى عَنْهُ، وَقِيلَ هُوَ بِالْتَّشْدِيدِ
وَسَلَامُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ نَاهِضٍ الْمَدَنِيُّ، وَسَمَاءُ الطَّبْرَانِيُّ سَلَامَةٌ - بِزِيَادَةِ هَاءٍ - وَجَدَ

محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي المعتزلي ، وسلام بن مشكم - خبّار في الجاهلية
والمعروف تشديده - وذكر النووي والسيوطي أمثلة أخرى في التقريب وشرحه .
الثاني : ما وقع في الصحيحين أو الموطأ ، مثاله : يسار كاه بالمشاة ثم المهمة
إلا محمد بن بشار فبالوحدة والمعجمة ، ومثاله في الأنساب : الأيلي كله بفتح الهمزة
وإسكان المشاة ، وذكر في التدريب وشرحه جملة غير قليلة نقلا عن ابن الصلاح
وقال في آخرها : قال ابن الصلاح : هذه جملة لو رحل الطالب فيها لكانت
رحلة رابحة ، ويحق على الحديثي إبداءها في سويدها قلبه .. اهـ .

المؤلفون فيه :

فيه مصنفات لجماعة من الحفاظ ، وأول من صنف فيه أبو أحمد العسكري
لكنه أضافه إلى كتابه التصحيح بالمعنى الأعم ، وأول من صنف فيه بخصوصه
عبد الفتى بن سعيد ، ثم شيخه الدارقطني ، وتلاهما الناس ، ولـكن أحسنها وأكملها
(الإكمال) لابن ماكولا ، قال ابن الصلاح : على إعواز فيه ، قال النووي :
وأتمه الحفاظ أبو بكر بن نقطة بذيل مفيد ، ثم ذيل على ابن نقطة الحفاظ جمال الدين
ابن الصابوني ، والحافظ منصور بن سليم ، ثم ذيل عليهما الحفاظ علاء الدين . خلطاي
بذيل كبير ، وجمع فيه الحفاظ أبو عبد الله الذهبي مجلدًا سماه (مشبه النسبة)
فأجحف في الاختصار ، واعتمد على ضبط القلم ، فجاء شيخ الإسلام أبو انفضل
ابن حجر فألف (تبصير المشتبه بتحرير المشتبه) فضمنه وحرره وضبطه بالحروف
واستدرك ما فات في مجلد ضخيم ، وهو أجل كتاب في هذاب النوع وأتمه .

فائده : قال النووي : هو فن جليل يقبح جهله بأهل العلم ، لاسيما أهل الحديث
ومن لم يعرفه يكثر خطؤه ، وزاد السيوطي : ويفتضح بين أهله ، قال ابن المديني :
أشد التصحيف أي أضعفه وأضره ما يقع في الأسماء ، ووجهه بعضهم بأنه شيء
لا يدخله القياس ، ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده ، فيكون أشد أنواع التصحيف
(١٥ م - المنهج)

حيث لا تخلّص عنه بالعقل ؛ وله - ذا وهم كثير من الناس في الأسماء لأجل الالتباس ، بخلاف التصحيح الذى يوجد فى متن الحديث ، فإن الذوق المعنوى يدل عليه ، وكذا سابقه ولاحقه غالباً يشير إليه .

المقاربة

يتركب هذا النوع من النوعين السابقين (المتفق والمفترق - والمؤلف والمختلف) وهو أن تتفق أسماؤهما أو نسبهما فى اللفظ والخط ، ويفترقان فى الشخص ويأتلف ويختلف ذلك فى أسماء أبويهما ، بأن يأتلفا خطأ ويفترقا لفظاً أو عكسه ، بأن يأتلف أسماؤهما خطأ ويختلفا لفظاً ، ويتفق أسماء أبويهما لفظاً وخطاً ، أو يكون ذلك فى النسبة أو الكنى نحو ذلك .

قال ابن الصلاح : وهو أن يوجد الاتفاق المذكور فى النوع الذى فرغنا منه آنفاً فى اسمى شخصين أو كنيتهما التى عرفا بها ، ويوجد فى نسبهما أو نسبتهما الاختلاف والائتلاف المذكورين فى النوع الذى قبله ، أو على العكس من هذا ، بأن يختلف ويأتلف أسماؤهما ، ويتفق نسبهما أو نسبتهما اسماً أو كنية .

ويلتحق بالمؤلف والمختلف فيه ما يتقارب ويشبهه ، وإن كان مختلفاً فى بعض حروفه فى صورة الخط .

أمثلة القسم الأول :

١ - موسى بن على - بفتح العين - وموسى بن على - بضم العين -
فن الأول جماعة :

منهم أبو عيسى الخُتلى - بضم الخاء والتاء المشددة المضمومة - الذى روى عنه أبو بكر بن مقسم المقرئ .

ومنهم أبو بكر الأحوال البزاز ، روى عن جعفر بن محمد الفريانى .

ومنهم أبو عمران النحوى الصقلى روى عن أبي ذر الهروى .
ومنهم أبو الفضل المؤذن الخياط ، سمع منه الحفاظان : أبو المظفر بن السهمانى
وأبو القاسم بن عساكر .
ومنهم أبو عمران الأموى من أهل غرب الأندلس ، روى عن أحمد بن
طارق بن سنان .

ومنهم أبو عمران الجزيرى أصله من الجزيرة الخضراء وهو من أهل أشبيلية .
ومن الثانى : موسى بن على بن رباح اللخمي المصرى عرف بالضم فى اسم أبيه .
وقال ابن سعد : أهل مصر يفتحون ، وأهل العراق يضمون .

٢ — ومن المتفق من ذلك المختلف المؤتلف فى النسبة : محمد بن عبد الله
المُخَرَّمى - بضم الميم الأولى وكسر الراء المشددة نسب إلى المخرم من بغداد
ومحمد بن عبد الله المُخَرَّمى - بفتح الميم الأولى وإسكان الخاء المعجمة روى
عن الإمام الشافعى .

٣ — ومما يتقارب ويشتهر مع الاختلاف فى الصورة : ثور بن يزيد الكلاعى
الشامى ، وثور بن زيد - بغير ياء فى أوله - الديلى المدنى ، روى عنه مالك .

٤ — ومن المتفق فى السكنية المختلف المؤتلف فى النسبة : أبو عمرو الشيبانى
تابعيان ، يفترقان فى أن الأول بالشين المعجمة ، والثانى بالسين المهملة ، واسم الأول
سعد بن إياس ، واسم الثانى زرعة ، وهو والديح بن أبي عمرو السيبانى الشامى .
وأمثلة القسم الثانى الذى هو على العكس :

١ — عمرو - بفتح العين - بن زرارة ، وعمر - بضم العين - بن زرارة .
فالأول جماعة : منهم أبو محمد النيسابورى الذى روى عنه مسلم ، والثانى
يعرف بالحدثى وهو الذى يروى عنه البغوى النيعى ، والحدثى نسبة إلى مدينة
تسمى الحدث بالتحريك .

٢ - عبيد الله بن أبي عبد الله ، وعبد الله بن أبي عبد الله .
فالأول هو ابن الأغر سلمان أبي عبد الله صاحب أبي هريرة ، والثاني جماعة :
عبد الله بن أبي عبد الله المقرئ الأصماني .

٣ - حيان الأسدي - بالياء المثناة من تحت المشددة ، وحنان - بالنون
يفه - الأسدي ، فمن الأول حيان بن حصين التابعي ، الراوي عن همار بن ياسر
ناني هو حنان الأسدي ، من بني أسد بن شريك - بضم الشين - وهو عم
رهد والدمسد يروي عن أبي عثمان النهدي .

من صنف فيه : صنف فيه الخطيب الحافظ . كتابا سماه (كتاب تلخيص
شابه في الرسم) وهو من أحسن كتبه .

المشتبه المقلوب

وهو مما يقع فيه الاشتباه في الذهن لافي الخط .

والمراد الرواة المتشابهون في الإسم والنسب ، المتمايزون بالتقديم والتأخير
، الابن والأب ، وسمى المقلوب ، لأنه لما كان اسم أحد الراويين كاسم أبي الآخر
بطا ولفظا ، واسم الآخر كاسم أبي الأول ، فإنه يشتبه على الحديثين ، فينقلب
على بعضهم ، كما انقلب على البخاري ترجمة مسلم بن الوليد المدني : فجعله الوليد
بن مسلم ، كالوليد بن مسلم الدمشقي ، وخطأه في ذلك ابن أبي حاتم في كتاب له
في خطأ البخاري في تاريخه (حكاية عن أبيه .

قال ابن الصلاح : — مثاله : يزيد بن الأسود - والاسود بن يزيد .

فالأول: يزيد بن الأسود الصحابي الخزاعي ، ويزيد بن الأسود الجرجسي
أدرك الجاهلية وأسلم ، وسكن الشام ، وذكر بالصلاح حتى استسقى به معاوية
في أهل دمشق ، فقال : (اللهم إنا نستشفع إليك اليوم بخبرنا وأفضلنا) فسقوا
لوقت حتى كادوا لا يبلغون منازلهم .

والثانى : الأسود بن يزيد النخعى التابعى الفاضل .

من صنف فيه : صنف فيه الخطيب كتابا سماه (كتاب رافع الارتياح
فى المقلوب من الأسماء والأنساب)

المفسوبون إلى غير آبائهم

قال ابن الصلاح : وذلك على ضروب :

أحدها : من نسب إلى أمه :

منهم معاذ ، ومعوذ ، وعوذ بنو عفراء - هى أمهم - وأبوهم الحارث
بن رفاعة الأنصارى .

ومنهم بلال بن حمارة المؤذن - حمارة أمه - وأبوه رباح .

ومنهم سهيل ، وأخواه سهل وصفوان بنو بيضاء - هى أمهم - واسمها دعد
واسم أبيهم وهب .

ومنهم شرحبيل بن حسنة - هى أمه - وأبوه عبد الله بن المطاع الكندى
ومنهم عبد الله بن بجمينة ، وسعد بن حبة .

وهؤلاء صحابة رضى الله عنهم .

ومن غير الصحابة : محمد بن الحنفية ، وإسماعيل بن عُلَيَّة ، وإبراهيم بن هراسه .
الثانى من نسب إلى جدته :

منهم يعلى بن منية - بضم الميم وسكون النون والياء المثناة من تحت الصحابى
فى قول الزبير بن بكار - جدته أم أبيه - وأبوه أمية ، والذى عليه الجمهور أنها أمه .

ومنهم بشير بن الخصاصية الصحابى ، هو بشير بن معبد ، والخصاصية
هى أم الثالث من أجداده .

ومن غير الصحابة شيخ ابن الصلاح أبو أحمد عبد الوهاب بن على البغدادى
يعرف بابن سكينه - وهى أم أبيه .

ثالث من نسب إلى جده :

نهم أبو عبيدة بن الجراح أحد العشرة ، هو عامر بن عبد الله بن الجراح .
ومنهم حمل بن النابغة الهذلي الصحابي ، هو حمل بن مالك بن النابغة .
ومنهم مجمع بن جارية الصحابي ، هو مجمع بن يزيد بن جارية .

رابع من نسب إلى رجل غير أبيه هو منه بسبب :

منهم المقداد بن الأسود ، وهو المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي ، وقيل :
أنى ، كان في حجر الأسود بن عبد يغوث الزهري ، وتبناه فنسب إليه .
ومنهم الحسن بن دينار ، وهو ابن واصل ، ودينار اسم زوج أمه .
وكانه خفي على ابن أبي حاتم حيث قال فيه : الحسن بن دينار بن واصل ،
واصلا جده .

قائدة هذا النوع : وفائدته دفع توهم التعدد عند نسبتهم إلى آبائهم .

النسب التي على خلاف ظاهرها

قد ينسب الراوى إلى مكان نزل به ، أو وقعة نزلت به ، أو قبيلة نزل بها ،
سنة نزل في أهلها ، فليس المراد ما يسبق إلى الفهم من ظاهر تلك النسبة ، بل إنما
ب للمعارض الذى عرض له من نزوله ذلك المكان أو تلك القبيلة أو نحو هذا .
قال ابن الصلاح : من ذلك أبو مسعود البدرى ، هو عقبة بن عمرو ، لم يشهد
را فى قول الأكثر ، ولكن نزل بدرا فنسب إليها .

سليمان بن طرخان التيمى ، نزل في تيم ، وليس منهم ، وهو مولى بنى مرة .
أبو خالد الدالانى ، يزيد بن عبد الرحمن هو أسدى مولى لبنى أسد ، نزل
بنى دالان بطن من همدان ، فنسب إليهم .

إبراهيم بن يزيد الخوزى ، ليس من الخوز ، إنما نزل شعب الخوز بمسكة .
خالد الحذاء ، لم يكن حذاء ، ووصف بذلك لجلوسه في الحذائين .

المبهمات

يراد به من أبهم ذكره في المتن أو الإسناد من الرجال والنساء .

قال ابن الصلاح : وهو على أقسام :

١ - منها وهو من أبهما ما قيل فيه : رجل أو امرأة .

ومن أمثلته :

حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلا قال : يا رسول الله ، الحج كل عام ؟
وهذا الرجل هو الأقرع بن حابس ، بينه ابن عباس في رواية أخرى .

حديث أبي سعيد الخدري في ناس من أصحاب رسول الله ﷺ مروا به
فلم يضيفوهم فلدغ سيدهم ، فرقاه رجل منهم بفاتحة الكتاب على ثلاثين شاة -
الحديث ، والراقي هو الراوى أبو سعيد الخدري .

حديث أنس أن رسول الله ﷺ رأى جبلا ممدودا بين ساريتين في المسجد
فسأل عنه ، فقالوا : فلانة تصلي ، فإذا غلبت تعلقت به .

قيل : إنها زينب بنت حسين زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقيل :
هي أختها حمزة بنت جحش ، وقيل : ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين .

٢ - ومنها ما أبهم بأن قيل فيه : ابن فلان ، أو ابن الفلاني ، أو ابنة
فلان ، أو نحو ذلك ، كالأخ والأخت ، والابن ، والأخوان ، وابن الأخ
وابن الأخت .

من ذلك :

حديث أم عطية : ماتت إحدى بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :
غسلها بماء وسدر - الحديث ، هي زينب زوجة أبي العاص بن الربيع أكبر
بناته ﷺ ، وإن كان قد قيل : أكبرهن رقية .

ابن اللثبية : ذكر (صاحب الطبقات) محمد بن سعد أن اسمه عبد الله ، وهذه نسبة إلى بنى لثب - بضم اللام وإسكان التاء المثناة من فوق - بطن من الأسد - بإسكان السين - وهم الأزد ، وقيل فيه : ابن الأتبية - بالهمزة - ولاصحة له .
ابن أم مكتوم : هو عبد الله بن زائدة قاله قتادة ورحجه البخارى ، وقيل غير ذلك .

ومن ذلك حديث عمر في الحلة ، وفيه (فكساها عمر أخاه مشركا بمكة) هو أخوه لأمه عثمان بن حكيم بن أمية السلمي .

وحديث ربيع بن حراش ، عن امرأته ، عن أخت حذيفة في التحلى بالفضة هي فاطمة ، وقيل خولة .

الإبنة التي أراد بنو هاشم بن المغيرة أن يزوجوها من على بن أبى طالب رضى الله عنه ، هي العوراء بنت أبى جهل بن هشام .

٣ - ومنها العم والعمة ونحوهما ، كالخال والخالدة والأب والأم والجد والجددة وابن أو بنت العم والعمة والخال والخالدة .

من ذلك : رافع بن خديج عن عمه ، في حديث المخابرة ، عمه هو ظهير - بضم الظاء المعجمة .

زياد بن علاقة عن عمه ، هو قطيبة بن مالك الثعلبي .

عمه جابر بن عبد الله ، والتي جعلت تبكى أباه يوم أحد ، اسمها فاطمة بنت عمرو بن حرام ، وسماها الواقدي هنداً .

ومن ذلك حديث ابن عباس . أهدت خالتي إلى النبي ﷺ سمناً وأقطاوا ضباً قيل : اسمها هزيلة ، وقيل : حفيدة بنت الحارث ، وتكنى أم حفيد ، وقيل أم عثيق وحديث أبى هريرة : كنت أدعو أمى إلى الإسلام - الحديث ، اسمها أمية بنت صفيع بن الحارث بن دوس ، قاله ابن قتيبة .

٤ - ومنها الزوج والزوجة ، والعبد وأم الولد من ذلك :
حديث سبيعة الأسلمية أنها ولدت بعد وفاة زوجها بليال ، هو سعد بن خولة
الذي رآه له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن مات بمكة ، وكان بدرية .
بروع بنت واشق - وهي بفتح الباء عند أهل اللغة - وشاع في ألسنة أهل
الحديث كسرهما - زوجها اسمه هلال بن مرة الأشجعي .

زوجة عبد الرحمن بن الزبير - بفتح الزاي - التي كانت تحت رفاعه بن
سموال القرظي فطلقها ، اسمها تيممة بنت وهب ، وقيل : تيممة بغضم التاء
وقيل : سيممة .

ومثال أم الولد : حديث أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، أنها
سأت أم سلمة ، فقالت : إني أطيل ذيلي وأمشي . . . الحديث ، هي حميدة
ذكره النسائي .

ومثال العبد : حديث جابر أن عبد الحاطب قال : يا رسول الله ، ليدخان
حاطب النار ، اسمه سعد .

٥ - ومن المبهم ما لم يصرح بذكره ، بل يكون مفهوما من السياق
كقول البخاري : وقال معاذ : اجلس بنائون ساعة ، فالمقول له مطوى ،
وهو الأسود بن هلال .
المصنفون فيه :

صنف فيه الحافظ عبد الفتي بن سعيد ، ثم الخطيب ، فذكر في كتابه مائة
وواحدا وسبعين حديثا ، ورتب كتابه على الحروف في الشخص المبهم ،
والجاهل به لا يدري مظهره .

وصنف فيه القاسم بن يشكوال ، وهو أكبر كتاب في هذا النوع وأ نفسه
جمع فيه ثلاثمائة وأحدا وعشرين حديثا ، لسكنه غير مرتب .

وصنف فيه أبو الفضل بن طاهر ، ولسكنه جمع فيه باليس من شرط المبهات

ولخص النووى كتاب الخطيب وهذبه ، وضم إليه نقائس أخرى زيادة عليه
لكيه فاته الجم الفقير ، وصعب الكشف منه .

فجاء ولى الدين المراقى فجمع كتابا سماه (المستفاد من مبهمات المتن ولإسناد)
جمع فيه كتاب الخطيب وابن بشكوال والنووى مع زيادات أخرى ، ورتبه
على الأبواب ، وهو أحسن ما صنف فى هذا النوع .

ومن الناس من صنف فى مبهمات كتاب مخصوص ، كشيخ الإسلام فى مقدمة
شرح البخارى .

فأثدته : قال الشيخ ولى الدين : من فوائد تبين الأسماء المبهمة (١) تحقيق الشئ .
على ما هو عليه ، فإن النفس منشوفة إليه (٢) وأن يكون فى الحديث منقبة له
فيستفاد بمعرفة فضيلته (٣) وأن يشتمل على نسبة فعل غير مناسب ، فيحصل
بتعيينه السلامة من جولان الظن فى غيره من أفاضل الصحابة ، وخصوصا
إذا كان من المنافقين (٤) وأن يكون سائلا عن حكم عارضه حديث آخر
فيستفاد بمعرفة هل هو ناسخ إن عرف زمن إسلامه (٥) وإن كان المبهم
فى الإسناد فمعرفة تفيد ثقته أو ضعفه ليحكم بالحديث بالصحة أو غيرها .

بم يعرف : ويعرف المبهم بوروده مسمى فى بعض الروايات ، وبتنصيص أهل السير
على كثير منهم ، وربما استدلوا بورود حديث آخر أسند فيه لمعين ما أسند لذلك
الراوى المبهم فى ذلك ، قال المراقى : وفيه نظر ، لجواز وقوع تلك الواقعة لاثنتين .

من لم يرو عنه الا واحد

مثاله : وهب بن خنبدش — بفتح المعجمة والوحدة بينهما نون ساكنة

الطائى الكوفى ، وعامر بن شهر ، وعروة بن مفرس ، ومحمد بن صفوان

الأنصاري ، ومحمد بن صيفي الأنصاري ، وكل هؤلاء صحابيون لم يرو عنهم غير الشعبي .

واعترض العراقي على التمثيل بعامر بن شهر ، لأن ابن عباس روى عنه قصة رواها سيف بن عمر في الردة ، وكذلك اعترض على التمثيل بعروة بن مضرس لأن ابن عمه حميد الطائي روى عنه أيضا .

ولسلم فيه كتاب .

ومن فوائده : معرفة المجهول إذا لم يكن صحابيا ، فلا يقبل .

رواية الأكاير عن الأصاغر

قال السيوطي : والأصل فيه رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن تميم الداري حديث الجساسة - وهي عند مسلم - وروايته عن مالك بن مزرد ، وقيل : ابن مرارة ، وقيل : ابن مرة الرهاوي ، فيما أخرجه ابن منده في الصحابة بسنده عن زرعة بن سيف بن ذى يزن : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتابا ، وأن مالك بن مزرد الرهاوي قد حدثني أنك أسلمت ، وقاتلت المشركين فأبشر بخير » الحديث .

وهو أقسام :

١ - أن يكون الراوي أكبر سنا ، وأقدم طبقة من المروي عنه ، كالزهرى ويحيى بن سعيد الأنصاري في روايتهما عن مالك بن أنس ، وكالأزهرى أبي القاسم عبد الله بن أحمد في روايته عن تلميذه الخطيب البغدادي ، وهو إذ ذاك شاب .

٢ - أن يكون الراوي أكبر قدرا لاسنا ، كحافظ عالم روى عن شيخ مسن لا علم عنده ، كما لك في روايته عن عبد الله بن دينار ، وأحمد بن حنبل

وإسحاق بن راهويه^(١) في روايتهما عن عبيد الله بن موسى العيسى .

٣ — أن يكون الراوى أكبر من المروى عنه من الوجهين معا، كعبد الغنى ابن سعيد الحافظ في روايته عن تلميذه محمد بن على الصورى ، وكاليرقانى في روايته عن الخطيب ، وكالخطيب في روايته عن ابن مأكولا .
ومنه رواية الصحابة عن التابعين ، كالعبادلة وأبى هريرة ومعاوية وأنس في روايتهم عن كتب الأخبار .

ومنه رواية التابعين عن أتباع التابعين ، كالزهرى والأنصارى عن مالك فقد روى من التابعين عن عمرو بن شعيب أكثر من عشرين نفسا - وهو ليس تابعيا - وقيل أكثر من سبعين ، وعدم الحافظ العراقى نيفا وخمسين .
فائدته .

١ — ألا يتوهم أن المروى عنه أفضل وأكبر من الراوى ، لـكونه الأغلب تنزيلا لأهل العلم منازلهم ، كما ورد في حديث عائشة ، أخرجه أبو داود وغيره .
٢ — ألا يظن أن في السند انقلابا .

رواية القرين عن القرين ، والمديح

القرينان : هما المتقاربان في السن والإسناد ، وربما اكتفى الحاكم بالتقارب في الإسناد ، فنال رواية القرين عن قرينه : كرواية زائدة بن قدامة عن زهير ابن معاوية ، ولا يعلم لزهير رواية عنه .

(١) راهويه بفتح الراء ، وبعد الالف هاء ساكنة ، ثم واو مفتوحة ، وبعدها ياء مشناة من تحتها ساكنة ، وبعدها هاء ساكنة ، (الطريق بالفارسية) (وويه) معناه وجد . وقيل فيه أيضا : (راجويه) بضم الهاء ، وسكون الواو ، وفتح الياء اه وفيات الأعيان ص ١٨ وقال السيوطى : والمحدثون ينحون به نحو الفارسية فيقولون هو بضم ما قبل الواو ، وسكونها وفتح الياء واسكان الهاء . اه تدریب ص ٢٢٦

ومثال اجتماع جماعة من الأقران في حديث : ما رواه أحمد بن حنبل عن أبي خيثمة زهير بن حرب عن يحيى بن معين ، عن علي بن المديني عن عبيد الله ابن معاذ عن أبيه عن سعيد عن أبي بكر بن حفص عن أبي سلمة عن عائشة قالت : (كن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يأخذن من شعورهن حتى يكون كالوفرة) فأحمد والأربعة فوقه : خستهم أقران .

أما المدبج فهو أن يروى كل من القرينين عن صاحبه :

مثاله : عائشة وأبو هريرة في الصحابة ، والزهرى وابن الزبير في التابعين ومالك والأوزاعي في أتباع التابعين .

قال العراقي : وأول من سماه بذلك الدارقطني فيما أعلم إلا أنه لم يقيده بكونهما قرينين ، بل كل اثنين روى كل منهما عن الآخر يسمى بذلك ، وإن كان أحدهما أكبر .

أما ابن الصلاح والحاكم : فالمدبج عندهما مختص بالقرينين ، وجزم بهذا شيخ الإسلام قال : لوروى الشيخ عن تلميذه فهل يسمى مدبجا فيه بحث والظاهر لا ، لأنه من رواية الأكبر عن الأصغر ، والتدبيج مأخوذ من ديباجتي الوجه ، فيقتضى أن يكون مستويا من الجانبين .

رواية الإخوة والأخوات

مثال الأخوين في الصحابة : عمر ، وزيد ابنا الخطاب ، وعبد الله ، وعقبة ابنا مسعود ، ومن التابعين : عمرو وأرقم ابنا شر حبيل .

ومثال الثلاثة في الصحابة : علي وجعفر وعقيل بنو أبي طالب ، وسهل وعباد وعثمان بنو حنيف .

وفي غير الصحابة : عمرو وعمر وشعيب بنو شعيب .

ومثال الأربعة : سهيل وعبد الله ومحمد وصالح بنو أبي صالح .
ومثال الخمسة : سفيان وآدم وعمران ومحمد بنو عيينة حدثوا كلهم .
ومثال الستة : محمد وأنس ويحيى ومعبد وحفصة وكريمة بنو سيرين
وذكر بعضهم خالدا بدل كريمة .

ومثال السبعة : النعمان ، ومعقل ، وعقيل ، وسويد ، وسنان ، وعبد الرحمن
وسابع لم يسم - وسماه ابن فتحون في ذيل الاستيعاب عبد الله - بنو مقرن
كلهم صحابة مهاجرون لم يشاركهم أحد ، وقيل : شهدوا الخندق .

واعترض بأن أولاد مقرن عشرة ، فالمثال الصحيح أولاد عفراء : معاذ
ومعوذ ، وأنس ، وخالد ، وعافل ، وعامر ، وعوف ، كلهم شهدوا بدر .

واعترض على قولهم : لم يشاركهم أحد في الهجرة والصحبة والعدد بأن أولاد
الحارث بن قيس السهمي كلهم هاجروا وصحبوا ، وهم سبعة أو تسعة .

وأفرده بالتصنيف ابن اللديني ثم النسائي ثم السراج وغيرهم كسمل وأبي داود .

فأدنته : أنه لا يظن من ليس بأخ أخا عند الاشتراك في اسم الأب .

رواية الآباء عن الأبناء

مثاله : العباس عن ابنه الفضل (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين
الصلاتين بالمزدلفة) ، ووائل بن داود عن ابنه بكر عن الزهري حديثا .

وللخطيب فيه كتاب ، وللنووي (كتاب الإرشاد) بين أنواعا منه .

رواية الأبناء عن آبائهم

وهو نوعان :

أحدهما : عن أبيه بحسب وهو كثير :

مثاله : رواية أبي العشرء الدارمى عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فى السنن الأربعة .

وثانيها : عن أبيه عن جده .

مثاله : عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن العاص عن أبيه عن جده له هكذا نسخة كبيرة أكثرها فقرميات جياة، واحتج به هكذا أكثر المحدثين حملا لجده على عبد الله دون محمد التابى (١) .

ومثال آخر : بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة .

له هكذا نسخة حسنة (٢) .

ولأبى نصر الوائلى كتاب فيه ، وأهمه ما لم يسم فيه الأب والجد فيحتاج إلى معرفة اسمه، قال القسطلانى : وأكثر ما انتهت الآباء فيه إلى أربعة عشر أباً .

(١) قال السيوطى : إذا صح السند إليه، قال البخارى : رأيت أحمد بن حنبل وعلى المدينى وإسحاق بن راهويه وأبا عبيدة وعامة أصحابنا يحتجون بحديثه ، متركه أحد من المسلمين . قال البخارى : من الناس بعدم ؟

قال السيوطى : وسماع شعيب من عبد الله ثابت، وقد أبطل الدارقطنى وغيره إنكار ابن حبان ذلك ، وعن ابن راهويه : عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كأيوب عن نافع عن ابن عمر، قال النووى : وهذا التشبيه نهاية الجلالة من مثل إسحاق . وضعفه بعضهم من جهة أن روايته عن أبيه عن جده كتاب ووجادة، ولما كان شعيب ثبت سماعه من عبد الله - وهو الذى رباه لما مات أبوه - حمل على السماع من جده فبد الله، فلا يكون منقطعاً، ولا يكون وجادة .

(٢) صححها ابن معين ، واستشهد بها البخارى فى الصحيح ، وبعضهم وجحها على نسخة عمرو بن شعيب لأن البخارى استشهد بها فى الصحيح ، وبعضهم عكس كآبى حاتم لأن البخارى صحح نسخة عمرو ، وهو أقوى من استشهاده بنسخة بهز .. اهـ ملخصاً من التدريب .

السابق واللاحق

قال القسطلانى : هو من اشترك فى الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر
تباين وقت وفاتيهما تباينا شديدا ، فحصل بينهما أمد بعيد ، وإن كان المتأخر
غير معدود من معاصرى الأول ومن طبقة .

وقال النووى : هو من اشترك فى الرواية عنه اثنان تباعد ما بين وفاتيهما .
مثاله : محمد بن إسحاق السراج ، روى عنه البخارى فى تاريخه ، وأبو الحسن
أحمد بن محمد الخفاف النيسابورى ، وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر
فإن البخارى مات سنة ٢٥٦ ، والخفاف مات سنة ٣٩٣ ، وقيل سنة ٣٩٤
وقيل سنة ٣٩٥ هـ .

مثال آخر : الزهرى وزكريا بن دريد روى عن مالك ، وبينهما أمد كذلك
فإن الزهرى مات سنة ١٢٤ هـ ، وزكريا حدث سنة نيف وستين ومائتين
ولا يعرف وقت وفاته .

واعترض العراقى على التمثيل بزكريا ، لأنه أحد الكذابين الوضاعين
ولا يعرف سماعه من مالك ، وإن حدث عنه ، فقد زاد وادعى أنه سمع
من حميد الطويل ، وروى عنه نسخة موضوعة .

فالصواب أن آخر أصحاب مالك هو أحمد بن إسماعيل السهمى ، ومات سنة
نسع وخمسين ومائتين ، فبينه وبين الزهرى مائة وخمس وثلاثون .

وللخطيب فيه كتاب حسن سماه (السابق واللاحق) .

ومن فوائده : حلاوة علو الإسناد فى القلوب ، وألا يظن سقوط شئ من الإسناد .

تواريخ الرواة

قال ابن الصلاح : وفيها معرفة وفيات الصحابة والمحدثين والعلماء ومواليدهم
ومقادير أعمارهم ، ونحو ذلك .

قال : ولندكر من ذلك عيوننا ، فذكر العشرة المبشرين بالجنة ، وابتدأ بذكر الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم :

١ — الصحيح في سن سيدنا سيد البشر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه أبي بكر وعمر ثلاث وستون سنة .

قال السيوطي : قاله الجمهور من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، وصححه ابن عبد البر والجمهور .

وقيل : سنه صلى الله عليه وسلم ستون .

وقيل : خمس وستون .

وقيل : اثنتان وستون .

وحكى القولان الآخران أيضا في سن أبي بكر .

وحكى القول الأول في سن عمر ، وقيل : عاش ستا وستين ، وقيل : إحدى وستين .

وقيل : تسعا وخمسين ، وقيل : سبعا وخمسين ، وقيل : ستا وخمسين ، وقيل : خمسا وخمسين .

واتفق أهل السير على أنه صلى الله عليه وسلم قبض في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من هجرته صلى الله عليه وسلم ، ولكن الخلاف في تعيين اليوم من الشهر ، فالجمهور أنه يوم الإثنين لثنتي عشرة خلت منه وكان ذلك ضحى .

روى ابن عبد البر بسنده عن عائشة رضى الله عنها قالت : مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتفاع الضحى وانتصاف النهار يوم الإثنين ، وذكر موسى ابن عقبة في مغازيه عن ابن شهاب : توفي يوم الإثنين حين زالت الشمس .

واختلف في وقت وفاة أبي بكر ف قيل : توفي في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة يوم الإثنين .

وقيل : ليلة الثلاثاء بين المغرب والعشاء ثمان ، وقيل : ثلاث بقين منه .

وقيل : في جمادى الآخرة ليلة الإثنين لسبع عشرة مضت منه .

وقيل : يوم الجمعة لسبع ليال بقين منه .

وقيل : ثمان ليال بقين منه .

والصحيح الذى جزم به الأئمة ، وصححه الحفاظ ، وثبت بأسانيد صحيحة

عن عائشة وغيرها : عشية ليلة يوم الثلاثاء ثمان بقين من جمادى الآخرة .

أما وقت وفاة عمر فقد توفى في ذى الحجة آخر يوم منه ، يوم الجمعة سنة

ثلاث وعشرين ، ودفن يوم السبت مستهل المحرم .

وقال ابن الصلاح : و (قتل) عثمان في ذى الحجة سنة خمس وثلاثين ،

وهو ابن اثنتين وثمانين سنة ، وقيل : ابن تسعين ، وقيل : غير ذلك .

و (قتل) علي في شهر رمضان سنة أربعين ، وهو ابن ثلاث وستين ،

وقيل : ابن أربع وستين ، وقيل : ابن خمس وستين .

و (قتل) طلحة والزبير جميعاً في جمادى الأولى سنة ست وثلاثين .

قال العراقي : وتقييده بجمادى الأولى مخالف لقول الجمهور ، فإنهما قتلا

في وقعة الجمل ، وكانت وقعة الجمل لعشر خلون من جمادى الآخرة ،

هكذا جزم به الواقدي وغيره ، وبه جزم المزى في (التهذيب) .

وقول ابن الصلاح في جمادى الأولى لا يمشى إلا على قول من جمل وقعة

الجمل في جمادى الأولى ، وهو قول الليث بن سعد ، وأبي حاتم بن حبان ، وعبد الغنى

(في السكال) .

قال ابن الصلاح : وروينا عن الحاكم أبي عبد الله أن سنهما كان واحداً ،

كانا ابني أربع وستين ، وقد قيل غير ما ذكره الحاكم .

و (توفى) سعد بن أبي وقاص سنة خمس وخمسين على الأصح ، وهو ابن

ثلاث وسبعين سنة .

وقال العراقي : المشهور الذي عليه الجمهور أنه كان ابن أربع وسبعين سنة .
قال ابن الصلاح : وسعيد بن زيد سنة إحدى وخمسين ، وهو ابن ثلاث
وأربع وسبعين .

وعبد الرحمن بن عوف سنة اثنتين وثلاثين ، وهو ابن خمس وسبعين سنة .
وأبو عبيدة بن الجراح سنة ثمان عشرة ، وهو ابن ثمان وخمسين سنة .
٢ — قال ابن الصلاح : شخصان من الصحابة عاشا في الجاهلية ستين سنة ،
وفي الإسلام ستين سنة ، وماتا بالمدينة سنة أربع وخمسين ، أحدهما : حكيم
ابن حزام ، وكان مولده في جوف السكبة قبل عام الفيل ، بثلاث عشرة سنة ،
والثاني : حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام الأنصاري .

وقال العراقي : وفي الصحابة أربعة آخرون اشتركوا معهم في هذا الوصف ،
فيذكر حبيب بن عبد العزيز القرشي العامري من مسلة الفتح ، وسعيد بن
يربوع القرشي من مسلة الفتح ، ومخرمة بن نوفل القرشي الزهري والد المسور
ابن مخرمة من مسلة الفتح ، وسحن بن عوف القرشي الزهري أخو عبد الرحمن
ابن عوف ، وهو بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وفتح النون الأولى .

قال : وفي الصحابة جماعه آخرون عاشوا مائة وعشرين سنة ، لكن لم
يُطْلَم على كون نصفها في الجاهلية ، ونصفها في الإسلام .

٣ — قال ابن الصلاح : أصحاب المذاهب الخمسة المتبوعة رضي الله عنهم :
فسفيان بن سعيد الثوري أبو عبد الله مات بلا خلاف بالبصرة سنة إحدى
وستين ومائة ، وكان مولده سنة سبع وتسعين .

ومالك بن أنس رضي الله عنه توفي بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة ، قبل
المانين بسنة ، واختلف في ميلاده ، فقيل : في سنة ثلاث وتسعين ، وقيل :
سنة إحدى ، وقيل : سنة أربع ، وقيل : سنة سبع .

وأبو حنيفة رحمه الله مات سنة خمسين ومائة ببغداد، وهو ابن سبعين سنة .
والشافعي رحمه الله مات في آخر رجب سنة أربع ومائتين بمصر ، وولد
سنة خمسين ومائة .

وأحمد بن محمد بن حنبل مات ببغداد في شهر ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين
ومائتين ، وولد سنة أربع وستين ومائة .
قال السيوطي : ومن أصحاب المذاهب المتبوعة :
الأوزاعي : وكان له مقلدون في الشام نحو من مائتي سنة ، ومات ببغداد
سنة سبع وخمسين ومائة .

وإسحاق بن راهويه : ومات سنة ثمان وثلاثين ومائتين .
وأبو جعفر جرير الطبري : ووفاته سنة عشر وثلاثمائة .
وداود الظاهري : ووفاته في ذى القعدة ، وقيل : في رمضان ببغداد سنة
تسعين ومائتين ، ومولده في الكوفة سنة ثنتين ومائتين .
وزاد السخاوي : الليث بن سعد ، وقد ولد سنة أربع وتسعين ، وتوفي
سنة خمس وسبعين ومائة .
ومفيان بن عيينة ، وقد توفي بمكة سنة ثمان وتسعين ومائة عن إحدى
وتسعين سنة .

٤ — أصحاب كتب الحديث الخمسة المعتمدة رضي الله عنهم :
قال البخاري أبو عبد الله ولد يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة خلت
من شوال سنة أربع وتسعين ومائة ، ومات بخرتنك قريبا من سمرقند ليلة عيد الفطر
سنة ست وخمسين ومائتين فكان عمره اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوما .
ومسلم بن الحجاج النيسابوري مات بها لخمس بقين من رجب سنة إحدى
وستين ومائتين .

وأبو داود السجستاني بن الأشعث ، مات بالبصرة في شوال سنة خمس وسبعين ومائتين .

وأبو عيسى محمد بن عيسى السلي الترمذي ، مات بها ثلاث عشرة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين .

وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسوي مات سنة ثلاث وثلاثمائة .

قال ابن كثير : وأبو عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني صاحب السنن التي كمل بها الكتب الستة . وقد كانت وفاته سنة ثلاث وسبعين ومائتين .

قال السخاوي : السنن الأربعة بعد الصحيحين قد اعتنى بأطرافها الحافظ ابن عساكر ، وكذلك الحافظ المزني اعتنى برجالها وأطرافها ، وهو كما قال ابن كثير : كتاب قوى التبويب في الفقه .

ه — سبعة من الحفاظ أحسنوا التصنيف وعظم الانتفاع بتصانيفهم إلى عصر

ابن الصلاح :

أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي مات بها في ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة ، وولد في ذي القعدة سنة ست وثلاثمائة .

الحاكم أبو عبدالله بن البيع النيسابوري مات بها في صفر سنة خمس وأربعمائة وولد بها في شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة .

أبو محمد عبد النبي بن سعيد الأزدي حافظ مصر ، ولد في ذي القعدة سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة ، ومات بمصر في صفر سنة تسع وأربعمائة .

أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني الحافظ ولد سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة ومات في صفر سنة ثلاثين وأربعمائة بأصبهان .

ومن الطبقة الأخرى :

أبو عمر بن عبد البر النمرى حافظ المغرب ، ولد في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وستين وثلاثمائة ومات بشاطبة من بلاد الأندلس في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وستين وأربعمائة .

أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ولد سنة أربع وثمانين وثلاثمائة ، ومات
بنيسابور في جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، ونقل إلى بيهق فدفن بها .
أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ولد في جمادى الآخرة سنة اثنتين
وتسعين وثلاثمائة، ومات ببغداد في ذى الحجة سنة ثلاث وستين وأربعمائة .
وقال ابن كثير :

وكان ينبغي أن يذكر مع هؤلاء جماعة اشتهرت تصانيفهم بين الناس ولا
سيما عند أهل الحديث كالطبراني وقد توفي سنة ستين وثلاثمائة، وهو صاحب المعاجم
الثلاثة وغيرها، والحاافظ أبي يعلى الموصلي توفي سنة سبع وثلاثمائة ، والحاافظ
أبي بكر البزار توفي سنة اثنتين وتسعين ومائتين ، وكإمام الأئمة محمد بن إسحاق
ابن خزيمة توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة وهو صاحب الصحيح، وكذلك أبو حاتم
محمد بن حبان البستي صاحب الصحيح أيضا وكانت وفاته سنة أربع وخمسين
وثلاثمائة ، والحاافظ أبي أحمد بن عدي صاحب الكامل توفي سنة سبع وستين
وثلاثمائة .

نقول : وجاء من بعد هؤلاء كثيرون منهم :
الحاافظ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح
المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة .

والإمام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الخزامي النافعي
ولد بنوى قنسب إليها ، وكانت ولادته في شهر المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة
وتوفي ليلة الأربعاء رابع عشرة من رجب ودفن ببلده سنة ست وسبعين وستمائة .
وزين الدين العراقي عبد الرحيم بن الحسين المتوفى سنة ست وثمانمائة .

والحاافظ ابن حجر العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني ، المولود سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة، والمتوفى سنة ثمان وخمسين وثمانمائة.

الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى ، المولود سنة تسع وأربعين وثمانمائة ، والمتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة .

والحافظ السخاوى المتوفى سنة اثنتين وتسعمائة .

وقد ختم الحافظ بالسيوطى والسخاوى .

قائده : والتاريخ هو الوقت الذى تضبط به الحوادث من ميلاد و وفاة و طلب و رحلات وإمامة ، وجميع الأحوال التى تتعلق بالناس من حوادث ووقائع .

وهو فن مهم يعرف به اتصال الحديث وانقطاعه .

وقد ادعى قوم الرواية عن قوم ، فنظر فى التاريخ فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين . وذلك كما سأل إسماعيل بن عياش رجلاً اختبأ : أى سنة كتبت عن خالد بن معدان ؟ فقال : سنة ثلاث عشرة ومائة . فقال : أنت تزعم أنك سمعت منه بعد موته بسبع سنين فإنه مات سنة ست ومائة وقيل : خمس ، وقيل : أربع ، وقيل : ثلاث ، وقيل : ثمان ، وسأل الحاكم محمد بن حاتم الكسسى - بكسر الكاف وتشديد السين - عن مولده لما حدث عن عبد بن حميد ؟ فقال : سنة ستين ومائتين ، فقال : هذا سمع من (عبد) بعد موته بثلاث عشرة سنة .

قال حفص بن غياث القاضى : إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين - يعنى سنه وسن من كتب عنه .

وقال سفيان الثورى : لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ .

وقال حسان بن يزيد : لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ ، نقول للشيخ : سنة كم ولدت ؟ فإذا أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه .

المؤلفات فيه :

تعرف الوفيات والمواليد من كتب تاريخ الرجال ، ولم يؤلف فيه بخصوصه

على الاستقصاء ، وإن كان قد خصه جماعة بالتأليف :

فألف فيه أبو سليمان محمد بن أبي محمد عبد الله الربيعي محدث دمشق المتوفى سنة ٣٧٩هـ المعروف بابن زبر - بفتح فسكون - كتابه (الوفيات) وكذلك ابن قانع وكتاب ابن زبر مرتب على السنين ، وقد ذيله السكتاني الدمشقي ، وذيل على السكتاني تلميذه الألفاني بذيل صغير يسمى (جامع الوفيات) ، وذيل على الألفاني ابن المفضل ، وذيل على ابن المفضل الزكي المنذري في كتابه (التكملة لوفيات النقلة) ، وذيل على المنذري تلميذه الشريف الحسيني ، وذيل على الحسيني ابن أبيك الدمياطي ، وذيل على ابن أبيك الزين العراقي ، وذيل على الزين العراقي ولده ولي الدين .

ولابن رافع كتاب في الوفيات ، ولابن حجر كتاب سماه (أنباء العمر) يصلح أن يكون ذيلًا على كتاب ابن رافع .

آداب المحدث

شرف علم الحديث وأهميته :

قال ابن الصلاح : علم الحديث علم شريف يناسب مكارم الأخلاق ، ومحاسن الشيم ، وينافر مساوئ الأخلاق ، ومشائين الشيم ، وهو من علوم الآخرة ، لامن علوم الدنيا ، فمن أراد التصدي لإسماع الحديث ، أو لإفادة شيء من علومه ، فليقدم تصحيح النية وإخلاصها ، وليطهر قلبه من الأغراض الدنيوية وأدناسها ، وليحذر بلية حب الرياسة ورعوناتها .

وقال الإمام النووي : من حرمه حرم خيرا عظيما ، ومن رزقه نال فضلا جزيلا .

وقال السيوطي : ويكفيه أن يدخل في دعوته صلى الله عليه وسلم حيث

قال : (نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها) قال سفيان بن عيينة . ليس من أهل الحديث أحد إلا وفى وجهه نضرة لهذا الحديث ، وقال صلى الله عليه وسلم : (اللهم ارحم خلقائى ، قيل : ومن خلفاؤك ؟ قال الذين يأتون بعدى ، يروون أحاديثي وسنتي) رواه الطبرانى فى الأوسط وغيره (١) ، وكان تلقيب الحديث (بأمر المؤمنين) مأخوذا من هذا الحديث ، وقد لقب به جماعة : منهم سفيان ، وابن راهويه ، والبخارى ، وغيرهم .

ولقد علمت من قبل أن الحديث هو الأصل الثانى بعد كتاب الله تعالى فى الهدى الإلهى الكريم ، وهو الحكمة التى أعطاهها الله سبحانه وتعالى لنبيه محمد عليه الصلاة وأفضل التسليم حيث قال : (لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة) (٢) وقال : (هو الذى بعث فى الأميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة » (٣) وهو البيان المعول عليه أساسا لكتاب الله تعالى ، وإليه الإشارة فى الآيتين السكريميتين بقوله (ويعلمهم الكتاب والحكمة) وجاء التصريح به فى قوله (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) (٤) وهو المشتمل على ما أوحاه الله تعالى من غير القرآن من التشريع تحليلا وتحريما والذى أمرنا بأخذه عن الرسول صلى الله عليه وسلم بإحبابا وتسليما بقوله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) (٥) فليحذر الذين يخالفون

(١) رمز إليه السيوطى فى الجامع الصغير برمز (ض)

(٢) الآية (١٦٤) من سورة آل عمران

(٣) الآية (٢) من سورة الجمعة

(٤) الآية (٤٤) من سورة النحل

(٥) الآية (٧) من سورة الحشر

عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) (١) (فلاربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم) (٢) وعلى عمله ومنهجه وسيرته في الحياة العملية حيث كان في قومه المثل الأعلى لدعوته، والإمام الأعظم للقدوة به، والذي حثنا القرآن الكريم على الاقتداء بهديه، والاقتداء به، والتأسي بخلقه وعمله (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا) (٣) ومن ذلك كله وجب على أمته جميعها في مشارق الأرض ومقاربها أن تدرسه وتتفهمه، وتعلم ما جاء عنه فيه من أوامر ونواه في تشريعاته العامة أو الخاصة، وتعلم منه ما أوجبه وما رغب فيه من غير وجوب، وما حرمه وما نهى عنه من غير تحريم، فإن الرسول صلى الله عليه وسلم بدعواه أنه رسول الله إلى الناس كافة عامة - في زمنه وبعد زمنه إلى يوم القيامة - كان صاحب دعوة وبتأسيسه للدولة الإسلامية العظيمة التي امتد سلطانها وظللت بوارف ظلها - بعد أن لحق بالرفيق الأعلى - أرض الحجاز والعراق والشام والسودان ومصر والترك، وامتدت إلى المغرب فأخذت تحت جناحها ليبيا وتونس والجزائر ومراكش وشنقيط فم وراءها، وتغلغت في بلاد أفريقيا، وعبرت البحر إلى أسبانيا، وامتدت إلى المشرق فأخذت تحت جناحها الآخر أفغانستان وإيران وعبرت الهند إلى أندونيسيا والملايو، ودخلت وتغلغت في الصين وروسيا وما حولها - كان بذلك التأسيس صاحب دولة.

فهل كانت دعواه دعوة حقّة أو كاذبة؟ وعلى أي الأسس نجحت دعوته حتى أقام على نظامها وهدى بها الدولة الإسلامية العظيمة؟ هل كانت أسسا إلهية منزلة عليه بالوحي الإلهي؟ أم كانت أسسا إنسانية اخترعها بمقله العبقرى؟

(١) الآية (٦٣) من سورة النور

(٢) الآية (٦٥) من سورة النساء

(٣) الآية (٢١) من سورة الاحزاب

إن على كل بالغ عاقل - من كل قطر ومن كل أمة - أن يبحث هذا ، لأنه قد توجهت إليه الدعوة ، فإن كانت صادقة وجب عليه اتباعها ، ولا يعفيه من تبعاتها بعد هذا النجاح أن يغمض عينيه عن حقيقتها ، ولا يمكنه أن يعلم ذلك إلا إذا غنى بدرس ما جاء عن صاحب الدعوة من أقواله وأفعاله وأخلاقه وسيرته هل كانت أقواله تهدي إلى الخير والعدل والحق والفضيلة ، وما يقوم الأمم ويسعدوها ، ويزكي النفوس ويطهرها ، ويجمع القلوب على الحب والألفة والتعاون ... ؟ إلى آخر هذه الصفات التي يجب أن تتوفر في المجتمع البشري كي يسعد .

هل كانت أفعاله تنبج إلى تطبيق أقواله في حياته العملية حتى يكون أسوة لأمته ؟

هل كانت أخلاقه وسيرته أخلاق وسيرة السكلة من البشر ؟ من دراسة كل ذلك يعلم أنه كان صادقاً أو غير صادق ، وهذه جميعها هي ما نعينه بلفظ الحديث .

إذا : فالحديث له مهمة عالمية على مستوى جميع الأمم أفراداً ودولاً ، فكان واجباً على الأمم عامة أن تعنى به وأن تدرسه ، أما لماذا رجعنا لمتبعيه وجدنا أن وجوب العناية به عليهم أشد ، فإنه يراد عذم للعمل والاتباع ، ولا يمكن العمل به واتباع أو امره ونواهييه والاهتداء بهديه إلا إذا عرف ما ثبتت صحته مما لم تثبت ، وعرف ما أضيف إليه وكان ضعيفاً مما ثبت كذبه ووضع ، وخلص ما كان عن الرسول صلى الله عليه وسلم مما زيفه عليه المزيفون ، وبين فيه حقائق معانيه مما حرفه عليه المحرفون المبطلون ، سبوا كان إفراطاً أو تفريطاً أو كان مما تأول فيه المتأولون ، سواء كان عن قصد أو عن غفلة وخطأ .

وكل هذا يحتاج إلى عمل كثير ، وجهد جهيد ، ولا يعنى الأمة منه أن تستغنى عنه بأقوال أهل المذاهب فيه ، أو تقليد الأولين السابقين من الأعلام

والمجتهدين ، فالوقائع تتجدد والمدارك تختلف وحاجة الأزمان إلى حكم الله تشتد كلما بعد الناس عن دين الله، وجهلوا طريق الفهم عن كتاب ربهم وسنة رسولهم .
والأمر الأهم في هذا الوقت أن الأمم في هذا العصر قد تقدمت في علوم كثيرة منها ما يتعلق بالنظم الاقتصادية، ومنها ما يتعلق بالنظم الاجتماعية، ومنها ما يتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية .

وأسس الرسول صلى الله عليه وسلم دولته الناجحة - التي أضاءت الأرض بنورها الوضاء - على أسس اقتصادية واجتماعية وسياسية داخلية وخارجية .
وجاء الرسول صلى الله عليه وسلم بإصلاح الفرد وإصلاح الجماعة على أسس نفسية وأخلاقية وتربوية وتشريعية .
فما بينه ما يتعلق بالعلوم التي ظهرت بعد من علوم النفس والأخلاق والتشريع والتربية الفردية والوطنية .

ولقد حث القرآن على النظر والتفكير في ملكوت السموات والأرض والأنفس ، واتجه العلم إلى الاستكشاف والاستنتاج ، فكان منه ما يتعلق باكتشافات أرضية وسماوية وصل المجتمع البشري فيها إلى مدى بعيد في علوم كثيرة تتعلق بالسكون والكونيات، وتعرض الرسول في بيانه لكثير من هذا .
ولفت نظر أمته إلى تلك الأشياء والتفكير فيها ، فهل أصاب أو أخطأ ؟

كل ذلك يجعل له أهمية ثقافية يجب على علماء الأمة أن يبينوها للناس .
ويذكروا لهم ميزة هذا وفاعليته في أمته، حتى بلغت مجدها وكاملها، في حين أن أهل الأرض جميعا كانوا يتخبطون في ظلمات الجهالة والظلم والإقطاع والاستغلال .

من كل ذلك وجب على من تعرض للتحديث أن يكون على جانب من اليقظة، حتى لا يخلط صحيحا بسقيم، ولا صدقا بكذب، ولا حقاً بباطل، ولا محكماً بمنسوخ ، ولا ظاهراً بمؤول ، ولا نصاً بمحرف .

وقد جعل المتقدمون آداباً للمحدث نجلها لك فيما يأتي :

(١) السن التي يستحب فيها التحديث :

روى ابن الصلاح عن القاضي الفاضل أبي محمد بن خلاد رحمه الله أنه قال :
الذي يصح عندي من طريق الأثر والنظر في الحد الذي إذا بلغه الفاعل حسن.
به أن يحدث هو أن يستزفي المحسين ، لأنها انتهاء الكهولة ، وفيها مجتمع الأشد
قال سَعِيم بن وَثِيل :

أخو حسين مجتمع أشد . . . ونجذني مداورة الشئون

قال : وليس بمفكر أن يحدث عند استيفاء الأربعين ، لأنها حد الاستواء ،
ومنتهى الكمال ، نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن أربعين ، وفي
الأربعين تنهاى عزيمة الإنسان وقوته ، ويتوفر عقله ويحود رأيه .

وقال ابن خلاد : (أعجب إلى أن يمسك في الثمانين لأنه حد الهرم) قال :
والتسبيح والذكر وتلاوة القرآن أولى به ، فإن كان عقله ثابتاً ، ورأيه مجتمعاً
يعرف حديثه ويقوم به ، وتحري أنه يحدث احتساباً ، رجوت له خيراً .

هذا ما قاله ابن خلاد وقد اعترض عليه في الأول عياض فقال : كم من
السلف المتقدمين ومن بعدهم من المحدثين من لم ينته إلى هذا السن ، ومات
قبله ، وقد نشر من الحديث والعلم ما لا يحصى ، فهذا عمر بن عبد العزيز توفي
ولم يكمل الأربعين ، وسعيد بن جبير لم يبلغ الخمسين ، وكذلك إبراهيم النخعي
وهذا مالك بن أنس جلس للناس ابن نيف وعشرين ، وقيل : ابن سبع
عشرة ، والناس متوافرون ، وشيوخه أحياء ، يريد ربيعة والزهرى وناقعة
وابن المنكدر وابن هرمز وغيرهم .

وكذلك محمد بن إدريس الشافعي قد أخذ عنه العلم في سن الحداثة
وانتصب لذلك .

قال السيوطي : وكذلك أئمة من المتقدمين والمتأخرين ، وقد حدث بندار . وهو ابن ثمانى عشرة سنة ، وحدث البخارى وما فى وجهه شعرة وهم جرا .

وقد جمع ابن الصلاح بين رأى ابن خلاد والقاضى عياض فقال : ما ذكره ابن خلاد غير مستنكر ، وهو محمول على أنه قاله فيمن تصدى للتحديث ابتداء من نفسه من غير براعة فى العلم تمجلت له قبل السن الذى ذكره ، فهذا إنما ينبغى له ذلك بعد استيفاء السن المذكور ، فإنه مظنة الاحتياج إلى ما عنده . وأما الذين ذكرهم عياض ممن حدث قبل ذلك ، فالظاهر أن ذلك لبراعة منهم فى العلم تقدمت ، ظهر لهم معها الاحتياج إليهم فحدثوا قبل ذلك ، أولأنهم سئلوا ذلك إما بصريح السؤال ، وإما بقرينة الحال .

ووضحه السيوطي فقال : ما قاله ابن خلاد محله فيمن يؤخذ عنه الحديث لجرد الإسناد من غير براعة فى العلم ، فإنه لا يحتاج إليه لعلو إسناده إلا عند السن المذكور ، أما من عنده براعة فى العلم ، فإنه يؤخذ عنه قبل السن المذكور . قال الإمام النووي : والصحيح أنه متى احتيج إلى ما عنده جلس له فى أى سن كان .

وقال الملا على قارى : والحاصل أن من آداب الشيخ أنه متى احتيج إلى ما عنده جلس للإسماع وجوبا إن تعين عليه ، واستحبابا إن كان ثم مثله ، وهو الصحيح واستشهد بمالك والشافعى كما سبق .

وأما الثانى فقال ابن الصلاح : ووجه مقاله أن من بلغ الثمانين ضعف حاله فى الغالب ، وخيف عليه الاختلال والإخلال ، أو ألبس بطن إليه إلا بعد أن يخلط كما اتفق لغير واحد من الثقات ، منهم عبد الرزاق ، وسعيد بن أبى عروبة .

وقد حدث خلق بعد مجاوزة هذا السن ، فساعدهم التوفيق وصحبهم السلامة منهم أنس بن مالك ، وسهل بن سعد ، وعبد الله بن أبى أوفى

من الصعابة ، ومالك ، والليث ، وابن عيينة ، وعلى بن الجعد ، في عدد جم
من المتقدمين والمتأخرين .

وقال السيوطي : ومن التابعين شريح القاضي ومجاهد الشعبي في آخرين .

قال ابن الصلاح : وفيهم غير واحد حدثوا بعد استيفاء مائة سنة ، منهم
الحسن بن عرفة ، وأبو القاسم البغوي ، وأبو إسحاق المجيب ، والقاضي
أبو الطيب الطبري رضي الله عنهم أجمعين .

قال السيوطي : وقال مالك : إنما يخرف الكذابون .

وقال ملا علي قاري : لكن قارىء القرآن محفوظ عنه ، وكذا المحدث غالبا .

(٢) لا يحدث بحضرة من هو أولى منه :

قال ابن الصلاح : ثم إنه لا ينبغي للمحدث أن يحدث بحضرة من هو أولى
منه بذلك ، وكان إبراهيم والشعبي إذا اجتماعا لم يتكلم إبراهيم بشيء .

قال النووي : من هو أولى منه لسنه أو علمه أو غيره .

قال السيوطي : كأن يكون أعلى سنداً ، أو سماه متصلاً وفي طريقه هو
إجازة ، ونحو ذلك .

قال ابن الصلاح : وزاد بعضهم فكره الرواية ببلد فيه من المحدثين من هو
أولى منه لسنه أو غير ذلك ، قال : وروينا عن يحيى بن معين قال : إذا
حدثت في بلد فيه مثل أبي مسهر فيجب للحيتي أن تحلق . وعنه أيضا : إن الذي
يحدث بالبلدة وفيها من هو أولى بالتحديث منه فهو أحق .

قال : وينبغي للمحدث إذا التمس منه ما يعلمه عند غيره بإسناد أعلى من إسناده
أو أرجح من وجه آخر أن يعلم الطالب به ، ويرشده إليه ، فإن الدين النصيحة .

قال السيوطي : قال في (الاقتراح) : ينبغي أن يكون هذا عند الاستواء
فيما عدا الصفة المرجحة ، أما مع التفاوت بأن يكون الأعلى إسناداً عامياً والأول

عارف ضابط فقد يتوقف في الإرشاد إليه ، لأنه يكون في الرواية عنه ما يوجب خلافا .

قال السيوطي : الصواب إطلاق أن التحديث بحضرة الأولى ليس بمكروه ولا خلاف الأولى ، فقد استنبط العلماء من حديث (إن ابني كان عسيفا) الحديث ، وقوله : (سألت أهل العلم فأخبروني أن الصحابة كانوا يفتنون في عهد النبي ﷺ وفي بلده) أي الجواز من غير كراهة ولا مخالفة الأولى . وقد عقد محمد بن سعد في الطبقات بابا لذلك ، وأخرج بأسانيد فيها الواقدي أن منهم أبا بكر وعمر وعثمان وعليه وعبد الرحمن بن عوف وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت .

وروى البيهقي في المدخل بسند صحيح عن ابن عباس أنه قال لسعيد بن جبير : أحدث ، قال : أحدث وأنت شاهد ؟ قال : أوليس من نعم الله عليك أن تحدث وأنا شاهد ، فإن أخطأت علمتك ؟

٣ — طلب النية فيه على حسب حاله :

قال ابن الصلاح : ولا يمتنع عن تحديث أحد لكونه غير صحيح النية فيه . فإنه يرجى له حصول النية من بعد .

قال : روينا عن معمر قال : يقال : إن الرجل ليطلب العلم لغير الله ، فيأبى عليه العلم حتى يكون لله عز وجل .

قال السيوطي : وقال معمر وحبيب بن أبي ثابت : طلبنا الحديث ومالنا فيه نية ، ثم رزق الله النية بعد .

وقال الثوري : ما كان في الناس أفضل من طلب الحديث ، فقليل : يطلبونه بغير نية ؟ فقال : طلبهم إياه نية .

قال ابن الصلاح : وليكن حريصاً على نشره مبتغياً جزيل أجره ، وقد

كان في السلف رضى الله عنهم من يتألف الناس على حديثه ، منهم عمرو بن
الزبير رضى الله عنهما .

وسبق لك قوله : فمن أراد التصدى لإسماع الحديث ، أو لإقادة شيء
من علومه ، فليقدم تصحيح النية وإخلاصها ، وليطهر قلبه من الأغراض
الدنيوية وأدناسها .

قال السيوطي : وليكن أكبر همه نشر الحديث ، والتبليغ عن رسول الله
ﷺ (فالأعمال بالنيات) وقد قال سفيان الثوري : قلت لحبيب بن أبي ثابت
حدثنا ، قال : حتى نجى النية ، وقيل لأبي الأحوص سلام بن سليم : حدثنا ،
فقال : ليس لى نية ، فقالوا له : إنك تزجر ، فقال :

يمنوننى الخير الكثير ولينفى . . نجوت كفافا لا على ولا ليا
قلت : وقد يكون عندك في هذه النقول شبه تعارض ، فقوله الأول
(ولا يمتنع من تحديث أحد لكونه غير صحيح النية فيه) قد يعارض في ظاهره
قوله ثانيا (فليقدم تصحيح النية وإخلاصها) ، وقول حبيب في الأول (طلبنا
الحديث وما لنا فيه نية) قد يعارض قوله ثانيا (حتى نجى النية) .

والحقيقة أنه اختلاف حال ، فالحال الأول قبل أن يصل الطالب لمقام
الإخلاص ، فينبغى ألا يصده ذلك عن العمل ، ومن دأب على الطالب انتقل من حال
النفس الأمارة إلى النفس اللوامة ، ثم إلى النفس المطمئنة ، وال حال الثانى حال العارفين
للمطمئنين بالله تعالى ، فإنهم يحاسبون أنفسهم على كل عمل يفعلونه ، ومجىء النية
عندهم متوقع عن قرب ، لأن حالهم قائم على ألا يفعلوا شيئا إلا بنية صالحة .

٤ - الاستعداد له بما يناسب إجلال الحديث :

قال ابن الصلاح : وليقتد بمالك رضى الله عنه ، ثم أسند إلى إسماعيل
ابن أبى أويس قال : (كان مالك بن أنس إذا أراد أن يحدث توضأ ، وجلس
(م - ١٧ نهج الحديث)

على صدر فراشه ، وشرح لحيته ، وتمكن في جلوسه بوقار وهيبة ، وحدث .
فقيل له في ذلك ، فقال : أحب أن أعظم حديث رسول الله ﷺ ، ولا أحدث
إلا على طهارة متمكنا ، وكان يكره أن يحدث في الطريق أو وهو قائم أو مستمجل
وكان يقول : أحب أن أتفهم ما أحدث به عن رسول الله ﷺ .

قال ابن الصلاح : وروى عنه أنه كان يقتسل لذلك ويتبخر ويتطيب ،
فإن رفع أحد صوته في مجلسه زجره وقال : قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا
لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي) فمن رفع صوته عند حديث رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فكأنما رفع صوته فوق صوت رسول الله ﷺ .

قال : وروينا أو بلغنا عن محمد بن أحمد بن عبد الله الفقيه أنه قال : القارىء
لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام لأحد فإنه تكتب عليه خطيئة .

قال السيوطي : وعن ضرار بن مرة قال : كانوا يكرهون أن يحدثوا
على غير طهر ، وعن ابن المسيب أنه سئل عن حديث وهو مضجع في مرضه ، فجلس
وحدث به ، فقيل له : وددت لك أنك لم تتمن ، فقال : كرهت أن أحدث
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا مضجع ، وعن بشر بن الحارث أن ابن
المبارك سئل عن حديث وهو يمشى ، فقال : ليس هذا من توقير العلم .

وعن مالك قال : مجالس العلم تحضر بالخشوع والسكينة والوقار .
• - ولا يميز أحدا على أحد في مجلسه :

قال ابن الصلاح : ويستحب له مع أهل مجلسه ما ورد عن حبيب بن أبي
ثابت أنه قال : إن من السنة إذا حدث الرجل القوم أن يقبل عليهم جميعا .

٦ - ويتأني في الحديث ولا يسرده :

قال ابن الصلاح : ولا يسرد الحديث سردا يمنع السامع من إدراك بمضه
قال السيوطي : كما روى عن مالك أنه كان لا يستمجل ، ويقول : أحب

أن أنفهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأورد البيهقي في ذلك حديث البخاري عن عروة قال : جلس أبو هريرة إلى جنب حجرة عائشة وهي تصلي ، فجعل يحدث ، فلما قضت صلاتها قالت : ألا تتعجب إلى هذا وحديثه؟ إن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يحدث حديثاً لو عدّه العاد أحصاه .

وفي لفظ عند مسلم : (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يسرد الحديث كسر دكم) وفي لفظ عند البيهقي عقيبته (إنما كان حديثه فصلاً تفهمه القلوب)

٧ — كيف يفتح مجلسه ؟ ، وكيف يختمه ؟ :

قال ابن الصلاح : وليفتح مجلسه وليختمه بذكر ودعاء يليق بالحال ، ومن أبلغ ما يفتتحه به أن يقول : الحمد لله رب العالمين أكمل الحمد على كل حال والصلاة والسلام الأتمان على سيد المرسلين كلما ذكره الذاكرون ، وكلما غفل عن ذكره الغافلون ، اللهم صل عليه وعلى آله وسائر النبيين ، وسائر الصالحين نهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون .

وقال السيوطي : قد ذكر النووي (في الروضة) عن المتولي وجماعة من الخراسانيين أن ألفاظ الحمد — أبلغ الحمد لله حمداً يوافي نعمه ، ويكافي مزيده — وقال : ليس لذلك دليل يعتمد .

وقال البلقيني : بل (الحمد لله رب العالمين) لأنه فاتحة الكتاب ، وآخر دعوى أهل الجنة ، فينبغي الجمع بينهما .

ونقل — أي النووي — (في الروضة) عن إبراهيم المروزي أن أبلغ ألفاظ الصلاة — على النبي صلى الله عليه وسلم — اللهم صل على محمد كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون ، ثم قال : والصواب الذي ينبغي أن يحزم به ما علمه النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه ، حيث قالوا : كيف نصلي عليك؟ فقال : قولوا : اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم

وعلى آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم
وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد .

٨ — اتخذ المحدث مجلس الإملاء :

قال ابن الصلاح : ويستحب للمحدث العارف عقد مجلس لإملاء الحديث
فإنه من أعلى مراتب الراوين ، والسماع فيه من أحسن وجوه التحمل وأقواها
وقال السيوطي : روى ابن عدى والبيهقي (في المدخل) من طريقه ثنا
عبد الصمد بن عبد الله ومحمد بن بشر الدمشقيان قالا : حدثنا هشام بن عمار
ثنا أبو الخطاب معروف الخياط قال : رأيت وائلة بن الأسقع رضى الله تعالى عنه
يملى على الناس الأحاديث ، وهم يكتبونها بين يديه .

٩ — اتخذ في مجلس الإملاء مستمليا يملى على الناس :

قال ابن الصلاح : وليتخذ مستمليا يبلغ عنه إذا كثر الجمع ، فذلك دأب
أكابر المحدثين المتصدين لمثل ذلك .

قال : ومن روى عنه ذلك مالك وشعبة ووكيع وأبو عاصم ويزيد بن هارون
في عدد كثير من الأعلام السالفين .

وقال السيوطي : وقد روى أبو داود والنسائي من حديث رافع بن عمر
قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الناس - بمعنى حين ارتفع
الضحى - على بعلة شهباء ، وعلى يعبر عنه .

وفي الصحيح عن أبي جرة قال : كنت أترجم بين ابن عباس وبين
الناس ، فإن كثر الجمع بحيث لا يكفي مستمّل اتخذ مستمّلين فأكثر ، فقد أملى
أبو مسلم السكجى - بفتح الكاف وتشديد الجيم - في رحبة غسان ، وكان
في مجلسه سبعة مستملون يبلغ كل واحد صاحبه الذي يليه ، وحضر عنده نيف
وأربعون ألف محبرة سوى النظارة ، وكان يحضر مجلس عاصم بن علي أكثر
من مائة ألف إنسان .

قال ابن الصلاح : وليكن مستمليه محصلا متيقظا ، كيلا يقع في مثل
ماروينا : أن يزيد بن هارون سئل عن حديث ، فقال . حدثنا به عدة ، فصاح
به مستمليه : يا أبا خالد ، عدة ابن من ؟ فقال له : عدة ابن فقدتك .

قال : وليستمل - أى المستملى - على موضع مرتفع من كرسى ونحوه ، فإن
لم يجد استملى قائما ، وعليه أن يتبع لفظ المحدث ، فيؤديه على وجهه من غير خلاف .
والفائدة في استملاء المستملى توصل من يسمع لفظ المملى على بعد منه إلى
تفهمة وتحقيقه بإبلاغ المستملى .

وأما من لم يسمع إلا لفظ المستملى فليس يستفيد بذلك جواز رواية . لذلك
عن المملى مطلقا من غير بيان للحال فيه .

وقال العراقي : إن كان المملى يسمع لفظ للمستملى ، فتحكم المستملى - حكم
القارىء على الشيخ ، فيجوز لسامع المستملى أن يرويه عن المملى ، لكن
لا يجوز أن يقول : سمعت ، ولا أخبرنى فلان إملأه ، إنما يجوز ذلك لمن سمع
لفظ المملى ، ويجوز أن يقول : أخبرنا فلان ويطلق ذلك على الصحيح .

وهل يجوز أن يقيد ذلك بقوله : قراءة عليه ؟ .. يحتمل أن يقال بالجواز ،
لأن المستملى كالقارىء على الشيخ ، ويحتمل ألا يجوز ذلك ، لأن موضوع
المستملى تبليغ ألفاظ الشيخ ، وليس قصده القراءة على الشيخ ، والأول أظهر .

افتتاح المجلس بقراءة القرآن ، واستنصات الناس وذكر الله وحمده والصلاة
على رسول الله ﷺ ، والترضى على الصحابة ، والترحم على الأمة .

قال ابن الصلاح : ويستحب افتتاح المجلس بقراءة قارىء لشيء من القرآن
العظيم ، فإذا فرغ استنصت المستملى أهل المجلس إن كان فيه لفظ .

قال السيوطى : فى الصحيحين عن جابر أن النبى صلى الله وسلم قال له :

استنصت الناس .

قال ابن الصلاح : ثم يسئل - أى المستمل - ويحمد الله تبارك وتعالى ويصلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويتحرى الأبلغ فى ذلك ، ثم يقبل على المحدث ويقول : من ذكرت ؟ - يريد من الشيوخ - أو ما ذكرت ؟ - يريد من الأحاديث - رحمك الله ، أو غفر لك ، أو نحو ذلك .

وقال الرافعى : ولا يقول : من حدثك ؟ أو من سمعت ؟ فإنه لا يدري بأى لفظ يتبدى .

لكن قال ابن دقيق العيد (فى الاقتراح) : والأحسن أن يقول : من حدثك أو من أخبرك إن لم يقدم الشيخ ذكر أحدٍ إلا أن يكون الأول عادة للسلف مستمرة فالاتباع أولى .

قال السيوطى : قال يحيى بن أكرم : نلت القضاء ، أوقضاء القضاء ، والوزارة ، وكذا ... ما سررت بشيء مثل قول المستمل : من ذكرت رحمك الله ؟ قال ابن الصلاح : وكلما انتهى إلى ذكر النبى صلى الله عليه وسلم صلى عليه . وذكر الخطيب أنه يرفع صوته بذلك .

وإذا انتهى إلى ذكر الصحابى قال : رضى الله عنه .

قال النووى : فإن كان ابن صحابى قال : رضى الله عنهما .

قال السيوطى : وكذا يترحم على الأئمة ، فقد روى الخطيب أن الربيع بن سليمان

قال له قارىء يوما : حدثكم الشافعى ؟ ولم يقل : رضى الله عنه ، فقال الربيع : ولا حرف حتى يقال : رضى الله عنه .

قال ابن الصلاح : ويحسن بالمحدث الثناء على شيخه فى حالة الرواية عنه

بما هو أهل له ، فقد فعل ذلك غير واحد من السلف والعلماء .

قال السيوطى : كقول أبى مسلم الخولانى : حدثنى الحبيب الأمين عوف

مسلم ابن ، وكقول مسروق : حدثنى الصديقة بنت الصديق ، حبيبة الله المبرأة

وكقول عطاء : حدثني البحر - يميني ابن عباس - وكقول شعبة : حدثني سيد
الفقهاء أيوب ، وكقول وكيع ؟ حدثنا سفيان أمير المؤمنين في الحديث .

قال ابن الصلاح : وأهم من ذلك الدعاء له عند ذكره ، فلا يغفلن عنه .

ختمه مجلس الإملاء :

قال ابن الصلاح . وكان من عادة غير واحد من المذكورين ختم الإملاء بشيء
من الحكايات والنوادر والإنشادات بأسانيدها ، وذلك حسن .

قال السيوطي : وقد استدلل له الخطيب بما رواه عن علي قال : روحوا القلوب ،
وابتغوا لها طرف الحكمة .

وكان الزهري يقول لأصحابه : هانوا من أحاديثكم فإن الأذن مجة
والقلب حمض .

وفي (فتح المغيث) عن ابن عباس أنه كان إذا أفاض في القرآن والسنن
قال لمن عنده أحمضوا بنا - أي خوضوا في الشعر والأخبار .

قل النووي : وأولاهما ما كان في الزهد والآداب ومكارم الأخلاق .

ما ينبغي للحدث إذا قصر أو اشتغل عن تخريج الإملاء :

قال ابن الصلاح : وإذا قصر الحدث عن تخريج ما يمليه فاستعان بيمض
حفاظ وقته ، فخرج له فلا بأس بذلك ، قال الخطيب ، كان جماعة من شيوخنا
يفعلون ذلك .

وتقصيره يأتي من قصوره عن المعرفة بالحديث وعمله واختلاف وجوهه
كما قال السيوطي ، واستمانته بيمض الحفاظ تكون قبل يوم مجلسه .

قال السيوطي : فقد فعله جماعة كأبي الحسين ابن بشران وأبي القاسم
السراج وخلائق .

بعد الإملاء

قال ابن الصلاح : وإذا نجز الإملاء فلا غناء عن مقابلته وإتقانه ، وإصلاح ما فسد منه بزيف القلم وطغيانه .

قال السيوطي . جرت عادتنا بتخريج الإملاء وتحريره في كراسة ، ثم نملئ حفظاً ، وإذا نجز قابله المملئ معنأ على الأصل الذي حررناه ، وذلك غاية الإتقان . وكان الإملاء قد درس بعد ابن الصلاح إلى أواخر أيام الحافظ أبي الفضل العراقي ، فافتتحه سنة ست وتسعين وسبعمائة ، فأملئ أربعمائة مجلس وبضعة عشر مجلساً إلى سنة موته سنة ست وثمانمائة .

ثم أملئ ولده إلى أن مات سنة ثنتين وخمسين أي وثمانمائة (١) أكثر من ألف مجلس وكسراً .

ثم أملئ شيخ الإسلام ابن حجر إلى أن مات سنة ثنتين وخمسين - أي وثمانمائة - أكثر من ألف مجلس .

ثم درس عشرة سنة فافتتحته أول سنة ثنتين وسبعين - أي وثمانمائة - فأملئ ثمانين مجلساً ، ثم خمسين أخرى .

قال السخاوي : واقتديت بهم في ذلك بإشارة بعض محققى شيوخى فأملئ بمكة ، وبعده أما كن من القاهرة ، وبلغ عدة ما أملئته من المجالس إلى الآن - يريد وقت قوله - نحو الستمائة ، والأعمال بالفيات .

ما ينبغى فى الإملاء :

قال السيوطي : وينبغى ألا يملئ فى الأسبوع إلا يوماً واحداً الحديث الشيخين : عن أبى وائل قال : كان ابن مسعود يذكر الناس فى كل يوم خميس ، فقال له رجل : لوددنا أنك ذكرتنا كل يوم ، فقال : أما إنه ما يمنعنى من ذلك إلا أنى أكره

(٢) قاله الشيخ شاكر سنة ٨٢٦ هـ ممش (الباعث الحديث) .

أن أملككم ، وإني أنحولكم بالموعظة كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخولنا بالموعظة مخافة السامة علينا .

وروى البخارى عن عكرمة عن ابن عباس قال : حدثت الناس كل جمعة مرة ، فإن أبيت فمرتين ، فإن أكرثت فثلاث مرار ، ولا تمل الناس هذا القرآن ، ولا تأت القوم وهم في حديث فتقطع عليهم حديثهم ، ولكن أنصت فإذا أمروك فخذهم وهم يشتهونه .

قال : ولم أظفر لأحد بتعيين يوم الإملاء ولا وقته ، إلا أن غالب الحفاظ - كابن عساكر وابن السمعاني والخطيب - كانوا يملون يوم الجمعة بعد صلاتها فتبعهم في ذلك ، قال : وقد ظفرت بحديث يدل على استحبابه بعد عصر يوم الجمعة وهو ما أخرجه البيهقي في الشعب عن أنس مرفوعا : (من صلى ثم جلس على خيرا حتى يمسي كان أفضل ممن أعتق ثمانية من ولد إسماعيل) .. ١ هـ ذكره من يروى عنه :

قال السيوطي : ويجمع في الشيخ بين اسمه وكنيته ، فهو أبلغ في إعظامه .
قال الخطيب : لكن يقتصر في الرواية على اسم من لا يشك كل كأيوب ويونس ومالك واليث ونحوم ، وكذا على نسبة من هو مشهور بها كابن عون وابن جريج والشعبي والنخعي والثوري والزهرى ونحو ذلك .

قال ابن الصلاح : ولا بأس بذكر من يروى عنه بما يعرف به من لقب كغندر - لقب محمد بن جعفر - صاحب شعبة ، ولوين - مصفرا - لقب محمد ابن سليمان المصيصي ، أو نسبة إلى أم عرف بها ، كيعل بن منية الصحابي ، وهو ابن أمية ، ومنية أمه ، وقيل : جدته أم أبيه .

أو وصف بصفة نقص في جسده عرف بها كسليمان الأعمش ، وعاصم الأحول ، إلا ما يكرهه من ذلك ، كما في إسماعيل المعروف بابن علي ، وهي أمه ، وقيل : أم أمه .

روينا عن يحيى بن معين أنه كان يقول : حدثنا إسماعيل بن علي ، فنهاه

أحمد بن حنبل ، وقال : قل إسماعيل بن إبراهيم ؛ فإنه بلغني أنه كان يسكره أن ينسب إلى أمه ، فقال : قد قبلنا منك يا معلم الخير .

جمعه في إملائه بين الرواية عن جماعة :

قال ابن الصلاح : وقد استحب للمملى أن يجمع في إملائه بين الرواية عن جماعة من شيوخه ، مقدما الأعلى إسنادا ، أو الأولى من وجه آخر ، ويملى عن كل شيخ منهم حديثا واحدا ، ويختار ما علا سنده وقصر متنه ، فإنه أحسن وأليق .

قال السيوطي : ولا يروى إلا عن ثقات من شيوخه ، دون كذاب أو فاسق أو مبتدع ، روى مسلم في مقدمة صحيحه عن ابن مهدي قال : لا يكون الرجل إماما وهو يحدث بكل ما سمع ، ولا يكون الرجل إماما وهو يحدث عن كل أحد .
إنتقاؤه ما يمليه :

قال ابن الصلاح : وينتقى ما يمليه ، ويتحرى المستفاد منه ، وينبه على ما فيه من فائدة وعلو وفضيلة ، ويتجنب ما لا يتعمله عقول الحاضرين ، وما يخشى فيه من دخول الوهم عليهم في فهمه .

قال السيوطي : كأحداث الصفات ، مما لا يؤمن عليهم من الخطأ والوهم والوقوع في التشبيه والتجسيم ، فقد قال عليّ : أتحبون أن يكذب الله ورسوله ؟ حدثوا الناس بما يعرفون ، ودعوا ما ينكرون . رواه البخاري .

وروى البيهقي في الشعب عن المقدم بن معدى كرب عن رسول الله ﷺ
قال : (إذا حدثتم الناس عن ربهم فلا تمدوهم بما يغرب أو يشق عليهم) .
وقال ابن مسعود : (ما أنت بمحدث قوما حديثا لاتبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة) . رواه مسلم .

قال الخطيب : ويحتنب أيضا في روايته للعوام أحاديث الرخص ، وما شجر بين الصحابة ، والإسرائيليات .

آداب طالب الحديث

إخلاص نيته في طلبه :

قال ابن الصلاح : فأول ما عليه تحقيق الإخلاص ، والحذر من أن يتخذ به وصلة إلى شيء من الأغراض الدنيوية .
روينا عن حماد بن سلمة رضى الله عنه أنه قال : من طلب الحديث لغير الله مكر به .

وروي عن سفيان الثوري رضى الله عنه قال : ما أعلم عملاً هو أفضى من طلب الحديث لمن أراد الله به ، وروينا نحوه عن ابن المبارك رضى الله عنه .
وقال السيوطي : روى أبو داود وابن ماجه من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : (من تعلم علماً ينتفى به وجه الله تعالى لا يتعلمه إلا ليصيب به غرضاً من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة) .

الوسيلة إلى إصلاح النية :

قال ابن الصلاح : ومن أقرب الوجوه في إصلاح النية فيه ما روينا عن أبي عمرو وإسماعيل بن نجيد ، أنه سأل أبا جعفر أحمد بن حمدان - وكانا عبيدين صالحين - فقال له : بأي نية أكتب الحديث ؟ فقال أستم تروون أن عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة ؟ قال : نعم ، قال فرسول الله ﷺ رأس الصالحين .

طلبه من الله التيسير ، وملازمته الأخلاق المرضية :

قال ابن الصلاح : وليسأل الله تبارك وتعالى التيسير والتأييد والتوفيق والتسديد ، وليأخذ نفسه بالأخلاق الزكية ، والآداب المرضية .
فقد روينا عن أبي عاصم النبيل قال : من طلب هذا الحديث ، فقد طلب أهل أمور الدين ، فيجب أن يكون خير الناس .

بذله الجهد في تحصيله :

قال ابن الصلاح : وإذا أخذ فيه فليشمر عن ساق جده واجتهاده .

قال السيوطي : ففي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة (احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز) ، وقال يحيى بن أبي كثير : لا ينال العلم براحة الجسم ، وقال الشافعي : لا يطلب هذا العلم من يطلبه بالتأمل وغنى للنفس فيفلح ، ولكن من طلبه بذلة النفس ، وضيق العيش ، وخدمة العلم أفلح .
كيف يبدأ بالسماع :

قال ابن الصلاح : ويبدأ بالسماع من أسند شيوخ مصره ، ومن الأولى فالأولى من حيث العلم ، أو الشهرة ، أو الشرف ، أو غير ذلك .
قال ابن الصلاح : إذا فرغ من سماع العوالى والمهمات التى يبيلده فليرحل إلى غيره .

قال السيوطي : ويبدأ بأفرادهم ، فن تفرد بشيء أخذه عنه أولا .

الرحلة في طلب الحديث :

قال ابن الصلاح : رويننا عن يحيى بن معين أنه قال : أربعة لا تأنس منهم رشدا : حارس الدرب ، ومنادى القاضى ، وابن المحدث ، ورجل يكتب فى بلده ولا يرحل فى طلب الحديث .

ورويننا عن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه قيل له : أيرحل الرجل فى طلب العلم ؟ فقال : بلى والله شديدا ، لقد كان علقمة والأسود يبلغهما الحديث عن عمر رضى الله عنه فلا يقنعهما حتى يخرججا إلى عمر ، فيسمعانه منه .

وعن إبراهيم بن أدهم رضى الله عنه أنه قال : إن الله يدفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث .

قال السيوطي : قال الخطيب : فإن المقصود بالرحلة أمران :

أحدهما : تحصيل علو الإسناد وقدم السماع .

والثاني : لقاء الحفاظ ، والمذاكرة لهم ، والاستفادة منهم .

فإذا كان الأمران موجودين في بلده ، ومعدومين في غيره ، فلا قائدة في الرحلة ، أو موجودين في كل منهما ، فليحصل حديث بلده ، ثم يرحل .
قال : وإذا عزم على الرحلة فلا يترك أحدا في بلده من الرواة إلا ويكتب عنه ما تيسر من الأحاديث ، وإن قلّت ، فقد قال بعضهم : ضيع ورقة ، ولا تضيعن شيئا .

معنى الرحلة والأصل فيها :

قال على قارى : والرحلة شد الرحل لأجل تحصيل ما ليس عنده من الأسانيد والمتون وغيرها ، والتخصيص بشد الرحل لما هو الغالب فيها ، والإيحاء إلى أن للسافة البعيدة لا تنفعه منها ، وإلا فلو توجه ماشيا أو في السفينة كان محصلا لهذه السنة .

ففي الحديث عن كثير بن قيس قال : كنت جالسا مع أبي الدرداء في مسجد دمشق ، فجاءه رجل فقال : يا أبا الدرداء ، إني جئتك من مدينة الرسول ﷺ لحديث بلغني أنك تحدّثه عن رسول الله ﷺ ، ما جئت لحاجة .

قال : فإني سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول : (ومن سلك طريقا يطلب فيه علما سلك الله به طريقا من طرق الجنة) (وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم ، وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض والحيتان في جوف الماء) (وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب ، وإن العلماء ورثة الأنبياء ، وإن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ، وإنما ورثوا العلم ، فمن أخذه أخذ بحظ وافر) .

رواه أحمد ، والترمذي ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والدارمي .

قال الطيبي : وتحديث أبي الدرداء بما حدثه يحتمل أن يكون مطلوب الرحل بعينه ، وأن يكون بياناً أن سميّه مشكور عند الله تعالى ، ولم يذكر هنا ما هو مطلوبه ، والأول أغرب وأقرب ، والله سبحانه أعلم .

قال السيوطي : والأصل في الرحلة ما رواه البيهقي (في المدخل) والخطيب

(في الجامع) عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله قال : بلغني حديث عن رسول الله ﷺ لم أسمع ، فابتعت بعيراً فشددت عليه رحلي ، وسرت شهراً ، حتى قدمت الشام ، فأتيت عبد الله بن أنيس ، فقلت للبواب : قل له : جابر على الباب ، فأتاه ، فقال له : جابر بن عبد الله ؟ فأتاني ، فقال لي ، فقلت : نعم ، فرجع ، فأخبره ، فقام يظاً ثوبه حتى لقيني ، فاعتنقني واعتنقته ، فقلت : حديث بلغني عنك سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم في القصص لم أسمع ، فخشيت أن تموت أو أموت قبل أن أسمع ، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « يحشر الله العباد - أو قال : الناس - عراة غرلاً بهما . قلنا : ما بهما ؟ قال : ليس معهم شيء ، ثم يناديهم ربهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب . أنا الملك أنا الديان ، لا ينبغي لأحد من أهل الجنة ولا أحد من أهل النار عنده مظلمة حتى أقصه منه ، حتى اللطمة ، قلنا : كيف ؟ وإنما نأتى الله عراة غرلاً بهما قال : بل الحسنات والسيئات »

واستدل البيهقي أيضاً برحلة موسى إلى الخضر ، وقصته في الصحيح .

وروي أيضاً من طريق عياش بن عباس عن واهب بن عبد الله المعافري قال : قدم رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الأنصار على مسلمة ابن مخلد ، فألقاه نائماً ، فقال : أيقظوه ، قالوا : بن نتركه حتى يستيقظ ، قال : لست فاعلاً ، فأيقظوا مسلمة له ، فرحب به ، وقال : انزل ، قال : لا ، حتى ترسل إلى عقبة بن عامر لحاجة لي إليه ، فأرسل إلى عقبة ، فأتاه ، فقال : هل

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (من وجد مسلماً على عورة فستره ، فكأنما أحيا موءودة من قبرها » فقال عتبة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك .

وسأل عبد الله بن أحمد أباه عن طلب العلم ، ترى له أن يلزم رجلاً عنده علم فيكتب عنه ؟ أو ترى له أن يرحل إلى المواضع التي فيها العلم فيسمع منهم ؟ قال : يرحل يكتب عن الكوفيين والبصريين ، وأهل المدينة ومكة . يسأم الناس لسماعه منهم .

العمل بالأحاديث زكاة للعلم بها :

قال ابن الصلاح : وليستعمل ما يسمعه من الأحاديث الواردة بالصلاة والتسبيح وغيرها من الأعمال الصالحة ، فذلك زكاة الحديث ، على ما روينا عن العبد الصالح بشر بن الحارث الحافي رضى الله عنه .

وروينا عنه أيضاً أنه قال : يا أصحاب الحديث أدوا زكاة هذا الحديث اعملوا من كل مائتي حديث بخمسة أحاديث .

وروينا عن عمرو بن قيس الملائي رضى الله عنه قال : إذا بلغك شيء من الخير فاعمل به ولو مرة تكن من أهله .

وروينا عن وكيع قال : إذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به .

وقال السيوطي : وقال إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع : كنا نستعين على حفظ الحديث بالعمل به .

وقال أحمد بن حنبل : ما كتبت حديثاً إلا وقد عملت به ، حتى مر بي أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى أبا طيبة ديناراً ، فاحتجمت وأعطيت الحجام ديناراً .

التحذير من التساهل في التحمل :

قال ابن الصلاح : ولا يحملنه الحرص والشدة على التساهل في السماع والتحمل .
والإخلال بما يشترط عليه في ذلك على ما تقدم شرحه .

قال السيوطي : فإن شهوة السماع لا تنتهى ، ونهمة الطلب لا تنقضى ، والعلم
كالبحار التى يتعذر كيلها ، والمعادن التى لا ينقطع نيلها .

أخرج المروزي في كتاب (العلم) قال : ثنا ابن شعيب بن الحبجاب حدثني
عمى صالح بن عبد الكبير حدثني عمى أبو بكر بن شعيب عن قتادة قال : قلت
لشعيب بن الحبجاب : نزل على أبو العالية الرباحي ، فأثقلت عنه الحديث ، فقال
شعيب : السماع من الرجال أرزاق .

تعظيم الشيوخ من إجلال العلم :

قال ابن الصلاح : وإعظم شيخه ، ومن يسمع منه ، فذلك من إجلال
الحديث والعلم ، ولا يثقل عليه ، ولا يطول بحيث يضجره ، فإنه يخشى على فاعل
ذلك أن يحرم الانتفاع .

وقد روينا عن الزهري أنه قال : إذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصيب .
قال السيوطي : وقد قال المفيرة : كنا نهاب إبراهيم كما نهاب الأمير .
وقال البخاري : ما رأيت أحدا أوقر للمحدثين من يحيى بن معين ، وفي الحديث
(تواضعوا لمن تعلمون منه) رواه البيهقي مرفوعا من حديث أبي هريرة وضعفه .
وقال : الصحيح وقفه على عمر .

وأورد في الباب حديث عبادة بن الصامت مرفوعا (ليس منا من لم يحل
كبيرنا ، ويرحم صغيرنا ، ويعرف لعالمنا) رواه أحمد وغيره ، وأسند عن ابن
باس قال : (وجدت عامة عالم رسول الله صلى الله عليه وسلم عند هذا الحى
من الأنصار ، فإن كنت لآتى باب أحدهم ، فأقبل ببابه ، ولو شئت أن يؤذن لى .

عليه لأذن لي ، لقرايتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن كنت أبتغي بذلك طيب نفسه .

وأسد عن أبي عبيد القاسم بن سلام قال : ما دقت على محدث بابه قط ، لقوله تعالى : (ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيرا لهم)

وقال ابن عبد البر : عن ابن عباس قال : مكثت سنتين^(١) أريد أن أسأل عمر بن الخطاب عن حديث ، ما منعتني منه إلا هيئته ، تخلف في حج أو عمرة في الأراك الذي يبطن مر الزهران لحاجة^(٢) ، فلما جاء وخلوت به قلت : يا أمير المؤمنين إني أريد أن أسألك عن حديث منذ سنتين ، ما يمنعني إلا هيبة لك . قال : فلا تفعل إذا أردت أن تسأل فسلني ، فإن كان منه عندي علم أخبرتك وإلا قلت : لا أعلم ، فسألت من يعلم . قلت : من المرأتان اللتان ذكرهما الله تعالى أنهما تظاهرتا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : عائشة وحفصة ، ثم قال : كان لي أخ من الأنصار^(٣) أو كنا نتعاقب النزول إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنزل يوما ويفزل يوما ، فأتاني من حديث أو خبر أتاني به ، وأنا مثل ذلك ، ونزل ذات يوم وتخلفت ، فجاءني .. وذكر الحديث بطوله .

وعن سعيد بن المسيب قال : قلت لسعيد بن مالك : إني أريد أن أسألك عن شيء ، وإني أهابك ، فقال : لا تهينني يا ابن أخي إذا علمت أن عندي علما فسلني عنه ، قال : قلت : قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي في غزوة

(١) في رواية البخاري (مكثت سنة) .

(٢) في رواية البخاري (حتى خرج حاجا فخرجت معه ، فلما رجعت وكنا ببعض الطريق تدل إلى الأراك لحاجة له .

(٣) قال ابن عمر : الذي أخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين عمر بن الخطاب من الأنصار هو عتب بن مالك .

تبوك حين خلفه ؟ فقال سعد : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يا على أما ترى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى ؟) .

وعن معمر عن ابن طاووس عن أبيه قال : إن من السنة أن يوقر العالم .
وعن سعيد بن المسيب أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال : إن من حق العالم ألا تكثر عليه بالسؤال ، ولا تمنقه في الجواب ، ولا تلح عليه إذا كسل ، ولا تأخذ بثوبه إذا نهض ، ولا تفشين له سرا ، ولا تفتابن عنده أحدا ، ولا تطلبن عثرته ، وإن زل قبلت معذرتة ، وعليك أن توقره وتمظمه لله مادام يحفظ أمر الله ، ولا تجلس أمامه ، وإن كانت له حاجة سبقت القوم إلى خدمته .
قال النووي : ويعتقد جلالة شيخه ورجحانه ، قال السيوطي : فقد روى الخليلي (في الإرشاد) عن أبي يوسف القاضي قال : سمعت السلف يقولون : من لا يعرف لأستاذه لا يفلح .

قال النووي : وليستشره في أموره ، وما يشتغل فيه ، وكيفية اشتغاله .
قال السيوطي : وعلى الشيخ نصحه في ذلك .

نشر ما تعلمه لمن هو أهل له ، وكتمه ممن ليس أهلا :

قال ابن الصلاح : ومن ظفر من الطلبة بسمع شيخه فكتمه عن غيره لينفرد به عنهم كان جديرا ألا يفتفع به ، وذلك من اللؤم الذي يقع فيه جهلة الطلبة الوضعاء ، ومن أول فائدة طلب الحديث الإفادة .

قال : روينا عن مالك رضى الله عنه أنه قال : من بركة الحديث إفادة بعضهم بعضا ، وروينا عن إسحاق بن إبراهيم بن راهويه أنه قال لبعض من سمع منه في جماعة : انسخ من كتابهم ما قد قرأت ، فقال : إنهم لا يمكنونني ، قال : إذا - والله - لا يفلحون ، قد رأينا أقواما منعوا هذا السماع ، فوالله ما أفلحوا ولا أنجحوا .

قال : قلت : وقد رأينا نحن أقواما منعموا السماع فما أفلحوا ولا أنجحوا .
قال السيوطي : وقال ابن معين : من يغفل بالحديث وكنم على الناس
سماعهم لم يفلح ، وقال ابن المبارك : من يغفل بالعلم ابتلى بثلاث : إما أن
يموت فيذهب علمه ، أو ينسى ، أو يتبع السلطان .

وروى ابن عبد البر قال : عن داود بن عمرو بن زهير الضبي قال سمعت
فضيل بن عياض يقول : أول العلم الإنصات ، ثم الاستماع ، ثم الحفظ ، ثم العمل
ثم النشر ، وعن علي بن الحسن بن شقيق قال : سمعت ابن المبارك يقول : أول
العلم النية ، ثم الاستماع ، ثم الفهم ، ثم الحفظ ، ثم العمل ، ثم النشر ، وعن عبد الرحمن
ابن مهدي عن محمد بن النضر الحارثي قال : أول العلم الاستماع قيل : ثم ماذا ؟
قال : الحفظ . قيل : ثم ماذا ؟ قال : العمل . قيل : ثم ماذا ؟ قال : النشر .

وعن ابن القاسم قال : كنا إذا ودعنا مالكا يقول لنا : اتقوا الله وانشروا
هذا العلم ، وعلموه ولا تكتُموه .

قال السيوطي : قال الخطيب : ولا يحرم السكت عن ليس بأهل ، أو لا يقبل
الصواب إذا أرشد إليه ، أو نحو ذلك .

وعلى ذلك يحمل ما نقل عن الأئمة من السكت ، وقد قال الخليل لأبي عبيدة :
لا تردن على معجب خطأ ، فيستفيد منك علما ويتخذك عدوا .

قال ابن عبد البر : والإمام الشافعي رحمه الله :

أثر درا بين سائمة النعم	أم انظمه نظما لمهمة الفهم
ألم ترني ضيعت في شر بلدة	فلست مضيعا بينهم درر الكلام
فإن يشفي الرحمن من طول ما أرى	وصادفت أهلا للعلوم وللحكم
بثت مقيدا واستفدت وداهم	وإلا فمخزون لدى ومكتم

وعن كثير بن مرة الحضرمي أنه قال : إن عليك في علمك حقا كما أن عليك

في مالك حقا، لا تحدث العلم غير أهله فتجهل، ولا تمنع العلم أهله فتأثم ، ولا تحدث بالحكمة عند السفهاء فيكذبوك ، ولا تحدث بالباطل عند الحكماء فيمقتوك .
وعن شعبة قال : رآني الأعمش وأنا أحدث قوما ، فقال : ويحك يا شعبة ، تعلق اللؤلؤ في أعناق الخنازير .

وليحذر الكبر والحياء ونحوهما عند مزاوله الطلب :

قال ابن الصلاح : ولا يكن ممن يمنعه الحياء أو الكبر عن كثير من الطلب .
وقد روينا عن مجاهد رضى الله عنه أنه قال : لا يتعلم مستحي ولا مستكبر
وقد روينا عن عمر بن الخطاب وابنه رضى الله عنهما أنهما قالوا : من رق وجهه رق علمه .

قال السيوطي : وقالت عائشة : نعم النساء نساء الأنصار ، لم يكن يمتنعن الحياء أن يتفقهن في الدين ، وقال وكيع : لا ينبل الرجل من أصحاب الحديث حتى يكتب عن هو فقهه ، وعن هو مثله ، وعن هودونه ، وكان ابن المبارك يكتب عن هودونه ، فقيل له ، فقال : نعل الكلمة التي فيها نجاني لم تقع لي :
وروى البيهقي عن الأصمعي قال : من لم يحتمل ذل التعليم ساعة بقي في ذل الجهل أبدا ، وروى أيضا عن عمر قال : لا تتعلم العلم ثلاثا ، ولا تتركه ثلاثا : لا تتعلم لتعاري به ، ولا ترأى به ، ولا تباهى به ، ولا تتركه حياء من طلبه ، ولا زهادة فيه ، ولا رضا بجهالة .

قال ابن عبد البر وكان الشافعي يقول : لا يطالب هذا العلم أحد بالمال وعز النفس فيفلاح ، ولكن من طلبه بذلة النفس وضيق العيش وحرمة العلم أفلاح .
وليحذر من الاستكثار من شيوخه لمجرد اسم الكثرة أو ينتخب من
سماع شيخه :

قال ابن الصلاح : وليس بموفق من ضيع شيئا من وقته في الاستكثار

من الشيوخ لجرد اسم الكثرة وصيتها ، وليس من ذلك قول أبي حاتم الرازي :
إذا كتبت فقمش ، وإذا حدثت ففقتش

قال العراقي : كأنه أراد اكتب الفائدة عن سمعتها منه ، ولا تؤخر حتى تنظر
هل هو أهل للأخذ عنه أم لا ؟ فربما فات ذلك بموته أو سفره أو غير ذلك ، فإذا كان
وقت الرواية أو العمل ففقتش حينئذ ، ويحتمل أنه أراد استيعاب الكتاب وترك
انتخابه ، أو استيعاب ما عند الشيخ وقت التحمل ، ويكون النظر فيه حال
الرواية ، قال : وقد يكون قصد المحدث تكثير طرق الحديث وجمع أطرافه ،
فكثر بذلك شيوخه ولا بأس به ، فقد قال أبو حاتم : لو لم نكتب الحديث
من ستين وجها ما عقلناه .

قال ابن الصلاح : وليكتب وليسمع ما يقع إليه من كتاب أو جزء على التمام
ولا ينتخب ، فقد قال ابن المبارك رضى الله عنه : ما انتخبت على عالم قط
إلا ندمت ، وروينا عنه أنه قال : لا ينتخب على عالم إلا بذنب ، وروينا أو بلغنا
عن يحيى بن معين أنه قال : سيدم المنتخب في الحديث حين لا تنفعه الندامة .
فإن ضاقت به الحال عن الاستيعاب ، وأحوج إلى الانتقاء والانتخاب
تولى ذلك بنفسه إن كان أهلا بميزا عارفا بما يصلح للانتقاء والاختيار ، وإن كان
قاصرا عن ذلك استعان ببعض الحفاظ لينتخب له .

قال ابن الصلاح : وكانت العادة جارية برسم الحفاظ علامة في أصل الشيخ
على ما ينتخبه ، فكان النعمي أبو الحسن يعلم بصاد ممدودة ، وأبو محمد الخلال
بطاء ممدودة ، وأبو الفضل الفلكي بصورة همزتين ، وكلهم يعلم بحجر في الحاشية
اليمنى من الورقة ، وعلم الدارقطني في الحاشية اليسرى بخط عريض بالحر ، وكان
أبو القاسم اللالكائي الحفاظ يعلم بخط صغير بالحر على أول إسناد الحديث ،
ولا حجر في ذلك ، ولكل الخيار .

قال السيوطي : وفائده لأجل المعارضة، وألّا احتمال ذهاب الفرع فيرجع إليه .
العناية بالفهم، ومعرفة درجة الحديث وما يتطلبه من إعراب وتحقيق :

قال ابن الصلاح : ثم لا ينبغي لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه ، فيكون قد أتعب نفسه من غير أن يظفر بباطل ، وبغير أن يُجْعَلَ في عداد أهل الحديث ، بل لم يزد على أن صار من المشبهين المنقوصين ، المحلّين بما هم منه عاطلون .

وقال النووي : فليتعرف صحته وضعفه ، ومعانيه وافقه وإعرابه ، وأسماء رجاله محققا كل ذلك ، معتنيا بإتقان مشكلها حفظا وكتابة .

قال السيوطي : وقد قال أبو عاصم النبيل : الرياسة في الحديث بلاد راية .
رياسة نذلة ، قال الخطيب : هي اجتماع الطلبة على الراوى للسمع منه عند علو سنده
أهم الكتب بالعناية به :

قال ابن الصلاح : ولتقدم العناية بالصحيحين ، ثم بسنن أبي داود ، وسنن النسائي ، وكتاب الترمذي ، ضبطا لمشكلها وفهما لخفي معانيها ، ولا يندعن عن كتاب السنن الكبير للبيهقي ، فإننا لا نعلم مثله في بابيه ، ثم بسائر ما تمس حاجة صاحب الحديث إليه من كتب المسانيد ، كسند أحمد ، ومن كتب الجوامع المصنفة في الأحكام المشتملة على المسانيد وغيرها ، وموطأ مالك هو المقدم منها ، ومن كتب علل الحديث ، ومن أجودها كتاب العلل عن أحمد بن حنبل ، وكتاب العلل عن الدارقطني ، ومن كتب معرفة الرجال وتواريخ المحدثين ، ومن أفضلها تاريخ البخاري الكبير ، وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، ومن كتب الضبط لمشكل الأسماء ، ومن أكملها كتاب الإكمال لأبي نصر بن ماكولا .
حفظه والحصول عليه :

قال ابن الصلاح : وليكن كلما مر به اسم مشكل أو كلمة من حديث مشكلة

بحث عنها وأودعها قلبه، فإنه يجتمع له بذلك علم كثير في سر، وإيكن تحفظه للحديث على التدرج قليلا قليلا مع الأيام والليالي، فإنه أخرى بأن يتمتع بمحفوظه. ومن ورد ذلك عنه من حفاظ الحديث المتقدمين شعبة وابن عليّة ومعمّر .
ورويّا عن معمّر قال : سمعت الزهري يقول : من طلب العلم جملة فاته جملة ، وإنما يدرك العلم حديثا وحديثين .

وقال ابن عبد البر : عن يونس بن يزيد قال : قال لي ابن شهاب : يا يونس لا تكابر العلم فإن العلم أودية ، فأياها أخذت فيه قطع بك قبل أن تبلغه ، ولكن خذه مع الأيام والليالي ، ولا تأخذ العلم جملة فإن من رام أخذه جملة ذهب عنه جملة ، ولكن الشيء بعد الشيء مع الليالي والأيام .
وقال السيوطي : وليكن حفظه بالتدرج قليلا قليلا في الصحيح (خذرا من الأعمال ما تطيقون) .
إتقانه ومذاكرته :

قال ابن الصلاح : وليكن الإتقان من شأنه ، فقد قال عبد الرحمن بن مهدي :
الحفظ . الإتقان .

ثم إن المذاكرة بما يتحفظه من أقوى أسباب الإمتاع به :
روينا عن علقمة النخعي قال : تذاكروا الحديث فإن حياته ذكره .
وعن إبراهيم النخعي قال : من سره أن يحفظ الحديث فليحدث به ، ولو أن يحدث به من لا يشقه به .

قال السيوطي : فإن المذاكرة تعين على دوامه ، قال علي بن أبي طالب :
تذاكروا هذا الحديث إلا تفعلوا يدرس ، وقال ابن مسعود : تذاكروا الحديث فإن حياته مذاكرته ، وقال ابن عباس : مذاكرة العلم ساعة خير من إحياء ليلة ، وقال أبو سعيد الخدري : مذاكرة الحديث أفضل من قراءة القرآن ، وقال الزهري :

آفة للعلم النسيان وقلة المذاكرة ، رواها البيهقي في المدخل .

وقال ابن عبد البر : عن الزهري قال : إن للعلم غوائل ، فمن غوائله أن يترك العالم حتى يذهب بعلمه ، ومن غوائله الكذب فيه ، وهو شر غوائله ، وعنه قال : إنما يذهب العلم النسيان وترك المذاكرة .

اشتغاله بالتأليف والتصنيف :

قال ابن الصلاح : وليشتغل بالتخريج والتأليف والتصنيف إذا استعد لذلك وتأهل له ، فإنه - كما قال الخطيب الحافظ - يشبث الحفظ ، ويذكر القلب ، ويشحذ الطبع ، ويحيد البيان ، ويكشف الملتبس ، ويكسب جميل الذكر ، ويخلصه إلى آخر الدهر ، وقلما يهر في علم الحديث ، ويقف على غوامضه ، ويستبين الخفي من فوائده إلا من فعل ذلك .

قال السيوطي : وقال : وكان بعض شيوخنا يقول : من أراد الفائدة فليكسر قلم النسخ وليأخذ قلم التخريج (١) .

قال النووي : بالتصنيف يطالع على حقائق العلوم ودقائقه ويثبت معه ، لأنه يضطره إلى كثرة التفقيش والمطالعة ، والتحقيق والمراجعة ، والاطلاع على مختلف كلام الأئمة ، ومتفقه وواضحه من مشكله ، وصحيحه من ضعيفه ، وجزله من ركيكه ، ومالا اعتراض فيه من غيره ، وبه يتصف المحقق بصفة المجتهد .

(١) والمراد بالتخريج هو البحث عن مخرج الحديث أى إسناده الذى خرج منه ، فيدون جميع أسانيده وطرقه المختلفة ، فيبين له ما فى متنه وما فى أسانيده من صواب أو خطأ ، فيعلم الصحيح والشاذ والمقلوب والمضطرب إلى آخره ، وهناك معنى آخر للتخريج ، وهو أن ينسب الحديث إلى من أخرجه إن ذكر فى بعض الكتب من غير إسناده ، وليس ذلك بمراد هنا .

وهناك أيضا الاستخراج وهو أن يعتمد إلى مصنف لإمام فيخرج أحاديثه بسنده المستقل عن صاحب التصنيف حتى يتلاقى بسلسلة المصنف فى شيخه أو شيخ شيخه بعده

قال الربيع : لم أر الشافعي آكلا بنهار ، ولا نائما بليل لاهتمامه بالتصنيف .

أنواع التصنيف :

قال ابن الصلاح : وللعلماء بالحدِيث في تصنيفه طريقتان :

إحداها : التصنيف على الأبواب ، وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها

وتنويعه أنواعا ، وجميع ما ورد في كل حكم وكل نوع في باب فباب .

قال السيوطي : كالكتب الستة ونحوها ، أو غيرها كشعب الإيمان للبيهقي

والبعث والنشور له وغير ذلك ، فيذكر في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه إثباتا أو نفيا ، والأولى أن يقتصر على ما صح أو حسن ، فإن جمع الجميع فليبين علة الضعيف .

نقول : وقوله (كالكتب الستة) فيه أن مسلما لم يضع كتابه على الأبواب

فإنه لم يترجم ولم يضع بابا واحدا ، وإنما جمع طرق كل حديث ورتبها على حسب قوتها ، فيضع الحديث الأول ويجعله الأصل في كتابه ، ثم يقف به بالتوابع والشواهد بأسانيدها ، حتى تتبين عللها الخفية ، فهو موضوع على طريقة العلل ، لا على طريقة الأبواب ، غاية الأمر أنه راعى في ترتيب أحاديثه ترتيب الوضع على الأبواب ليسهل على المطلع الرجوع إليه ، واقتصر على أحاديث الطبقة الأولى والثانية من الرجال ولم يذكر أحاديث الضعفاء والمناكير .

وقوله (والأولى أن يقتصر على ما صح) أي كما فعل البخاري ، (أو حسن)

أي كما فعل النسائي ، فإن البخاري خص كتابه بالصحيح ، والنسائي جمع بين الصحيح والحسن في كتابه المجتبى .

وقوله (فليبين علة الضعيف) كما فعل الترمذي ، أما ابن ماجه فلم يبين

الضعيف من غيره ، وأما أبو داود فبين ما اشتد وهنه وقال : ما لم أئمنه فهو صالح فيشمل ما هو صالح للاعتبار .

ومثل على قارى في شرح النخبة فقال : كالمصاييح ، وفرّعه من غير تقييد .
في التبويب بحروف المعجم ، ومنهم من رتب الأبواب على الحروف كجامع الأصول
وتيسير الوصول ، وتبعهما شيخنا ومولانا على المتقى فيوب الجامعين للسيوطى على
هذا المنهاج .

قال ابن الصلاح :

والثانية تصنيفه على المسانيد وجمع حديث كل صحابي وحده ، وإن اختلفت أنواعه .
ولن اختار ذلك أن يرتبهم على حروف المعجم في أسمائهم ، وله أن يرتبهم
على القبائل ، فيبدأ ببني هاشم ثم بالأقرب فالأقرب نسبا من رسول الله ﷺ ،
وله أن يرتب على سوابق الصحابة ، فيبدأ بال عشرة ، ثم بأهل بدر ، ثم بأهل
الحديبية ، ثم بمن أسلم وهاجر بين الحديبية وفتح مكة ، ويختم بأصاغر الصحابة
كأبي الطفيل ونظرائه ، ثم بالنساء ، وهذا أحسن ، والأول أسهل ، وفي ذلك
من وجوه الترتيب غير ذلك .

ومثل السيوطى لمن رتب المسند على حروف المعجم في أسماء الصحابة
بما فعل الطبرانى .

وقال ملا على قارى : كأن يبتدىء بالهمزة ثم بما بعدها على ترتيبها فيبتدىء
بأبي بكر وأنس ونحوهما ، ثم بالبراء بن عازب وبلال وغيرهما ، وأجمع ما صنف
فيه كذلك المعجم الكبير للطبرانى غير متقيد بالمقبول وغيره .

قال : ثم شيخ مشايخنا السيوطى رتب جامعيه الصغير والكبير على حروف
المعجم ، باعتبار أوائل الأحاديث القولية ، كعمل ابن طاهر في أحاديث الكامل
لابن عدى ، وجعل الأحاديث الفعلية في جامع الكبير مرتبة على المسانيد .

ومنهم من رتب على الكلمات لكنه غير متقيد بحروف المعجم ، مقتصر
على ألفاظ النبوة فقط كالشهاب والمشارك للصنعانى .

قال ومنهم من يقتصر على الصالح للحجبة كالضياء المقدسى .

قال ابن الصلاح :

ثم من أعلى المراتب فى تصنيفه تصنيفه معللا بأن يجمع فى كل حديث طرقه واختلاف الرواة فيه ، كما فعل يعقوب بن شيبه فى مسنده .

قال السيوطى : فإن معرفة العلل أجل أنواع الحديث ، والأولى جعله على

الأبواب ليسهل تناوله ، وقد صنف يعقوب بن شيبه مسنده معللا فلم يتم .

نقول : وهكذا فعل مسلم فى صحيحه ، جعله مرتبا ترتيب الأبواب وجمع

أسانيد كل حديث فى مكان واحد ، ورتبها على حسب القوة ، وجعل الأصل أولا ، وأتبعه بالشواهد والمتابعات كما سلف .

وقال الملا على قارى : كما فعل يعقوب بن شيبه فى مسنده ، وهو غاية فى بابه

لكنه لم يكمل ، ونحوه الدارقطنى ، وكما فعل ابن أبى حاتم فى علاه المبوبة ، وهى أعلى مرتبة من كثرة الرواية ، فإن معرفة العلل من أجل أنواع الحديث حتى قال ابن مهدي : لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلى من أن أكتب عشرين حديثا ليس عندي .

وقال السيوطى : قيل : ولم يتم مسند معلل قط ، وقد صنف بعضهم مسند

أبى هريرة معللا فى مائتى جزء .

قال ابن الصلاح :

ومما يعتنون به فى التأليف جمع الشيوخ أى جمع حديث شيوخ مخصوصين .

كل واحد منهم على انفراده .

قال السيوطى : كحديث الأعمش للإسماعيل ، وحديث الفضل بن عياض للنسائى .

نقول : وهذا هو الجمع على المشيخات .

قال ابن الصلاح :

قال عثمان بن سعيد الدارمى : يقال : من لم يجمع حديث هؤلاء الخمسة

فهو مفلس في الحديث : سفيان ، وشعبة ، ومالك ، وحامد بن زيد ، وابن عيينة ،
يوم أصول للدين ، وأصحاب الحديث يجمعون حديث خلق كثير غير الذين ذكرهم
الدارمي ، منهم أيوب السختياني والزهري والأوزاعي .

ويجمعون أيضا التراجع ، وهي أسانيد يخصصون ما جاء بها بالجمع والتأليف
مثل ترجمة مالك عن نافع عن ابن عمر ، و ترجمة سهيل بن أبي صالح عن أبيه
عن أبي هريرة ، و ترجمة هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها في أشباه
لذلك كثيرة .

ويجمعون أيضا أبوابا من أبواب الكتب المصنفة الجامعة للأحكام فيفردونها
بالتأليف ، فتصير كتباً مفردة ، نحو باب رؤية الله عز وجل ^(١) ، وباب رفع اليدين ^(٢) ،
وباب القراءة خلف الإمام وغير ذلك .

وفردون أحاديث فيجمعون طرقها في كتب مفردة ، نحو طرق حديث قبض
العلم ، وحديث الفسل يوم الجمعة ، وغير ذلك .

قال السيوطي : ومن طرق التصنيف أيضا جمعه على الأطراف ، فيذكر
طرق الحديث الدال على بقيته ، ويجمع أسانيده إما مستوعبا أو مقيدا بكتب
مخصصة .

تصحيح القصد ، والعناية بالتهذيب والتحرير فيما يصنف :

قال ابن الصلاح : وعليه في كل ذلك تصحيح القصد ، والحذر من قصد
المكاثرة ونحوه .

(١) أفردته الآجري .

(٢) رفع اليدين في الصلاة ، والقراءة خلف الإمام أفردهما البخاري ، والنية
أفرد ابن أبي الدنيا ، والقضاء باليمين والشاهد أفردته الدارقطني ، والقنوت أفردته
ابن منده ، والبسمة أفردته ابن عبد البر .

بلغنا عن حمزة بن محمد السكفاني أنه خرج حديثا واحدا من نحو مائتي طريق فأعجبه ذلك، فرأى يحيى بن معين في منامه ، فذكر له ذلك ، فقال له : أخشى أن يدخل هذا تحت (ألهاكم التكاثر) .

قال : ثم ليحذر أن يخرج إلى الناس ما يصنفه إلا بعد تهذيبه وتحريره وإعادة النظر فيه ، وتكريره ، وليتق أن يجمع ما لم يتأهل بعد لاجتناء ثمرته ، واقتناص فائدة جمعه ، كيلا يكون حكمه ما روينا عن علي بن المديني قال : إذا رأيت المحدث أول ما يكتب الحديث يجمع حديث (الفصل) وحديث (من كذب) فاكذب على قفاه : لا يفلح .

قال النووي : وينبغي أن يتحرى المبارات الواضحة والاصطلاحات المستعملة .
قال السيوطي : ولا يبالغ في الإيجاز بحيث يفضى إلى الاستفلاق ، ولا في الإيضاح بحيث ينتهى إلى الركاكة ، وليسكن اعتناؤه من التصنيف بما لم يسبق إليه أكثر .

قال النووي : وليسكن تصنيفه فيما يعم الانتفاع به وبكثر الاحتياج إليه .
العناية بأسباب الحديث :

قال ابن حجر : ومن المهم معرفة سبب الحديث .
قال تلميذه ابن قاسم : يعنى السبب الذى لأجله حدث النبى ﷺ بذلك الحديث كما فى نزول القرآن ، قال ملا على القارى : وفيه فوائد كثيرة ، وإن كان العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

قال ابن حجر : وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضى أبى يعلى ابن الفراء الحنبلى السكبرى والله أعلم .

ونظم كتابنا برواية الصحابة بعضهم عن بعض ، والتابعين بعضهم عن بعض ، والصحابة عن التابعين عن الصحابة :

١ - رواية الصحابة بعضهم عن بعض :

الأصل في رواية الصحابة أن تكون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمباشرة لا بالواسطة ، ولكن ما كل الصحابة كانوا يشهدون كل ما روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، بل كان منهم من يشاهد ، ومنهم من يسمع ممن شاهد ، وكانت روايتهم عن الرسول تارة يصرحون فيها بالمشاهدة والسماع ، وتارة لا يصرحون بذلك ، كما كان منهم من يصرح بمن روى له ما سمعه وشهده من الرسول ﷺ ، وبعضهم - وهو غالب أحوالهم - لا يصرح بمن روى له ذلك ، وكان مما رواه بعضهم عن الرسول ما يمكن سماعه ومشاهدته ، ومنه ما لا يمكن أن يكون سمعه وشاهده .

أما ما صرحوا فيه بالمشاهدة والسماع فهو متصل مرفوع لا احتمال فيه . وأما ما لم يصرحوا فيه بالمشاهدة والسماع فإما أن يكون من قبيل ما لا يمكن فيه المشاهدة والسماع ، كأن تكون الحادثة الحدث عنها قبل إسلامه ، ولم يثبت له لقاء قبل ذلك ، أو يثبت أنه كان في الهجرة مع المهاجرين والحادثة وقعت في مكة مثلاً ، أو كانت الحادثة قبل أن يهاجر إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ويلتقى به . وهكذا ، فكل هذا من قبيل المرسل الجلي الذي عرفه المحدثون بمرسل الصحابة .

وإما أن يكون من قبيل ما يمكن أن يسمعه الصحابي ويشاهده ، ولكن لأنهم كانوا يشاهدون ويسمعون فيحدثون بما شهدوا وسمعوا ، وكانوا يسألون عما فاتهم سماعه ومشاهدته من سمعوا وشاهدوا ، ويروونه عن رسول الله ﷺ من غير أن يذكروا الوساطة ، فإننا نحملة على السماع والمشاهدة ، لأنه الأصل ما لم تقم قرينة أو يصدر بيان بأنه لم يسمع ولم يشاهد ، فيكون من قبيل المرسل الخفي .

ولما كان هذا يسمى في الاصطلاح - في غير الصحابي - بالتدليس ذكر بعضهم أن الصحابة كانوا يدلسون ، مثل ما روى عن يزيد بن هارون قال : سمعت شعبة

يقول : كان أبو هريرة يدلس .

لكن تسمية ذلك إذا وقع في عصر الصحابة تدليسا فيه نظر ، ذلك لأنهم ذكروه في غير الصحابي ، لأن غالب قصده منه إخفاء الميب في الرواية عن حذفه فيهم أنه سمع من شيخه ما لم يسمعه منه .

أما في عصر الصحابة فكان سببه الاعتماد على مزيد الثقة فيمن حدثه عن رسول الله ﷺ ، فليس حذفه لإخفاء عيب يخشى منه ، ولكن لأن الذي حدثه هو بمنزلة رفيعة عنده من الثقة والحفظ - وكلهم عدول عدلهم الله ورسوله ﷺ - فافترقا .

ولذلك قال الذهبي (في سير أعلام النبلاء) تعليقا على ما روى من قول شعبة ، قلت : تدليس الصحابة كثير ولا عيب فيه ، فإن تدليسهم عن صاحب أكبر منهم ، والصحابة كلهم عدول .. اهـ

أما إذا حدثوا عن التابعين فهم يذكرون اسم من حدثهم ولا يحذفونه لئلا يلتبس بما حدث به بعضهم عن بعض .

ورواية الصحابة بعضهم عن بعض قد تصل إلى أربعة رواة كلهم صحابة ، مثاله :

١ — حديث الزهري عن السائب بن يزيد عن حويطب بن عبد العزى عن عبد الله بن السعدي عن عمر بن الخطاب مرفوعا : ما جاءك الله به من هذا المال من غير إشراف ولا سؤال فخذ ولا تتبعه نفسك .

٢ — حديث خالد بن معدان عن كثير بن مرة عن نعيم بن هبار عن المقداد ابن معدى كرب عن أبي أيوب عن عوف بن مالك قال : خرج علينا رسول الله ﷺ وهو مرعوب متغير اللون . فقال : أطيعوني ما دمت فيكم ، وعليكم بكتاب الله فأحلوا حلاله وحرموا حرامه . أخرجه الطبراني عن عوف بن مالك وقال المناوي : رجاله موثقون .

٣ — حديث اجتمع فيه أربع من نساء الصحابة: اثنتان من أمهات المؤمنين وريبتان للنبي ﷺ ، وهو ما رواه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن الزهرى عن عروة عن زينب بنت أم سلمة عن حبيبة بنت أم حبيبة عن أمها أم حبيبة عن زينب بنت جحش قالت : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً مُحْصَرّاً وجهه وهو يقول : لا إله إلا الله - ثلاث مرات - ويل للعرب من شر قد اقترب ، فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه ، وعقد عشر (١) ، قلت : يا رسول الله أنهلك وفينا الصالحون ؟ قال : نعم ، إذا كثر الخبث .

وقد يصل العدد إلى خمسة من الصحابة بعضهم عن بعض .

قال السيوطى : أخبرنى أبو عبد الله بن مقبل مكاتبة عن أحمد بن عبد العزيز ومحمد بن على الحراوى كلاهما عن الحافظ شرف الدمياطى أنا الحافظ يوسف ابن خليل أنا ذاكر بن كامل أنا أبو زكريا يحيى بن أبى عمر الأصبهانى أنا أحمد ابن الفاضل أنا أبو على الحسين بن أحمد البردعى ثنا محمد بن العباس الجوزى ثنا محمد بن حبان الأنصارى ثنا الشاذكونى ثنا سفيان بن عيينة عن الزهرى عن سعيد

(١) فى رواية البخارى (مثل هذه وحلق بإصبعه الإبهام والذى تليها) وفى رواية للبخارى عن أبى هريرة (مثل هذه وعقد بيده تسعين) وفى رواية للبخارى أيضاً (وعقد سفيان تسعين ، وبين القسطلانى سفيان بأنه ابن عيينة راوى الحديث عن الزهرى ، وبين عقد التسعين فقال : بأن جعل طرف إصبعه السبابة اليمنى فى أصلها وضمها ضمّاً محكماً بحيث انطوت عقدتاها حتى صارت كالحية المطوية ، وبين المائة بأن عقد التسعين لكن بالخنصر اليسرى ، وفى رواية مسلم (وعقد سفيان بيده عشرة) . قال النووى : فأما رواية سفيان ويونس فمتفقتان فى المعنى ، وأما رواية أبى هريرة فمتخالفة لهما لأن عقد التسعين أضيق من العشرة ، وأجيب بأن المراد التقريب بالتمثيل .

ابن المسيب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن عثمان بن عفان عن عمر
ابن الخطاب عن أبي بكر الصديق عن بلال قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« الموت كفارة لكل مسلم » .

٢ — رواية التابعين بعضهم عن بعض :

الأصل في رواية التابعين أن يتحدثوا عن الصحابة ، ولكن كثيرا ما يحدث
بعضهم عن بعض خصوصا في غير كبار التابعين من المتوسطين والصغار منهم ،
إذ أن أكثر رواياتهم — بعضهم عن بعض — عن الصحابة ، وقد تصل رواية بعضهم
عن بعض إلى سبعة رواة .

لذلك اشترط الشافعي في قبول المرسل أن يكون من رواية كبار التابعين
لأن غالب رواياتهم عن الصحابة ، وأن يكون ممن إذا سمي من أرسل عنه سمي
ثقة ، وإذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه ، وأن يكون قد جاء من وجه
آخر مسندا أو مرسلا أرسله من أخذ العلم عن غير رجال الأول ، أو وافق قول
صحابي ، أو أفتى أكثر العلماء بمقتضاه .

ومثال رواية التابعي عن التابعي حديث (إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل
امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ،
ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه)
فقد رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب ، ورواه عن عمر
علقمة بن وقاص الليثي ، وهو من كبار التابعين ، ورواه عن علقمة محمد بن
إبراهيم التيمي ، وهو من متوسطي التابعين ، ورواه عن محمد بن إبراهيم يحيى
ابن سعيد الأنصاري ، وهو من صغار التابعين .

وهذا النوع والذي قبله ذكرهما البلقيني (في محاسن الاصطلاح) وقال :
إنهما مهمان .

٣ — رواية الصحابة عن التابعين عن الصحابة :

قد أنكر بعض العلماء وجود ذلك في رواية المرفوع ، وقال : إن رواية الصحابة عن التابعين إنما هي في الإسرائيليات والموقوفات ، ولكن ذلك غير صحيح ، ومن أمثله :

١ — حديث سهل بن سعد الساعدي عن مروان بن الحكم عن زيد ابن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم أُملي عليه (لاستوى القاعدون من المؤمنين) فبجاء ابن أم مكتوم.... الحديث رواه البخاري والترمذي والنسائي .

٢ — حديث السائب بن يزيد عن عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر ابن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من قام عن حزنه أو عن شيء منه فقرأ ما بين صلاة الفجر إلى صلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل). أخرجه مسلم وأصحاب السنن الأربعة .

٣ — حديث جابر بن عبد الله عن أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق عن عائشة أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجامع ثم يكسل ، هل عليهما من غسل ؟ وعائشة جالسة ، فقال : (إني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نفقسل) . أخرجه مسلم .

٤ — وحديث عمرو بن الحارث بن المصطلق عن ابن أخى زينب امرأة عبد الله بن مسعود عن زينب امرأة ابن مسعود قالت : خطبنا رسول الله ﷺ فقال : (يا معشر النساء تصدقن ولو من حليكن ، فإنكن أكثر أهل جهنم يوم القيامة) رواه الترمذي والنسائي ، والحديث متفق عليه من رواية عمرو عن زينب نفسها .

٥ — حديث يعلى بن أمية عن عنبسة بن أبي سفيان عن أخته أم حبيبة

عن النبي صلى الله عليه وسلم : من صلى ثنتي عشرة ركعة بالنهار أو بالليل بنى له بيت في الجنة . رواه النسائي .

٦ — حديث جابر بن عبد الله عن أبي حمزة مولى عائشة — واسمه ذكوان — عن عائشة (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكون جنباً فيريد الرقاد فيتوضأ وضوءه للصلاة ثم يرقد) . أخرجه أحمد في مسنده .

٧ — حديث أبي هريرة عن أم عبد الله بن أبي ذئب عن أم سلمة مرفوعاً : (ما ابتلى الله عبداً ببلاء وهو على طريقة يكرهها إلا جعل الله ذلك البلاء كفارة له) . رواه ابن أبي الدنيا في كتاب (المرض والكفارات) .

وقد جمع الحافظ أبو الفضل العراقي الأحاديث التي بهذه الشريطة فبلغت عشرين حديثاً ، والله أعلم .

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد نبي الرحمة وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ، والحمد لله رب العالمين .

محتويات الكتاب

الموضوع الصفحة الموضوع الصفحة

الرواة

صفحة ٥ — صفحة ١٧

تعريف الراوى	٥	عمل ابن حجر فى كتابه	
طبقات الرواة	٥	(تقريب التهذيب)	١٥
ما صنعه ابن سعد فى (طبقاته)	٦	أهمية معرفة الطبقات - فائدته	١٦

الصحابة

صفحة ١٧ — صفحة ٣٦

من هو الصحابى؟	١٧	العبادة من الصحابة	٢٨
بم تثبت الصحبة؟	٢٣	أفضلهم	٢٩
عدالتهم	٢٤	آخرهم موتاً	٣٠
أكثرهم حديثاً	٢٥	الكتب المؤلفة فى الصحابة	٣٢
أكثرهم فتياً	٢٧	طبقاتهم	٣٦

التابعون وأتباعهم

صفحة ٣٨ — صفحة ٥١

التابعون	٣٨	من عد فى أتباع التابعين وهو من التابعين	٤٨
طبقاتهم	٤٠	من عد فى التابعين وهم صحابة	٤٩
أشهرهم فى الرواية	٤٢	من عد فى الصحابة من التابعين	٤٩
المختصرون	٤٥	الفقهاء السبعة - أفضلهم	٤٩
هل يعدون من الصحابة أو من التابعين؟	٤٧	أكثرهم فتياً	
من رأى النبى صلى الله عليه وسلم عن طريق		فائدة معرفة الصحابة والتابعين	٥٠
الكشف - من عد فى التابعين من غيرهم	٤٨	أتباع التابعين	٥١

التعديل والتجريح

صفحة ٥٣ — صفحة ١٦٨

طبقات المجروحين ٩٤	علماء النقد في التجريح والتعديل .. ٥٣
التجريح بعد أن دونت الكتب .. ٩٥	تعديل الرواة ٥٤
الشروط في الجرح وما ينبغي أن	معنى العدالة في الاصطلاح - شرح
يكون عليه - متى يقبل حكم الجرح؟ ٩٦	التعريف - الكبائر والصغائر .. ٥٦
شرط العدد في التجريح والتعديل ١٠٠	المسروعة ٥٨
اشتراط ذكر أسباب الجرح والتعديل ١٠١	يم تثبت العدالة؟ ٦٠
ألفاظ الجرح ومراتبها .. ١٠٤	تعديل العبد والمرأة - رواية العدل
تعارض الجرح والتعديل .. ١١٧	ليست تعديلا لمن روى عنه .. ٦٣
المجهول ١٢٤	قول العدل حدثني الثقة .. ٦٤
مجهول العيين ١٢٥	عمل العالم على وفق الحديث أو فتواه
المستور ١٣٣	مخالفة العالم للحديث في عمله أو
الجهالة العارضة ١٤١	فتواه - موافقة الإجماع للحديث
قبول رواية المرأة والعبد .. ١٤٢	أو توفر الدواعي على إبطاله -
جهالة الاسم لا تضر مع معرفة	الضبط - شرح التعريف .. ٦٩
الذات إذا تردد الراوي بين عدلين	هل يقع الضبط في الكتاب كما يقع
رواية المبتدع ومذهب المحدثين	في الحفظ ؟ ٧٢
والأصوليين في قبولها وردّها .. ١٤٣	يم يعرف الضبط - أقسام الضبط .. ٧٤
البدعة - شرح التعريف -	ألفاظ التعديل ومراتبها .. ٧٧
تقسيم البدعة - من يقبل ومن لا يقبل	الجرح - ما يحصل به الجرح .. ٧٢
قبول رواية التائب إلا من الكذب	جواز الجرح للصحة في الرواية .. ٨٧
في الحديث ١٥٦	الاشياء التي يجوز فيها الجرح
نفي الراوي ما رواه ورده .. ١٥٨	وجوب الثبوت ٩٠
حكم رواية من جهله بعض الحفاظ	وجوه الخطأ في القدح في الراوي
من رواية الصحيحين أو بدعوه .. ١٦٨	أمثلة في ذلك ٩٢

الموضوع الصفحة الموضوع الصفحة

الثقات والضعفاء

صفحة ١٧٤ — صفحة ٢١١

أئمة الحديث في عهد عمر بن بعده .. ٢٠٠	معرفة الثقات والضعفاء .. ١٧٤
أئمة الحديث في التابعين .. ٢٠١	معرفة من خلط في آخر عمره
أئمة الحديث في عصر أتباع التابعين ٢٠٢	من الثقات .. ١٧٥
الأئمة الآخذون عن أتباع	المدلسون .. ١٧٧
التابعين .. ٢٠٣	أسماء الضعفاء والمتروكين .. ١٩٤
الأئمة الذين لم يدركوا أتباع التابعين ٢٠٥	المحدث والحافظ والحجة والحاكم
الموالي من الرواة والعلماء .. ٢٠٧	وأمر المؤمنين .. ١٩٧
أوطان الرواة وبلدانهم .. ٢٠٩	أمر المؤمنين في الحديث .. ١٩٨

الأسماء والكنى والألقاب

صفحة ٢١٢ — صفحة ٢٣٤

المتفق والمفترق والمؤلف والمختلف	أسماء الرواة وألقابهم وكنام
والمشابه - وما تركب منها .. ٢١٩	وأنسابهم .. ٢١١
المنسوبون إلى غير آبائهم .. ٢٢٩	المفردات .. ٢١٢
النسب التي على خلاف ظاهرها .. ٢٣٠	الأسماء والكنى .. ٢١٤
المبهات .. ٢٣١	كنى المعروفين بالأسماء .. ٢١٧
	المعروفون بالألقاب .. ٢١٨

رواية بعضهم عن بعض

صفحة ٢٣٤ — صفحة ٢٤٠

رواية الآباء عن الأبناء —	من لم يرو عنه إلا واحدا .. ٢٣٤
رواية الأبناء عن آبائهم ... ٢٣٨	رواية الأكابر عن الأصغر .. ٢٣٥
السابق واللاحق - تواريخ الرواة .. ٢٤٠	رواية القرين عن القرين والمدبج .. ٢٣٦
	رواية الإخوة والأخوات .. ٢٣٧

آداب المحدث

صفحة ٢٤٨ — صفحة ٢٦٦

اتخاذ مستمليا ٢٦٠
افتتاح المجلس بقراءة القرآن .. ٢٦١
ختمه مجلس الإملاء — ما ينبغي
للمحدث إذا قصر أو اشتغل عن
تخريج الإملاء ٢٦٣
بعد الإملاء — ما ينبغي في الإملاء ٢٦٤
ذكره من يروى عنه ٢٦٥
جمعه في إملائه بين الرواية عن
جماعة ٢٦٦

شرف علم الحديث وأهميته .. ٢٤٨
السن التي يستحب فيها التحديث .. ٢٥٣
لا يحدث بحضرة من هو أولى منه ٢٥٥
طلب النية فيه على حسب حاله ٢٥٦
الاستعداد له بما يناسب لإجلال
الحديث ٢٥٧
كيف يفتح مجلسه؟ وكيف يختمه؟
اتخاذ المحدث مجلس الإملاء .. ٢٥٩

آداب طالب الحديث

صفحة ٢٦٧ — ٢٨٤

نشر ما تعلمه لمن هو أهل له ،
وكتبه عنمن ليس أهلا ٢٧٤
ليحذر الكبر والحياء ونحوهما
عند مزاوله الطلب — وليحذر
من الاستكثار من شيوخه .. ٢٧٦
أهم الكتب بالعناية به — حفظه
والحصول عليه ٢٧٨
إتقانه ومذاكرته ٢٧٩
اشتغاله بالتأليف والتصنيف .. ٢٨٠
تصحيح القصد، والعناية بالتهذيب
والتحرير فيها يصنف ٢٨٤

إخلاص نيته في طلبه ٢٦٧
الوسيلة إلى صلاح النية
طلبه من الله التيسير
بذله الجهد في تحصيله
الرحلة في طلب الحديث ٢٦٨
معنى الرحلة والأصل فيها .. ٢٦٩
العمل بالأحاديث زكاة للعلم بها ٢٧١
التحذير من التساهل في التحمل —
تعظيم الشيوخ من لإجلال
العلم ٢٧٢

رواية الصحابة والتابعين

صفحة ٢٨٦ — صفحة ٢٩٠

رواية الصحابة بعضهم عن بعض ٢٨٦

رواية التابعين بعضهم عن بعض ٢٨٩

رواية الصحابة عن التابعين عن الصحابة ٢٩٠

للمؤلف

٢ - المنهج الحديث في علوم الحديث

القسم الأول : مصطلح أنواع الحديث

القسم الثاني : الرواية

القسم الثالث : الرواة

٢ - غيث المستغيث في مصطلح الحديث

٣ - المنهج الحديث في تاريخ الحديث

القسم الأول : الحديث في عصر الرسول وصحابه تحت الطبع

القسم الثاني : الحديث في عصر التابعين وأتباعهم تحت الطبع

القسم الثالث : تدوين الحديث والمدونون » »

٤ - القرآن الكريم والقضايا الإنسانية الكبرى

أو « بينات الكتاب المعجز »

القسم الأول : الرسالة المحمدية وعمومها وختمها تحت الطبع

القسم الثاني : إثبات وجود الله تعالى على ضوء العلم » »

القسم الثالث : إثبات توحيد الله تعالى ذاتا وعبادة » »

القسم الرابع : إثبات البعث والجزاء الآخروي » »

القسم الخامس : المنهج الإصلاحى للفرد والجماعة » »

٥ - أبو هريرة في الميزان نقد - تحت الطبع

٦ - المعلم في شرح المختار من صحيح مسلم ... نقد - تحت الطبع

ونسأل الله تبارك وتعالى أن يتم علينا نعمته . وينشر علينا فضله ، ويعيننا
على إتمام هذا العمل الضخم - تأليفًا وطبعًا ونشرًا - في أقرب وقت ممكن
إنه سميع مجيب

د / محمد محمد السامى

رئيس قسم الحديث
بجامعة الأزهر

رجب سنة ١٤٩١ هـ
أغسطس سنة ١٩٧١ م

صحح نفسك

صواب	خطأ	سطر	صحيفة
مكرر	ومن هذه الطبقة . . . الخ .	١٥، ١٤	٨
أبا علقمة القراوى	أبو علقمة القروى	٢٢	٨
نافع مولى ابن عمر	نافع بن عمر	٨	٩
أبا الأحوص	أبو الأحوص	١٤	١١
أبا بكر	أبو بكر	١٥	
الأصح	لأصح	١٠	٢٢
رآه	راده	٥	٢٥
زياد الباهلى	زياد والباهى	١	٣٢
الجاهلية والإسلام	الجاهلية الاسلام	١	٣٥
ومنهم هشام	وهشام	١٣	٤٢
بن عمر وجابر	بن عمر ، جابر	١٣	٤٢
ومنهم موسى	وموسى	١٤	٤٢
كالنزاح الخارج عن عرف	كالنزاح عن عرف	٢١	٥٩
بوفقيه	بوافقه	١٧	٦٨
لا يجيؤك	لا يجيئك	٦	٧٠
ولو أعدته	ووأعدته	١٠	٧٨
الموصلى	الموصى	٢١	٩٧
المعدل	المعدل	٧	١٠١
مبين	مبين	١٠	١٠١

صحيفة	سطر	خطأ	صواب
١٠٤	١	الاصلاح	الاصطلاح
١٠٤	١٣	المجرح	المُجَرَّح
١٠٥	٢٠	مقدر أو (ما)	مقدرو (ما)
١٠٨	١٤	(ليس الشيء)	(ليس بشيء)
١٠٨	٢٠	أراد بالخامسة قوله	أراد زيادة مرتبة خامسة بزيادة
			مرتبة قولهم
١١١	١	أحاديث الأفكار	أحاديث الأذكار
١١١	١٤	أن يكون فإن	أن يكون موضوعا فإن
١١٢	١٣	اصطلاحية أو صحة	اصطلاحية وصحة
	١٧	من بين غيره	غيره ممن تبين له صحته أو حسنه
١٢٦	٢١	واحدة مشهورة	واحد مشهور
١٢٩	١١	إذا شاهد	إذا شهد
١٣٢	٨	أحدث	أحدث حدث
١٣٤	١٣	يقبل هذا	يقبل رواية هذا
	١٥	الصحيح	الصحيح
١٣٥	٣	وقيل	٣ — وقيل
١٣٩	٣	نعتقد	نعتمد
١٤٣	٢	مجهول	المجهول
١٤٨	٥	من يكن	من لم يكن
١٤٩	٢	في السنن	في رواية السنن
١٦٥	٤	غير رواية العدل	غير العدل

صواب	خطأ	سطر	صحيفة
بأمر يمكن	بأمر يكون	٢٢	١٧١
الرقاشى	الرقاش	٦	١٩٥
الفلابى	الفلابى	٢٧	
٢٦/ أى - ٢٦٦	٦/	٢٢	١٩٦
الطبرانى	الطيرافى	٢٢	١٩٨
أبى نعيم الفضل	ابى نعيم، والفضل	١٨	٢٠٢
بن عبد الكريم	بن الكريم	١٥	٢٠٤
وطنى وأسفارى	وشن وُسمرى	٥	٢٠٥
النورى	النورى	١٠	٢١٠
ويظهر	ويظير	١	٢١١
الحارث	الحادث	١٧	٢١٢
صنابح	صنباح	٢٠	
الطبرانى	الطبرى	١	٢١٣
بفتحها	بفتحهما	٩	
العبيدين	العبيدين	١١	
بفتح الحاء يحى	بفتح الحاء بن يحى	١٣	٢١٤
البغوى	البقرى	٥	٢٢١
والثانى السقطى	والثانى القطيعى	١١	
حبيب	الحبيب	١٥	
سلة	مسلة	٢٠	٢٢٢
ابن زيد	أبى زيد	٣	٢٢٣

صواب	خطأ	سطر	صحيفة
سبعة عن ابن عباس	سبعة ابن عباس	١٥	٢٢٣
وأكثر المنسوين إليه	وأكثر بالنسبة	٢١	
زيادة تشطب	المنسوين إليه	٢٢	
أو المروى عنه	أو المروى	٢	٢٢٤
هذا النوع	هذاب النوع	١٨	٢٢٥
البراز	البراز	٢١	٢٢٦
يحيى	يحين	١٧	٢٢٧
سلمان بن أبي عبد الله	سلمان أبي عبد الله	٢	٢٢٨
أبهما	أبهما	٤	٢٣١
جش	حسين	١٣	
عمة جابر	عمه جابر	١٧	٢٣٢
حميدا	حميد	٥	٢٣٥
عبيد الله	عبد الله	١٨	
عن مالك ، وكرواية التابعين	عن مالك فقد	٧	٢٣٦
عن عمرو بن شعيب فقد كانوا	(الطريق بالفارسية)	١٩	
و (راه) الطريق بالفارسية	(راجويه)	٢٠	
(راهويه)	ومحمد بنو	٢	٢٣٨
ومحمد وإبراهيم بنو	بن حيدة .	٧	٢٣٩
بن حيدة عن أبيه عن جده	دريد	١٠	٢٤٠
روى	ثلاث وستين وثلاثمائة	٢٣	٢٤٥
ثمان وستين وثلاثمائة			

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٤٨	٨	أيك	أيك
٢٥٠	١	فلا ربك	فلا وربك
	٢	العملية حيث	العملية الأسوة والقدوة حيث
٢٥٨	١٤، ١٢	مضجع	مضطجع
٢٥٩	٣	تمعجب	تعجب
٢٥٩	١٤	أن ألقاظ الحمد — أبلغ الحمد لله .	أن أبلغ الحمد الحمد لله
٢٦٠	١٦	— بمعنى حين ارتفع الضحى — على بعلة	بمضى حين ارتفع الضحى على بعلة
٢٦١	١٧	افتتاح .	١٠ - افتتاح
٢٦٢	١١	وكذا ...	(ملاحظة) ترك الترقيم من هنا .. إلى آخر الباب - فأكله وكذا وكذا
	٢٢	مسلم ابن	ابن مسلم
٢٦٤	٢٢	قاله	قال
٢٧٢	٢١	باس	عباس